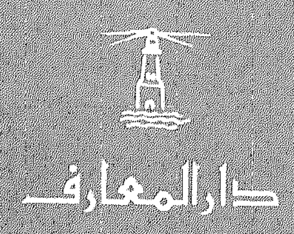
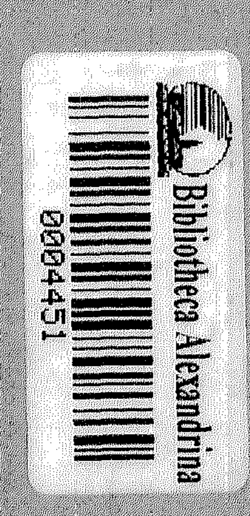
عبد الرحمن الرافعي

فى أعقاب الثورة المصرية
ثورة سنة ١٩١٩

الجزء الثانى



دار المعارف



فى أعقاب الثورة المصرية
ثورة سنة ١٩١٩

بقلم

عبد الرحمن الرافعى

الجزء الثانى

يشتمل على تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦

الطبعة الثالثة

١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م



دار المعارف

راجع هذا الكتاب

المستشار حلمي السباعي شاهين

نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

الناشر دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج م ع



عبد الرحمن الرافعي

ولد فى ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفى فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

مقدمة الطبعة الثالثة

هذا الكتاب بين سلسلة مؤلفات والدنا المغفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى تاريخ مصر القومى الحديث وهو الجزء الثانى - فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة سنة ١٩١٩ - وظهرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٦ وهو يجمع أحداث الفترة من وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦.

والطبعتان متطابقتان تمامًا. كما تجمع آراء والدنا فى هذه الفترة ومقترحاته العديدة فى كافة النواحى.

أما الطبعة الأولى فظهرت فى سنة ١٩٤٩ قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وفيها نظهر صراحة رأى الرافعى وجرأته فيما اشتمل عليه هذا الكتاب.

والله ولى التوفيق

كريمات المؤلف
عبد الرحمن الرافعى

سنة ١٩٨٧

تقديم الكتاب

هذا الكتاب هو الجزء الثانى - فى أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ربطه أستاذنا المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى بالفترة بين وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك أحمد فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وهى فترة هامة من تاريخنا القومى وسيخرج القارئ بنتيجة هامة هى أن ما كتبه الرافعى فى هذا الكتاب وما تنبأ به قد تحقق بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. وكان أن منحت الثورة الرافعى جائزة عن هذا الكتاب فى حفل عام أقيم فى الجمعية الجغرافية. وخاصة أن الطبعة الأولى منه ظهرت فى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩. أى قبل قيام الثورة بحوالى أربع سنوات. وكان يمثل الثورة فى هذا الحفل عضوها السيد/ خالد محيى الدين.

ويجمع الكتاب فى فصوله الثمانية، الحديث عن استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول، وانتخاب مصطفى النحاس رئيسًا للوفد المصرى. وإنه لسر لا يعرفه إلا القليل، وقد سبق للأستاذ مصطفى أمين الصحفى الكبير قوله: إن سعد زغلول عندما تكوّن الوفد المصرى طلب من الشقيقين عبد الرحمن الرافعى، وشهيد الصحافة أمين الرافعى، أن ينضما للوفد، فاعتذرا مصرين على بقائهما بالحزب الوطنى. حزب الجلاء ووحدة وادى النيل وسندهما فى اعتذارهما أن الوفد مقبل على مفاوضة الإنجليز، وهما ليسا من هذا الاتجاه، ورشحا له مصطفى النحاس وحافظ عفيفى، وكانا من رجال الحزب الوطنى، وقبلا الانضمام إلى حزب الوفد. وكما قال شيخ الصحفيين إن عبد الرحمن الرافعى لو قبل الدخول فى الوفد لكان خليفة سعد زغلول بعد وفاته، وقد تأكدت أنا شخصيًّا من صحة هذه الواقعة من أستاذنا الرافعى نفسه، وهذا يدلك على أن الشقيقين كانا متمسكين بمبادئ مصطفى كامل ومحمد فريد. ولم يحيدا عنها. ولا بالمثل العليا طيلة حياتهما.

وتحدث الرافعى فى الكتاب عن مفاوضات عبد الخالق ثروت مع السير أوستن تشمبرلن. وزير الخارجية البريطانية مبيناً خلاصة مشروع الوزير البريطانى. وقد رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة. وبيّن الرافعى بعض أعمال العمران فى عهد ثروت رئيس الوزراء، منها وضع الحجر الأساسى للجامعة ولقناطر نجع حمادى وإفتتاح مصحة حلوان.

وتحدث الرافعى فى حياء وخجل عن أخيه الشقيق أمين الرافعى الذى توفى فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧. باعتبار أن هذا حدث تاريخى خلال الفترة موضوع الكتاب. ثم تحدث عن تأليف وزارة النحاس الأولى. وبالرسائل المتبادلة بينها وبين ممثلى انجلترا، وعن أزمة قانون الاجتماعات. ثم انتقل إلى نقض الائتلاف وتعطيل الدستور، وسماه الرافعى الانقلاب الثانى فى الفترة من يونيه سنة ١٩٢٨ إلى أكتوبر سنة ١٩٢٩. وما ترتب عليه من تأليف وزارة محمد محمود. وكان بين وزرائه - حافظ عفيفى - أحمد لطفى السيد - تأمل ذلك؟! ومن حل البرلمان. وكان للحزب الوطنى - وبين زعمائه الرافعى - موقف هو استنكارهم كتابة وعلناً هذا الانقلاب، وكذلك كان لحزب الوفد نفس الموقف. وتحدث الرافعى عن سياسة الاضطهاد واليد الحديدية التى سارت عليها وزارة محمد محمود.

ثم تحدث عن المفاوضات التى جرت بين ممثلى انجلترا وهذه الوزارة التى استقالت وتألفت بعدها وزارة عدلى يكن الثالثة فى أكتوبر سن ١٩٢٩. التى أعادت الحياة النيابية. وأجرت الانتخابات فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ واستقالت هذه الوزارة. وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية فى أول يناير سنة ١٩٣٠ وأجرت مفاوضات مع هندرسن عن إنجلترا. واستقالت هذه الوزارة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ وتبعتها وزارة إسماعيل صدقى التى ألغت الدستور، فكان الانقلاب الثالث فى حياة مصر. وما سار عليه برلمان صدقى وما لاقاه من احتجاجات وحوادث ومظاهرات فى الأقاليم والقاهرة والإسكندرية، وتأليف صدقى حزب سماه حزب الشعب. ويستفيض الرافعى فى بيان ما لاقاه الشعب على يد وزارة صدقى التى استقالت. وتم تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣. حيث حلت

مجلس نقابة المحامين، وحلت محلها بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ وزارة محمد توفيق نسيم التى ألغت دستور صدقى بأمر ملكى صدر من الملك أحمد فؤاد. وأعيدت إلى البلاد حياتها الدستورية بعد أن قدمت الجبهة الوطنية تقريرها إلى الملك حررته لجنة عنها مؤلفة من مكرم عبيد عن الوفد، وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل عن الأحرار الدستوريين، وأحمد كامل عن حزب الشعب، وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد. وأرسلت خطابًا إلى المندوب السامى ووقع على التقرير والخطاب رؤساء الأحزاب وممثلون عن المستقلين.

واستقالت وزارة نسيم وحل محلها وزارة على ماهر الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦، وتشكل وفد للمفاوضة بين أعضاء الجبهة الوطنية، ولم يشترك فى هذا الوفد الرافعى لتمسكه بمبدأ الجلاء. وتوفى الملك فؤاد ونودى بالملك فاروق ملكًا على مصر فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦. وما يهمنى هنا كذلك ما كتبه الرافعى عن شخصية الملك فؤاد بكل صراحة، حياته قبل ولاية العرش وبعدها، وكان ما كتب فى هذا المجال لم يكتبه أحد قبله ولا بعده، ويحضرنى هنا أن كل كاتب مقال كان يتعرض لعمل من أعمال الملك فؤاد بالنقد يحاكم أمام محكمة الجنايات، ما عليه إلا أنه يقدم صورة من هذا الكتاب للمحكمة. يستشهد بما قاله الرافعى عن الملك فؤاد حسناته وسلبياته، وفى هذا رد على ما يدعيه البعض من أن الرافعى كان مجرد مسجل لحوادث تاريخية.

ولم يكتف الرافعى بذلك، بل تكلم عن نهضة مصر الاقتصادية وحالتها المالية، وتأسيس بنك مصر وأثره على الناحية الاقتصادية والصناعية، وفضل طلعت حرب وزملائه فى هذا المجال.

وتكلم الرافعى عن البرامج العملية والبرامج الهدامة وكأنه يخاطب هنا بعض المعارضين لمجرد المعارضة، موجهًا النصح لهم، ومهاجمًا المبادئ الشيوعية الهدامة وبشدة.

وتكلم عن واجبات الحكومة وواجبات المواطنين من نواحٍ عديدة، منها تنمية

الثروة الزراعية، وزيادة مساحة الأراضى المزروعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وجعل ملكية الأراضى الزراعية مقصورة على المواطنين المصريين. (وقدم مشروع قانون بذلك إلى مجلس الشيوخ عندما كان عضوًا بمجلس الشيوخ) وتحسين غذاء الشعب. وحماية أسعار الحاصلات الزراعية. وزيادة طرق المواصلات. وفتح أسواق للتجارة الخارجية. وتنمية الثروة الصناعية. وترقية التعليم الاقتصادى، وتشجيع البحوث العلمية. والتوسع فى صناعة الغزل والنسيج وسائر الصناعات الأخرى وتمصيرها، وتفريج أزمة المساكن. والتوسع فى الصناعات اليدوية الريفية والمنزلية والعناية بالثروات المعدنية والبترولية والمائية، وإنشاء البنوك الصناعية. والتوسع فى الصناعات الحربية، والعناية بصناعة النقل البحرى وإنشاء البحرية المصرية. وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان. وإصلاح النظام المالى المصرى. وطريقة إعداد ميزانية الدولة. وأنها يجب أن تكون ميزانية خدمات وانتاج لا ميزانية أرقام وموظفين.

وعدد الرافعى واجبات سائر طوائف الشعب، الأفراد العاديين والأثرياء. ثم واجبات المواطنات وواجبات الشباب.

وتكلم عن النهضة الاجتماعية وحالة البلاد الاجتماعية فى عهد الاحتلال. والعمل على إحياء البعث الاجتماعى. وتنشيط الحركات التعاونية. وحماية الفلاح الصغير، والعمل على إحياء النهضة العمالية. وإصدار قوانين العمل. وكذلك النهضة الرياضية وتحت ظل المنظمات والخدمات الاجتماعية. وفى التعليم والصحة، ورعاية الأمومة والطفولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من نواحى تحديد الأرباح. وتحديد العلاقات بين الملاك ومستأجرى الأطيان الزراعية. ووضع حد لزيادة الملكية الزراعية. وإصلاح القرية ورعاية الفلاح والعامل، وإنشاء الملاجئ والمطاعم الشعبية. وفرض الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى، والعناية بالنواحى الأخلاقية بين سائر طبقات الشعب.

هذا ما نادى به الرافعى سنة ١٩٤٨، وأخذت بما جمعه كتابه، ثورة ٢٣ يوليو، فاستفادت الثورة بحق من آرائه ومقترحاته، ومن هذا الكتاب وغيره من مؤلفات الرافعى تستطيع أن تحكم على أخلاق الرافعى وعاداته وتمسكه بالمثل العليا والمبادئ

الوطنية السليمة، والحرية فى حدود القوانين، والديمقراطية السليمة البعيدة عن الفوضى، والمتفقة مع الآداب العامة والخلق الطيب. وكانت رعاية الله للرافعى جزاء ما قدم، من نعيم مقيم فى جنات النعيم.

المستشار حلمى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

يونيه سنة ١٩٨٧

مقدمة الطبعة الثانية

حمدًا لله فها هى الطبعة الثانية لكتابى فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الثانى. اشتمل على جزء هام من تاريخنا القومى، فى فترة هامة اجتازتها بلادنا العزيزة. أعدتها طبق الأصل من الطبعة الأولى. ولعل ما أشرت إليه فى كتابى هذا الذى خرج إلى الحياة سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩. قد تحقق بعد قيام ثورة الشعب. ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

فبراير سنة ١٩٦٦.

عبد الرحمن الرافعى

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

بعد أن أرّخت «ثورة ١٩١٩» وانتهيت من تدوين حوادثها من بدايتها فى مارس من تلك السنة إلى نهايتها فى أبريل سنة ١٩٢١، أخذت فى تأريخ الفترة التى أعقبت الثورة، فأخرجت فى يوليه سنة ١٩٤٧ الجزء الأول من هذه الكتاب، مشتملاً على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة إلى وفاة زعيمها المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

واليوم أقدم إلى القراء الجزء الثانى، وهو يتناول تاريخ مصر القومى من وفاة سعد فى سنة ١٩٢٧ إلى وفاة المغفور له الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وهى مرحلة كاملة من تاريخ مصر، مليئة بالحوادث والأحداث الجسام، جديرة بأن نستوعب وقائعها وأطوارها، ونتفهم حقائقها وأسرارها، ولست أبغى فى هذه المقدمة أن ألخص هذه الفترة فإن التلخيص فيها لا يغنى عن التفصيل، ولا مندوحة عن مطالعة فصول هذا الجزء كلها، لكى تتألف من مجموعها صورة واضحة جلية لتاريخ مصر القومى فى هذه الفترة من الزمن.

وفى هذا الجزء فصلان ختاميان (السابع والثامن) أرّخت فيهما نهضة مصر الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى فحسب، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى، وتاريخها الاجتماعى بأوسع معانيه، فهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها من النواحى الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومى.

ولا أرانى فى حاجة إلى التنويه بما أشرت إليه فى مقدمة الجزء الأول من أن الفترة التى أؤرخها فى كلا الجزأين، وفى الجزء الثالث، تدخل فى التاريخ المعاصر القريب، الذى نعيش فيه، ولا أخفى على نفسى دقة الموقف فى الكتابة عن هذا

العصر؛ لأنه يتناول أشخاصًا قد تقتضى المجاملة والملابسات مراعاتهم، على أنى قد جعلت من التاريخ رسالة أشبه ما تكون برسالة القضاء، فالمؤرخ كما قلت فى مقدمة الجزء الأوّل يشبه أن يكون قاضيًّا فى الحوادث التى يؤرخها، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه، فلا يجامل فى الحق أحدًا، ولا يتحامل على أحد، وعليه أن يعطى كل ذى حق حقه، ولقد اتبعت هذا المنهج قدر ما استطعت فيما أخرجت من حلقات هذه المجموعة، وليس من الحق ولا من النزاهة أن أعدل عنه فى أية فترة من فترات تاريخنا القومى، القديم منها والحديث، فالروح التى استلهمتها فى الحلقات السابقة، هى ذات الروح التى أملت علىّ كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية»

أسأل الله أن يعصمنا من الزلل، ويلهمنا الصدق فى القول والعمل، ويهيىء لنا من أمرنا رشدا،

١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩.

عبد الرحمن الرافعى

خلاصة الجزء الأوّل

نورد هنا خلاصة فصول الجزء الأوّل من هذا الكتاب ليكون تحت نظر القارئ صورة موجزة منه قبل قراءة الجزء الثانى:

مقدمة الكتاب:

الفصل الأول: الانقسام الداخلى سنة ١٩٢١ - المفاوضات مصدر الانقسام، الخلاف بين سعد وعدلى، خطبة شبرا، انقسام الوفد، المظاهرات العدائية - اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية، رفع الرقابة على الصحف، الوفد الرسمى للمفاوضات، كان واجبًا على عدلى أن يستقيل، تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمى، الحوادث الخطيرة بالإسكندرية، تصريح تشرشل، مفاوضات عدلى - كيرزون، خلاصة مشروع كيرزون، الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات، نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى، بعثة سوان، زيارات سعد للأقاليم، احتفال ١٣ نوفمبر، استقالة عدلى.

الفصل الثانى: الموقف السياسى بعد قطع مفاوضات عدلى، التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد، إذاعة الوثائق الثلاث، استمرار الانقسام، اعتقال سعد للمرة الثانية، مظاهرات الاحتجاج، استعجال عدلى قبول استقالته، نفى سعد وصحبه إلى سيشل، الدعوة إلى وحدة الصفوف، عودة الوحدة مؤقتاً إلى الوفد، المقاومة السلبية، قرار الوفد فى المقاومة السلبية، عدم المعاونة فى معاملات الأفراد، فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم، المقاطعة، مقاطعة البنوك الإنجليزية، مقاطعة السفن، مقاطعة شركات التأمين الإنجليزية، مقاطعة التجارة، نشر الدعوة، اعتقال أعضاء الوفد، هيئة وفد جديدة، الإفراج عن أعضاء الوفد، حوادث الاغتيال.

الفصل الثالث: تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - شروط ثروت باشا

لتأليف الوزارة، موقف الوفد، نصّ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ -، خطاب الحكومة البريطانية إلى السلطان فؤاد، الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير، التبليغ البريطانى إلى الدول باستقلال مصر، بيان الحزب الوطنى عن تصريح ٢٨ فبراير.

الفصل الرابع: وزارة ثروت - كتاب الملك إلى ثروت باشا، جواب ثروت باشا، إعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكًا لمصر، نظام وراثة العرش، نظام الأسرة المالكة، إقرار تصفية أملاك الخديو عباس، وضع الدستور، العقبات فى طريق ثروت باشا، احتجاج الحكومة البريطانية على حوادث الاغتيال، رد ثروت باشا، اضطهاد المعارضة، اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم، تأسيس حزب الأحرار الدستوريين، مقتل إسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق، استقالة وزارة ثروت باشا، لماذا استقال ثروت باشا؟

الفصل الخامس: مصر فى مؤتمر لوزان - مقدمات مؤتمر لوزان، قرار الحزب الوطنى فى اشترك مصر فى مؤتمر لوزان، قرار الوفد، انضمام الوفدين وإعلان الميثاق الوطنى، مذكرة الوفد المتحد إلى المؤتمر، رسالة مصطفى كمال إلى الشعب المصرى، النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان.

الفصل السادس: وزارة محمد توفيق نسيم - تأليف وزارة محمد توفيق نسيم باشا، تجدد حوادث الاغتيال، الشروع فى مسخ الدستور، استقالة وزارة نسيم باشا بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور، استمرار حوادث الاعتداء وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة، إلقاء قنبلة على المعكسر البريطانى، إقفال بيت الأمة، اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى، هيئة وفد جديدة.

الفصل السابع: الدستور - تأليف وزارة يحيى إبراهيم باشا، الوزارة والدستور، خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك، صدور الدستور، كيف وقع الدستور، القواعد الأساسية للدستور، قانون الانتخاب، الإفراج عن سعد، الإفراج عن المعتقلين فى مصر، الإفراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم

فى سيشيل، قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها، فى الحزب الوطنى، قانون الاجتماعات، قانون الأحكام العرفية، قانون التضمينات، انتهاء الأحكام العرفية، العفو عن بعض المحكوم عليهم، إعادة حرية المبعدين، قانون تعويضات الموظفين الأجانب، تصرفات أخرى لوزارة يحيى إبراهيم، عودة سعد إلى مصر، فى الحزب الوطنى.

الفصل الثامن: الانتخابات العامة والبرلمان الأوّل - دوائر الانتخابات، ذكرياتى عن الانتخابات، نتائج الانتخابات.

الفصل التاسع: وزارة سعد، الوزارة والزعامة الوطنية، استقالة وزارة يحيى إبراهيم، كتاب الملك فؤاد إلى سعد، جواب سعد، تأليف وزارة سعد، سياسة وزارة سعد، الإفراج عن المسجونين السياسيين، مقبرة توت عنخ آمون، مسألة اللاجئين الطرابلسيين، حقوق الوزارة السياسية، انتخابات الشيوخ، الشيوخ المعينون - الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم، تحكيم البارون فان دن بوش وحكمه، افتتاح البرلمان، يمين الملك، خطاب العرش، الحياة الدستورية، المؤيدون والمعارضون، تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية، أهم قرارات البرلمان، ما يؤخذ على البرلمان، المآخذ على وزارة سعد، وزارة سعد والمحسوبية، حوادث السودان، صدى ثورة سنة ١٩١٩ فى السودان، تمثيل السودان فى معرض ومبلى، منع وفد سودانى من السفر إلى مصر، صدى حوادث السودان فى البرلمان، تصريح الحكومة البريطانية عن السودان فى مجلس اللوردات، أزمة وزارية بسبب السودان، جمعية اللواء الأبيض، المظاهرات فى السودان، مظاهرة طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم، مظاهرة أورطة السكة الحديد بالعطبرة، الاعتداء على سعد، محادثات سعد - ماكدونالد، تعديل فى الوزارة، موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات، إضراب الأزهريين، استقالة سعد، إعلان العدول عن الاستقالة، مقتل السردار السيرلى ستاك باشا، الإنذار البريطانى إلى الحكومة المصرية، الإنذار الأوّل، الإنذار الثانى، ردّ الحكومة على الإنذارين، جواب المندوب السامى على رد الحكومة المصرية، رد الوزارة احتلال جمرك الإسكندرية، استقالة

سعد، نظرة إلى البلاغات البريطانية، احتجاج البرلمان، موقف الدول الأوروبية حيال عدوان الحكومة البريطانية.

الفصل العاشر: وزارة زيور والانقلاب الأول – تأليف وزارة زيور، برنامج الوزارة – التسليم على طول الخط، جواب التسليم، عودة الاعتقالات، استقالة وزيرين، جلاء الجيش المصرى عن السودان، خلف السير لى ستاك باشا، إنشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى، لجنة توزيع مياه النيل بين مصر والسودان، تأجيل البرلمان شهرًا، تعيين إسماعيل صدقى وزيرًا للداخلية، حل مجلس النواب، لم يكن ثمة مسوغ لحل مجلس النواب، تأسيس حزب الاتحاد، انتخابات سنة ١٩٢٥ وتعديل وزارة زيور، حل مجلس النواب الجديد يوم انعقاده، نظام غير دستورى، وحكم غير مسئول، أثر الانقلاب فى سياسة الحكومة تعيين المستر برسيفال مستشارًا قضائيًّا لوزارة الحقانية، العسف والتنكيل، استقالة اللورد أللنبى، وتعيين اللورد جورج لويد مندوبًا ساميًّا، الحكم فى قضية مقتل السردار، تعديل قانون العقوبات وتشديده فى التهم الصحفية، تعديل فى الوزارة، كتاب الأستاذ على عبد الرازق، وانفصال الأحرار الدستوريين، حضور اللورد لويد، عدم تقديم أوارق اعتماده، تهافت الكبراء، الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة، خطبة عبد العزيز فهمى باشا فى وجوب التمسّك بالدستور، قانون الجمعيات والهيئات السياسية، احتجاج الأحزاب على هذا القانون، قرار الحزب الوطنى، قرار الوفد.

الفصل الحادى عشر: اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية – الحالة السياسية سنة ١٩٢٥، دعوة أمين بك الرافعى إلى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه، قرارات الأحزاب فى قبول الدعوة، موقف الوزارة إزاء هذه الدعوة، اجتماع البرلمان، طلب الأمراء من الملك إعادة النظام الدستورى، ترقيع فى الوزارة، اتفاقية جغبوب والتسليم فيها، قانون جديد للانتخاب، احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب، إضراب بعض العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب، محاكمة العمد الممتنعين عن تنفيذ قانون الانتخاب، التدخل البريطانى وسقوط حزب الاتحاد، مظاهر

الائتلاف بين الأحزاب، لجنة الأحزاب المؤتلفة، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى، اجتماع المؤتمر الوطنى وقراراته، صوت الشعر - قصيدة شوقى، انتخابات مايو سنة ١٩٢٦، اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات، نتيجة الانتخابات، قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها.

الفصل الثانى عشر: الوزارات الائتلافية، ميثاق الأحزاب فى احترام الدستور، موقف الحزب الوطنى من الاشتراك فى الحكم، استقالة وزارة زيور، تأليف وزارة عدلى يكن، تقليد دستورى حميد، اجتماع البرلمان وأعماله، وفاة على فهمى كامل بك، استقالة وزارة عدلى باشا - وزارة ثروت باشا، أزمة الجيش، رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا، وفاة سعد، تخليد ذكرى سعد.

الفصل الثالث عشر: شخصية سعد زغلول - تاريخ حياة سعد، سعد زغلول ومصطفى كامل، سعد وفريد، سعد فى الجمعية التشريعية، فى الحرب العالمية الأولى، فى أعقاب الحرب، ثورة سنة ١٩١٩، سعد فى الوزارة، زعامة سعد، المآخذ على سعد.

الفصل الرابع عشر: الدستور والحكم المطلق.

وثائق تاريخية: دستور الدولة المصرية.

* * *

فصول الجزء الثانى

* * *

الفصل الأول

استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

انتقل سعد إلى جوار ربه فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ ووزارة ثروت الائتلافية قائمة تتولى الحكم، وقد بقيت فى الحكم واستمر الائتلاف الوزارى قائمًا لمدة وجيزة.

وكان ثروت لا يزال فى أوروبا حين وفاة سعد، فلما وصله نبأ الوفاة بادر إلى العودة إلى مصر، فبلغ الإسكندرية يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧.

انتخاب مصطفى النحاس رئيسًا للوفد المصرى

كان كثير من أعضاء الوفد ومنهم مصطفى النحاس فى أوروبا حين وفاة سعد، فلما بلغهم نعيه عادوا على عجل إلى مصر، وتداولوا طويلًا فيمن يختارونه لرئاسة الوفد خلفًا للزعيم الراحل، وكانت المنافسة قائمة بين مصطفى النحاس باشا وفتح الله بركات باشا، ولكن أغلبية الوفد اتجهت إلى اختيار النحاس رئيسًا، فقرر الوفد بالإجماع انتخابه رئيسًا يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧، ولم يعلن هذا القرار إلا بعد أن اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية المؤلفة من أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الوفديين يوم الاثنين ٢٦ سبتمبر، وأقرته بالإجماع، فأعلنت رآسته للوفد.

وانتخب الأستاذ مكرم عبيد سكرتيرًا للوفد بدلا من مصطفى النحاس الذى كان يتولى السكرتارية قبل انتخابه للرئاسة.

ولم يكن مصطفى النحاس وزيرًا فى وزارة تروت، بل كان وكيلًا لمجلس النواب، فبقى ثروت يتولى رئاسة الوزارة والنحاس يتولى رئاسة الوفد، ولم يبد بينهما خلاف فى مبدأ رئاسة النحاس للوفد.

وظهر الائتلاف بين الأحزاب فى حفلة الأربعين الكبرى التى أقيمت لسعد يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧، إذ كان من خطبائها مصطفى النحاس ومكرم عبيد عن الوفد، وثروت عن الحكومة، ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين، وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطنى، وكان من مراثى الشعراء فى هذه الحفلة قصيدة لأحمد شوقى أمير الشعراء، وأخرى لشاعر النيل حافظ إبراهيم.

مفاوضات ثروت - تشمبرلن

كان ثروت قد بدأ المفاوضة مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى شهر يولية سنة ١٩٢٧ أثناء إقامته بلندن، إذ كان يصحب الملك فؤاد فى زيارته لها، وقد غادرها فى آخر ذلك الشهر ليصحب الملك فى زيارته لروما، ثم عاد إلى مصر لما بلغه نبأ وفاة سعد، واتجه ثانية إلى لندن لاستئناف المفاوضة، فبلغها يوم ٣٠ أكتوبر، واستأنف محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن، وبعد أن تمت فى جوهرها قفل راجعًا إلى مصر، فبلغها فى منتصف نوفمبر.

أسفرت هذه المفاوضات عن مشروع لمعاهدة بين مصر وإنجلترا عرضه السير أوستن تشمبرلن فى نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقبل ثروت معظم أحكامه الجوهرية، وأبقى هذه المفاوضات وما انتهت إليه سرًّا مكتومًا، فلم يفض بها إلى أحد، ولا لأعضاء وزارته، حتى قبيل استقالته، وكانت حجته فى هذا التكتم أنه كان لا يزال بعد عودته من لندن يتبادل الرسائل مع الجانب البريطانى فى بعض مواد المشروع، ولما يصل فيها بعد إلى شىء نهائى.

خلاصة مشروع تشمبرلن

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية، قدم له بديباجة عن الغرض من المعاهدة جاء فيها: «رغبة فى توثيق عرى الصداقة وحرصًا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين، وبما أنه يقتضى، تحقيقًا لهذه الرغبة، أن تعين العلاقات بين البلدين تعيينًا دقيقًا وذلك بأن تحل وتحدد المسائل المعلقة وهى المسائل التى رأت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ

بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، ورغبة فى قطع السبيل دون إمكان التدخل فى إدارة مصر الداخلية، ونظرًا إلى أن خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هى عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل – فى مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين – تعاونهما الفعلى فى القيام بواجبهما المشترك، واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها، قررا عقد معاهدة لهذا الغرض».

وهاك خلاصة قواعد المشروع:

أولاً: تعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما.

ثانيًا: يجب على الحكومة المصرية ألّا تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا يتنافى مع المحالفة أو موقفًا يجوز أن يفضى إلى إثارة صعوبات لبريطانيا، وألّا تسلك فى البلاد الأجنبية مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية وألّا تعقد مع الدول الأجنبية أىّ اتفاق يكون مضرًّا بالمصالح البريطانية.

ثالثًا: إذا صارت مصر فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها أو لحماية مصالحها أثر غارة أو اعتداء عليها أيًّا كان نوعه تقوم بريطانيا بإنجادها بصفة محارب، وذلك مع عدم الإخلال بما نصّ عليه من الأحكام فى ميثاق جمعية الأمم، وإذا حدثت ظروف من شأنها أن تجعل فى خطر ما بين مصر وإحدى الدول الأجنبية من حسن العلاقات أو أن تهدد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر تتشاور الحكومتان المصرية والبريطانية لإتخاذ أنجع الوسائل لحل الإشكال.

رابعًا: تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى، وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

خامسًا: إذا صارت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى أراضيها كل ما فى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها.

سادسًا: تخوّل مصر لبريطانيا الحق فى إبقاء قوات عسكرية (أى فى احتلال البلاد) فى أى مكان فيها ولزمن غير محدود ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه إنجلترا إلى مصر مهمة حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية، والغرض من هذا الاحتلال هو حماية هذه المواصلات، وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية، وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم، وإذا لم يكن قرار جمعية الأمم موافقًا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناءً على طلبها وبالشروط نفسها إعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداءً من تاريخ صدور القرار المذكور، وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانًا تحت تصرف تلك القوات الأراضى والمبانى التى تشغلها إلى أن يغير المكان الذى تستقر فيه، وعلى أثر هذا التغيير تعود الأراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات إلى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجانًا تحت تصرف تلك القوات ما يعادلها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنتقل إليها.

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراض عرضها عشرون كيلو مترًا على كل من جانبى قناة السويس، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ما هو قائم الآن (١٩٢٧) من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها.

سابعًا: تخوّل الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الأفضلية على غيرهم فى حالة استخدام أجانب بصفة موظفين.

ثامنًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارًا ماليًا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علمًا بكل مشروع تشريعى مما يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذًا على الأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشئون التى ترى استشارته فيها.

تاسعًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق أيضًا مع الحكومة البريطانية مستشارًا

قضائيًا يحاط علمًا بكل ما يمسّ أداة القضاء فيما يتعلق بالأجانب ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى غير ذلك من الشئون التى ترى استشارته فيها.

عاشرًا: إلى أن يجرى العمل بإصلاح نظام الامتيازات الأجنبية على أثر ما يعقد من اتفاقات بين مصر والدول ذوات الشأن لا تغير الحكومة المصرية فى عدد واختصاص الموظفين البريطانيين الذين يشتغلون الآن (١٩٢٧) بإدارة الأمن العام والبوليس إلّا بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة البريطانية.

حادى عشر: تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر، وتبذل وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم

ثانى عشر: نظرًا للعلاقات الخاصة التى تنشئها المحالفة بين الحكومتين يمثل بريطانيا فى مصر سفير يخول حق التقدم على أى ممثل آخر.

ثالث عشر: لا تخلّ أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم أو يجوز أن تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم.

رابع عشر: كل خلاف ينشأ عن تطبيق أو تفسير أى حكم من المعاهدة لم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيها طبقًا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

خامس عشر: أغفل المشروع الإشارة إلى السودان إطلاقًا[1].

---

(١) سبق هذا المشروع مشروعان، غرض أحدهما ثروت باشا، وعرض الآخر السير أوستن تشمبرلن، ففى مشروع ثروت جاء فى المادة ١١ منه الخاصة بالسودان ما يأتى: «مع الاتفاق على تأجيل تسوية مسألة السودان إلى مفاوضات تجرى فيها بعد يكون لكل من الطرفين المتعاقدين فيها تمام الحرية فى تقرير حقوقه، توافق الحكومتان منذ الآن على الرجوع إلى الحالة التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٢٤ وعلى أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى التقرير الذى وضع مع ما أدخل عليها من التعديل بناء على طلب وزارة الأشغال العمومية المصرية، وعلى الاعتراف بحق الحكومة المصرية فى اتخاذ كافة تدابير المراقبة اللازمة لتكفل توزيع المياه طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور، وعلى أن تقدم لها كل التسهيلات للقيام على نفقتها بجميع أعمال الرى على مجرى النيل التى أشار إليها ذلك التقرير فى مصلحة مصر». =

هذا، ولقد أخطأ ثروت خطأ كبيرًا فى هذه المفاوضات، وكان واجبًا عليه أن يقطعها، كما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون من قبل (ج ١ ص ٢٠ طبعة سابقة) إذ استبان من المشروع الذى عرضه تشمبرلن أولاً وأخيرًا أن انجلترا لا تريد أن تتزحزح عن مطامعها الاستعمارية فى مصر والسودان، ولا يختلف هذا المشروع فى جوهره عن مشروع كيرزون[2] الذى رفضه عدلى، فكان واجبًا على ثروت أن يرفض مشروع تشمبرلن، ويقطع هذه المفاوضات، ولكنه لم يفعل، وظهر الفرق كبيرًا بينه وبين عدلى.

تحرج مركز ثروت عقب مجيئه حاملاً هذا المشروع، وإن كان قد ظل يكتم أمره ويمانع فى نشره حتى استقال.

خطاب العرش والمفاوضات

افتتحت الدورة البرلمانية الجديدة يوم الخميس ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧، وألقى ثروت خطاب العرش، وانتخب النحاس رئيسًا لمجلس النواب.

=وجاء فى المادة ١٣ من مشروع تشمبرلن الأول ما يأتى: «يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان، وكلاهما متفقان على أن يتخذا كقاعدة لتحديد نصيب مصر فى مياه النيل الأبيض والنيل الأزرق النتائج التى وردت فى تقرير لجنة النيل المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أوّل مايو سنة ١٩٢٦ بين ممثلى مصلحتى الرى فى مصر والسودان، ويمنح ممثلو مصلحة الرى المصرية التسهيلات اللازمة لمراقبة المشاهدات المتعلقة بأعمال قناطر «سنار» كما أنه تكون لهم حرية الوصول إلى البيانات الخاصة بذلك للتحقق من أن توزيع المياه جار طبقًا للقواعد التى وضعت فى التقرير المذكور، وتمنح حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الحكومة المصرية كل مساعدة ممكنة لتمكينها من القيام لمصلحتها الخاصة وعلى نفقتها وبوجه يتفق مع مصالح السلطات المحلية ذات الشأن، بأعمال الحفظ المنصوص عليها فى ذاك التقرير، وتتحمل الحكومة المصرية نفقات كل عمل تكميلى ودفع كل مبلغ نقدى تدعو الحاجة إليهما باعتراف الطرفين تعويضًا للمصالح المحلية من كل تلف أو تفكك ينجم عن الأعمال المشار إليها، ويستمر حضرة صاحب الجلالة ملك مصر – نظرًا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية – فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن يقرر الطرفان المتعاقدان أن الحال تدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب».

ولكن المشروع النهائى الذى عرضه السر أوستن تشمبرلن خلا خلوا تامًا من الإشارة إلى السودان، وهو المشروع الذى حمله ثروت باشا إلى مصر.

(٢) راجع قواعد هذا المشروع فى كتابنا «فى أعقاب الثورة المصرية» ج ١ ص ١٨. (طبعة سابقة).

وإذ كان أوّل اجتماع للبرلمان بعد وفاة سعد فقد خطب مصطفى النحاس باشا مؤبنًا الفقيد، وألقى إسماعيل صدقى باشا باسم الأحرار الدستوريين كلمة أعرب فيها عن شعوره وشعور حزبه بهذا الرزء الأليم؛ وألقى حافظ رمضان بك باسم الحزب الوطنى كلمة أخرى فى هذا المعنى؛ وانتخب المجلس الأستاذ ويصا واصف وحسين هلال بك وكيلين.

لم يتضمن خطاب العرش عبارات واضحة عن مفاوضات ثروت - تشمبرلن؛ وكل ما ورد عنها قوله: «وقد انتهز رئيس حكومتنا وجوده بلندره فى ذلك الجوّ الممتلئ صداقة وولاء فاتصل بوزير خارجية الحكومة الإنجليزية فى أحاديث عن بعض شئون سياسية رغبة فى إقرار حسن التفاهم بين البلدين، ولقد كان لتلك الأحاديث أثرها المحمود فى ذلك، كذلك كانت محادثات بينهما قصد بها إلى تفهم الحكومتين الانجليزية والمصرية وجهتى نظر أحداهما الأخرى فى مسألة مصر والسودان، حتى إذا ما ظهر إمكان التوفيق بين وجهتى النظر تيسر الدخول فى مفاوضات لعقد محالفة تستكمل البلاد بها استقلالها وتحدد ما بينها وبين إنجلترا من العلاقات على أن يكون القول الفصل فى هذه المحالفة للبرلمان، وإنى لأذكر بمزيد السرور ما ساد تلك المحادثات الدقيقة من روح الودّ وما أشربته من الجانبين من صادق العمل لتقريب وجهتى النظر تحقيقًا لرغبة الشعبين الإنجليزى والمصرى فى اتساق عهد جديد يرتبطان فيه بميثاق مودة وصداقة».

هذا ما تضمنه خطاب العرش عن المفاوضات، مع أن ثروت كان يحمل فى حقيبته عند عودته من لندن مشروع السير أوستن تشمبرلن، وفيه ما فيه من إهدار استقلال مصر والسودان، ولم يبد قط فى خلال المفاوضات ما يدلّ على روح الودّ كما جاء فى خطاب العرش، بل سادتها من الجانب البريطانى روح الجشع الاستعمارى البغيض.

رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة

أبقى ثروت أمر محادثاته مع السير أوستن تشمبرلن سرا مكتومًا،ولم يعرض نتائجها على البرلمان ولا على مجلس الوزراء، ولما ألحّ عليه النحاس بعد أن ولى

رآسة الوفد أن يفضى إليه بما أسفرت عنه هذه المحادثات، لم ير بدًّا من إطلاعه على المشروع الذى انتهت إليه، فلما اطلع عليه الوفد وفحص عنه قرر رفضه، ورأى أن لا لزوم لعرضه على البرلمان، بل يكفى أن يرفضه مجلس الوزراء؛ لأن المشاريع التى تعرض على البرلمان هى التى يقبلها مجلس الوزراء مبدئيا.

وعرض ثروت على مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، فقرر يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ عدم قبوله لأنه «لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا»، وعهد إلى ثروت إبلاغ هذا القرار إلى وزارة الخارجية البريطانية، فأبلغه إياها فى خطاب إلى المندوب السامى يوم ٤ مارس قال:

«أتشرف بإخبار فخامتكم أنه عملاً برغبة سعادة السير أوستن تشمبرلن فى الرسالة التى أبلغنى إياها بواسطتكم، قد عرضت على زملائى مشرع معاهدة التحالف الذى أفضت إليه محادثاتنا فى الصيف الماضى، وأحطتهم علمًا بالأدوار المختلفة التى مرت بها هذه المحادثات وبالمذكرات التى تبودلت والمناقشات التى جرت بعد ذلك، فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا.

«بناءً على ذلك عهد إلىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول هذا المشروع، فأرجو من فخامتكم أن تتكرموا بإبلاغ ما تقدم إلى سعادة السير أوستن تشمبرلن، وأن تعربوا له فى الوقت نفسه عن خالص شكرى لما أبداه من الاستعداد الودّى فى هذه المحادثات منذ بدئها، وإنى أغتنم هذه الفرصة لأشكر لفخامتكم أيضًا ما لقيته من دلائل الودّ فى اجتماعاتنا بشأن مشروع المعاهدة، ولأعرب لفخامتكم عن عظيم احترامى»

وما أن علمت الحكومة البريطانية بهذا الرفض حتى أخذت سياسة التهديد والوعيد تبدو من جديد فى الأفق، فقد أبرق اللورد لويد المندوب السامى البريطانى إلى السير أوستن تشمبرلن بقرار مجلس الوزراء، كما أبرق إليه

بفحوى حديث دار بينه وبين النحاس بوصفه زعيم الأغلبية قال: «إن زعيم الأغلبية قال إنه يشعر أن من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة ما دامت المعاهدة لا تنصّ على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاءً تاما».

فردّ السير أوستن تشمبرلن على اللورد لويد بما يدل على ما اعتزمته الحكومة البريطانية من التهديد والوعيد، قال: «إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلا إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزى ماكدونالد أنه لا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ويجب أن يكون مثل هذا الضمان وجهًا من وجوه أى اتفاق يعقد، وإن إدراك ثروت باشا لهذه الحقائق هو الذى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة، ورفض النحاس باشا إدراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول إلى تسوية مستحيلا».

وقال فى برقية أخرى: «لمناسبة تقديم ثروت باشا أوراق المفاوضات ومشروع الاتفاق إلى النحاس باشا قبل سفر دولته (ثروت باشا) مع جلالة الملك فؤاد إلى الوجه القبلى، أرى من الضرورى ألّا يترك للنحاس باشا أية فرصة للتظنن فى خطورة القرار الذى يطلب من مصر أن تبديه فى أمر المفاوضات. وما للنحاس باشا بصفته رئيس الأغلبية من أثر فى هذا القرار، وأصرح لك بناءً على ذلك بأنه فى حالة رفض المعاهدة يخطر ثروت باشا بأن الحكومة البريطانية تعتبر إقرار بعض الشئون التشريعية المنظورة الآن أمام البرلمان المصرى مخالفة لتصريح سنة ١٩٢٢ وأن منشورات بعض الطلبة فى الفترة الأخيرة وما تعلمه الحكومة البريطانية عن لجانهم ذات الصبغة غير المرغوب فيها تدفع بريطانيا إلى القيام بتعهدها نحو حماية الأجانب».

استقالة وزارة ثروت
(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

وفى ذات اليوم الذى قرر فيه مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة - ٤ مارس سنة ١٩٢٨ - رفع ثروت استقالته إلى الملك، ولم يذكر فيها شيئًا عن المفاوضات ومشروع المعاهدة، بل بنى الاستقالة على حالته الصحية، فقبلها الملك يوم ١٦ مارس.

وكان تقديمه استقالته يوم ٤ مارس، وهو اليوم الذى أبلغ فيه المندوب السامى البريطانى رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة، يوحى إلى الذهن أن ثروت لم يكن متفقا مع الوزراء على رفض المشروع، ويزيد هذا المعنى توكيدًا قوله فى خطابه إلى المندوب السامى البريطانى: «فرأى زملائى أن المشروع لا يتفق إلخ.»، وقوله بعد ذلك: «بناءً على ذلك عهد إلىّ زملائى فى إبلاغ سعادة وزير خارجية حضرة صاحب الجلالة البريطانية أنهم لا يسعهم قبول المشروع»، وهذا معناه أن الرفض إنما جاء من زملائه دونه، فكان هذا الموقف من ثروت غير سديد ولا مشرف؛ لأن مشروع المعاهدة كان جديرًا بالرفض بداهة ومن بداية الأمر، وكان واجبًا عليه أن يذكر خطبته التى ألقاها قبل ست سنوات خلت - يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢ - إذ نوّه فيها بموقف عدلى باشا فى رفضه مشروع كيرزون وقوله: «لقد تضامنّا مع الوفد الرسمى فى رفضه للمشروع وفى ردّه عليه، كنا وما زلنا ولن نزال نقرّ الوفد على ما فعل فى هذا الرفض لأننا نأبى كل الإباء أن نقرّ أى اتفاق أو تعاقد ينقص استقلال بلادنا»، فما باله وقد تولى هو المفاوضة يقبل مشروعًا يشبه مشروع كيرزون الذى رفضه عدلى باشا من قبل وأقرّه هو على رفضه».

لقد خسر ثروت من هذا الموقف خسارة أدبية كبيرة، وبخاصة إذا قارنت بين موقفه سنة ١٩٢٨ وموقف عدلى سنة ١٩٢١ إذ لم يتردد فى قطع المفاوضات مع اللورد كيرزون حين استبان أن مشروعه لا يتفق مع وجهة نظره، واستقال من الوزارة عقب قطع المفاوضات، وذكر فى كتاب استقالته أن مفاوضاته مع الحكومة

البريطانية لم تسفر عن تحقيق برنامجه وأنه من أجل ذلك يرفع استقالة الوزارة، وهنا يبدو الفرق جليًّا بينه وبين ثروت[٣].

بعض أعمال العمران فى عهد وزارة ثروت

سنّ البرلمان فى عهد هذه الوزارة قانون التعاون، وقانون انتخاب مجالس المديريات، وقانون الجامعة، وهى من أهم التشريعات التى صدرت عن البرلمان.

وضع الحجر الأساسى للجامعة

وفى عهدها وضع الملك فؤاد الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية الحديثة (جامعة فؤاد الأوّل) بحدائق الأورمان بالجيزة، وأقيم لذلك احتفال فخم فى مكان الجامعة يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٨، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ مصر العلمى والأدبى، بما صار له من الأثر العظيم فى رفع مستوى الثقافة فى مصر والشرق، وقد حلت هذه الجامعة محل الجامعة القديمة التى أنشئت منذ سنة ١٩٠٨[٤]، وأدمجت فيها كلية الحقوق وكلية الطب الموجودتان من قبل، وأقيم لبناء الجديد على أرض منحتها الحكومة للجامعة تبلغ مساحتها نحو تسعين فدانًا، عدا أربعين فدانا أخرى بمنيل الروضة منحتها لكلية الطب، وكان أوّل ما أقيم بعد وضع الحجر الأساسى مبنى كلية الآداب وكلية الحقوق، وافتتحت الجامعة سنة ١٩٣٢.

قناطر نجع حمادى

وفى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع الملك الحجر الأساسى لقناطر نجع حمادى، وهى من أجلّ المشروعات العمرانية التى أنشئت فى هذا العهد، والغرض منها ضمان الرى الصيفى وتوفيره لمنطقة مساحتها ٦٧٥,٠٠٠ فدان واقعة على جانبى مجرى النيل بين الحدود الشمالية لمديرية قنا وقناطر ديروط شمالى مدينة أسيوط، وبلغت تكاليف هذا المشروع وملحقاته نحو أربعة ملايين من الجنيهات، وهو من

(٣) توفى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بباريس يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨.
(٤) انظر كتابنا «محمد فريد» ص ٣٧٧ (من الطبعة الأولى).

المشروعات الكبرى التى تقررت ونفذت فى العهود الدستورية، وقد احتفل بافتتاحها يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠.

مصحة فؤاد بحلوان

وفى ١٩ فبراير من تلك السنة احتفل بافتتاح مصحة فؤاد التى أنشأتها وزارة الأوقاف فى حلوان لعلاج التدرن الرئوى (السل).

وفاة المرحوم أمين الرافعى
(٢٩ ديسمبر ١٩٢٧)

انتقل المرحوم أمين الرافعى إلى جوار ربه يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧، وإنى لأشعر بشىء من الحرج فى كتابة هذه الكلمات، وأخشى أن يقال: أخ يكتب عن شقيقه، ولكنى وأنا أؤرخ هذه الحقبة من الزمن أرى واجبًا علىّ أن أكتب قليلاً عن أمين، فما كان أمين أخى فحسب، بل إن منزلته كمجاهد فى الحركة القومية تعلو فى نفسى على منزلته كأخ أكبر لى، ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب العميق الذى كان يغمرنى فى حياته، واستمر على الأعوام بعد وفاته، وإذا قيل إنى أكتب عنه بأكثر مما يقتضيه المقام فى سياق الحوادث، أو بأكثر مما أكتب عن معاصريه، فلعلى أجد عذرًا فى أن للإنسان أن يفضى أحيانًا بشعوره وعواطفه، وأحاسيس نفسه، وللمؤرخ أن يسطر فى كتابه بعض خواطره وذكرياته[٥]، وقد يكون فى هذه الخواطر ما يصوّر للقارئ بعض الحقائق عن عصر من العصور، مثلما يجد، بل أكثر أحيانا مما يجد، فى تدوين الحوادث وتأريخ السنين، على أنى موجز القول عن أمين، وسأقتصر على ما يتصل بهذه المجموعة، وما جاشت به نفسى من الذكريات لمناسبة ظهور الأجزاء الأولى منها، فقد أخرجت الجزء الأوّل من «تاريخ الحركة القومية» فى أوّل يناير سنة ١٩٢٩، بعد انقضاء العام الأوّل على وفاته، وأهديت إليه الكتاب فى كلمة قلت فيها:

---

(٥) راجع على سبيل المثال (ذكرياتى عن الثورة) فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ١٧٤، (طبعة سابقة)، وصلتى بفريد بك – كتاب «محمد فريد» ص ٤٦٧، (طبعة سابقة)، وخواطرى وذكرياتى عن مصطفى كامل – كتاب مصطفى كامل ص ١٢١ (طبعة ثانية) و١٦٣ و٢٢٦ إلخ.

«إلى أخى العزيز المرحوم أمين بك الرافعى، من فقدته أحوج ما أكون إلى حبه وعطفه، إلى ذكراه المجيدة، إلى روحه الطاهرة، أهدى هذا الكتاب.

«أهديك يا أخى العزيز كتابى وقد حال الحول وانقضى العام على انتقالك إلى الرفيق الأعلى، وكم كنت أرجو أن أهديه وأنت منى قريب، فى عالم الدنيا أما وقد فرق الموت بينى وبينك فلتتقبل روحك الطاهرة هدية أخيك الحزين!

«اللهم بارئ تلك النفس العالية، ومرسلها من نورك كوكباً إنسانيا، ومعيدها إلى جوارك كوكباً أزليا، أدخل عليها روحاً من عندك، وسلاماً منى، ياقريب الدعاء! — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨»

وأخرجت الجزء الثانى فى تمام الحول الثانى، وقلت فى ختام مقدمته:

«وإذ يظهر هذا الجزء فى يوم الذكرى الثانية لانتقال فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى إلى الرفيق الأعلى، فإنى أحيى ذكراه المجيدة، وأرسل من أعماق قلبى إلى روحه الطاهرة آيات المحبة والإخاء، فلتدم ذكراك العزيزة يا أمين، يجددها مرّ الأيام وكرّ السنين، ولتخلد أعمالك فى مآثر قومك. ولتطمئن نفسك فى السماء، بين الصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقا، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما» ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وأخرجت «عصر محمد على» فى ختام العام الثالث، وقلت فى ختام مقدمته:

«وإذ يوافق اليوم تمام الحول الثالث على وفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك الرافعى، فإلى روحه الطاهرة المستقرة فى الرفيق الأعلى أرسل تحيات الذكرى والوفاء، فسلام عليك يا أمين فى أعلى عليين، سلام عليك من قلوب لا تنسى جهادك فى سبيل المثل الأعلى، سلام عليك ماكرت الأعوام وتعاقبت الأجيال، ولتخلد ذكراك على الدهر ما بقى فى الدنيا وفاء وما ذكر الإخلاص والمخلصون ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠».

وظهر كتاب عصر إسماعيل «فى ختام العام الخامس لوفاته، وحييت ذكراه بقولى فى مقدمته: اليوم ختام العام الخامس لوفاة فقيد الوطن المرحوم أمين بك

الرافعى، اليوم يطوى الزمان خمس سنوات على احتجابك عنا يا أمين! وذكراك باقية فى النفوس ماثلة فى الأذهان، يجددها مر الليالى وكر الأعوام، فإلى روحك الطاهرة الثاوية فى دار الأبدية، أبعث بتحيات الذكرى، يرسلها القلب، وتفيض بها المشاعر، ويحملها الرجاء إلى عالم الأرواح، وإلى بارئ تلك النفس الكريمة، أتوجه بالدعاء أن يسبغ عليها آية السكينة والطمأنينة، فيا نفس أمين! اسكنى إلى جوار ربك راضية مرضية، ويا روح أمين، سلام، وريحان، وجنة نعيم – ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢».

وأودّ بعد ذلك أن أنقل هنا نبذة مما كتبته الصحف فى نعى الفقيد، وما كتبه الأستاذ الأديب محمد صادق عنبر فى مقدمة كتابه عنه.

قالت «الأهرام» فى عدد يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تحت عنوان (أمين الرافعى).

«أهو شهيد العقيدة ومتانة اليقين، أم هو ضحية الوطنية الصادقة النزيهة، أم هو صريع القلم الذى جعل أمينا منذ الصبا – والظفر ناعم والنفس مرنة فتية – سراجاً وهاجاً يملأ هذا الوادى وما جاوره وداناه نوراً ولألاء وضياء مستفيضًا، حتى إذا ما استنفدت تلك الروح الناشطة منذ الصغر، وتلك الهمة العالية منذ الصبا، ما فى المصباح من زيت، ولم يشفق أمين على نفسه ولم يرحم جسمه الذى تعب وسقم من حمل تلك النفس الكبيرة حتى نحل، وهى على كبرها وضعفه تزداد سموا وعلوا مع الحق والأمانى الحسان والآمال العظام، انطفأ المصباح، ونادى الناعى صبيحة أمس فى هذا البلد: مات أمين!

«لقد يكون أمين شهيد ذلك كله، وضحية ذلك كله، وصريع ذلك كله، ولكنه ذهب إلى ربه وجبينه مكلل من إكليل العزة وتاج الفخار.

«مات أمين الرافعى! والموت تكفله الحياة، فروّع البلد لنعيه، وروع زملاؤه الكتاب والصحفيون، وروع كل مصرى، فلم تبكه أسرة ثكلت فحسب، ولم يبكه أطفال يتموا فقط، بل بكته كل عين مصرية، والأمة المصرية كلها أسرته، والناشئة المصرية وحملة الأقلام إخوته وأشقاؤه، وكل إنسان فى هذا البلد يعرف لأمين فضله وفضائله.

«فإذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم، فما تعدّت الخصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقة بأن أمينا تمسك بالفضيلة ولم ترتخ يداه، وتشبث بالوطنية الحقة ولم يقبل فيها هوادة ولا ليناً، وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعاة ولا مجاملة، وساير يقينه الصادق وعقيدته المتينة، فلم يساير معها أحداً ولم يتشايع مخلوقا، ولم يلجأ فى شدّة من أجل ذلك كله إلّا إلى الله خالقه.

«عاش أمين على ذلك ومات أمين به، عاش وديعاً رقيق حواشى النفس مع أقرانه وأخدانه، ومن هم فوقهم مرتبة، ومن هم دونهم مقاما، ولكنه عاش مع الجميع جباراً فى عقيدته، قويا مقداماً صلباً فى إيمانه، وعاش يجلّ كل إنسان فلا يعرف أحد عنه كبراً ولا غلوا ولا ترفعا، إلّا إذا مامّست العقيدة وصدق الإيمان سواء كان من الوجهة الوطنية أو الدينية، تحول ذلك الرجل الوديع اللين المرن إلى الرجل الصلب الثائر العنيد الذى لا يقبل فى عقيدته جدلاً، ولا يرضى ليناً ولا هوادة، ولكن قلمه ظل نزيها، فلم تشبه فى الخصام الشديد والجدل العنيف شائبة الجنوح عن جادة النزاهة والنبالة إلى الابتذال والتلوث.

«نشأ أمين فى بيت التعبد والتدين، وجده ووالده وعمومته من رجال الشريعة والمفتين وعلماء الدين، فكون ذلك ميراثاً عن الآباء والأجداد، طبعت عليه نفسه انطباعاً، فكانت القناعة فضيلة، وكان الصبر على الشدائد فضيلة، وكانت التضحية فى سبيل الإيمان والعقيدة الدينية والوطنية فيه فضيلة.

«نشأ أمين فى حجر الوطنية وحقوق الوطن المقدسة، فتشربت نفسه هذه الروح تشربها الإيمان بالله واليوم الآخر، فكان ذلك رسولا يحمل من أستاذه المغفور له «مصطفى كامل» – الذى يرقد معه اليوم فى مقره الأخير الأبدى – هذه الرسالة إلى أمته، وكأنها أمانة فى عنقه يعدّ التهاون فيها أو اللين أو المرونة خيانة يعدّها على نفسه، ويعدّها بعد نفسه على سواه، ففى سبيل أداء هذه الرسالة أفنى العمر، بل أفنى الجسم، وكانت طريقه إلى تأدية الأمانة الصحافة، وكانت الأمانة فى الصحافة ألّا يقبل فيها إغراء ولا يراعى إلًّا ولا نسباً، ولا كسباً ولا غنماً، فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها، ولا العظمة فيها ولا الجاه.

ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم، وقد طالما عرضت عليه المناصب العاليه والرواتب الضخمة فكان جوابه الازدراء، وكان جوابه الرفض، بل كان جوابه - ونحن نعرف ذلك عنه كما نعرفه عنه حتى العهد الأخير - إن مهمتى الوحيدة فى هذه الأمة أن أقول ما أعتقد وأن أقوله فى الصحافة، فما خلقت لمنصب وإن كان منصب القضاء، وقد تعلمت القانون وعرفت أسراره ونلت الشهادات فيه، وما خلقت لأغنم مالاً أو جاهاً، بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم إلى طريق الوطنية والفضيلة والإيمان.

«عاش أمين الصحافى النزيه - والصحافة رسالة تؤدى - فأدى هذه الرسالة بكل أمانة سواء كان فى اللواء أو الشعب أو العلم أو الأخبار أو على صفحات الصحف الوطنية، وقد كانت «الأهرام» ميداناً لجولاته إبان احتجاب جريدته أو تعطيلها.

«عاش أمين نزوعاً إلى الاستقلال فى عمله حتى لا يؤثر فى دعوته ورسالته مؤثر، وحتى لا يملى عليه صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلطة أو صاحب منفعة رأيا يخالف رأيه أو ينقضه.

«عاش صحفيا لا يعرف فى الصحافة غير الدعاية، ولا يعرف فى الدعاية غير الطريق القويم بلا مواربة ولا غموض ولا إبهام ولا مجاملة ولا مراعاة، يصغر الكبير فى عينيه إذا لم يكن كذلك، ويكبر الصغير فى نظره إذا كان على هذا المنهاج، ولا يعرف فى ذلك كله حزباً ولا فئة. فهو مع كل شخص ومع كل حزب ومع كل فئة تنهض للدعوة التى يدعوها ويروج لها - دعوة الاستقلال والحرية وتقديس الحقوق - هكذا عاش أمين فعاش أمين رسولاً بحتاً.

«أجل، عاش رسولا بحتا يبشر برسالته كما يبشر جميع الرسل الذين تملكت نفوسهم العقيدة فاحتقروا فى هذا السبيل كل شىء وازدروا بكل شىء حتى صحتهم وحتى راحتهم وحتى حاضرهم ومستقبلهم وحتى نفوسهم، فكانوا شهداء، وكان أمين ذلك الشهيد.

«من رأى أميناً مكبًّا على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف

الوطنية والأجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وإيمانه، ويدفع ما لا يتفق مع تلك العقيدة والإيمان، ويطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده، ويحرر ويصحح وينقد ويراجع كل ما يكتب فى جريدته وما يكتب لها حتى الإعلانات اتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقده؛ والمرض ينحت فى جسمه نحتاً والسقم يزيد يوما فيوما والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون والأهل يلومون – وهو هو فى عمله الشاق ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل من العمل على هذا المنهاج ولا يمله ولا يجد الضعف والوهن إلى نفسه سبيلا، من رأى أمينا وهذه الحال حاله حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب إلى ربه التواب الرحيم شهيد العقيدة ومتانة اليقين وضحية الوطنية الصادقة النزيهة وصريع القلم.

«عمر أمين ٤١ سنة. ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد والكد، فهى على قصرها طويلة بامتلائها، وهى بملئها أوصلته إلى الشيخوخة وهو فى شرخ الشباب، وهى بالفضائل والنزاهة وصدق الإخاء والحب والولاء تقضى على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسال من شدقيه فى خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق فى مصباحه زيت الحياة ليضىء طريق الوطنيين ويهديهم أن يجعل أمينا قدوة له، وتقضى على كل قارئ ومسترشد أن يشارك كل كاتب وصحفى بذرف الدمعة الحرى عليه، فقد عاش كريما عاملا وفاضلا مجدا شريفا ومات صالحا تقيا وهو فى كل حال خالد بفضائله وأفضاله.

«فيارحمة الله على أمين من رجل، وأين كأمين فى الرجال؟ ولكن ما عند الله يا أمين خير وأبقى!»

* * *

وقال الأستاذ محمد صادق عنبر فى مقدمة كتابه عن «ذكرى فقيد الوطن المغفور له أمين بك الرافعى»:

«جال بخاطرى أن أصور بالقلم هذه الظاهرة التى تمثلت إنساناً، وهذا الإنسان الذى تمثل مظهرا من الإنسانية. وذلك المظهر الذى لطف وسما وامتد حتى عاد ناحية من الأفق المصرى.

«هذه الظاهرة التى عرفناها باسم أمين الرافعى، وعرفتها مصر قوّة تسرى فى ضعفها ويقينا يشيع فى ناحيتى رجائها، وحجة تتراءى على حاشيتى حقها، ثم عرفها التاريخ عقيدة تنتقل فى ميراث الدم كما تنتقل كل عقيدة أخرى على نسق واحد.

«ولكن بدا لى جلال ما اعتزمت فإذا هو فوق منال قلمى، ومن لقلمى بصفة إنسان كان صرير قلمه أبلغ نشيد رتلته مصر فى محراب وطنيتها.

«بل ماذا عسى أن أصور من إنسان إذا كان من ناحية مادته ابن اليوم الذى ولد فيه، فإنه من ناحية معناه صفوة تعاقبت على استخلاصها الأجيال، فما زال القدر يطوى له الزمن مرحلة مرحلة حفيًّا به متخيراً له، ثم مازال يشق له فينحدر مرتقيا، حتى إذا استتم واكتمل، وافى مصر على قدر أحوج ما كانت فى ضعفها إلى قوته، وفى إسارها إلى نجدته؟

«ثم ماذا عسى أن أصف من إنسان طلع من خلال الزمن كله فهو وإن انشعب من الماضى إلّا أنه خلق ليستوعب الحاضر ثم ليمتد من هذا الحاضر القريب إلى ذلك المستقبل البعيد؟

«ثم ماذا عسى أن أصور من إنسان كان مما يلى الجيل كأنه جيل وحده، ومما يلى التاريخ طيف المستقبل فى تضاعيف الحاضر، ومما يلى العصر قوّة لا ترد ولعمرى من ذا يرد على الله القدر، قوّة ليس يقال فيها من أين ولكن يقال إلى أين، ولا يسأل ماذا كانت ولكن يسأل كيف كانت، ولا ينظر إلى الناحية التى بدأت منها ولكن ينظر إلى الناحية التى انتهت إليها.

«لقد عرفت أميناً منذ إحدى وعشرين حجة، عرفته فى مأتم مصر على إمامة الوطنية فى ذات المغفور له مصطفى كامل، إذ كان يحلى جيد اللواء بمقالات تحسب وهو يدبجها أنه كان يستمد من روح مصطفى أو يستميلها، وكنت عهدئذ من كتّاب اللواء، وعرفته بعد ذلك على كرسى مصطفى يكتب بقلمه، ويرمى عن معقله الأشب بسهمه، ويقف فى ذلك الحمى وقفته. ويصول على خصمه صولته.

«وظللت مع أمين أشهد هلاله وهو يستدير ويتم فى تلك الهالة، وأنظر إليه

وهّمته ترمى به المرامى، وهو يرمى بهمته حيث أشار إليه المجد، ماضياً قدما، لا يتـردد ولا ينى ولا يكل وكـل شدّة تعـرض له تشـدّ عزيمته وتـرهفهـا، حتى قـال الناس إن الذى أثكل مصر صاحب لوائها أنجب أميناً فشفع المصاب بالعزاء، وقرن الداء بالدواء.

«وجرت جوار فانتقلنا جميعاً من اللواء إلى صنوه «العلم» ثم إلى «الشعب» وما تخللها مما ظهر باسم الحزب الوطنى من صحف أخرى، ثم صرنا بجملتنا إلى «الأخبار» بعد فترة تمخضت عن أجنة من الأقدار.

«فلست بهذه الكلمة أقول فى أمين إلّا بيقين إحدى وعشرين حجة، وما يقينى فيه إلّا أنه ملك إنسانى هبط من عل ليؤدى إلى مصر رسالة سماوية هى رسالة اليوم والغد فليس يختص بها هذا الجيل الناشىء بين حذب الاستعداد، ودفع الاستبداد، وإنما هى للحاضر والمستقبل كليهما.

«ولقد أدّى رسالته لا كلمات فى نغم، ولكنه أداها مزاجاً من ذوب قلبه، وأشعة عقله، ونفحات روحه، فكانت بجملتها وتفصيلها لحناً سماويا ولكنه لحن كان توقيعه - يا أسفا - على روى الموت.

«ولقد ركب الله فى أمين شهوات المجد كلها لا لنفسه ولكن لقومه ولوطنه، وما كان جهاده إلّا ريًّا لتلك الشهوات، ولا كانت حياته التى تتمثل النزاهة فى جانبيها الأدبى والسياسى إلّا أصحّ ترجمة لأصلح فكرة، وأجمل تصوير لأكمل مبدأ مكفول له الخلود.

«وبحسبك من أمين أنه كان إنساناً لا تدرى إذا اتصلت به أى جانبيه أملك لقلبك: الجانب الذى يليك منه، أم الجانب الذى يلى مصر. فهنا الخلق الذى تعرف بأدنى نفحة منه أنك فى خميلة رفافة الزهر، وهناك الجهاد الذى تنزه فلم يلم به طيف شبهة، ولم يدن منه ظل ريبة، فما كانت نفس أمين إلّا نسيج وحدها فى جيلها نزاهة ونبالة وكمالا.

«أجل، لقد كـان رأى أمين حقيقـة قهارة لخيـال الشك، وكـان سن قلمه متنفسًـا

لنور اليقين يجلو ليل الحيرة، وكان لصحيفته مغرب كل شمس فجة كفجة طلعتها بضوئها وحرارتها.

«وبعد، فإنه ليس من قصدى أن أحيط بهذه الحباة الفتية التى كانت كل ساعة من ساعاتها تربى على عمر برمته، فإن هذه الحياة تلخص فى أنها كانت أعلى مظهر لعناية الله بكنانته فى أرضه، ولا أن آتى على تلك السيرة التى يعرف العصر أنها كانت من شغله، فإن الظاهرة التى نطلع على الناس غريبة لأنها استثناء من قاعدة، تم تختفى لأن لكل قاعدة أطرادها، نكون فى طلوعها، كما تكون فى اختفائها، شغل الألسنة والصحف نم نعود شغل الخواطر وكذلك تطوى التاريخ فلن يبعد عهد التاريخ بأمين على تقادم العهد به سنة سنة فإن على ذلك التاريخ طابعًا لا يبلى لأنه طابع نارى من قلبه وقلمه معًا.

«ولكنها كلمة مهدت بها للمخصات من تلك الحياة هى التى يدور عليها هذا الكتاب.

«ولكنها نازية من الحزن كانت فى عينى دموعًا أسكبها، ثم استحالت على أسلة هذا القلم عاطفة فهو يكتبها.

«ولكنها تزكية صادقة لشهادة صدق هى التى جرت بها أقلام الكتاب وخواطر الشعراء على هذه الصفحات.

«ولكنها تحية التجلة والوفاء، بين يدى التأبين والرثاء.

«فيا صديقى الذى خرج بالأمس من دنياه جثة هامدة تم ما عتم أن رجع إليها فكرة خالدة.

«سلام عليك كفاء اعتزازى بمودتك، وتقدير أمتك لبطولتك.

«سلام عليك زنة مآثرك، وعدد مفاخرك.

«وسلام عليك فى الأبرار الشهداء، والصديقين الأوفياء.

«وسلام عليك من المخلص لك مدى عمره».

القاهرة الاثنين أول أكتوبر سنه ١٩٢٨.

محمد صادق عنبر

تأليف وزارة النحاس الأولى
(١٧ مارس سنة ١٩٢٨)

بعد أن انقضت أيام معدودة على استقالة ثروت عهد الملك فؤاد فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٨ إلى مصطفى النحاس بوصف كونه زعيم الأغلبية تأليف الوزارة. فألّفها يوم ١٧ منه، وهى وزارته الأولى، وكانت ائتلافية من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية. واصف بطرس غالى باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. على الشمسى باشا للمعارف. أحمد محمد خشبة باشا للحقانية. محمد محمود باشا للمالية. محمد صفوت باشا للزراعة. إبراهيم فهمى كريم بك للأشغال. الأستاذ مكرم عبيد للمواصلات، ومن هؤلاء وزراء جدد وهم الأستاذ مكرم عبيد ومحمد صفوت باشا وإبراهيم فهمى كريم بك.

قوبل تأليف هذه الوزارة من الأمة بالغبطة والابتهاج، وبدا طابعها الشعبى الدستورى من قول رئيسها فى كتابه إلى الملك: «وإنى لأقدر يا مولاى تبعة الاضطلاع بأعباء الحكم فى هذا الظرف الدقيق، ولكنى أقبل عليه ملبيًا داعى الوطن والضمير، مستعينا بالله جلّت قدرته على تحمل هذه المسئولية الخطيرة، جاعلا نصب عينى الاحتفاظ بحقوق البلاد وخدمة مليكها، الذى كان له بما جبل عليه من حب الخير لشعبه أكبر الفضل فى صيانة الدستور وتمكين تقاليده، مما ربط الأمة بمليكها رباطا وثيقا تزيده الشدائد إحكاما، وإنى لأستمدّ يا مولاى من تعضيد جلالتكم وسامى رعايتكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد وما يحبونى به الرأى العام من إمداد وتشجيع قوّة أستعين بها على ضعف شخصى وأشدّ بها أزرى، معتمدًا على توفيق الله وعنايته»، فهو فى هذا الكتاب يعتمد أكثر ما يعتمد على ثقة البرلمان الذى يمثل الأمة، وعلى تأييد الرأى العام، وهو الطابع الأساسى للوزارات الشعبية الدستورية.

وانتخب مجلس النواب بجلسة ٢٠ مارس الأستاذ ويصا واصف رئيسًا للمجلس، بعد أن خلا هذا المركز بتولى النحاس رآسة الوزارة.

المذكرة البريطانية وردّ الوزارة عليها
(٤ مارس سنة ١٩٢٨)

كانت أوّل ما واجهته وزارة النحاس الأولى من الأزمات مذكرة أرسلها المندوب السامى البريطانى إلى الحكومة فى أواخر عهد وزارة ثروت، كان الغرض منها إحراج الوزارة.

وذلك أنه حين علمت الحكومة البريطانية بما اعتزمه مجلس الوزراء من عدم قبول مشروع تشمبرلن، عمدت إلى تنفيذ سياسة التهديد والوعيد والإحراج والتحدّى فأرسلت دار المندوب السامى إلى ثروت باشا مذكرة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٨ استباحت لنفسها فيها التدخل فى التشريع الداخلى، بحجة أن المفاوضات قد فشلت وأنها تحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ ما تراه من الإجراءات لتمكينها من القيام بتبعاتها المتولدة عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا تعريب المذكرة:

«لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى إذا عمل بها أضعفت إضعافاً جديًّا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال.

«وطالما كان هناك محل للأمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة، أملاً منها فى أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسئوليات الكبيرة التى يستلزمها النظام الذى توجده المحالفة.

«ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه

بذلك الذى أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى، فتحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه».

وقد اجتمع الوزراء فى أواخر عهد وزارة ثروت للنظر فى هذه المذكرة، فاتفقت آراؤهم على أنهم مستقيلون من مناصبهم، إذ كان ثروت باشا قد قدم استقالته، فلا يسعهم أن يتولوا الرد عليها ويتركون مهمة الرد للوزارة المقبلة.

ردّ الوزارة

فلما تألفت وزارة النحاس تولى الرد على المذكرة بجواب سديد أرسله يوم ٣٠ مارس إلى المندوب السامى البريطانى اعترض فيه على المذكرة البريطانية، قال:

«أتشرف بإحاطة فخامتكم علما بأنى اطلعت على مذكرة سلمتموها إلى سلفى عن بعض مقترحات تشريعية معروضة على البرلمان مما رأيتموه حقيقا بأن يضعف بصورة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام وحماية الأرواح والأموال فى مصر، وبعد ما أشرتم إلى ما أدرك الحكومة البريطانية من القلق بسبب ذلك ذكرتم فى ختام تلك المذكرة أنه بما أن المحادثات التى دارت بين حضرة صاحب السعادة السير أوستن تشمبرلن وحضرة صاحب الدولة ثروت باشا لم تفض إلى الغاية التى أريدت منها «فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تسمح بأن يكون اضطلاعها بما يفرضه عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من المسئوليات معرضًا لأى خطر يأتى من تشريع مصرى من نوع التشريع الذى سبقت الإشارة إليه أو من أى عمل إدارى وتحفظ لنفسها الحق فى اتخاذ أى تدبير ترى أن الحالة تستدعيه».

«ولا يسع الحكومة المصرية فى الجواب على هذه المذكرة إلّا أن تبدأ بالإعراب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس التى لاتطابق ما للحكومة المصرية من رغبة صريحة فى تنمية وتوثيق صلات الصداقة التى يجب أن تسود العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر.

«فإن تلك المذكرة إذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى تبين أنها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى، إذ أن هذا التدخل مالم تتغير طبيعته ووجهته تغيرًا كليًّا – لا يجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الأخرى.

«ومن جهة الواقع فإن الحكومة المصرية كانت ولا تزال تحرص على أن تلقى فى نفوس الرعايا البريطانيين ونفوس الأجانب بوجه عام كل الثقة بأنها ساهرة على أمنهم وراحتهم، وأنها قد وضعت حماية مصالحهم موضعًا خاصا من رعايتها، هذا ولو لم تكن تلك الحماية من نزعات الحكومة المصرية وتقاليدها الثابتة لكانت نزعات البرلمان المبينة المعروفة كفيلة بأن توجبها عليها إيجابا، ولقد دلّت الحكومة على الدوام بتصريحاتها وأعمالها على أن للأجانب أن يثقوا بأن ما يتمتعون به فى مصر من حسن المعاملة لا يقل بوجه من الوجوه عما يلقونه فى أى بلد آخر، هذا فضلا عما يجدونه فيها من كريم الضيافة التى امتاز بها الشعب المصرى، وأصبحت من مناقبه.

«يضاف إلى ما تقدم أن المذكرة المشار إليها تهيىء السبيل لتدخل مستمر فى إدارة شئون البلاد الداخلية، مما يشلّ سلطة البرلمان فى التشريع وفى الرقابة على أعمال الإدارة، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديدة بهذا الاسم، ولا ريب لدينا فى أن الحكومة البريطانية لم تقصد إلى شىء من هذا.

«لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلًا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها، وأنكرت وجودها، بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرج حق الإدراك ما عليها من واجبات، وتعتزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها فى حرص وذمة، وعلى وجه مرض للجميع».

٣٠ مارس سنة ١٩٢٨

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

رد المندوب السامى

وقد رد المندوب السامى البريطانى فى ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ على هذا الرد بخطاب احتفظ فيه بوجهة نظر الحكومة البريطانية، قال ماتعريبه:

«لقد أبلغت حكومتى المذكرة التى وجهتها دولتكم إلىّ فى ٣٠ مارس، وقد كلفت أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أن تعدّ مذكرة دولتكم بيانا صحيحا للعلاقات الموجودة بين بريطانيا العظمى ومصر أو لتعهداتهما المتبادلة، وقد أعلنت حكومة جلالة الملك استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ مع تحفظات أربعة اشتمل عليها وأرفقت حكومة جلالة الملك تبليغ قرارها هذا إلى الدول ببيان ذكرت فيه أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الإمبراطورية البريطانية وأمنها وأنها لذلك ستحتفظ دائما - باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية - بالعلاقات الخاصة بينها وبين مصر وهى التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمان طويل وذكرت حكومة جلالة الملك حينما وجهت الأنظار إلى هذه العلاقات الخاصة كما هى مبينه فى تصريح فبراير أنها لا تسمح لأية دولة أخرى أن تنازع أو تناقش فيها وأنها تعدّ كل محاولة للتدخل فى شؤون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودّى وأنها تعد كل اعتداء على أرض مصر عملا تدفعه بكل مالديها من الوسائل.

«وبالنظر إلى هذه المسئولية التى تحملها بإزاء الدول الأخرى وإلى ما للمصالح البريطانية فى مصر من الأهمية الحيوية للإمبراطورية البريطانية، فقد احتفظت حكومة جلالة الملكة بمقتضى التصريح السالف الذكر احتفاظا مطلقًا:

أولا: بسلامة المواصلات الإمبراطورية فى مصر.

ثانيا: بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى أو تدخل بالذات أو بالواسطة.

ثالثًا: بحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

رابعًا: بالسودان – وذلك إلى أن تسوى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

«وقد سعت حكومة جلالة الملك لوضع تسوية كهذه واعتقدت أنها وفقت إليها بواسطة المعاهدة التى جرت فيها المفاوضة بين رئيس الوزارة المصرية السابق.

«وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت هذه المعاهدة فإن الحالة السابقة للمفاوضة تستمر وعلى ذلك يعود المركز اليوم إلى مثل ما كان حين حبطت المفاوضات التى دارت بين المستر رمزى مكدونالد وزغلول باشا إلّا بمقدار ما طرأ عليها من التعديل بمقتضى المذكرات التى تبودلت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤[٦].

«أما النقط المحتفظ بها فتبقى محتفظا بها على صورة مطلقة بواسطة حكومة جلالة الملك، وللحكومة المصرية أن تستعمل سلطتها المستقلة على شرط أن يكون ذلك على وجه مرض لحكومة جلالة الملك فى هذه المسائل».

وألقى النحاس بيانًا فى مجلس النواب بجلسة يوم ٥ أبريل ذكر فيه ردّه على مذكرة المندوب السامى البريطانى الأولى وكانت الصحف قد نشرته، وقال عن رد الحكومة البريطانية على ردّه: «ولقد بينت الحكومة البريطانية فى ردها بالأمس (٤ أبريل) وجهة نظرها، ولا حاجة بى إلى القول بأن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها»، فلقى رد الوزارة وبيانها ارتياح النواب، ووقف الدكتور عبد الحميد سعيد وأعلن باسم الحزب الوطنى موافقته على الرد وتأييده للوزارة فى موقفها.

وأعقبه عبد المجيد إبراهيم صالح بك عن حزب الأحرار الدستوريين وشكر الحكومة على موقفها.

وصرح حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى حديث له بجريدة

---

(٦) يقصد الإنذارات البريطانية عقب مقتل السردار – انظر كتابنا فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول ص ١٨٤. (طبعة سابقة).

الأخبار (عدد ٦ أبريل سنة ١٩٢٨) بأن الحزب يؤيد الحكومة المصرية فى رد الاعتداء البريطانى قال:

«إذا كان المستر ما كدونالد وهو زعيم المعارضة فى انجلترا يؤيد المستر تشمبرلن فى اعتدائه على مصر فمن غير المعقول ألّا يؤيد الحزب الوطنى الحكومة المصرية فى ردّ هذا الاعتداء، نعم إن التقاليد الدستورية تقضى عادة بأخذ رأى المعارضة فى مثل هذه المواقف ولهذا أخذ المستر تشمبرلن رأى المستر ما كدونالد فى المذكرة الانجليزية، بيد أنه يظهر لى أن النحاس باشا لثقته بأن الموقف الذى وقفه سيجد تأييدًا من الحزب الوطنى رأى أنه ليس فى حاجة إلى أخذ رأى المعارضة، كما أن ثروت باشا على ما يظهر رأى أن لا يعرض مشروع معاهدة تشمبرلن على الحزب الوطنى لثقته كذلك بأن هذا المشروع لا يقابل بغير الرفض، على أننا بصرف النظر عن هذا نؤيد الحكومة المصرية فى ردها على الاعتداء البريطانى الذى تضمنه الإنذار الانجليزى، وما كان لحكومة تقدر حق الوطن قدره أن تقف غير هذا الموقف الذى يجب أن تستمر عليه».

أزمة قانون الاجتماعات

لم تكد تنتهى أزمة مذكرة ٤ مارس حتى أعقبتها أزمة أخرى، ذلك أن الحكومة البريطانية أخذت تنفذ ما توعدت به فى تلك المذاكرة، ففى يوم الأحد ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامى البريطانى رئيس الوزارة مذكرة جديدة تتضمن إنذارًا من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونًا، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر، وطلب أن يصله الرد بعدم الاستمرار فى نظر المشروع، وإن لم يصله قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ مايو فإن الحكومة البريطانية تعدّ نفسها حرّة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه، وهاك تعريب الإنذار:

«أتشرف بإخبار دولتكم بأن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى بريطانيا العظمى قد راقبت بمزيد الاهتمام من يوم أن قدمت لدولتكم مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل، ما يبدو من رغبة الحكومة المصرية رغبة متزايدة فى المضى فى

تشريع يؤثر فى الأمن العام، وهذا التشريع - كما لا بدّ أن تكونوا دولتكم قد علمتم تمام العلم ليس فقط من الرسالة الشفهية التى تشرفت بإبلاغها إلى دولتكم فى ١٩ الجارى، بل أيضًا من الرسائل السابقة المماثلة لها التى أبلغت إلى دولة سلفكم وإلى دولتكم قبل تاريخ المذكرة التى تشرفت بتقديمها لدولة ثروت باشا فى ٤ مارس الماضى وبعده - داخل فى نطاق التحفظ الذى أيدته مذكرتى المؤرخة ٤ أبريل.

«وإنى الآن مكلف من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن أطلب إلى دولتكم كرئيس للحكومة المصرية، أن تتخذوا فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا، وإنى مكلف بأن أطلب من دولتكم إعطائى تأكيدًا كتابيًا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر المشروع المذكور، فإذا لم يصلنى هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعدّ نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه.

«وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احتراماتى».

٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨.

«لويد»

المندوب السامى

كان هذا هو الإنذار الرابع من الحكومة البريطانية إلى مصر لإكراهها على قبول المعاهدة، الأوّل فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار، وهو الإنذار الذى استباحت فيه طرد الجيش المصرى من السودان وإهدار استقلال البلاد (ج ١ ص ١٨٤ طبعة سابقة)، والثانى فى مايو سنة ١٩٢٧ إذ منعت الحكومة المصرية من زيادة عدد الجيش وإلغاء الحكم العرفى فى الحدود وحتمت تخويل المفتش العام البريطانى للجيش سلطة القيادة العليا للجيش (ج ١ ص ٢٧١ طبعة سابقة)، والثالث فى ٤ مارس كما تقدم بيانه، والرابع فى هذه المرة يوم ٢٩ أبريل.

وقد رأت الوزارة تفاديا للأزمة تأجيل نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة، وأرسل النحاس يوم ٢ مايو ردًا بهذا المعنى إلى دار المندوب السامى قال:

«تشرفت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٨ الذى تصرحون فيه بأن مشروع قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات داخل فى نطاق التحفظ الذى أشارت إليه المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس وأيدته المذكرة المؤرخة ٤ أبريل سنة ١٩٢٨، وبأنكم مكلفون من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بأن تطلبوا إلىّ كرئيس للحكومة المصرية أن أتخذ فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع هذا المشروع من أن يصبح قانونًا وأن أعطيكم تأكيدًا كتابيًّا قاطعًا بأنه لن يستمر فى نظر مشروع القانون المذكور، وإذا لم يصلكم هذا التأكيد قبل الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء ٢ مايو فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر نفسها حرة فى القيام بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه، وردًا على خطاب فخامتكم أتشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية فى ردها بتاريخ ٣٠ مارس على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ مارس قد أوضحت وجهة نظرها التى ترى أنها كفيلة بالاحتفاظ بحقوق البلاد وباستبقاء صلات المودة بين بريطانيا العظمى ومصر، وقد عادت الحكومة فأكدت وجهة نظرها هذه أمام البرلمان فى بيانها الذى ألقته بتاريخ ٥ أبريل إجابة على المذكرة البريطانية المؤرخة ٤ أبريل.

«ولا يسع الحكومة المصرية أمام واجبها فى صيانة حقوق البلاد كاملة والمحافظة على دستورها أن تسلم بما تضمنه الإنذار البريطانيى الأخير من حق بريطانيا العظمى فى التدخل فى التشريع المصرى ارتكانًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فإن هذا التصريح كان ولا يزال تصريحًا من جانب واحد وقد قصدت الحكومة البريطانية أن تكون له فعلاً هذه الصفة، فهو بطبيعته لا يلزم الطرف الآخر ولا يقيده، ولقد صرح بذلك المستر رمزى ماكدونلد بصفته رئيسًا للحكومة البريطانية فى الخطاب الذى أرسله اللورد أللنبى بتاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ إلى المغفور له سعد زغلول باشا رئيس الحكومة المصرية وقتئذ وقد جاء فى ذلك الخطاب ما يأتى نصه: «لقد أبدى المستر ماكدونلد بعبارة صريحة لوزير مصر المفوض فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن كل تصريح من أحد الطرفين يبين موقفه لا يلزم مطلقًا الطرف الآخر باعتراف بهذا الموقف» ولقد أوضحت

الحكومة المصرية مرارًا وجهة نظرها هذه بكل صراحة وإخلاص للحكومة البريطانية ولفخامتكم فلم تأل جهدًا فى إثبات ما انطوت عليه من حسن النوايا، وقد كان لى الشرف أن أوضح لفخامتكم فى أوقات متعددة بصدد مشروع قانون الاجتماعات والمظاهرات أنه ليس فى مقدور أية حكومة دستورية أن تعبث بالمبدأ الدستورى القاضى بفصل السلطات فتحسب مشروع قانون وافق عليه المجلسان والحكومة معهما فلم يبق منه أمام مجلس الشيوخ إلّا فقرة تتعلق بالشكل سقطت عرضًا.

«ثم سمحت لنفسى أن أبين لفخامتكم أن مشروع القانون بما تضمنه من نصوص وما اقترن به من تصريحات الحكومة بالبرلمان ومناقشات المجلسين المثبتة فى مضابط جلساتهما لا يعرض أمن الأجانب لخطر ما بل يرمى إلى تنظيم الحريات الدستورية مع صيانة الأمن العام صيانة تامة.

«كما أنى صرحت مرارًا أنه إذا دلّ العمل على نقص فى القانون بعد إصداره فالحكومة على أتم استعداد لاقتراح تعديله بما يتفق ومقتضيات النظام العام، تلقاء ما تقدم جميعه من المظاهر الجلية لصدق النية وحسن الاستعداد لا يسع الحكومة المصرية إلّا أن تبدى أسفها الشديد على أن الحكومة البريطانية لم تقدر رغبة الحكومة المصرية الأكيدة ومجهوداتها الصادقة المتوالية فى توطيد العلاقات الطيبة بين البلدين.

«ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تسلم بما جاء فى ذلك الإنذار فتعبث بحق مصر الأزلى عبثًا خطرًا بل وما كان لها أن تعتقد أن الحكومة البريطانية بما عرف عنها من ميول حرّة تبغى إذلال أمة عزلاء من كل سلاح إلّا قوّة حقها وصدق طويتها.

«ولهذا فإن الحكومة المصرية مدفوعة فى ذلك برغبتها الصادقة فى التفاهم والمسالمة التى كانت على الدوام رائدها قد طلبت بالأمس فى حدود حقها الدستوى إلى مجلس الشيوخ أن يؤجل المناقشات فى مشروع القانون إلى دور الأنعقاد القادم وقد وافقها المجلس على ذلك، وهى تأمل أن تقدر الحكومه

البريطانية تلك الخطة الودية وأن يمهد بذلك السبيل إلى تذليل المصاعب الحالية فى ضوء الثقة المتبادلة التى يجب أن تسود العلائق بين البلدين وأن يعقبها عهد من التفاهم الحقيقى والمودة والعدل».

فقبلت دار المندوب السامى هذا الرد واعتبرت الأزمة قد انتهت.

ولا يخفى ما فى الإنذار البريطانى من روح التحدى والاعتساف، والرغبة فى إحراج الحكومة المصرية لاضطرارها إلى قبول المعاهدة، ولم يكن من غبار على رد الوزارة على هذا الإنذار، لأن التأجيل ما دام الغرض منه تفادى الأزمة فلا ضرر منه، وبخاصة إذا كانت القوّة الغشوم تقف هذا الموقف من التحدّى والاعتساف وقد أبديت مثل هذا الرأى فى كتابى عن (الثورة العرابية) تعليقًا على المذكرة التى قدمها معتمدا انجلترا وفرنسا فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحكومة المصرية وطلبًا فيها من شريف باشا رئيس الوزراء وقتئذ أن لا يتضمن الدستور الذى كان مجلس النواب يتناقش فى نصوصه قبل صدوره حق مجلس النواب فى تقرير الميزانية، وكان الغرض من هذه المذكرة إحراج مركز الحكومة المصرية وإحراج مجلس النواب، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة أن يؤجل مجلس النواب البت فى المادة المتعلقة بالميزانية وقلت تعقيبًا على هذا الرأى ما يلى[٧]:

«لا شك أن الموقف كان على جانب كبير من الخطر، فهناك أوّلا حقوق الأمة وكرامتها، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقًّا من أقدس حقوقه، وهو تقرير الميزانية، وهناك من جهة أخرى الخطر الماثل أمام رجل الدولة، إذ يرى البلاد هدفًا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفزتين للاحتلال، وقد ارتأى شريف باشا درءًا للأزمة ألاّ يبتّ مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية، وأن يرجئها إلى حين حتى تنجلى الغمة، وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصدّه لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك والتأجيل فى

---

(٧) الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى طبعة سنة ١٩٣٧ ص ١٩٧. (وفى طبعات تالية).

ذاته لم يكن مضيعًا لحقوق الأمة فى الدستور، بل كثيرًا ما يكون من الوسائل السياسية التى يعمد إليها لاتقاء الأزمات، على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتًا يطول أو يقصر حسب الظروف والملابسات، ولم يكن النص الخاص بالميزانية فى ذاته مستعجلاً؛ لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١، أى قبل انعقاد مجلس النواب، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية إلّا فى ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣، فإرجاء البتّ فى هذا النصّ لم يكن له من الخطر ما يدعو إلى التصادم بين المجلس والوزارة، وقد نصح المستر بلنت الزعماء العرابيين بالاعتدال فى موقفهم من هذه الأزمة وبأن لا يقطعوا برأى فى نص الميزانية قبل أن تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وإنجلترا، وأيده الشيخ محمد عبده فى نصيحته، وروى عنه أنه قال فى هذا الصدد:

«لقد لبثنا عدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر» ولكن نصيحة الاثنين ذهبت عبثًا، عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل، وذلك أنه أعاد إليه يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ (١١ ربيع أول سنة ١٢٩٩) مشروع اللائحة الأساسية (الدستور) ومعه كتاب إلى رئيس المجلس يتضمن أن قنصلى فرنسا وإنجلترا يريان أن لا حق للمجلس فى تقرير الميزانية، ولكنهما مع ذلك يقبلان المفاوضة فى هذه المسألة على أن يتم الاتفاق بين الحكومة والنواب على باقى نصوص اللائحة، وطلب شريف باشا فى كتابه إلى مجلس النواب إقرار اللائحة كما عدلها مجلس الوزراء، وأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسيًّا للمفاوضة مع الدولتين، وفى الحق أنه كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها حتى حين، بتأجيل البتّ فى مواد الميزانية، ولكن زعماء النواب ورؤساء الجيش لم يقبلوا هذا الحل، وارتأوا رأيًا آخر يناقضه، وهو تقرير مادة الميزانية فى الحال، ويلوح لنا أن ثمة عاملاً آخر غير الاقتناع كان له دخل فى الأخذ بهذا الرأى، وهو انصراف العرابيين عن شريف باشا، ورغبتهم فى إقصائه عن الحكم، وإسناد رئاسة الوزارة إلى رجل منهم؛ إذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وإن كان

قد ألّف وزارته على قاعدة إجابة مطالب العرابيين، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة، وهذا ما جعل العرابيين يرغبون فى التخلص منه ويستبدلون به رجلاً من خاصتهم، وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة، فقد كان البارودى كثير الطموح إلى السلطة والجاه، وإلى العرش أيضًا، كما أقرّ بذلك عرابى فى مذكراته، ومن هنا تعقدت الأزمة، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا؛ لأن البارودى وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا، قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم، ويرفضوا التأجيل، ويقرّروا مادة الميزانية فورًا، وقد رتب على هذه الخطة وصوله إلى الرياسة لأنه كان مفهومًا أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى بداهة إلى استقالته، فيدعى هو إلى تأليف الوزارة الجديدة».

وقد استقال شريف باشا فعلاً إذ لم يأخذ مجلس النواب برأيه فى التأجيل، وألّف البارودى الوزارة من بعده، وتلاحقت الأحداث حتى وقع الاحتلال، فالرأى الذى أبديته فى تسويغ التأجيل بالنسبة لتقرير مادة الميزانية من دستور سنة ١٨٨٢ يتفق وما أبديته فى تأجيل مشروع قانون الاجتماعات سنة ١٩٢٨ إلى الدورة البرلمانية التالية. وكلاهما كان حلاً لا غبار عليه فى الظروف التى وقع فيها، ولم يكن مضيعة لحق من حقوق البلاد.

معاهدة الصداقة بين مصر والأفغان
(٣٠ مايو سنة ١٩٢٨)

فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٨ تم التوقيع فى القاهرة على معاهدة الصداقة والمودة بين مصر وأفغانستان، وتنص هذه المعاهدة على أن يكون بين المملكتين المصرية والأفغانية وبين رعاياهما سلام لا ينقضى وصداقة خالصة دائمة، واتفاق الدولتين على تأسيس العلاقات السياسية بينهما وفقًا لأحكام القانون الدولى، وأن يلقى ممثلو وموظفو كل منهما السياسيون فى بلد الآخر المعاملة المقررة بمقتضى المبادئ العامة للقانون الدولى العام، وأن تعقد معاهدات اقتصادية وتجارية بينهما فى الوقت المناسب.

* * *

الفصل الثانى

نقض الإئتلاف وتعطيل الدستور

الانقلاب الثانى

(يونيه سنة ١٩٢٨ - أكتوبر سنة ١٩٢٩)

بدأ الائتلاف يتعثر فى سيره فى عهد وزارة النحاس الأولى؛ ذلك أن ثمة اتفاق قد انعقد بين دار المندوب السامى البريطانى وحزب الأحرار الدستوريين والسراى على تعطيل الدستور، وكان وجهة نظر السياسة البريطانية أن عدم قبول مشروع تشمبرلن جريمة تستحق عليها الأمة حرمانها الدستور، ولم تكن الحلول التى انتهت بها أزمة الجيش، ومذكرة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ وأزمة قانون الاجتماعات، لتصرف السياسة الاستعمارية عن عقاب الأمة على رفض ذلك المشروع، أما السراى فكانت وجهة نظرها أن الدستور يحول دون تدخلها فى الحكم وانفرادها به، فكانت تترقب الفرص لتعطيله، وكانت تعلم أن الحكومة البريطانية لا تعترض على أى انقلاب يدبر ضدّ الدستور؛ إذ كانت ناقمة من الأمة عدم إقرارها مشروع المعاهدة، وأما «الأحرار الدستوريون» فهدفهم الوحيد هو الوزارة والمناصب، وإذا رأوا أنهم لا يصلون إلى احتكار هذه المناصب وإرضاء جميع أعضاء حزبهم من طريق الدستور، فليصلوا إليها عن طريق تعطيل الدستور، وفى الحق أنهم أسرفوا فى أطماعهم غاية الإسراف، لأنهم كانوا مشتركين فعلاً فى وزارة النحاس، ولهم فيها أربعة مقاعد بمن أنضم إليهم فى الوزارة، فماذا كمانوا يبغون أكثر من ذلك؟ ولكنها الأطماع الشخصية لا تقف بهم عند حد، وهكذا كان تاريخهم القديم والحديث[1].

(١) انظر الجزء الأول ص ٦٨ و٢٠٩ و٢١٥ و٢٢٣ إلخ. (طبعة سابقة).

كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان، ولا يصح فى هذه الحالة إقصاؤها عن الحكم، فكان الأمر يقتضى البدء باستقالة الوزراء الأحرار الدستوريين واحدًا بعد آخر، وبذلك يتصدع بناء الوزارة من ناحية تشكيلها الائتلافى، فتتخذ السراى من هذا التصدع وسيلة لإقالة الوزارة والتخلص منها من غير طريق البرلمان.

وقد علم «الأحرار الدستوريون» أن السراى راغبة فى استحداث الأزمة، فاتفقوا معها على إنفاذ الانقلاب ضد النظام الدستورى، وبدأ اتجاه السراى إلى استعجال الأزمة من تعطيلها إمضاء المراسيم الخاصة بالحركة الإدارية، وكان تعطيل المراسيم التى يقررها مجلس الوزراء عادتها التقليدية لإظهار رغبتها فى إسقاط الوزارة، وكانت كلمة السر للمستوزرين، لكى يعدّوا عدّتهم ويجمعوا صفوفهم ويدبّروا مكايدهم لإسقاط الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان ليحلّوا محلها على أنقاض الدستور وسلطة الأمة.

ففى ١٧ يونيه سنة ١٩٢٨ استقال محمد محمود باشا وزير المالية، وكان وكيلاً لحزب الأحرار الدستوريين، فجاءت هذه الاستقالة إيذانًا بقرب إنفاذ الانقلاب، وفى ١٩ يونيه استقال جعفر ولى باشا وزير الحربية وهو أيضًا من الأحرار الدستوريين

وكان إسماعيل صدقى باشا - ولم يكن وقتئذ من الوزراء - معتزمًا الاصطياف بأوروبا، فذهب إلى السراى يستأذن فى السفر، فأوعز إليه أن يتمهل ولا يتعجل الرحيل، فأرجأ سفره فعلاً، ودلّ ذلك على اقتراب الموعد المحدد لإنفاذ الانقلاب.

وفى ٢١ يونيه استقال أحمد محمد خشبه باشا وزير الحقانية، فجاءت استقالته صدمة للوزارة أشدّ من صدمة استقالة الوزيرين الآخرين؛ لأنه كان (إلى ذلك الحين) وفديًّا، فكانت استقالته حجّة ضدّ الوزارة أبلغ من استقالة زميليه الأوّل والثانى.

وفى ٢٤ يونيه استقال إبراهيم فهمى كريم بك وزير الأشغال وكان وزيرًا مستقلًا.

قضية الأمير سيف الدين

وفى غضون هذه الاستقالات ظهرت فى الصحف (يونيه سنة ١٩٢٨) مسألة قضية الأمير أحمد سيف الدين، واتفاق مصطفى النحاس والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك المحاميين على الدفاع عن الأمير لرفع الحجر عنه، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب فى فبراير سنة ١٩٢٧، قبل أن يتولى النحاس الوزارة بعدّة شهور، وأخذت الصحف المعادية للوفد تنشهر بهذا الاتفاق وتصفه بأنه مناف لشرف المهنة، وأنه خيانة عظمى! وبدأت هذه الحملة فى يونيه سنة ١٩٢٨ فى أعقاب استقالة محمد محمود وجعفر ولى، فجاءت جزءًا من المؤامرة التى دبرت للتخلص من النظام الدستورى، وقد تبين فيما بعد من حكم مجلس التأديب أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة، ولا ينال من نزاهة المحامى.

كان هذاالاتفاق يتضمن اتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه، إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك فى نزاهتها، وتقدر بعدّة ملايين من الجنيهات. وكان قد مضى على تحرير الاتفاق نحو خمسة عشر شهرًا سابقة على إثارته فى الصحف، وفى وقت لم يكن متوقعًا أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة فيما بعد، ولا غبار على المحامى أن يتفق على أتعاب جسيمة فى مثل هذه القضايا التى تحتاج إلى جهود كبيرة للوصول إلى إحقاق الحق فيها، وقد تنازل النحاس عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رئاسة الوزارة، ولكن المؤامرة على النظام الدستورى أثارت هذا الغبار لكى يحدث الانقلاب فى جو من الاتهامات الباطلة ضدّ زعماء هذا النظام.

إقالة وزارة النحاس

اتّخذت السراى من تلك الاستقالات سببًا لإقالة الوزارة، فأرسل الملك فؤاد إلى النحاس خطابًا بإقالته، وإقالة رئيس الوزارة معناها إقالة الوزارة بأجمعها، قال:

«عزيزى مصطفى النحاس باشا:

«لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسة الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد».

٧ محرم سنة ١٣٤٧ - ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨. فؤاد

وهذه الإقالة لم يستخدمها ولى الأمر حتى قبل إعلان الدستور إلّا حين أقال الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨[٢]، وأقال الخديو عباس مصطفى فهمى باشا سنة ١٨٩٣ لاعتلال صحته[٣]، وهى أوّل إقالة لرئيس وزارة يتمتع بثقة البرلمان فى عهد الدستور، وكان الظن أن الدستور يحول دون هذا الانقلاب، ولكن تبين أن السراى كانت مصرّة على أن تكون هى مصدر السلطات، رغم إعلان النظام الدستورى، وأنها إنما تتخذ المناسبات للوصول إلى الهدف وتستعين بنفر من طلاب المناصب فتختار منهم من تشاء ليتم كل الانقلاب على أيدى طائفة منهم.

بنيت الإقالة فى هذه المرة على ما أصاب الائتلاف من «صدع شديد» وهذا التسبيب يلقى ضوءًا على الأسباب الحقيقية لاستقالة الوزيرين الدستوريين وزميلهما الوفدى الذى انضم بعد ذلك إلى حزبهما، ثم زميلهم الرابع «المستقل»

(٢) كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ١٨٦ من الطبعة الأولى.
(٣) كتابنا «مصطفى كامل» ص ٣٠٦ من الطبعة الأولى.

ويبين أن هذه الاستقالات كانت مدبرة تمهيدًا لإقالة الوزارة واستئثار الأقلية بالحكم، وهذا الوضع هو ولا ريب إهدار للدستور ولسلطة الأمة؛ لأن معناه أن الأغلبية لا يجوز لها أن تلى الحكم إلّا مؤتلفة مع الأقلية، مرضيًّا عنها منها، وإذا اختلفت معها أهدرت حقوق الأغلبية واستأثرت الأقلية بالحكم! وهذا معناه تغليب الحكم المطلق، والزراية بهذا الشعب، والقضاء على النظام الديمقراطى فى البلاد.

نظرة فى الإقالة من الوجهة الدستورية

وفى الحق إن إقالة وزارة تتمتع بثقة البرلمان أمر لا يتفق مع روح الدستور ولا مع الأوضاع البرلمانية الصحيحة؛ لأن النظام الدستورى أساسه أن تتولى الحكم وزارة تمثل إرادة الأمة التى تعبر عنها فى انتخابات حرة، والقاعدة أن تستقيل الوزارة أو تقال إذا هى فقدت ثقة مجلس النواب (المادة ٦٥ من الدستور).

أما أن تقال وهى متمتعة بثقة المجلس أى بثقة الأمة، فهذا يعدّ انقلابًا فى نظام الحكم Coup d'Etat، وخروجًا على النظام الديمقراطى حقًّا، إن لولى الأمر أن يتعرف رأى الأمة بإجراء انتخابات جديدة، وله فى هذه الحالة أن يقيل الوزارة، ولكن هذا على شرط أن يكون الغرض من الإقالة هو الرجوع حقًّا إلى الأمة بوساطة انتخابات حرة، لا إكراه فيها ولا تزييف، أما أن يكون الغرض من إقالة الوزارة الدستورية التخلص من حكم الدستور فحسب، إما بوقف العمل به أو بتزييف الانتخابات العامة، فهذا ولا شك إهدار للدستور وخروج على روحه وأوضاعه، وفرض للحكم المطلق على البلاد.

كان حزب «الأحرار الدستوريين» هو محور هذا الانقلاب، وإن المرء لتأخذه الدهشة من أن حزبًا لم يكن له فى البرلمان سوى ثلاثين نائبًا على أكثر تقدير من مجموع ٢١٤ نائبًا يستأثر بالحكم غير مكترث للأوضاع الدستورية ولا لإرادة الأمة، وتزداد دهشته إذا لاحظ أن الثلاثين مقعدًا التى كانت لهذا الحزب لم ينل

معظمها إلا بسبب الائتلاف، إذ لم ينل فى انتخابات سنة ١٩٢٤ سوى ستة مقاعد.

لا شك أن اعتزام هذا الحزب الاستئثار بالحكم باشتراكه مع الاتحاديين الذين كان يخاصمهم من قبل، معناه أنه يضمر تعطيل الحياة الدستورية؛ لأن الدستور يتنافى مع تولى الحكم أقلية ضئيلة لا تتمتع بثقة الأمة، وقد ظهر فى الأفق من إقالة الوزارة البرلمانية أن الحياة الدستورية ستلغى أو تعطل، وهذا ما وقع فعلاً، وهكذا عاد حزب «الأحرار الدستوريين» إلى خطتهم الأساسية فى الاعتداء على الدستور للوصول إلى كراسى الوزارة، وكان اعتداؤهم الأوّل فى أواخر سنة ١٩٢٤ (ج ١ ص ٢٠٨ و٢١٤ طبعة سابقة)، واتضح أن تظاهرهم بالتوبة من هذا الوزر فى سنة ١٩٢٥ لم يكن إلاّ لأنهم طردوا من الحكم وقتئذ (ج ١ ص ٢٢٧ طبعة سابقة)، ولم تكن توبة نصوحًا، فإنهم عادوا إلى فعلتهم الأولى؛ لكى يستأثروا بالحكم ويقتسموا مغانمه.

ومما يؤسف له أن يشترك فى هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية، ويتغنون بالدستور والحرية، وقد برهنت أفعالهم على نقيض أقوالهم، ودلت الحوادث على أنهم لم يكونوا جادّين فى الدعوة إلى هذه المعانى السامية، وأنها قد تضاءلت فى سبيل الوصول إلى المناصب وتحقيق الأطماع الشخصية.

تأليف وزارة محمد محمود
(٢٧ يونيه سنة ١٩٢٨)

عهد الملك فى يوم إقالة وزارة النحاس (٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨) إلى محمد محمود[٤] تأليف الوزارة الجديدة، وكانت هذه العجلة دليلاً على سبق الاتفاق على هذا الانقلاب، وقد تم تأليفها يوم ٢٧ يونيه على النحو الآتى: محمد محمود باشا للرئاسة والداخلية. جعفر ولى باشا للحربية والبحرية وللأوقاف مؤقتًا. عبد الحميد سليمان باشا للمواصلات. أحمد محمد خشبه باشا للحقانية. نخلة

(٤) كان وقتئذ وكيلاً لحزب الأحرار الدستوريين ثم صار رئيسًا له فى عهد وزارته.

المطيعى باشا للزراعة. على ماهر باشا للمالية. إبراهيم فهمى كريم بك للأشغال. حافظ عفيفى بك للخارجية. أحمد لطفى السيد بك للمعارف. وهى وزارة مؤلفة من الأحرار الدستوريين والاتحاديين، ولم يكن يمثل هؤلاء وأولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبًا على الأكثر من مجموع ٢١٤ نائبًا أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان إلى التآمر على الدستور كما فعلا سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٠٩، ٢١٥ طبعة سابقة)، ومع أن محمد محمود قال فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة: «وسيكون رائدنا أن يظل الدستور فى حمى جلالتكم ركن الحكم الركين وعماده المتين» فإنه لم يكن صادق الوعد فى قوله؛ إذ كان أوّل عمل هام له هو تأجيل البرلمان شهرًا، ثم أعقب التأجيل حلّ البرلمان بمجلسيه وإيقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد!!

ولما بدأت بوادر هذه الأحداث بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا سئل محمد محمود عما إذا كان هذا التأجيل سيعقبه الحل أم لا؟ فأجاب أن هذا ليس محتمًا ووعد بأن لا يعمل إلّا ماتقتضيه مصلحة البلاد وسلامة الدستور، ولم يكن أيضًا صادق الوعد فى هذا القول، فقد حلّ مجلس النواب والشيوخ معًا وعطل الحياة الدستورية، ولم يكن هذا من «سلامة الدستور» فى شىء، بل هو هدم للدستور، ذلك القسط الضئيل الذى نالته البلاد من حقوقها منذ الثورة.

تأجيل انعقاد البرلمان

فى ٢٨ يونيه أى فى اليوم التالى لتأليف الوزارة صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر، وتلى هذا المرسوم فى جلسته التى انعقدت مساء ذلك اليوم، فانصرف النواب هاتفين بحياة الدستور، وقرر النواب والشيوخ أن يجتمع كلا المجلسين يوم السبت ٢٨ يوليه أى فى اليوم التالى لانتهاء مدة الشهر، وكان هذا التأجيل نذيرًا بما تدبره الوزارة للحياة الدستورية، وقد أعاد إلى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمان الأول شهرًا فى نوفمبر سنة ١٩٢٤؛ إذ كان هذا التأجيل بادرة الكوارث التى حلت بالنظام الدستورى فى

عهد وزارة زيور، وقد جاء قرار وزارة محمد محمود بداية لكوارث أعظم وأخطر كما سيجيء بيانه.

حل البرلمان وتعطيل الدستور
(١٩ يوليه سنة ١٩٢٨)

لم تكد فترة تأجيل البرلمان تشرف على نهايتها حتى استصدرت الوزارة «أمرًا ملكيا» فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين وتأجيل تعيين الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر فى الحالة لتقرير إجراء الانتخاب والتعيين المذكورين أو تأجيلها زمنًا آخر»، ومعنى ذلك أن السنين الثلاث قابلة للتجديد، ونصّ الأمر الملكى على أن السلطة التشريعية فى فترة الثلاث السنين المذكورة أو فى أى فترة أخرى تؤجل إليها الانتخابات يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوّة القانون، وقضى أيضا بوقف تطبيق عدة مواد من الدستور وهى:

١ – المادة ٨٩ التى تنصّ على وجوب اشتمال الأمر بحلّ مجلس النواب على إجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين واجتماع المجلس الجديد فى الأيام العشرة التالية لتمام الانتخاب.

٢ – والمادة ١٥٥ التى تنص على عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلّا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية، وعدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان.

٣ – والمادة ١٥٧ التى تنص على عدم جواز تعديل الدستور إلّا بالقيود والشروط الواردة فيها.

٤ – والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ التى تمنع إنذار الصحف أو وقفها او إلغائها بالطريق الإدارى،، ومعنى ذلك استباحة إنذارها أو وقفها أو إلغائها

بهذا الطريق وتعطيل مادة حرية الصحافة[٥]، وقد وقع الملك على هذا الأمر، ووقعه معه الوزراء محمد محمود. جعفر ولى. عبد الحميد سليمان. أحمد محمد خشبه. على ماهر. إبراهيم فهمى كريم. أحمد لطفى السيد.

تصريح وزير الخارجية البريطانية

أدلى السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب يوم ٢٩ يولية بتصريح دلّ على إقرار السياسة البريطانية لهذا الانقلاب، وكشف عن حقيقة كانت لا تزال غير واضحة، وهى أنه لم يتم الانقلاب إلّا بموافقتها، قال:

«لقد جعل الدستور بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من حق ملك مصر والشعب المصرى، وعندما تدخلت بريطانيا لما رأت عزم الحكومة منصرفًا إلى إجازة قانون يهدد الأمن والنظام لم تكن تعتمد إلّا على هذا التصريح أيضا، إلى أن قال: «لن نسمح لأى سلطة سواء كان هناك دستور أم لم يكن هناك دستور أن تهمل التحفظات التى أشار إليها هذا التصريح والتى احتملناها منذ سنة ١٩٢٢، فمهما كان نوع الحكومة التى يختارها الملك فؤاد وشعبه فيجب عليهم أن يضعوا فى حسابهم هذه التحفظات ويعطوا بشأنها الترضيات اللازمة إلى أن يحين الوقت - إذا كان مقدرًا أن يحين - الذى يستعدون فيه لأن يعقدوا معاهدة

---

(٥) ننشر فيما يلى نصوص المواد المذكورة:

المادة ٨٩ الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب».

المادة ١٥٥ «لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور.

المادة ١٥٧ «لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه. ، فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح، ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء».

المادة ١٥ (الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة، إنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى».

مع هذه البلاد (انجلترا) على أساس يمكن أن تقبله أية حكومة مسئولة كمبدأ للمفاوضة».

فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التى دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى (مع الأسف) وجانب بريطانى، مع اختلاف المقصد والغاية ! فالغرض الذى كان يرمى إليه الجانب البريطانى إنفاذ وعيده بحرمان الأمة دستورها إذا لم تقبل المعاهدة، وغرض الجانب المصرى هو إهدار حقوق الأمة للوصول إلى مناصب الحكم.

استنكار الانقلاب

قوبل تعطيل الدستور بالسخط والاستنكار فى أرجاء البلاد، إذ هو حرمان للأمة من حقوقها التى كسبتها بعد جهاد طويل، وفيه القضاء على حرية الصحافة التى نالتها من قبل بعد نضال شاق مرير.

بيان الحزب الوطنى

لم يسع الحزب الوطنى رغم ما كان بينه وبين الوفد من خصومة إلا الاحتجاج على تعطيل الدستور؛ لأن الحزب الوطنى قام على مبدأين أساسيين، وهما الجلاء والدستور، فأصدر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٨ بيانا (وضع صيغته الأستاذ مصطفى الشوربجى) شرح فيه جهاد الأمة فى سبيل الدستور، وأثبت أنه ليس منحة تسترد، بل حق ثابت لها، ونعى على محمد محمود تعطيله إياه، وهو بيان مسهب نقتطف منه ما يلى، قال:

«فى سنة ١٨٨١ ثارت الأمة المصرية ثورة مسلحة على السلطة المطلقة وما زالت بها حتى أكرهتها على الاعتراف للمصريين بحقهم الطبيعى فى الحريات على اختلاف أنواعها وبأن الأمة مصدر السلطات جميعًا وبأن النظار مسئولون أمام مجلس الأمة، وأعلن الحكم الدستورى فى البلاد وانتخب المصريون ممثليهم، واجتمع المجلس النيابى المصرى وأخذ فى العمل.

«وبينما الأمة توشك أن تجنى ثمرة جهادها ناضجة بذلك الجهاد الذى كلفها

عشرات الألوف من الأرواح وقناطير الذهب والفضة، إذا بالإنجليز قد دخلوا مصر موالين على زعمهم غير فاتحين، وأصدقاء غير أعداء، وعلى سفر وجلاء، لا على استقرار وبقاء، دخل الإنجليز مصر فكان أوّل عمل لهم فيها أن أوعزوا إلى الخديو توفيق فعطل المجلس النيابيى واستبدله بجمعيات شورية لا تمثل الأمة تمثيلا صحيحا ولا تربط الحكومة بقراراتها ولا تسأل النظار عن أعمالهم.

« حرم الاحتلال الإنجليزى هكذا الأمة من دستورها، ولكن كان لابدّ للأمة فى ذلك الوقت من الصبر على هذا الاعتداء الفظيع ومقابلته بالهدوء والتريث؛ ذلك لأن دخول الإنجليز أنشأ حالة جديدة تستدعى من المصريين العمل أوّلاً وقبل كل شىء على إجلائهم عن الديار، وقد كانوا حينئذ يعدوننا بالجلاء فى طليعة كل يوم ويقسمون أغلظ الأيمان على استعدادهم للرحيل متى عادت السكينة واستتب الأمن، كان إذن فرضًا محتومًا على المصريين ألاّ يحدثوا حدثًا من شأنه أن يعطى سلاحا للإنجليز يتمكنون من استخدامه لإطالة أمد احتلالهم. على أن سكوت الأمة على الاحتلال وإلغاء الدستور لم يطل، حيث قام الحزب الوطنى مبكرًا وأعلن كذب الإنجليز فى وعودهم بالجلاء وحنثهم فى أيمانهم، وبصّر الأمة بسياستهم الاستعمارية نحو بلادنا وكشف لها عن حبائلهم ووسائلهم ودعاها إلى عدم الارتكان على المحتلين وإلى النهوض والعمل والجهاد لإجلاء الجنود المحتلة واسترداد الدستور المنهوب، فسرعان ما أجابت الأمة الدعوة ونظمت صفوفها والتفت حول رئيسنا الأوّل مصطفى كامل الذى غرس الفكرة الوطنية فى قلوب المصريين جميعا، ووجّه دفّة الحركة حينئذ بجدارة وكفاءة لا نظير لها وسار بها سيرًا حثيثًا إلى الغرض الأسمى فانتصر فى جملة معارك على السياسة الإنجليزية ليس هنا محل سردها وإنما نذكر منها مما يرتبط بهذا البيان أخذه وثيقة كتابية على الوزير الإنجليزى المستر جلادستون يعترف فيها هذا الوزير بأن ميعاد الجلاء حان من زمن مديد، ومنها حصوله من الخديو السابق على حديث نشرته جريدة «الطان» كبرى الجرائد الفرنسية أعلن فيه الخديو رغبته الصريحة فى ردّ الدستور إلى أمته فانفضحت بذلك السياسة الإنجليزية التى كانت تعلل استمرار الاحتلال بزعم وجود خلاف بين الخديو وأمته والتى كانت

تنسب إلى الخديو مقاصد استبدادية تحول بين الأمة وبين الدستور، ومنها إفساده مشروعًا أراده اللورد كرومر مؤدّاه إنشاء مجلس تشريعى ذى تشكيل غريب يجعل للأجانب الكلمة العليا فى شئون البلاد وقوانينها، ونذكر لهذا الرئيس العظيم نجاحه فى إبطال «المحكمة المخصوصة» التى كانت تشبه محاكم التفتيش فتحكم بعقوبات لا حدّ لها دون قانون يفيدها على المصريين الذى يتهمون بالاعتداء على جنود الاحتلال، وقد كان آخر عمل لهذه المحكمة تقتيلها أهالى «دنشواى» وتعذيبهم وجلدهم، ونذكر له نجاحه فى هدم عرش كرومر نفسه وإخراجه من مصر مقهورًا مدحورا، وقد كان فيها الحاكم بأمره، ولما مات مصطفى كامل خلفه الرئيس محمد فريد فوصل بالحركة الوطنية إلى حدّ لا نظير له فى تاريخ نهضتنا، فاشتدت فى عهده حركة المطالبة بالجلاء أيما اشتداد وسقطت منزلة الأحزاب الموالية للإنجليز سقوطًا مريعًا واندثرت صحافتهم وعمّ الشعور الوطنى أنحاء البلاد فتألفت المواكب والمظاهرات فى القرى والمدن مطالبة بالجلاء ورد الدستور بغير انقطاع وبغير ملل، وتقدمت العرائض بمئات الألوف محمولة على عربات إلى الخديو بطلب رد الدستور، وقام مجلس الشورى والجمعية العمومية يصدران القرار تلو القرار بردّ الدستور، وهكذا وهكذا، فاضطرت الحكومة أخيرًا إلى التقدم خطوة إلى الأمام فأنشأت مجالس المديريات بنظامها الحديث وأنشأت الجمعية التشريعية.

«جاءت الحرب العالمية فأعلنت الأحكام العرفية وفرضت الحماية فرضًا على البلاد وأوقفت الجمعية التشريعية وقبض على زعماء الحزب الوطنى، ونفوا من أرضهم، ولكن ذلك لم يفت فى عضد الحزب فأخذ رجاله فى أوروبا وغيرها يعملون برياسة الزعيم فريد للاستفادة من الظروف لمصلحة مصر وحصلوا من الخديو عباس على إرادة سنية بإعادة الدستور إلى البلاد وأعلنت هذه الإرادة.

إلى أن قال: «لم يكن غرضنا بإيراد ما تقدم سرد أعمال الحزب الوطنى فإن هذا أمر شرحه يطول وليس المقام مقامه، وإنما أردنا أن نوجز تاريخ النهضة الدستورية فى مصر ليتبين للملأ أن الدستور لم يكن منحة فتسترد، أردنا أن نبين أنه جاء نتيجة موقعة دموية قامت رحاها بين السلطة المطلقة وبين الأمة وانتهت

بانتصار الأمة واستيلائها عنوة على حقوقها الطبيعية، أردنا أن نبين أننا مهرناه بالدماء والأرواح والأموال، فقيمته عندنا هي قيمة ما دفع فيه من مهر، ثم أردنا أن نبين أن الأمة لم تسكت قط على حرمانها منه وسلبها إياه بل ظلت تطالب بردّه وتجاهد وتعمل بغير انقطاع وبدون اكتراث للشدائد والمظالم التى لاقتها فى هذا السبيل، وأن المادة (٥٠) من الدستور الحالى التى تقضى بأن يحلف جلالة الملك أمام المجلس (بالله العظيم أن يحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية) هذه المادة جاءت نتيجة لازمة لهذه الحقيقة، حقيقة أن الدستور مأخوذ لا ممنوح، فلأنه حق ولأنه غير ممنوح يقسم جلالة الملك على احترامه، ولو كان منحة ما كان هناك مقتضى لذلك القسم العظيم.

«لم يكن الدستور منحة فتسترد، وقد بذلت فيه الأمة أنهار الدماء والمال وجاهدت لاسترداده الأعوام الطوال فى جوّ ملؤه الظلم والاستبداد، فكم إذن يكون حكم التاريخ قاسيًا على ابن من أبناء هذه الأمة مدّ يده بسوء إلى ذلك الدستور، كم يكون حكمه شديدًا مفزعًا على دولة محمد محمود باشا الذى نال هذا النيل من دستور أمته دون اكتراث بها واعتداد بشعورها، إنها لإحدى الكبر، ألا ترى أن انجلترا نفسها تبذل جهد المجد لتتنصل منها، وألا ترى صحافتها ورجالها الرسميين يقررون ويؤكدون التأكيد كله، ثم يكررون التأكيد كل يوم بأن لا يد لهم فى هذه المسألة الجلى، وأن مصر هى التى ذبحت نفسها بيدها؟ خدم محمد محمود باشا بفعلته هذه السياسة الإنجليزية فى مصر من حيث لا يدرى، وحقق لها غرضًا كان بعيدًا عليها، وأنقذها من ورطة كانت متردية فيها.

«فلقد كانت انجلترا تؤمل من وراء إعادة الحكم الدستورى فى البلاد أن تظفر من البرلمان بقرار يجعل لها فى وادى النيل مركزًا شرعيا، ويقلب غصبها فيه حقا دوليا لتدخل بلادنا فى دائرة الإمبراطورية المرنة، وتصبح هكذا أرواحنا وشرفنا وحريتنا وأموالنا وقفًا على الدولة البريطانية تسخرها جميعًا لمآربها الاستعمارية ومشاربها المالية والاقتصادية، ولم يكن أملها هذا أمرًا خفيًّا، فلقد جاهرت به فى مشروع ملنر وفى تقريره، وجاهر به رجال السياسة البريطانيون فى عدة مواقف، كانت إنجلترا تؤمل ذلك من البرلمان غير أن أملها هذا لم يتحقق

فى شىء وباءت بالخسران المبين، فلما ذهب أملها هباء أرادت البطش بالبرلمان».

وختم البيان بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها وتحقيق استقلال البلاد على أساس الجلاء والمبادئ الوطنية الصادقة المنزهة عن الأغراض والمآرب الشخصية، ونبذ سياسة حسن التفاهم مع الغاصب، والحذر من مناورات السياسة الإنجليزية وما ستعمد إليه من استغلال تعطيل الدستور بالمساومة على حقوق البلاد.

وكان موقفا سليما ومشرفا أن يحتج الحزب الوطنى على الوزارة لتعطيلها الدستور، وهذا هو الموقف الذى يتفق مع طابع الحزب الوطنى فى أنه حزب مبادى وطنية، لا حزب اعتبارات شخصية أو مآرب ذاتية.

احتجاج الوفد المصرى

قابل الوفد وأنصاره ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات فى الجهاد، فلم يألو جهدًا فى عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة فى مختلف طبقات الأمة، وقامت المظاهرات فى العاصمة، ففرقها البوليس بالقسوة والعنف، واعتقل كثيرًا من المتظاهرين، واستعانت الحكومة بقوات الجيش والبوليس لقمع كل حركة أو مظاهرة فى العاصمة، أو فى المدن الأخرى، وهكذا سخّر الجيش المصرى مرة أخرى ليعاون الحكومة على هدم الدستور، والمرة الأولى كانت فى الانقلاب الأوّل الذى وقع فى عهد وزارة زيور سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٣٩ طبعة سابقة) بعد أن كان الجيش فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى إعلان الدستور (ج ١ ص ٢٤٠ طبعة سابقة).

نداء الوفد

كان أوّل مظاهر الاحتجاج من الوفد على هذا الانقلاب نداءً أصدره مصطفى النحاس فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨ دعا فيه الأمة إلى النضال عن دستورها وحريتها، قال بعنوان (نداء الوفد المصرى إلى الأمة المصرية الكريمة).

«أيها المصريون: لقد برح الخفاء، وتمزق ثوب الرياء، فسلطت عليكم وزارة

محمد باشا محمود أقصى عدوانها، وأجرمت فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها، محاولة أن تحطم فى لحظة ما شيدته الأمة فى سنوات من جهادها ومنصل عملها، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى، وحققت أشأم الظنون فيما أعدّته للبلاد من عنت وبلوى، ولم تكن فى البلاد ثورة طائحة، ولا نكبة جائحة، كلا، بل هى ثورة منهم على الدستور، وعلى الحرية، وعلى النظام، وعلى الأمة، بل على الإنسانية فى عصر أصبحت فيه الحرية من مقوّمات الحياة وأسبابها الأولى، فسلبوا مصر دستورًا كان لها، وحرية نعمت بها، فى الوقت الذى هبّت فيه أمم الشرق كسوريا والعراق والهند وغيرها وكسبت نظمًا دستورية ونيابية لم تكن قد تمتعت بها، بل كتب للإنسانية أن تنمو وتتطور، بينما مصر تتأخر وتتدهور، وهل غيرنا يكسب ونحن نخسر، كلا فلن ترضى البلاد أن يرجع بها القهقرى، وأن تقسر على حكم الاستبداد قسرًا، فكلمة الأمة هى العليا ولقد كانت وستبقى كلمتها دستورا.

«أيها المصريون: لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معاً، فعطلت نصوصاً حرّم الدستور تعطيلها أبداً وحرمت الأمة برلمانها ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوحيه إليها طغيانها، ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطانها فمدت يداً شرير إلى شعورها ووجدانها، وسدّت عليها المنافذ فى اجتماعاتها، وصحافتها وحرية أفرادها، ولم يأخذها فى ذلك ورع ولا خجل، فانتحلت صيغاً لتبرير عدوانها، وتوارت خلف ستار يشف عن بهتانها، وزعمت أن فى البلاد خصومة رائجة، ثم حكمت على النظام البرلمانى بالعجز والاضطراب، فارتكبت بذلك جرماً فوق جرائمها فما فى البلاد خصومة إلاّ موجهة إلى طغيانها، وما كان لها أن تطعن فى نظام الحكم النيابى، وتستبدل به الحكم المطلق الاستبدادى وقد نصّ الدستور على أن يكون الحكم فى مصر نيابيا دستوريا، وحاط هذا النصّ بالتقديس والتأييد فحرم أن تمتد إليه يد العبث، أو أن يحدث به أى حدث.

«أيها الوزراء: لقد عطلتم ضمائركم، فقد أقسمتم بالله وبالوطن – وأنه لقسم لو تعلمون عظيم – أن تحترموا الدستور وأحكامه، فحنثتم اليوم بأيمانكم وحملتم الأمة نتائج عصيانكم، فإذا لم تخشوا حساب الضمير فهلا تخشون حساب

الساعة وحساب الساعة عسير؟ ما الذى أبقيتموه للأمة بعد أن بطشتم بحريتها، وما الذى تكسبونه إذا تمكنتم - ولن تتمكنوا - من تحقير إرادتها وإضعاف مقاومتها، لن تكسبوا شيئاً إلاّ أن تطمعوا الأجنبى فى أمتكم، وتشبعوا أدنى شهوتكم، فإنكم إنما تعملون لحسابه وحساب أنفسكم إذا اعتمدتم عليه فى تحقيق مطامعكم، فتوسل بكم إلى تنفيذ مطمعه فى أمتكم ليضربها بعضها ببعض، ويلفتها عن استقلالها بسلب دستورها، فبئس ماحسبتم وبئس ماتعملون، أما الحياة الاقتصادية التى تتبجحون بتوطيدها، فإنكم عملتم على تهديدها، بجعلها عرضة لتقلبات سياسية لا يستقر معها عمل، أو يستغل مال، ولم يقتصر أمركم على ذلك، فإنكم تحاولون تقسيم الأمة إلى طوائف وطبقات، لتخضدوا شوكتها، وتمزقوا كلمتها، غير حاسبين أن تدفعوها بهذا إلى حرب الطوائف والطبقات، مما قد يؤدى إلى أزمة اجتماعية خطيرة لا يعلم إلاّ الله مداها.

«أيها المصريون: إن الدستور قائم طالما أنكم تريدونه، محترم إذا كنتم أنتم تحترمونه، فكونوا واثقين من حقكم ثقتكم من أنفسكم، ذاكرين دروس نهضتكم، فليست هذه المحنة مهما اشتدت بأقسى مما رأيتم أيام الأحكام العرفية الإنجليزية، أيام كانت السجون مفتحة أبوابها والمجاهدون الأبرياء يحشرون فيها باسمين، أيام كانت المعتقلات النائية، والمنافى السحيقة، تتلقف أبناءكم وزعماءكم وهم فرحون مستبشرون، أيام كانت الأحكام العسكرية تصدر ضدّهم وهم لعذابها مستعذبون، كلا فما كانت القوّة لتزيد تلك الشعلة المقدسة إلاّ اشتعالاً، وما كانت الشدائد لتوهن من ثبات أمة اعتزمت فى الحق نضالا.

«أيها المصريون: إن وفدكم الذى زعموه فئة قليلة، وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة، انما هو رمز إرادتكم، وصوت نهضتكم فلن يهدم أبداً وإن تألّبت عليه قواتهم؛ إذ الوفد أمة لا نفاد لرجالها، وفكرة لا سبيل إلى تقطيع أوصالها، وسيبقى الوفد رافعاً علم الجهاد كما رفعه سعد من قبل عالياً طهوراً، فما كفاح اليوم إلاّ ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين، وإنقاذ حرية البلاد واستقلالها من أيدى الغاصبين، وإن الوفد ليعاهد الله والأمة عهداً جديدًا مسئولا، ألاّ يعبأ بظلم الظالمين وإن نكلوا به تنكيلا.

«أيها المصريون: يريد الغاصب مرة أخرى أن يمتحن وطنيتكم، ويبلو نباتكم فوطدوا دعائم نفوسكم، واثبتوا للعالم الذى يرقبكم، أنكم وإن كنتم لا تحتملون ضيماً، فحاشا لكم أن ترتكبوا إثماً فما كان سلاحكم فى الجهاد إلّا قوّة إيمانكم، ومضاء عزيمتكم، ولئن كانت الكارنة عظيمة فأنتم أعظم، ولئن كانت القوّة كبيرة، فالله أكبر».

مصطفى النحاس

بيت الأمة فى يوم الأحد ٥ صفر سنة ١٣٤٧ - ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨.

منع انعقاد البرلمان
اجتماعه بدار مراد بك الشريعى
(٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨)

اعتزم الشيوخ والنواب أن يجتمعوا بهيئتهم فى دار البرلمان يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وهو اليوم التالى لفترة الشهر التى حددت لتأجيله، وصحّ عزمهم على ذلك فى اجتماع عقدوه يوم الثلاثاء ٢٤ يوليه، بالنادى السعدى، وأصدروا بذلك قراراً وقعه معظم النواب والشيوخ، قالوا فيه:

«نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتى:

«من حيث أن كلًّا من مجلسى الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء.

«ومن حيث أن هذا القرار ما زال قائماً ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحلّ المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن ذلك باطل بطلاناً أصليا لمخالفته لدستور البلاد.

«ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس.

لذلك

«سيجتمع المجلسان فى يوم السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذاً لأحكام الدستور»

«القاهرة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٨».

وكانت الحكومة قد أغلقت أبواب قاعتى مجلسى النواب والشيوخ بعد صدور الأمر الملكى بحلهما وختمتها بالشمع الأحمر وتسلمت مفاتيحهما لمنع اجتماع المجلسين.

فاتفق الشيوخ والنواب على أن يطلب الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب والأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ[٦] من وزير الداخلية تسليمهما مفاتيح البرلمان وفكّ الشمع عن أبوابه، فكتب كلاهما إلى محمد محمود باشا بصفته وزير الداخلية خطاباً بهذا المعنى.

قال الأستاذ ويصا واصف فى خطابه:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية.

«حيث أنه بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨.

«وحيث أنه فى الفترة بين هذين التاريخين أغلق رجال البوليس قاعة اجتماعات مجلس النواب وأخذوا مفاتيح البرلمان. وبما أن المرسوم الذى صدر بحل مجلسى الشيوخ والنواب وتعطيل اجتماعاتها مدة ثلاث سنوات مرسوم باطل بطلاناً أصليا لمخالفته مخالفة تامة لنصوص الدستور.

«وحيت أن اجتماع البرلمان سيحصل فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ طبقاً للدستور فلذلك ألتمس من دولتكم صدور الأمر بفتح قاعة جلسة مجلس النواب حتى يجتمع

(٦) كان منصب رئيس مجلس الشيوخ شاغراً منذ وفاة المرحوم حسين رشدى باشا فى ١٣ مارس سنه ١٩٢٨.

الأعضاء طبقاً للدستور فى يوم ٢٨ يوليه المذكور وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

وكتب الأستاذ محمود بسيونى وكيل مجلس الشيوخ الخطاب الآتى:

«حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية.

«بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ صدر مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً نهايته ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وحيث أنه صدر بتاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ مرسوم آخر بحل مجلسى النواب والشيوخ ثلاث سنوات يصحّ تجديدها.

«وحيث أن المرسوم المذكور باطل بطلاناً أصليا لمخالفته لأحكام الدستور المصرى.

«وحيث أنه وإن جاز حلّ مجلس النواب فى بعض أحوال خاصة لم تتوفر إلى الآن وبشروط معينة لم يتحقق واحد منها فإن مجلس الشيوخ لا يمكن حلّه مطلقاً بمقتضى الدستور المصرى المقدس.

«وحيث أن بطلان مرسوم الحل بطلاناً جوهريا يجعله عديم الأثر القانونى وقد علمت أن دولتكم أصدرتم أمراً بغلق المكان المعدّ لمجلس الشيوخ وختم أبوابه بالشمع الأحمر.

«وحيث أنى باعتبارى وكيلاً للمجلس وقائماً بأعمال رئيسه ومؤديًا القسم العظيم بأن أكون أميناً على الدستور ومحترماً لأحكامه أرى أن أوّل واجب أؤدّى به حق الأمانة والبرّ بالقسم الذى أقسمته أن أطلب من دولتكم صدور الأمر بنزع الشمع عن الأبواب وتسليم مفاتيح دار المجلس حتى يستطيع الشيوخ أن يجتمعوا يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ الساعة السادسة مساءً تنفيذاً لقرار المجلس الصادر بجلسته الأخيرة وبذلك يتيسر لحضرات الشيوخ أن يؤدّوا الأمانة التى

حملوها ويقوموا بوظيفتهم التشريعية ويعالجوا خدمة أمتهم التى أنابتهم عنها ويصونوا نصوص الدستور من العبث.

«وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

وكيل مجلس الشيوخ
محمود بسيونى

كان جواب الوزارة على هذين الخطابين أن حشدت جنود الجيش ورجال البوليس، واتخذت جميع الوسائل لمنع اجتماع المجلسين بدار البرلمان، وأقفلت جميع الطرق المؤدية إليها، ثم بثّت العيون والأرصاد للتجسس على المكان الذى يختاره أعضاء البرلمان للاجتماع فيه لمنعه، ولكنها لم تهتد إليه، واستطاع الأعضاء أن يجتمعوا فى الموعد المحدد بالدار التى اختاروها لاجتماعهم، وهى دار مراد بك الشريعى بشارع محمد على رقم ٩٣، وكان اجتماعاً تاريخيا، أعاد إلى الأذهان اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكونتنتال سنة ١٩٢٥[٧]، وقرروا فى اجتماعهم أن البرلمان قائم، وأن الوزارة ثائرة على الدستور، وأعلن مجلس النواب عدم ثقته بها ووجوب تخلّيها عن الحكم، وقد اجتمع مجلس النواب برئاسة رئيسه الأستاذ ويصا واصف، وتولى السكرتيرية النائبان يوسف أحمد الجندى وعبد الرحمن عزام (باشا)، واجتمع مجلس الشيوخ برئاسة وكيله الأستاذ محمود بسيونى وتولى السكرتيرية محمد عز العرب بك وعلى عبد الرازق بك والأستاذ عبد الفتاح رجائى.

وأصدر مجلس النواب القرار الآتى ننشره لأنه من القرارات التى تشرف تاريخ الحياة النيابية فى مصر قال:

«نظراً لأن الوزارة حالت بقوّة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان فى داره اجتمع كل من مجلسى الشيوخ والنواب بدار آل الشريعى بشارع محمد على فى الساعة السادسة من مساء السبت ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وصادق كل منهما على ما يأتى:

(٧) راجع الفصل الحادى عشر من كتابنا الجزء الأول ص ٢٣٦ وما بعدها. (طبعة سابقة).

«لقد جاهد الشعب المصرى من نصف قرن مضى فى سبيل الدستور الذى هو حقه المقدس حتى ناله فكان أوّل ثمرة لجهاد متتابع وتضحيات متواليات وابتدأت الأمة تعيش فى ظله عيشاً سعيداً مرضياً، وتسير فى طريق الحياة المطلقة بعد أن كفل لها الاشتراك العملى فى إدارة شؤون البلاد والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها وأصبحت تحس فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والإبقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى ميراثها القومى العظيم.

«وبينما مجلسا الأمة، وهما مظهر سيادتها وعنوان سلطانها، يعملان لإصلاح ما أفسده الماضى وتطهير أداة الحكم مما اعتراه بسبب الحكومات المطلقة التى حكمت مصر قبل الدستور أو أثناء تعطيله سنتى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والإشراف على ماليتها وفحص أبواب ميزانيتها ومراقبة حكومتها ووضع التشريع الصالح لها وصيانة حقوقها وضمان سيادتها والنهوض بالشعب المصرى إلى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوّء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه.

«وبينما ظل السلام والطمأنينة يرفرف على الأمة إذ ببضعة أشخاص هم أعضاء الوزارة الحالية يقومون فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بثورة على دستورها وأنظمتها ويحدثون انقلاباً خطيراً فى حياتها السياسية والاجتماعية ويطعنونها فى صميم حريتها ويشوهون أمام العالم نهضتها، فعطلوا الدستور وعطلوا البرلمان وقضوا على الحريات التى كفلها الدستور واغتصبوا سلطة التشريع وأعلنوا فى البلاد حكم إرهاب واستبداد وحالوا بين البرلمان وبين الانعقاد فى داره.

«ولما كان الأمر الذى استصدره الوزراء فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ بتعطيل بعض أحكام الدستور وحلّ المجلسين باطلاً أصليا إذ أن مجلس الشيوخ لا يجوز حله مطلقاً (مادة ٨١ من الدستور) ومجلس النواب لا يكون حلّه صحيحاً إلاّ إذا كان الأمر الصادر بحله مشتملا حتماً على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى

العشرة الأيام التالية لتمام الانتخابات (مادة ٨٩ من الدستور) فإذا خلا أمر الحل من كل هذا وقع باطلاً.

«وبما أن تعطيل البرلمان مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مخالف للمادة الأولى من الدستور التى تقضى بأن يكون شكل الحكومة نيابيا وللمادة ٥٥ من الدستور التى تقضى بعدم جواز تعطيل أى حكم من أحكامه إلاّ فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وأنها لا تكون قائمة إلاّ بعد إذن البرلمان (مادة ٤٥ من الدستور) وعلى أى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة فى الدستور (مادة ١٥٥ فقرة ثانية).

«ولما كانت المادة ٢٥ من الدستور تنصّ على أنّ السلطة التشريعية يتولاّها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب كما تنص المادة ٢٥ على أنه لا يصدر قانون إلاّ إذا قرره البرلمان وصدّق عليه الملك.

لهذا

«يقرر المجلس ما يأتى:

«**أولاً**: أن البرلمان قائم وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور.

«**ثانيًا**: يقرر المجلس أن هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ووجوب تخليها عن الحكم.

«**ثالثًا**: أن كل تشريع تستصدره هذه الوزارة يقع باطلاً.

«**رابعًا**: أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها خصوصًا ما نصّ عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة.

«**خامسًا**: يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٨ إلاّ إذا طرأ ما يدعو للانعقاد قبل هذا التاريخ فيدعوه الرئيس للاجتماع».

وقرر مجلس الشيوخ نفس القرار الذى أصدره مجلس النواب مع اختلاف فى صيغة عدم الثقة بالوزارة فقد جعلها (عدم تأييد المجلس للوزارة) لأن إعلان عدم الثقة بالوزارة هو من حق مجلس النواب وحده طبقًا للدستور.

وأقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين على أن يحافظ على الدستور ويدافع عنه بكل ما أوتى من جهد وعزم إلى آخر رمق من حياته.

مصر فى المؤتمر البرلمانى الدولى
(أغسطس سنة ١٩٢٨)

اجتمع مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى فى برلين خلال شهر أغسطس سنة ١٩٢٨، وهو من المؤتمرات الدورية التى تشترك فيها الدول ذات النظام البرلمانى، وقد اشتركت مصر فى هذا المؤتمر، وكان قرار الاشتراك فيه قبل وقوع الانقلاب الثانى، وافتتح المؤتمر والدستور المصرى معطل، وحضره عن مصر ممثلو مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ المعطل، وهم: الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب، ومن النواب الأستاذ مكرم عبيد والأستاذ محمد صبرى أبو علم وأحمد حافظ عوض، ومن الشيوخ مراد الشريعى بك وكامل صدقى بك وعلوى الجزار بك والدكتور عبد الحميد فهمى، قد دافعوا عن حق الأمة فى الدستور، ووفقوا إلى استصدار قرار من المؤتمر باستنكار تعطيل الدستور وهذا نصه:

«من حيث أن مبدأ تمثيل الشعب بنواب ينتخبون انتخابًا حرًّا هو الأساس الذى يقوم عليه عمل مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى.

«ومع احترام التقليد الذى سارت عليه المؤتمرات السابقة، وهو اجتناب إبداء الرأى فى مسائل السياسة الحالية وخاصة فى مسائل السياسة الداخلية للدول».

«يقرر المؤتمر استنكاره لكل عمل غير شرعى يرمى إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلمانى، ويصرّح بأن كل تعديل للنظام البرلمانى لا يمكن قبوله إلّا إذا كان جاريًّا طبقًا للقواعد التى يقررها نفس دستور البلاد».

وهذا القرار الذى أصدره المؤتمر له أهميته، وكان له صداه فى مصر، لأن المؤتمر

يمثل ٣٨ أمة وعدد أعضائه ٥٠٢، وبذلك كسبت القضية المصرية من الناحية الدستورية عطف العالم بأسره، كما كان حكمًا عالميًّا على الانقلاب ودعاته.

وقد بحث المؤتمر ضمن ما بحث فى هذا العام تطورات النظام البرلمانى وما فيه من عيوب وكيف تعالج هذه العيوب، وقرر فى أحد اجتماعاته السابقة استشارة أكبر أساتذة القانون العام فى اللعالم، وكلف لجنة بدرس هذا الموضوع وعرض نتائج دراستها واستشاراتها على المؤتمر، فقامت اللجنة بمهمتها وعرضت تقريرها على المؤتمر فى هذه الدورة، فاقتنع جميع أعضائه بأن العالم لا يجد للآن نظامًا خيرًا من النظام البرلمانى أو مثله يكون ضامنًا لحريات الأفراد مربيًّا للشعوب موجدًا لرأى عام تظهر فيه رغبة الأمة وميولها، ومما هو جدير بالتنويه ما ختم به مقرر اللجنة بحثه إذ قال:

«استشار المؤتمر البرلمانى أكثر المشرّعين والسياسيين ووضع لهم عدّة أسئلة مختصة بالنظم البرلمانية الحالية وقد أجابوا عنها وأجوبتهم حاضرة أمامنا فى خمس استشارات مستفيضة.

«ومما هو جدير بالذكر فى أوّل الأمر كنتيجة لهذه المباحث أنه إن كان من الممكن أن يقال إن هناك عوارض أزمة فى سير النظام البرلمانى فإنه لم يخطر ببال أحد العلماء الذين استشيروا أن يستبعدوا أو يضعفوا هذا النظام، بل كلهم معترفون بأن البرلمان هو المدرسة السياسية التى بواسطتها يحصل اشتراك فعال فى الحياة العامة ويسهل تكوين رأى عام يوصل ليس فقط لمعرفة أن الحكومة حائزة أو غير حائزة لثقة الشعب لكنه يؤثر أيضًا على السير السياسى للأمة بإظهار رغبتها وفى النهاية يحدّد العمل السياسى بواسطة البرلمان والحكومة».

وجاء فى مقدمة الاقتراح الذى عرض للمناقشة والتصويت ما يأتى:

« إن المؤتمر البرلمانى الدولى الذى يجمع ممثلى ٣٨ برلمانًا يعبرّ عن إيمانه فى النظام البرلمانى، فهو دون سواه الذى يسمح للشعوب بأن تحكم نفسها، وهو بدعوته جميع أفراد الشعب للاشتراك فى الحياة العامة يضمن مراقبة أعمال الحكومة ويساعد على التربية السياسية للأمم، وزيادة على ذلك فإن المواطنين قد

اكتسبوا حرياتهم الشخصية وحقوقهم المدنية والسياسية بواسطة الأنظمة البرلمانية، وإن تشعب المسائل التى تطرح على البرلمانات فى وقتنا الحاضر وخصوصًا المسائل الاقتصادية والاجتماعية يستدعى ليس فقط مجهودًا أعظم واختصاصًا أكبر بل جهدًا أسرع».

مصر وميثاق السلام
(٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨)

هو ميثاق اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية، كان يرمى إلى اتفاق الدول جميعها على صون السلام ومنع الحرب، وقد وضع نصوصه المستر كليودج وزير الخارجية الأمريكية، ولذلك سمى ميثاق كليودج، وأرسله فى يونيه سنة ١٩٢٨ إلى الدول لتقبله، وخلاصته أن الدول التى توقع على هذا الميثاق تستنكر الحرب كأداة لحل المشاكل الدولية، وتتعهد بألّا تسوّى ما ينشأ بينها من خلافات إلّا بالوسائل السلمية، وأرسل الميثاق إلى الحكومة المصرية للاشتراك فيه بتوقيعها عليه، فكان ذلك إبرازاً للمكانة الدولية التى نالتها مصر وأنها اعتبرت دولة مستقلة فى نظر الدول العظمى.

وقد وقع الميثاق فى باريس يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ مندوبو خمس عشرة دولة، وهى الدول التى سبق لها التوقيع على عهد سابق للسلام يدعى ميثاق «لوكارنو»، ثم عرض على الدول الأخرى ومنها مصر فقبله معظمها.

وبدا من تحفظ انجلترا فى التوقيع عليه أنها أرادت أن تستبقى مصر منطقة نفوذ لها تحتفظ فيها لنفسها بحرية العمل، ولا تقبل فيها تدخلًا من دولة من الدول، ولما لهذا التحفظ من الخطورة ننشره بنصه قالت:

«إن الصيغة التى وضعت فيها المادة الأولى من الاتفاق المقترح خاصًّا بالعدول عن اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجد بريطانيا العظمى فى رخائها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها.

«وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى أن تعلن أنها لا تستطيع السماح بأى تدخل فى هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل أعتداء دفاعًا عن الإمبراطورية البريطانية، فيجب أن يكون مفهومًا جليًّا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلّا بشرط صريح هو ألّا تمسّ بشىء حريتها فى العمل فى هذا الصدد».

وظهر من التصريحات والملابسات التى اكتنفت هذا التحفظ أن انجترا تعدّ مصر وقناة السويس من البلاد التى تعنيها فى تحفظها، فهى تتبع سياستها التقليدية فى فرض سيطرتها على مصر وتمسكها بهذه السياسة وإعلانها فى كل مناسبة.

وقد قبلت مصر الانضمام إلى هذا الميثاق فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨، وأبدت الحكومة تحفظًا يسيرًا يشير إلى عدم التقيد بأى تحفظ آخر، إذ قالت فى خطابها بقبول الميثاق: «لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى ميثاق السلام بالصيغة التى وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليمًا بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق».

وفسرّ أنصار الحكومة هذه الصيغة بأن القصد منها عدم التقيد بالتحفظ البريطانى.

هذا، وقد دلّت الحوادث اللاحقة على أن هذا الميثاق لم يكن له أثر فى منع وقوع الحرب، فقد نشبت الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩، واكتوى العالم بنارها من جديد، ولا تزال القوّة هى المرجع والفيصل فى هذا العالم المادى.

سياسة الاضطهاد واليد الحديدية

وليتْ وزارة محمد محمود الحكم وهى عالمة أنها غير ممثلة للأمة ولا هى وليدة إرادتها، فاعتزمت أن تمضى فى الحكم على الرغم منها، وفى سبيل ذلك عطلت الدستور، ولجأت إلى سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات لتثبت مركزها المتداعى، وعبرّ أنصارها عن هذه السياسة باليد الحديدية، ومن مظاهرها منع اجتماعات

المعارضة، والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس والإيذاء، ثم الإسراف فى اضطهاد الصحافة.

فقد أعادت العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر سنة ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريًّا، وبهذه الوسيلة ألغت رخص نحو مائة صحيفة، وأنذرت وعطلت عدة صحف من صحف المعارضة، فعطلت جريدة (البلاغ)، ومجلة (روز اليوسف) أربعة أشهر، وجريدة (وادى النيل) تعطيلاً نهائيًّا، وأنذرت جريدة (الأهرام) وجريدة (لاباترى) وجريدة (كوكب الشرق)، ثم عطلت نهائيًّا (كوكب الشرق) و(الوطن) و(الأفكار) و(روز اليوسف)... إلخ.

وشغلت الأذهان بتحقيق اتهامات نسبتها إلى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن فى نزاهة الحكم الدستورى، وأسفرت هذه الاتهامات والتحقيقات عن إدانة نائب واحد حوكم أمام مجلس تأديب المحامين وحكم بإيقافه سنة واحدة عن مزاولته مهنته، وحفظت النيابة بقية الاتهامات، وليست إدانة نائب واحد بمطعن على نزاهة الحياة النيابية فى مجموعها.

وأخذت الوفود من مختلف الطبقات تكتب العرائض إلى الملك طالبة فيها إعادة الحياة الدستورية، وجاءت هذه الوفود إلى القصر الملكى لتقديمها، فكان البوليس يحول بينها وبين الوصول إلى القصر.

واشتبك رجال البوليس فى ساحة عابدين بفريق من النواب والشيوخ لمنعهم من دخوله، واعتدوا عليهم بالضرب الشديد، مما كان له وقع أليم فى النفوس.

وأضافت الوزارة إلى القانون المالى الخاص بموظفى الحكومة فقرة جديدة للمادة ١٤٤ منه تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من أن يحضروا اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية، وجعلت الموظف المخالف عرضة للفصل، وكانت المادة خلوا من هذه الفقرة، وأرادت الوزارة بهذه الإضافة منع الموظفين والمستخدمين من الانضمام إلى المعارضة وتهديدهم بالفصل فى هذه الحالة، وصار نصّ المادة ١٤٤ بعد إضافة هذه الفقرة كما يأتى:

«لا يجوز لمستخدمى الحكومة أن يعطوا أخبارًا إلى الجرائد التى تنشر فى

القطر المصرى أو فى الخارج سواء كانت باللغة العربية أو بأى لغة أخرى، ولا أن يبدو ملحوظات شخصية بواسطة الجرائد ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها، ويحظر على الموظفين والمستخدمين أيضًا أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية، وكل مستخدم يخالف حكمًا من هذه الأحكام يكون قابلاً للعزل».

ومعنى هذا التعديل تجريد الموظفين من أن تكون لهم حرية العقيدة السياسية وجعلهم آلات صماء فى يد كل وزارة تتولى الحكم، وهو ما لا يتفق مع أى معنى من معانى الحرية والكرامة، ولا نظير له فى أى بلد من البلاد الديمقراطية.

وأصدرت فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسومًا بقانون (رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩) بحفظ النظام فى معاهد التعليم، يعاقب على دعوة طلبة المدارس أو الكليات إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها أو حضور اجتماعات سياسية أو إلى الاشتراك بأية طريقة كانت فى تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر أو توزيع محاضرات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صبغة سياسية.

وأصدرت فى ١٠ مارس أيضًا مرسومًا آخر بقانون (رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩) بمنع رفع دعاوى الجنح على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلاّ من طريق النيابة العمومية، وسمى هذا القانون قانون حماية الموظفين؛ لأن الغرض منه حمايتهم فى حالة اعتسافهم استهانتهم بالقوانين فى معاملة الأهلين، ومنع هؤلاء من اختصامهم مباشرة أمام محاكم الجنح، بعد أن كان هذا الحق مباحًا بموجب قانون تحقيق الجنايات.

تجديد عقود الموظفين البريطانيين

وأرادت الوزارة مجاملة السياسة البريطانية لكى تجد منها سندًا لها فى الحكم، فجددت عقود كثير من الموظفين البريطانيين كانت قد انتهت مدّة خدمتهم، وعينت نائبًا عموميًّا بريطانيًّا فى المحاكم المختلطة وهو المستر هولمز خلفًا للمسيو فاندن بوش النائب العمومى السابق، وكان بلجيكيًّا.

إصلاحات داخلية

رغبت الوزارة فى أن تشغل الأمة عن دستورها بنشر دعاية قوامها أنها معنية بالإصلاحات الداخلية.

وفى الحق أن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تعوض الأمة عن حقها فى حكم نفسها حكمًا دستوريًّا واختيار الحكومة التى ترضاها، على أن هذه الإصلاحات هى مما سبق للبرلمان أن قرره فى ظل الحياة الدستورية، فقد قرر ضمن ما قرر الإكثار من المستشفيات، وردم البرك والمستنقعات سواء ما كان منها مملوكًا للحكومة أو للأهالى وتحسين مياه الشرب فى المدن والقرى، وتوزيع ما يمكن توزيعه من أراضى الحكومة على صغار المزارعين، وتخطيط القرى تخطيطًا صحيا، وبناء مساكن للعمال والقرويين على نظام صحى، فالبرلمان هو المبتكر لهذه المشروعات، ولم يترك الوقت الكافى للحكومات البرلمانية منذ سنة ١٩٢٤ لتنفيذ هذه القرارات كلها، ونفذ بعضها، وجاءت وزارة محمد محمود ونفذت البعض الآخر فى نطاق ضيق، كإنشاء بعض المستشفيات، وردم قليل من البرك، ودراسة مشروع مياه الشرب الصالحة لبعض القرى، ووضع الحجر الأساسى لإنشاء ١٥٠ مسكنًا للعمال فى تل معمل البارود بحى السيدة زينب بالقاهرة، وبيع قليل من أراضى الحكومة لصغار المزارعين (كما تفعل كل حكومة)، فهذه الإصلاحات هى متابعة لمشروعات العهود البرلمانية ولا يصحّ من أجلها أن تحرم الأمة حقها الطبيعى فى الحياة الدستورية إذ لا تعارض بين الأمرين، والعهود الدستورية كانت أكثر إنتاجًا فى نواحى الإصلاح الداخلى من عهود الحكم المطلق.

اجتماع البرلمان المنحل

مضى النواب والشيوخ فى اعتبار المرسوم الصادر بحل البرلمان باطلًا طبقًا لما قرروه فى اجتماعهم يوم ٢٤ يوليه ويوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨، وكان هذا القرار يستتبع دستوريا وجوب اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر طبقا للمادة ٩٦ من الدستور كما قرروا ذلك فى اجتماع

٢٨ يوليه (ص ٧٥)، وكما فعل الشيوخ والنواب سنة ١٩٢٥، من قبل (ج ١ ص ٢٤٠ طبعة سابقة) فصح عزمهم على الاجتماع يوم السبت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨، واجتمعوا فعلاً بدار جريدة «البلاغ» بشارع الدواوين فى اليوم المذكور. وبلغ عدد النواب الذين حضروا الاجتماع ١٢٥ نائبًا، وقد اجتمع مجلس النواب برئاسة أكبر الأعضاء سناً وهو محمد بك سعيد، وتولى السكرتيرية من النواب الأساتذة: فكرى أباظة، وحافظ إبراهيم سليمان، ومحمد فخرى موسى، وأحمد رشدى الجزار.

وإذ كان هذا أوّل اجتماع لدورة برلمانية جديدة فقد انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسًا للمجلس، وعلى الشمسى باشا وحسين هلال بك وكيلين، وانتخب للسكرتيرية النواب يوسف الجندى، وعبد الرحمن عزام (باشا)، ومحمد صبرى أبو علم (باشا)، وحسين يوسف عامر، وألقى مصطفى النحاس باشا خطبة اعتبر فيها الوزارة ثائرة على الدستور، وألقى الأستاذ فكرى أباظة بك كلمة أعلن فيها أن الأمة كلها يد واحدة ضدّ المعتدين على الدستور، وتكلم الأستاذ على أيوب محتجا على تسخير الحكومة للجيش فى منع انعقاد البرلمان، وقرر المجلس بالاجماع عدم الثقة بالوزارة وتحميلها مسئولية كل عمل أتته مخالفًا للدستور، وأن الميزانية الوحيدة التى يجب العمل بها هى ميزانية سنة ١٩٢٧ – سنة ١٩٢٨، وكرر المجلس قراره الذى أصدره فى ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٨ وهو أن كل ما يبرمه الوزراء من الاتفاقات السياسية أو التجارية أو المالية مع الدول الأجنبية أو غيرها، خصوصًا ما نصّ عليه فى الباب الرابع من الدستور أو أى إجراء تتخذه يعتبر باطلاً وغير ملزم للأمة. وقرر أيضا مطالبة الحكومة بسحب القوات المسلحة التى تحاصر دار البرلمان حتى يتمكن من الاجتماع فى داره، وحظرت الوزارة على الصحف نشر هذا القرار أو أى نبأ عن اجتماع المجلس، ومنعت المطابع من نشره، لكن الجمهور علم به من نشرات سرية وزعت فى مصر، ومما نشرته عنه صحف سوريا ولبنان!

معاهدة الصداقة بين مصر وإيران
(٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨)

فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تم التوقيع فى طهران على معاهدة صداقة بين مصر وإيران قضت بالمساواة التامة فى المعاملة بين رعايا الدولتين، فنصّت على تمتع رعايا كل من الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى بحماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم أسوة بأهل البلد، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن غير المحتكرة أو التى لا يختص بها الوطنيون دون الأجانب، وسريان التشريع المحلى على رعايا كل من الدولتين فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والضرائب، مع خضوعهم لجهات القضاء الأهلى (الوطنى)، وبذلك زال ما كان يتمتع به الإيرانيون فيى مصر من الامتيازات الأجنبية استنادًا إلى المعاهدة التى كانت معقودة من قبل بين تركيا وإيران، وزال اختصاص المحاكم المختلطة فى قضايا الإيرانيين، أما الأحوال الشخصية فالمحاكم المختصة فى كلا البلدين تطبق تشريع البلد الأصلى للمتقاضين، وبذلك زالت الصعاب االتى كان يلاقيها المتقاضون فى التجائهم إلى المحاكم القنصلية الإيرانية فى مسائل الأحوال الشخصية كما انتفت أسباب الشكوى من عدم إمكان السلطات المصرية تنفيذ الأحكام التى تصدرها المحاكم الشرعية ضدّ الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم المصريات. فجاءت هذه المعاهدة خطوة فى سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأخرى.

محاكمة النحاس وبراءته
(فبراير سنة ١٩٢٩)

أحالت الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٢٨ مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخرى بك إلى مجلس تأديب المحامين، بدعوى إخلالهم بشرف مهنتهم، لاتفاقهم فى فبراير سنة ١٩٢٧ مع والدة الأمير أحمد سيف الدين على أتعاب باهظة لرفع الحجر عنه وتسلّمه أمواله، ولأنهم اشترطوا أن مؤخر الأتعاب

لا يستحق إلاّ عند كسب الدعوى، وأنهم اتفقوا على المرافعة فى الدعوى بدون التثبت من ظروفها وبدون اتصالهم بصاحب الشأن نفسه، وأن الاتفاق روعى فيه مالهم من المراكز السياسية وما لهم من نفوذ، وقد أمدت الحكومة الصحف بوثائق عن هذه القضية، وهى عقود الاتفاق على الأتعاب، وأحيط نشرها بحملات شديدة على نزاهة النحاس وصحبه، وعرضت علىّ الحكوسة وقتئذ - وكنت محاميًا بالمنصورة - وظيفة رئيس نيابة الاستئناف، وفهمت من ملابسات العرض أنهم يريدون منى أن أتولى المرافعة عن النيابة العمومية فى هذه القضية، فاعتذرت إذ كنت أعتقد أن التهمة لا أساس لها من الصحة.

نظرت القضية أمام مجلس التأديب، وكان مؤلفًا برئاسة حسين درويش باشا وكيل محكمة الاستئناف، وعضوية محمود سامى بك (باشا)، وبهى الدين بركات بك (باشا)، وعبد الحكيم عسكر بك، المستشارين بها، والأستاذ عبد الخالق عطيه المحامى مندوبًا عن نقابة المحامين.

وترافع عن النحاس وزميليه كل من الأساتذة مكرم عبيد (باشا) وحسن صبرى بك (باشا) ومحمد نجيب الغرابلى باشا والأستاذ محمود بسيونى وسلامة بك ميخائيل ومحمد يوسف بك وكامل صدقى بك (باشا)، وأصدر المجلس حكمه فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة النحاس وزميليه، وأثبت فى أسباب حكمه تزييف بعض عبارات الترجمة العربية التى نشرت لبعض الوثائق المحررة أصلاً بالتركية، وتصيّد الشهود فى القضية ليشهدوا زورًا لمصلحة الاتهام.

تعديل لائحة المحاماة

غضبت االوزارة من هذا الحكم، فأصدرت قانونا[٨] بتعديل بعض أحكام لائحة المحاماة، ومن ذلك أنها جعلت محاكمة المحامين من اختصاص محكمة النقض والإبرام بصفة مجلس تأديب بدلاً من هيئة التأديب التى كانت مؤلفة بموجب اللائحة القديمة والتى كان ينوب فيها عضو عن مجلس نقابة المحامين، فأبطل القانون هذا الوضع ونصّ على أن يحاكم المحامون أمام محكمة النقض

(٨) هو المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ الصادر فى ٢٤ فبراير من تلك السنة.

والإبرام بحيث لا يكون للنقابة ممثل فى هيئة المحاكمة وجعل اجتماعها بجلسة سرية.

حماية نظام الانقلاب
(مارس سنة ١٩٢٩)

اشتدّ السخط على تعطيل الحياة الدستورية، ورأت الوزارة أن النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى تحت تأثير السخط العام، فعملت على تثبيته بابتداع تشريعات لحمايته، فاستصدرت فى ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ مرسومًا بقانون (رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩) يفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرّض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (الذى قضى بوقف الحياة الدستورية) أو على الازدراء به، واستصدرت فى اليوم نفسه مرسومًا آخر بقانون (رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أى اجتماع.

اتفاقية مياه النيل بين مصر وإنجلترا
(٧ مايو سنة ١٩٢٩)

سبق القول بأنه على أثر مقتل السردار كان مما طلبته الحكومة البريطانية فى بلاغها الأول زيادة مساحة الأطيان التى تزرع بالجزير (بالسودان) من ثلثمائة ألف فدان إلى مقدار غير محدود، وأنه قد تألفت فى عهد وزارة زيور لجنة بريطانية مصرية لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان (ج ١ ص ٢٠٧ طبعة سابقة).

قدمت هذه اللجنة تقريرها مقترحة عدة اقتراحات، أهمها زيادة ما يأخذه السودان من مياه النيل عن المقدار الذى كان يناله سنة ١٩٢٥، وقد عرض هذا التقرير على وزارة الأشغال، فأبدت عليه عدّة تحفظات، وبقيت المسألة معلقة إلى أن جاءت وزارة محمد محمود وعطلت البرلمان، وأمضت فى غيبته اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩.

وضعت هذه الاتفاقية فى شكل مذكرة أرسلها محمد محمود باشا رئيس الوزارة

فى اليوم المذكور إلى اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى، وأجاب المندوب السامى بالموافقة عليها.

تضمنت هذه المذكرة أن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل، أعظم من المقدار الذى يستعمله الآن (سنة ١٩٢٩) وأن الحكومة المصرية كانت دائمًا شديدة الاهتمام بعمران السودان، وستواصل هذه الخطة، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار، بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل، ولا بما تحتاج إليه مصر فى توسعها الزراعى، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل فى المذكرة والمبين فيما بعد، وبناءً على ذلك تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بالمذكرة والذى يعتبر جزءًا لا ينفصل من هذا الاتفاق، على أنه نظرًا للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر فى تقرير اللجنة مقابلا لمشروعات رى الجزيرة (بالسودان) ترى الحكومة المصرية تعديل تواريخ ومقادير المياه التى تؤخذ تدريجًا من النيل للسودان فى أشهر الفيضان بحيث لا يتعدى مما يأخذه السودان ١٢٦ مترًا مكعبا فى الثانية قبل سنة ١٩٣٦، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير، وبينت المذكرة تفصيل الترتيبات التى تراها الحكومة المصرية كفيلة بالمحافظة على المصالح المصرية فيما يتعلق بتوزيع مياه النيل وهى:

١ – أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقًا لما تم الاتفاق عليه.

وتسرى الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة.

٢ – ألّا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد ولا

تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية، يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر.

٣ – تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل فى السودان دراسة ورصدًا وافيين.

٤ – إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل وفروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسًا.

٥ – تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلنده وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين.

٦ – لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الادارية، فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل، فإذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أو حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما، رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

٧ – لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماسًّا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان.

وقد أجاب المندوب السامى على هذه المذكرة فى اليوم نفسه بأنه يؤيد القواعد الواردة فيها، ويعرب عن سرور الحكومة البريطانية من أن المباحثات

أدّت إلى هذا الحل الذى سيزيد فى تقدم مصر والسودان ورخائهما، وأن مرمى هذا الاتفاق وجوهره هو تنظيم الرى على أساس تقرير لجنة مياه النيل، وأنه لا تأثير له على الحالة الراهنة فى السودان، وأن الحكومة البريطانية سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأنها تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية، وأن هذا المبدأ وتفصيلات هذا الاتفاق ستنفذ فى كل وقت أيًّا كانت الظروف التى قد تطرأ فيما بعد.

هذا، ولم يكن من حق وزارة محمد محمود أن تعقد مثل هذه الاتفاقية، لأنها وقد عطلت الحياة الدستورية لم تكن تملك تمثيل الأمة فى عقد اتفاقات مع حكومة أخرى، وبخاصة فى مسائل خطيرة تتعلق بوحدة مصر والسودان.

أقرت هذه الاتفاقية القاعدة العامة التى كانت تسعى لها السياسة البريطانية، وهى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة الاقتصادية، هذه القاعدة التى تتعارض مع وجهة النظر المصرية الصحيحة، وهى أن مصر والسودان وحدة اقتصادية لا تتجزأ.

لقد كانت إدارة أعمال الرى على مجرى النيل فى مصر والسودان من اختصاص وزارة الأشغال المصرية، فكانت لها السيطرة على مياه النيل وإدارته، سواء فى مصر أو السودان، وظل هذا الحق غير متنازع فيه إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤ حين اعتدت عليه الحكومة الإنجليزية فى بلاغها الذى أعقب مقتل السردار، وكون من مظاهر هذا الاعتداء ونتائجه تأليف لجنة توزيع مياه النيل التى سبق الكلام عنها، ومن نتائجه أيضا انفصال إدارة خزان مكوار (سنار) وتفتيش رى الجزيرة بالسودان انفصالاً فعليا عن وزارة الأشغال فى سنة ١٩٢٥، وانفصال أعمال الرى فى السودان عامة عن هذه الوزارة، بحيث قامت وحدتان منفصلتان، وهما إدارة الرى فى السودان، وإدارة الرى فى مصر، بعد أن كانتا إدارة واحدة.

جاءت اتفاقية مياه النيل إقرارًا لهذا الانفصال، وتوكيدًا لفصل أعمال الرى

فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية، وجعلت إدارة خزان (سنار) فى يد حكومة السودان (البريطانية فعلا)، وكل ما لمفتش الرى المصرى فى السودان هو التعاون مع المهندس (البريطانى) المقيم فى خزان (سنار) لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه، وجعلت الاتفاقية أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان معلقة على موافقة حكومة السودان على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية، وبذلك أصبحت إدارة مياه النيل بالسودان فى يد الإنجليز فعلا، وفقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وإدارته، ولا يغنى عن ذلك ما نصّ عليه فى الفقرة ٥ من المادة ٤ من مذكرة محمد محمود باشا من أن هذا الاتفاق لا يمس مسألة مراقبة وضبط النيل وأن هذه المسألة تركت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والإنجليزية، فإن هذا معناه إقرار الأمر الواقع إلى أن يتم الاتفاق على تغييره، هذا إلى أن الاتفاقية قد فصلت فعلا فى أمر مشروعات الجزيرة وخزان سنار ومشروعات الرى الأخرى التى ترى الحكومة البريطانية إنشاءها على النيل وفروعه، إذ جعلت إدارتها فى يد الإنجليز.

ثم إن هذه الاتفاقية قد سلمت بالنتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل، واعتبرت تقريرها جزءًا لا ينفصل من الاتفاق، فى حين أن وزارة الأشغال سبق لها أن أبدت تحفظات على هذا التقرير، منها ألّا يبدأ بأخذ المياه للسودان فى أوائل الفيضان ألّا عندما يبلغ تصرف النيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم بدلاً من ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم لمجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق، ومنها أنه مع تحديد كمية المياه التى تأخذها ترعة رى الجزيرة يجب أيضا تحديد المساحة التى تروى بهذه المياه.

وصفوة القول أن اتفاقية مياه النيل فى مجموعها كانت تنفيذًا لوجهه النظر البريطانية فى الفصل بين مصر والسودان من الوجهة المائية والاقتصادية.

رحلة الملك فؤاد إلى أوربا
(مايو – أغسطس سنة ١٩٢٩)

سافر الملك فؤاد فى أواخر مايو سنة ١٩٢٩ إلى أوروبا على ظهر الباخرة «أوزونيا» وزار ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا، وزار بها دار عصبة الأمم فى جنيف، ثم ذهب إلى باريس فلندن، وعرج بإيطاليا وعاد إلى مصر فى أغسطس، وهذه كانت رحلته الثانية خارج الديار المصرية بعد ولايته العرش، أما رحلته الأولى فقد كانت فى يونيه – نوفمبر سنة ١٩٢٧، وقد سبق الكلام عنها فى الجزء الأول ص ٢٧٦ طبعة سابقة.

❋ ❋ ❋

الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود - هندرسون

جرت الانتخابات العامة بإنجلترا فى أواخر مايو سنة ١٩٢٩، وأسفرت عن أغلبيـة من حزب العمـال، فـاستقـالت وزارة المحـافـظين وكـان يـرأسهـا المسـتر بلدوين، وقال فى كتاب استقالته االذى رفعه إلى الملك: «إنه يقدم استقالته لتمكين العمال بصفتهم الأكثر عدددًا من تأليف الوزارة والتمتع بما لهم من الحقوق بالعدل والإنصاف»، وهكذا تسير شئون الحكم فى انجلترا على القواعد الدستورية، وبعبارة أخرى على أساس احترام إرادة الشعب، ولم يحنق المحافظون من نتيجة الانتخابات، ولم ينقموا من الشعب البريطانى خذلانه إيـاهم، ولا فكروا فى حـرمان الشعب حقـوقه الـطبيعيـة عقـابًـا لهم عـلى خـذلهم فى الانتخابات.

استقالت إذنن وزارة المحافظين، وألف المستر ماكدونالد زعيم حزب العمال الوزارة فى أوائل يونيه من تلك السنة.

إقالة اللورد جورج لويد

كان أول عمل بـارز لوزارة حـزب العمال فى سيـاستها حيـال المسألـة المصريـة استقالة أو إقالة اللورد جورج لويد من منصب المندوب السـامى البريـطانى فى مصر، وأعلن المستر أرثر هندرسن وزير الخارجية فى مجلس العمـوم هذه الاستقـالة يـوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩، وتبين من تصريحاتـه أن الوزارة طلبت منـه أن يستقيل، فقـد سألـه المستر تشرشل عما إذا كانت الحكومـة هى التى أرغمته عـلى الاستقالـة، فأجـاب أن التلغراف الذى بعث به إليه كان فى صيغة تعدّ بمثابة دعوة له لكى يعتزل منصبـه، فكان هذا الجواب دليلًا على أن استقالته كانت بمثابة عزل أو إقالة، وبخاصة لأن حكـومته لم تعينه فى منص آخر.

وقد أحدث هذا النبأ ضجة كبيرة فى مصر؛ إذ لم يكن أحد يتوقع هذه الإقالة بمثل هذه السرعة.

وتبين من هذه الملابسات أن الوزارة البريطانية الجديدة أرادت أن تعالج القضية المصرية، فبدأت سياستها بإقالة اللورد جورج لويد، وأرادت من جهة أخرى أن تعلن عدم تضامنها معه فى سياسته التى اتبعها فى مصر، وبخاصة فى إقراره الانقلاب الذى عطلت فيه الحياة الدستورية، لكى لا تتحمل وزارة العمال وزر هذا الانقلاب.

وجاءت إقالته نذيرًا بقرب سقوط وزارة محمد محمود والنظام الذى اصطنعه لأن اللورد لويد كان السند الأكبر لهذا النظام، وعينت الحكومة البريطانية السير برسى لورين مندوبًا ساميًا بدلا من اللورد لويد، وقد جاء مصر عقب إذاعة مشروع محمد محمود - هندرسن الذى سيرد الكلام عنه.

المفاوضات بين محمد محمود وهندرسن

كان محمد محمود باشا فى انجلترا حين أعلن المستر آرثر هندرسن فى مجلس العموم نبأ استقالة اللورد لويد، إذ جاءها من قبل ليحضر حفلة تقليده دكتور فخرى فى القانون بجامعة اكسفورد. وكان فى نيته أن ينتهز فرصة وجوده بلندن ليتفاوض مع المستر هندرسن فى مسألة إلغاء الامتيازات الأجنبية، فأظهر المستر هندرسن رغبة الحكومة البريطانية فى المفاوضة فى المسألة المصرية كلها، فلم ير محمد محمود بدا - نزولاً على إرادة الوزير البريطانى - من أن تتناول المفاوضة علاقة مصر بانجلترا عامة.

جرت هذه المفاوضات فى صيف هذا العام (سنة ١٩٢٩) وأسفرت عن مشروع معاهدة تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان بين محمد محمود باشا والمستر آرثر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، وهو وإن يكن أقل قيودًا من مشروع السير أوستن تشمبرلن[١] (ص ٢٦) إلاّ أنه

(١) يختلف عن مشروع تشمبرلن فى أنه يجعل مكان الحامية البريطانية بمنطقه قناة السويس ويتضمن تنازل إنجلترا عن مطلبها فى تخويلها المسئولية عن حماية الأجانب وقبولها اضطلاع مصر بهذه المسئولية والاعتراف لمصر بأنها مسئولة وحدها عن حماية الأقليات.

حوى الركنين اللذين يهدمان الاستقلال الحقيقى، وهما بقاء القوات البريطانية فى مصر، وبقاء السودان منفصلا عنها ففعلا بإقرار الحكم الثنائى فى ربوعه، ومن ثم لا يختلف فى جوهره عن مشروع تشمبرلن، وفى ذلك يقول السير أوستن تشمبرلن نفسه فى خطبة له يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ : «إن المقترحات الحالية هى من وجوه كثيرة أقرب ما يكون للمقترحات التى فاوضت فيها ثروت باشا».

نصوص مشروع المعاهدة

قلنا إن مشروع المعاهدة الذى أسفرت عنه هذه المفاوضات قد تبودلت بشأن صيغته النهائية رسالتان فى ٣ أغسطس سنة ١٩٢٩، فالأولى من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع والمذكرات الإيضاحية، والثانية من محمد محمود باشا إلى المستر هندرسن بقبول هذه المقترحات.

قال المستر هندرسن فى رسالته:

«إن المقترحات المرفقة بهذا، وما سيتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التى ستعرضونها دولتكم على البرلمان المصرى هى أقصى ما أستطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة بريطانيا العظمى المتحدة وشمال أيرلنده أن تذهب إليه فى رغبتها فى الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين بريطانيا العظمى ومصر، وإن من أحب أمانى حكومة جلالته أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم – بلا تمييز بين الأحزاب – هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة وأن يجدو فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد فإن حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات ويصدق عليها» ولى الشرف إلخ».

وقال محمد محمود باشا فى جوابه على هذه الرسالة:

«أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أنى تسلمت رسالتكم إلى اليوم والتى تتضمن

المقترحات والمذكرات الإيضاحية التى سيتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة شريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى.

«وإنى لأدرك أن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه، وإنى مستعد من جهتى أن أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى، واثقًا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى، وإننى أشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها فيجدون فيها أساسًا مرضيًا للعلاقات المستقبلة بين بلادينا.

«فبهذه الروح وبهذا الأمل أحمل تلك المقترحات إلى الشعب المصرى».

وفيما يلى نصوص هذه المقترحات:

١ – انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

٢ – تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدًا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات.

٣ – بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم فستقدم طلبًا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب.

٤ – إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حاله فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة.

٥ – يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألّا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفًا

يتنافى مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وعملا بهذا التعهد لا يعارض أى الطرفين سياسة الآخر فى االبلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضرًّا بمصالح الطرف الآخر.

٦ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد.

٧ - إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة، فإن الطرف الآخر - مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة عشرة - يقوم فى الحال بإنجاده بصفة حليف وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية ويدخل فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات.

٨ - نظرًا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين.

٩ - تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقًا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الأراضى المصرية، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، شرقى خط الطول ٣٢ شرق، من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقًا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

١٠ - نظرًا لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين الأجانب أن تعينهم من الرعايا البريطانيين.

١١ - يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة لمصر.

ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

١٢ - نظرًا لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط الصداقة وللمحالفة الملحوظة فى هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية فى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل فى بلاطه. ويمثل صاحب الجلالة ملك مصر فى بلاط سانت جيمس سفير.

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين، السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

١٤ - لا تخل أحكام هذه المقترحات بأى وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التى تنشأ لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨.

١٥ - اتفق الطرفان المتعاقدان على أن كل خلاف فى تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها لا يتيسر حله بالمفاوضة بينهما مباشرة.. يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦ - يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائمًا فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك وذلك باتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

أما المذكرات المتممة والموضحة لهذه المقترحات فأهم ما ورد فيها (فى المذكرة الخاصة بالجيش) المرسلة من المستر هندرسن إلى محمد محمود باشا انتهاء الترتيبات التى بمقتضاها كان يباشر المفتش العام (البريطانى) للجيش المصرى ومن معه (من الضباط البريطانيين) اختصاصاتهم، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، ورغبة الحكومة المصرية أخذًا بالمادة الثامنة من المقترحات فى الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية، وتتعهد الحكومة البريطانية بموافاة مصر بتلك البعثة، وترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية إلى بريطانيا العظمى وحدها، وتتعهد الحكومة المصرية بأن تقدم مجانًا للحكومة البريطانية فى الأماكن التى يتفق عليها أراضى وثكنات إلخ تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر، وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات وتسلم الأراضى والثكنات التى تخليها للحكومة المصرية، ونظرا إلى العقبات الفنية التى تعترض إجراء النقل تدريجا، ينتظر إكمال الأماكن الجديدة، ثم يؤخذ فى النقل، ونظرًا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة أشجار وحدائق إلخ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارئ، ومع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومتر منها، على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل بإذن الحكومة المصرية وتحت إشرافها، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للمادة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية وإلى تلك المطارات، وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطائرات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت إشرافها.

وقد أجاب محمد محمود باشا على هذه المذكرة بإقرارها.

وفى المذكرة الخاصة بالمستشارين المالى القضائى ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية أخذت على نفسسها أن تحقق برنامجًا من الإصلاحات الداخلية واسع المدى وأنه يقدر أن المهمة التى أخذت نفسها بها ستكون أشق وأبعد مدى بسبب التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الأجنبية الملحوظة فى المقترحات، وأنه لتنفيذ ذلك البرنامج عن الإصلاحات على وجه مرضى ستحتاج الحكومة إلى أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة، وأنه لذلك ينتهز هذه الفرصة ليحيط المستر هندرسن علمًا بأن الحكومة االمصرية تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لإنجاز الإصلاحات المشار إليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية، ومستشار قضائى لوزارة الحقانية، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين االوظيفتين بعد شاغليهما الحاليين (وقتئذ) بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وتعينهما الحكومة المصرية، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأنه أحيط علمًا مع الارتياح بما ورد فيها عن نيات الحكومة المصرية.

وفى المذكرة الخاصة بالبوليس ذكر محمد محمود باشا أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء الإدارة الأوروبية فى قسم الأمن العام، على أنها تنفيذًا للتعهد المشار إليه فى المادة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرًا أوروبيًّا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين، وأنه يود أن يتبين ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية إذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها.

وأجاب المستر هندرسن على هذه المذكرة بأن الحكومة البريطانية تثبت بكل ارتياح ما ورد فيها وأنه إذا شاءت الحكومة المصرية فى وقت مستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تعيرها خبراء

فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت ذلك بالنسبة لبلاد أخرى كانت راغبة أيضًا فى تنظيم قوات بوليسها.

وفيما ييتعلق بالامتيازات الأجنبية كتب المستر هندرسن مذكرة قال فيها تفسيرًا للمادة الحادية عشرة:

«قد يكون من المفيد أن أبين لدولتكم القواعد الكلية التى يمكن بحسب ما أراه أن يترسمها هذا الإصلاح، وذلك لأنى مستعد لتأييد جهود الحكومة المصرية فى إجراء تسويات مع الدول على أساس هذه القواعد، حين تصبح معاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات نافذة، وقد كان المرجو فى سنة ١٩٢٠ وقتما كانت المفاوضات دائرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية إجراء تسويات تحمل الدول الأجنبية على إغلاق المحاكم القنصلية فى مصر؛ لذلك وضعت فى السنة المذكورة مشروعات قوانين بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم القنصلية الآن، وإنى لمستعد أن أقبل اتخاذ هذه المشروعات أساسًا للإصلاح فى نظام الامتيازات إذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية إلى المحاكم المختلطة، ومما لا ريب فيه أنه ستمس الحاجة لإدخال تغييرات شتى على بعض النقط التفصيلية، وسيشتغل الخبراء بالمناقشة فى هذه النقط، على أن هناك بعض التعديلات أرى أنها ضرورية على كل حال، وأود بهذه المناسبة بيانها لدولتكم: قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريًا، ويجب أن يبقى الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يقع الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة، وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى تكون للرعايا البريطانيين صالح فيها، وفى حالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الإعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى – ما دام ذلك الموظف باقيًا فى خدمة الحكومة المصرية – قبل عرض

رأيه على جلالة الملك، وإنى لأعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات الآن (سنة ١٩٢٩) فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليها لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة، لذلك فإنى مستعد للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقًا على الأجانب، ويدخل فى ذلك التشريع، التشريع المالى، وإنما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فإنه لا ينفذ إلّا بعد موافقة الدول، ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذ بها عمومًا فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب. وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزًا غير عادل ضدّ الأجانب أو الشركات الأجنبية، وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية، إعداد قانون جديد للتحقيقات الجنائية وإصداره، وفى مشاريع القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ جملة نصوص ذات أهمية فى هذا الموضوع (من المادة ١٠ إلى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠)، ولا ريب فى أن دولتكم توافقون على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لا ينبغى أن ينحرف عن المبادئ المقررة فى المواد المذكورة، وهناك مسائل أخرى لا مندوحة عن الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة؛ على أنى لا أجد الآن ضرورة لأن أزيد على الإشارة إليها، وأولى هذه المسائل هى تعريف كلمة (أجنبى) وذلك فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة، وقد فهمت من دولتكم أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر غير الذين لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية، وإنى لمستعد لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهومًا أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة. أما المسألة

الثانية فزيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها، ويدخل فى هذه المسألة البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج إليهم للتمكن من الفيام بواجبات وظيفته على وجه مرضى، ويستشار المستشار القضائى ما دام ذلك الموظف باقيًا فى الخدمة - فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب إذا كان سيعين أحد منهم».

وأجاب محمد محمودد باشا على هذه المذكرة بأن المقترحات التى يشير إليها فيها تتفق مع نيات الحكومة المصرية، وأنها متفقة على وجه العموم مع الحكومة البريطانية على القواعد التى يحسن أن يجرى إصلاح نظام الامتيازات على مقتضاها، وأنه فيما يتعلق بتعريف لفظ «أجنبى» يلاحظ أنه إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن يشمل اختتصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨، فإنه لا شك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية.

وكتب محمد محمود باشا مذكرة عن الموظفين الأجانب ذكر فيها أنه فى سياق مناقشات الطرفين بشأن المادة العاشرة من المقترحات كان مفهومًا أن الحكومة البريطانية لن تؤوّل تلك المادة تأويلاً ضيقًا غير معقول وأن ليس فى هذه المادة ما يخلّ بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها.

فأجاب المستر هندرسن بأنه يؤيد ما جاء فى هذه المذكرة بشأن التفاهم الذى تم بينهما.

وكتب المستر هندرسن مذكرة أخرى عن الأقليات أثبت فيها أنه لم ير محلاً للإشارة فى المقترحات إلى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها.

فأجاب محمد محمود باشا بمذكرة قال فيها: «أتشرف بأن أبلغكم أنى أحطت علماً بما ذكرتم بتاريخ اليوم بشأن الأقليات فى مصر».

وفيما يتعلق بالسودان كتب المستر هندرسن ثلاث مذكرات، ذكر فى الأول أنه عندما تناقش الطرفان فى المادة الثالثة عشرة من المقترحات اتفقا على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث فيه الآن للوصول فى أمره إلى تسوية عادلة، وأن يتولى المناقشة فيه مندوب عن وزارة الخزانة البريطانية، ومندوب عن وزارة المالية المصرية، وذلك حالما تنفذ المعاهدة التى تعقد على أساس هذه المقترحات.

فأجاب محمد محمود بمذكرة قال فيها: «رداً على كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أؤيد ما تم بيننا من الاتفاق على وجوب بحث دين السودان لمصر بواسطة مندوبين عن الخزانة البريطانية والمالية المصرية سعياً لتسويته تسوية عادلة».

وفى المذكرة الثانية تناول المستر هندرسن طريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان، قال: «يحسن إثبات الاتفاق الذى انتهينا إليه بشأن الطريقة التى تجعل بها المعاهدات الدولية منطبقة على السودان وأن ما يراد تطبيقه على السودان من تلك المعاهدات لا يعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو إنسانية عامة، ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعاً أن تشمل السودان ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم، وفى الأحوال التى تحتاج المعاهدة فيها إلى تصديق يذكر التصريح المشار إليه، أنه عند إيداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها، فإذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان إلا بطريق الانضمام الذى يشار إليه فيما بعد، وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكراً خاصاً فى وثائق التصديق، وفى بعض الأحوال حيث تنصّ المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق، وحيث يستحسن أن تطبق

تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة فإن الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض، وتتفق الحكومتان على طريقة إيداع وثائق الانضمام فى كل حالة ولا محل طبعًا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق، وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبًا فيه لمصلحة السودان».

فأجاب محمد محمود على هذه المذكرة بكتاب أيد فيه ما ورد فيها.

وفى المذكرة الثالثة تناول المستر هندرسن مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان قال:

«فى أثناء محادثاتنا الأخيرة أعربتم دولتكم عن الأمل بأنه عند تنفيذ المعاهدة تعاد القوات المصرية إلى السودان، فإذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات كما نؤمل ذلك بإخلاص حكومة صاحب الجلالة البريطانية ببريطانيا العظمى وشمال أرلندا، فإن الحكومة تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية إلى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة».

فرد محمد محمود باشا بكتاب قال فيه:

«أتشرف بإبلاغ سعادتكم وصول مذكرتكم بتاريخ اليوم الخاصة بعودة أورطة مصرية إلى السودان وقد أحطت علمًا بموقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى هذا الشأن».

ولما أعلنت نصوص المشروع علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها فيه ممثلة فى البرلمان؛ لأنه لا معنى لتقرير مصير الأمة وهى مقهورة فى الداخل، مهدرة حقوقها وحريتها.

وقد وصل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد إلى الاسكندرية فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٩، وكانت الضجة قائمة فى مصر على مشروع محمد محمود – هندرسن، وطريقة عرضه على الأمة، فالوفد متمسك بأن

لا ينظر فى المشروع إلّابعد عودة الحياة الدستورية، والوزارة ترجو أن ينظر فى المشروع وهى قائمة فى الحكم، وإذا كان لابد من إعادة الحياة الدستورية فلتجر هى الانتخابات، أما الوفد فكان مصرًّا على استقالتها، لكى لا تعبث بحرية الناخبين، وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات، وتمسّك أيضًا بأن تجرى الانتخابات على درجة واحدة طبقًا للقانون الذى سنّه البرلمان سنة ١٩٢٤، وجرت عليه الانتخابات سنة ١٩٢٦ بعد ائتلاف الأحزاب، أما الوزارة فكانت ترى إجراء الانتخابات على درجتين، وأن تكون هى التى تتولاها، وقد سعت سعيًّا حثيثًا فى تحقيق هذه الرغبة، وذلك لكى يتسنى لها أن تعبث بالانتخابات وتوجهها كما تشاء، كما يفعل حزبها من قبل ومن بعد.

قبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وكان معنى ذلك سقوط وزارة محمد محمود وتأليف وزارة جديدة محايدة تجرى الانتخابات فى عهدها، حرة من كل تدخل حكومى، وكان هذا ولا شك مكسبًا للأمة فى مجموعها؛ لأن أية أمة تحترم نفسها لا يجوز أن تتنازل عن حقها الأساسى فى اختيار ممثليها فى البرلمان، وبالتالى اختيار حكومتها اختيارًا سليمًا من كل ضغط أو تزييف، وهذا الحق هو عماد الديمقراطية وقوامها، وما عدا هذا فهو حكم مطلق، أو هو الاستعباد مهما تعددت صوره وأشكاله.

استقالة وزارة محمد محمود
وتأليف وزارة عدلى يكن الثالثة

(أكتوبر سنة ١٩٢٩)

وعلى ذلك قدم محمد محمود باشا استقالته يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩، فقبلها الملك فى اليوم نفسه، وعهد فى اليوم التالى (٣ أكتوبر) إلى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة، وكان أهم عمل لها هو إعادة الحياة الدستورية، وإجراء انتخابات عامة خالية من كل ضغط حكومى، وإلى ذلك أشار عدلى باشا فى الجواب الذى رفعه إلى الملك بقبوله تأليف الوزارة، إذ قال: «وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة إعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات لمجلس

النواب خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع، بحيث تنقل صورة صادقة من إرادة البلاد لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البتّ فى مصيرها».

أى أنها وزارة انتقال من الحكم الانقلابى إلى الحكم الدستورى، وفى هذا القول تلميح واضح إلى ما جرى من الضغط والإكراه فى انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٠ و٢١٤ طبعة سابقة) وإلى أن مثل هذا الضغط هو عمل غير مشروع لا يجوز أن يتكرر، وفى إسناد الوزارة إلى عدلى باشا لإجراء انتخابات حرة دليل على أن وزارة محمد محمود ما كانت لتؤمن على حرية الشعب فى الانتخابات، وفى الحق إن كل وزارة ألّفها «الأحرار الدستوريون» أو اشتركوا فيها مع حلفائهم من الرجعيين كانت أوّل قاعدة لها الحيلولة بين الأمة وحقها فى الانتخاب الحر وإهدار النظام الدستورى حكمًا أو فعلاً، ويتضح لك من تأليف وزارة عدلى فى أعقاب وزارة محمد محمود أن عدلى باشا انفصل نهائيًا عن حزب الأحرار الدستوريين، وقد انفصل عنهم فعلاً منذ أن استقال من رئاسة حزبهم سنة ١٩٢٤، وفى الحق أنه من يوم أن استقال من هذا الحزب برئت سياسته من أساليب الالتواء وإهدار حقوق الشعب التى درج عليها جمهرة «الأحرار الدستوريين»، ولذلك لم يشترك فى انقلاب سنة ١٩٢٨ الذى تم على أيديهم، وقد وقف أيضًا موقفًا مشرفًا فى استنكار هذه الأساليب حين ألف إسماعيل صدقى وزارته سنة ١٩٣٠ كما سيجىء بيانه فى الفصل الرابع.

صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة عدلى باشا يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على النحو الآتى: عدلى باشا للرآسة والداخلية. أحمد مدحت يكن باشا للخارجية. عبد الرحيم صبرى باشا للمواصلات. حسين درويش باشا للحقانية. مصطفى ماهر باشا للمالية. حسين واصف باشا للأشغال. واصف سميكه باشا للزراعة. أحمد على باشا للأوقاف. حافظ حسن باشا للمعارف. محمد أفلاطون باشا للحربية.

وهى وزارة عدلى يكن الثالثة.

عودة الحياة الدستورية

وإذ كان الدستور موقوفًا بموجب الأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ فقد استصدرت وزارة عدلى باشا أمرًا ملكيًّا آخر فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بإنفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة منه وهى المواد ١٥ و٨٩ و١٥٥ و١٥٧ (انظر صفحة ٦٦) وبإجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هذا الانتخاب ومجلس الشيوخ الذى كان قائمًا فى تاريخ ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨ إلى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ومعنى هذا إعادة الحياة الدستورية التى أوقفها أمر ١٩ يوليه سنة ١٩٢٨، والعمل بالمواد التى كانت معطلة من الدستور وإجراء الانتخابات لمجلس النواب، وإعادة مجلس الشيوخ كما كان، أى إلغاء الأمر السابق الصادر بحله.

وفى اليوم الثانى من شهر نوفمبر صدر مرسوم آخر بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ للانتخاب ويوم ٢٩ منه للإعادة فى حالة عدم حصول المرشح للأغلبية فى اليوم الأول، وبدعوة البرلمان إلى الاجتماع يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠.

وفى هذا اليوم (٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩) فضّت الأختام التى كانت موضوعة على أبواب البرلمان منذ يوليه سنة ١٩٢٨ وسلمت مفاتيحه إلى سكرتير مجلس الشيوخ.

انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٩

كانت انتخابات سنة ١٩٢٩ فوزًا كبيرًا للوفد، وقد أحسّ «الأحرار الدستوريون» بعد سقوط وزارتهم بأن لا أمل لهم يرجى فى انتخابات حرة، فقرروا الإضراب عن دخولها، ولم يدخلوها فعلاً، واعتذروا عن عدم دخولها بحجة واهية، وهى ترك المجال للتطورات التى تنشأ عن الانتخابات للوفد، لعله يكسب لمصر حقوقًا جديدة، والحرص على سلامة مشروع المعاهدة من جميع وجوه الخطر الذى يتهدده! سواء فى الانتخابات أو فى المجلس!.

والعلّة الحقيقة هى شعورهم بأن الشعب لا يميل بداهة إلى انتخاب مرشحى الحزب الذى عطل الدستور وتولى الحكم على غير إرادته، وكان ينوى البقاء فى الحكم رغم هذه الإرادة عدة سنين لولا أن تطور الأحداث قد أقصاه عن الوزارة، فآثروا الامتناع عن دخول المعركة، وأرادوا من جهة أخرى أن يمهدوا لانقلاب جديد مبناه أن البرلمان لا يمثل الأمة لإضرابهم عن دخوله، وهكذا أعدّوا العدّة ليعودوا إلى مناصب الحكم من غير طريق االدستور.

موقف الحزب الوطنى

أما الحزب الوطنى فقرر دخول الانتخابات ليقوم بواجبه داخل البرلمان، وهو النضال عن مبادئه ومعارضته أى وضع لا يتفق مع الاستقلال الصحيح، وأصدر فى هذا الصدد نداءً أوضح فيه غايته ومقاصده من الاشتراك فيها وفى المجالس النيابية عامة، قال:

بيان الحزب الوطنى

«يرى الحزب الوطنى أن الحياة النيابية فى بلاد مغلوبة على أمرها ومحتلة بالأجنبى قد يمكن أن تكون وسيلة يتمكن بها نواب الأمة من أن يعلنوا فى وجه الغاصب حقيقة المطالب القومية، ومن أجل هذا كان الحزب الوطنى فى جميع المجالس النيابية السابقة يقف موقف المعارضة، فلم يترك فرصة تمر دون أن يعلن حقوق البلاد فى غير غموض وبلا تصنع، غير أن غالبية هذه المجالس كانت ومازالت ترى أن الحياة النيابية سلم يرتقى به إلى الحكم أوّلاً وبالذات؛ ولذا كانت أعمال تلك المجالس مضطربة فى سياستها، وغير مستقرة على حال، ولقد دلت الحوادث الماضية على أن كل اعتداء على الحياة النيابية فى مصر إنما كان بموافقة بريطانيا أو بإيعاز منها، وأن كل إعادة للحكم النيابى كانت كذلك بمشورتها أو بدافع منها لأغراض ومرام سياسية، وكان تدخل الحكومة البريطانية فى الشؤون المصرية خلال الحوادث الأخيرة مما يكاد يلمس باليد، ولقد قضت الأغراض السياسية فى الوقت الحاضر بإعادة الحياة النيابية بقصد التصديق على المقترحات البريطانية التى جاءت بها الوزارة السابقة واتخذت بريطانيا كل

الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغاية، ولقد بقى الحزب الوطنى ثابتًا فى موقفه محتفظًا بمبادئه وهو الحزب الذى أعلن ومازال يعلن أن هذه المقترحات ليست إلّا تأييدًا لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وحلًّا للتحفظات الواردة فيه على وجه يكفل لإنجلترا حق السيطرة على سياسة البلاد الداخلية والخارجية وتسخير أبنائها ومواردها لخدمة الإمبراطورية البريطانية.

«بقى الحزب الوطنى ثابتًا فى موقفه بعد أن أحيط بسياج من الافتراءات والأكاذيب وحورب بالدعاية الشديدة واستخدمت جميع الوسائل لمناهضته عملًا بوصية اللورد ملنر فى تقريره الرقيم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذى قدمه لحكومته، ونصح فيه بوجوب التغلب على الحزب الوطنى.

«على أنه مهما عمل أعداء مصر وخصوم الحزب الوطنى الذى يمثل المعارضة الجدية الشريفة فى سبيل إقصائه عن مجلس النواب عند إقرار المقترحات البريطانية فإن ذلك لن يقعد به عن مواصلة جهاده حتى يكشف عن تلك النوايا الضارة بمصلحة البلاد. فالحزب الوطنى لا يعمل لأفراده، ولا يجاهد فى سبيل هذا الجيل وحده، وإنما يعمل ويناضل للأجيال المقبلة وفى سبيل مصر الخالدة.

فلهذه الاعتبارات

«وعلى الرغم من جميع تلك المكايد التى تحيك بشباكها حول الحزب الوطنى، وبقطع النظر عن كل اعتبار آخر، يرى الحزب الوطنى إبراءً لذمته وإرضاءً لضميره وقيامه بواجبه أن لا يحجم عن دخول الانتخابات معتمدًا بعد الله على سلامة مبادئه وصدق يقينه ونيل مقاصده».

وقد دخل الانتخابات أيضًا الاتحاديون والمستقلون.

وأسفرت النتيجة عن نصر كبير للوفد، إذ نال من المقاعد ٢١٢ مقعدًا من ٢٣٥، ونال الحزب الوطنى خمسة مقاعد، وحزب الاتحاد ثلاثة والباقون مستقلون، ويلاحظ أن عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب زاد عما كانت عليه سنة ١٩٢٤، فقد كانت فى تلك السنة ٢١٤ دائرة، وزادت سنة ١٩٢٩ إحدى وعشرين دائرة نتيجة لما أظهره إحصاء سنة ١٩٢٧ من زيادة عدد السكان.

استقالة وزارة عدلى وتأليف وزارة النحاس الثانية
(أول يناير سنة ١٩٣٠)

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قدم عدلى باشا استقالة الوزارة، وبناها على أن مهمة وزارته هى إعادة الحياة الدستورية، وبتمام الانتخابات قد انتهت مهمتها؛ فهى لذلك ترفع استقالتها، قال:

«مولاى. أتشرف بأن أعرض لجلالتكم أنه منذ تفضلتم فعهدتم إلىّ بتأليف هذه الوزارة لم تزل عاملة على القيام بما رصدت له نفسها من إعادة الحياة الدستورية على خير وجه قضت به الظروف التى تولت فيها الحكم، والآن وقد تمت الانتخابات ولم يبق إلاّ أن يجتمع البرلمان فى الميعاد الذى حدده الأمر الملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩، فقد فرغت الوزارة من مهمتها، وهى لذلك تتشرف بأن ترفع استقالتها لجلالتكم شاكرة ما أسديتموها من عطف وتأييد داعية للبلاد بالتوفيق فيما هى قادمة عليه من هام الشؤون مبتهلة إلى الله بأن يحفظ لها جلالتكم تمدونها بإرشادكم السامى وتحوطونها برعايتكم الجليلة، وإنى لا أزال إلخ».

وعهد الملك إلى مصطفى النحاس باشا يوم أول يناير سنة ١٩٣٠ بتأليف الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات فألّفها، وصدر المرسوم بتأليفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا للرآسة والداخلية. حسن حسيب باشا للحربية والبحرية. واصف بطرس غالى باشا للخارجية. محمد نجيب الغرابلى باشا للحقانية. عثمان محرم باشا للأشغال. محمد صفوت باشا للزراعة. الأستاذ مكرم عبيد للمالية. والأستاذ محمود فهمى النقراشى للمواصلات. بهى الدين بركات بك للمعارف. الأستاذ محمود بسيونى للأوقاف، وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهى الدين بركات بك الذى كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف الأهلية.

وقد أوضح النحاس صبغة وزارته الشعبية فى الكتاب الذى رفعه إلى الملك فى

صدد تأليفها إذ قال: «مولاى. أتشرف بأن أرفع إلى سدّتكم العلية خالص الولاء لعرشكم المفدى وشخصكم الكريم، وأشكر لجلالتكم ما أوليتنيه من شرف عظيم، وثقة غالية، بدعوتى لتأليف الوزارة والاضطلاع بأعباء مسئوليتها وإنى يا مولاى لأتقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمدًا على الله تعالى معتضدًا بسامى رعايتكم، مستندًا إلى ثقة الأمة التى لا تفتأ تسديها للوفد المصرى الذى أتشرف برياسته، فلقد تفضلت جلالتكم فأصدرت أمركم الكريم إلى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقًا لأحكام الدستور فى جو من الحرية والحياد التام، وأسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لإرادة البلاد فى التعلق بالحياة النيابية والاستمساك بدستورها وحرياتها فى ظل عرشكم المفدى، وستتقدم الوزارة ببرنامجها إلى البرلمان جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه والسير بالبلاد فى طريق الإصلاح من جميع نواحيه والسعى إلى تحقيق استقلال البلاد استقلالاً صحيحًا والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية، وإنى لأستمدّ يا مولاى من كرم عطفكم وسامى تعضيدكم وما أرجو أن يمنحنى إياه ممثلو الأمة من ثقة وتأييد، قوّة أستعين بها على خدمة الوطن وإعلاء كلمته والله ولى التوفيق».

وتلك هى وزارة النحاس الثانية، وكان خمسة من أعضائها أعضاء فى وزارته الأولى التى أقيلت سنة ١٩٢٨، وهم النحاس وواصف بطرس غالى ونجيب الغرابلى ومحمد صفوت ومكرم عبيد، واثنان كانا وزيرين من قبل وهما عثمان محرم وحسن حسيب، وثلاثة وزراء جدد وهم محمود فهمى النقراشى وبهى الدين بركات ومحمود بسيونى.

قوبل تأليف هذه الوزارة فى الجملة بالابتهاج، إذ كانت وليدة الانتخابات العامة التى تمثلت فيها إرادة الأمة.

وبدأت الوزارة عملها فى الداخل بإحالة ثمانية مديرين وبعض كبار الموظفين إلى المعاش، فأحدثت هذه الحركة ضجة استياء وقلق بين الموظفين، وقوبلت بالأسف الشديد من غير الموظفين.

وكانت حجة الوزارة أن هؤلاء الموظفين قد ناصروا الانقلاب وأيّدوه وشاركوا وزارة محمد محمود فى اضطهادها للشعب وإهدار حقوقه وحرياته، وتلك لعمرى حجة واهية؛ لأن الموظف بحكم وظيفته مكلف بأن ينفذ أوامر رؤسائه، فليس من الإنصاف مجازاته بالفصل على عمل ليس هو مسئولاً عنه، وليس من العدل ولا من الإنسانية أخذه بسياسة رؤسائه، ما لم يخرج على القانون خروجًا صارخًا، وفى هذه الحالة تجب محاكمته أمام المحاكم العادية أو أمام مجالس التأديب فتقضى فى شأنه بما تراه حقًّا.

وعين عدلى يكن باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ وصدر المرسوم بذلك يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٠.

وافتتح البرلمان يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٠، وكان البرلمان الرابع منذ بداية النظام الدستورى سنة ١٩٢٤، وانتخب مجلس النواب الأستاذ ويصا واصف رئيسًا له، والأستاذين عبد السلام فهمى جمعة بك وعبد الخالق عطيه وكيلين، والأساتذة محمد صبرى أبو علم (باشا). وعبد الرحمن عزام (باشا). وأحمد عبد الباقى راضى. وأحمد عبد اللطيف مرزوق سكرتيرين. وأحمد حمدى سيف النصر بك وشاكر غزالى وعبد الحمد البنان مراقبين.

أهم أعمال البرلمان والوزارة

من أهم أعمال البرلمان فى هذه الدورة إقرار قانون التعريفة الجمركية الجديدة[٢]، والغرض منها حماية الإنتاج المحلى، وقد نفذت هذه التعريفة منذ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠، فكان فيها حماية لنهضة الصناعات المحلية، وزادت من إيرادات الجمارك زيادة مطردة، ويعد هذا القانون من أهم العوامل فى نهضة مصر الصناعية.

واقترع على نصف أعضاء الشيوخ فى مارس سنة ١٩٣٠، وجرت القرعة بجلسة ١٢ مارس تنفيذًا لحكم الدستور الذى ينصّ على أن مدة عضوية أعضاء

---

(٢) هو القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٤ فبراير من تلك السنة، وكان وضعه تنفيذًا لرغبه أبداها البرلمان فى العهود الدستورية.

مجلس الشيوخ عشر سنوات على أن يجدد نصفهم بالقرعة من المنتخبين والمعينين فى نهاية الخمس السنوات الأولى، وجرت عملية الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة يومى ٣ و١١ يونيه.

ومن أهم أعمال هذه الوزارة أنها وضعت مشروع قانون إنشاء محكمة النقض والإبرام فى صيغته النهائية، وقد رفعته إلى القصر لصدور المرسوم بإحالته إلى البرلمان، فتعطل فى السراى[٣].

ووضعت أيضًا مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى، ولكنها استقالت قبل أن يرفع إلى القصر، وكان هذا المشروع مما أثار نقمة الدوائر المالية الأجنبية أو المتمصرة التى رأت فيه ما يغلّ يدها عن استغلال البلاد وأهلها عن طريق القروض الربوية، فانضمت هذه الدوائر إلى الساعين لإسقاط الوزارة.

الاحتفال بمجىء أول طيار مصرى – محمد صدقى
(٢٥ يناير سنة ١٩٣٠)

هو أول طيار مصرى وصل إلى مصر من أوروبا على متن طائرته الخاصة، وكان لمجيئه رنّة فرح وابتهاج فى نفوس المصريين، وعدّوه بحق فتحًا فى ميدان التقدم والنهوض.

أتم محمد صدقى دراسة فن الطيران فى ألمانيا، واعتزم العودة إلى مصر على متن طائرته، وكان شابا مملوءًا إقدامًا وشجاعة، فما أن علم المصريون أنه اعتزم القيام بهذه الرحلة الجريئة حتى خفقت قلوبهم إعجابًا بهذا المواطن الذى ضرب للشباب مثلاً حيًّا فى الشجاعة والإقدام، ومغالبة الصعاب والعقبات، وكانت رحلته الجوية محفوفة بالمكاره والمخاطر، إذ تمت فى أشدّ شهور السنة بردًا، وفى جو يثور بالزوابع، فأخذت أنظار المصريين ترمقه وتتبع أنباء رحلته بقلوب تطفر

---

(٣) فى رسالة لإسماعيل صدقى باشا نشرها بجريدة «اسبكتاتور» الإنجليزية يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ دافع فيها عن سياسته بعد تأليفه الوزارة وإلغاء الدستور، ذكر ضمن ما ذكر أن وزارة الوفد وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض والإبرام ومشروع قانون بمحاكمة الوزراء وأن الملك فؤاد رأى أنهما سابقان لأوانهما فوضعهما جانبًا ورفعت وزارة الوفد استقالتها فورًا (الأهرام عدد ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠).

إعجابًا بـه وقلقًا عليـه من أن لايكتب له التـوفيق فى هذه الـرحلة الجويـة العاصفـة، وخاصة لأن طائرته كانت صغيرة ذات محرك واحد، وكان يقودها بنفسه، فلما وصل إلى مصر سالما يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ اهتزت النفوس فرحًا بمقدمه، وكان وصوله يومًا مشهودًا، واعتبر فوزه فى رحلته فوزًا قوميا، وأقيمت له حفلات تكريم أحيط فيها بكل مظاهر الحفاوة والإعجـاب، وعدّت رحلته من الحوادث التاريخية البارزة التى استرعت الأنظار واستنارت فى النفوس روح الحماسة والطموح، ودلت هذه الحفاوة على أن الشعب المصرى مفطور على تقدير أعمال البطولة والإقدام فى كل ناحية من نواحى الحياة.

مفاوضات النحاس - هندرسن

قرر مجلسا الشيوخ والنواب يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تفويض الوزارة فى أن تفاوض الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى «اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين».

وتألف الوفد الرسمى للمفاوضة على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا رئيسا. عثمان محرم باشا. واصف بطرس غالى باشا. الأستاذ مكرم عبيد أعضاء. ثم الدكتور أحمد ماهر. محمود حسن بك المستشار الملكى. الأميرالاى إبراهيم بك بدران. القائممقام حافظ صدقى بك. الأميرالاى أحمد رفعت بك (مستشارين). ومصطفى الصادق بك سكرتيرًا عاما. ثم الأستاذ محمد كامل سليم. محمود صديق بك. الأستاذ جورج دومانى. أحمد راغب بك. الأستاذ محمد صلاح الدين. إبراهيم ممتاز. أحمد سعد. عبد الحميد الشريف. محمود زكى سالم. أمين عثمان. سابا حبشى. صبحى حوا (موظفى السكرتيرية).

وصحب الوفد من الصحفيين الأساتذة عبد القادر حمزة عن (البلاغ) وأحمد حافظ عوض عن (كواكب الشرق) ومحمود عزمى عن (اليوم) وعبد الله حسين عن (الأهرام).

وعارض الحزب الوطنى فى حل القضية المصرية بطريقة المفاوضة متمسكا

بالجلاء، ماضيًا فى سياسته «لا مفاوضة قبل الجلاء» التى هى السياسة القويمة فى الجهاد.

سافر وفد المفاوضة قاصدا لندن يوم ٢٠ مارس، وجرت المفاوضات بينه وبين المستر هندرسن وزملائه، وافتتحت فى حفلة أقيمت بقاعة «لوكارنو» التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم الاثنين ٣١ مارس.

ثم قطعت يوم ٨ مايو، لعدم الاتفاق على المادة الخاصة بالسودان، فقد كانت المادة الثالثة عشرة من مقترحات هندرسن تنصّ على ما يأتى: «مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة، وبناءً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها.

وقد طلب الوفد تعديل هذه المادة وأن يكون نصها كما يأتى: «مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين، وكإحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا إذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودّية بشأن تطبيق الاتفاقيتن المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرًا من تنفيذ المعاهدة الحالية».

والنصّ الأخير يختلف عن النص الأول فى أنه يقرر أن إدارة السودان تستمر طبقًا لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩، ويقرّ فى الوقت نفسه أن لا يكون فى هذه الإدارة مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية، وهو ما لم يرد فى النص الأول، ويقرر النص المعدل أيضا أن قيام الحاكم العام بمباشرة سلطته هو نتيجة من نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، أما النص الأصلى فمدلوله أن السلطة الحالية للحاكم العام هى كل ما تنحصر فيه نتائج الاتفاقيتين، وأن نصيب مصر فى إدارة السودان

لا يتعدى قيام الحاكم العام بشئون الحكم، ثم إن النص المعدّل يضرب لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أجلا لا يتجاوز عامًا، أما النص الأوّل فلا يحدد موعدًا لهذا التعديل ويترك لإنجلترا الحرية فى أن تجيب مصر إلى طلبها التعديل أو لا تجيب.

وقد قبل الجانب البريطانى هذا التعديل بعد نقاش طويل، ولكن مجلس الوزراء البريطانى رفضه بإجماع الآراء، مع أن أربعة من الوزراء ومنهم المستر هندرسن قبلوه من قبل أثناء المفاوضة، إذ كانوا هم المتفاوضون مع الوفد المصرى، كما رفض أيضًا تعديلاً يتعلق بإمكان إعادة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان، وسوغ الجانب البريطانى هذا الرفض بأن مجرد التعهد بعقد مؤتمر للبحث فى تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩ قبل مضى عام معناه أن هناك تساهلات أخرى، وهو ما لا تبغيه الحكومة البريطانية، وقيل عن سبب نكول الوزراء البريطانيين الأربعة عن قبولهم هذا التعديل أن الوزارة – وكانت من حزب العمال – خشيت أن تتهم من خصومها من المحافظين والأحرار بالتساهل فى المسألة المصرية، فيتحرج مركزها، وقد بدا هذا الحرج من سقوط مرشح حزب العمال فى انتخاب فرعى لمجلس العموم، إذ فاز عليه مرشح المحافظين، فجاء هذا النجاح نذيرًا لوزارة العمال، وزاد عليه أن الوزارة البريطانية تلقت تقارير من مصر بأن الدوائر الأجنبية غير راضية عن اتفاق قد يضعف النفوذ الأجنبى فى الحكومة، وكان مما نقمت منه هذه الدوائر شروع وزارة النحاس فى إنشاء بنك التسليف الزراعى، وما توقعه الأجانب من أن إنشاءه سيضرّ بمصالح البنوك الأجنبية، ووردت أيضا برقية من حاكم السودان العام (السير جون مافى) بأنه إذا أمضيت المعاهدة كما ارتضاها المستر آرثر هندرسن فإن أعضاء مجلس الحاكم العام يستقيلون، ومهما تكن هذه البرقية مناورة سياسية فإن هذه الاستقالة تحرج ولا ريب مركز الوزارة فى إنجلترا، فلهذه الأسباب مجتمعة قررت الوزارة التمسك بالنص الأول للسودان كما ورد فى مقترحات هندرسن، فلم يقبله الوفد المصرى، ومن ثم قطع المفاوضات.

ومع أن قطع المفاوضات معناه أن إنجلترا تريد أن تغتصب من حقوق مصر ما لا يقبله مفاوض رسمى أو غير رسمى، وكان يجب أن يعقبه تضامن الأمة فى

الاستمساك بحقوق مصر كاملة بإزاء سياسة العدوان البريطانية، فقد انتهز طلاب المناصب فى مصر هذه الفرصة لإسقاط الوزارة وإحداث انقلاب جديد للوثوب إلى كراسى الحكم، واطمأنوا إلى أن السياسة البريطانية نقمت من الوزارة البرلمانية عدم قبولها مشروع هندرسن بحذافيره، وأنها تميل إلى الانتقام منها بواسطة العناصر والسلطات المحلية المصرية عقاباً لها على عدم قبول المشروع برمته، مثلما كان الموقف تماما عندما رفضت الوزارة البرلمانية سنة ١٩٢٨ مشروع تشمبرلن (ص ٤٧).

أخذ طلاب الحكم يدبرون المكايد ليحطموا الدستور ويصلوا إلى الحكم من غير طريقه المشروع، ووقف الإنجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم أن لا شأن لهم فى هذه الأزمة الداخلية، تاركين للعناصر الرجعية المصرية تنفيذ أغراضهم البعيدة المدى.

وما أن قطعت المفاوضات حتى بدأ «الأحرار الدستوريون» تدبيرهم لإسقاط الوزارة، والحلول محلها فى الحكم، فرفعوا عريضة إلى الملك فؤاد فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بالمطاعن كالوها للوزارة، وختموها بالضراعة إلى الملك «أن يتلافى الأمر بحكمته»، أو بعبارة أخرى أن يقيل الوزارة، وهى الطريقة التقليدية التى كان يلجأ إليها طلاب الحكم من طريق هدم الدستور وإهدار حقوق الشعب

وقد استجابت السراى إلى هذه العريضة وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية وتمتنع عن إمضاء المراسيم، لتشلّ عملها وتضطرها إلى الاستقالة.

وكان مما اشتدّ الخلاف حوله إصرار الوزارة على تقديم مشروع قانون محاكمة الوزارة إلى البرلمان، وفى هذا المشروع نصوص تقضى بعقاب الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حذف حكم من أحكامه أو تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور، أو مخالفة حكم من أحكامه الجوهرية، ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة العامة، وكان الغرض من هذا المشروع صيانة النظام الدستورى وحمايته من العبث والانقلابات، فلما عرض مشروع هذا القانون على السراى رفض الملك فؤاد توقيع المرسوم بعرضه على البرلمان.

وهنا اتفقت أيضًا ميول السراى ومرامى السياسة البريطانية؛ إذ أن السياسة البريطانية فضلاً عن نقمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسن، لم تكن تميل إلى إصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور؛ لأنها فى حاجة عند اللزوم إلى أمثال هؤلاء الوزراء.

ثم قام الخلاف بين الوزارة والسراى على تعيينات الشيوخ بدل الذين سقطت عضويتهم بالقرعة، فقد وضعت السراى أسماء مرشحين آخرين غير من رشحتهم الوزارة.

استقالة وزارة النحاس
(١٧ يونيه سنة ١٩٣٠)

انتهت المشادة بين الوزارة والقصر باستقالة وزارة النحاس، وقد أشار فى كتاب الاستقالة إلى عدم تمكن الوزارة من تنفيذ برنامجها، قال: «أتشرف بأن أرفع إلى سدّتكم العلية استقالتى وزملائى من الوزارة نظرًا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه راجيًا أن تتفضلوا بقبولها إلخ.».

رفع النحاس هذا الكتاب إلى الملك يوم ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، فقبل استقالته يوم ١٩ منه فى كتاب قال فيه: «عزيزى مصطفى النحاس باشا. اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداءه من الأعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم».

واعتزم الملك إسناد رئاسة الوزارة إلى إسماعيل صدقى، خصم الدستور الألدّ، والمستهتر الأول بحقوق الشعب.

وهكذا قدر على الوزارة المتمتعة بثقة البرلمان الممثل للشعب أن لا تبقى فى الحكم ستة أشهر، وهذا وحده يدلك على أن لا حرمة للدستور فى هذه البلاد.

وقد حضر النحاس يوم تقديم استقالته جلسة مجلس النواب، وأعلن أن الوزارة قدمت استقالتها، وذكر أسباب هذه الاستقالة بقوله: «عندما تولّت

الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهدًا أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموًّا مطردًا، ولقد أشرت إلى ذلك فى الكتاب الذى تشرفت برفعه إلى جلالة الملك بقبول إسناد رياسة الوزارة إلىّ، كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم، ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم إلى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور؛ ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها إلى السدّة الملكية، والله نسأل أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

وإذ كانت الوزارة مستقيلة فقد غادر النحاس الجلسة بعد إلقاء بيانه، ومعه الوزراء، وبعد مغادرتهم إياها وقف الدكتور أحمد ماهر (باشا) وقال فى حماسة مخاطبا النواب: «سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم، نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرّف الذى يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد».

فقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد، وبعد مناقشة قصيرة قرر المجلس بإجماع الآراء الثقة بالوزارة.

* * *

الفصل الرابع

وزارة إسماعيل صدقى وإلغاء الدستور

الانقلاب الثالث

فى اليوم الذى قبل فيه الملك فؤاد استقالة وزارة النحاس عهد إلى إسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة، فألفها بين أشدّ الأعاصير والعواصف، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها فى اليوم التالى (٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠) على النحو الآتى: إسماعيل صدقى باشا للرآسة والداخلية والمالية. محمد توفيق رفعت باشا للحربية والبحرية، عبد الفتتاح يحيى باشا للحقانية. حافظ حسن باشا للأشغال والزراعة. على ماهر باشا للمعارف. توفيق دوس باشا للمواصلات. محمد حلمى عيسى باشا للأوقاف. حافظ عفيفى باشا للخارجية. وهى وزارة خليط من الاتحاديين وأنصار صدقى باشا.

وعلى أثر تعيين حافظ عفيفى باشا وزيرًا مفوضًا لمصر فى لندن حدث تعديل يسير فى هيئة الوزارة، إذ نقل عبد الفتاح يحيى باشا إلى الخارجية، وعلى ماهر باشا إلى الحقانية، وعين إبراهيم فهمى كريم بك وزيرًا للأشغال، ومراد سيد أحمد باشا المستشار الملكى لقسم قضايا المواصلات وزيرًا للمعارف. وصدر المرسوم بهذا التعديل فى ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠[1].

كانت النية مبيتة عند تأليف هذه الوزارة على إلغاء الدستور، وتلك كانت أمنية السراى فى ذلك العهد منذ أن وضع الدستور، وقد حققت بعضها من قبل

---

(١) عدلت هذه الوزاره تعديلًا ثالثًا فى يونيه سنة ١٩٣١ بتعيين مراد سيد أحمد باسا وزيرًا مفوضًا فى بلجيكا ونقل حلمى عيسى باشا إلى المعارف وخلفه فى الأوقاف على باشا جمال الدين، وبعد انتخاب توفيق رفعت باشا رئيسًا لمجلس النواب عين على جمال الدين باشا وزيرًا للحربية والبحرية وأحمد على باشا وزيرًا للأوقاف.

بأن عطلت الحياة الدستورية فعلا فى عهد وزارة زيور، ثم وقفتها فى عهد وزارة محمد محمود، وبعد أن قطعت مفاوضات النحاس – هندرسن، ونقم الإنجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة رأت السراى ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لإهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد، فتألفت وزارة إسماعيل صدقى على هذا الأساس، وكان تأليفها تحدياً للشعب، واستهانة بحقوقه وإرادته.

وبدأ من برنامجها أنها اعتزمت أخذ الأمة بالشدّة والبطش، لما توقعته من مقاومة برامجها الاستبدادية والرجعية، وإلى ذلك أشار إسماعيل صدقى فى كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة إذ قال: «وستنهج الوزارة فى سبيل الوصول إلى بثّ الطمأنينة الوسائل الطبيعية والأسباب النظامية وهى قوية الرجاء فى ألّا تلجئها الظروف على كره منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب»، ويعنى ذلك أنه ليس أمام الأمة إلّا طريقان: طريق الخضوع والإذعان، أو الاستهداف للشدّة والإرغام.

ويبدو من تأليف الوزارة من عناصر معادية للدستور ومناوئة للأغلبية التى اختارتها الأمة فى الانتخابات القريبة (ديسمبر سنة ١٩٢٩) روح الاستهانة بالنظام الدستورى والزراية بالأمة، ولم يكن صدقى باشا جديداً فى هذا المضمار، بل له فيه سوابق، واختيار السراى إياه بالذات راجع إلى ماضيه فى هذه الناحية، وكان هذا الاختيار إيذاناً باعتزام إحداث حدث يودى بالدستور، لأنه لم يكن خافياً أن إسماعيل صدقى كان من أركان وزارة زيور التى عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول (ج ١ ص ١٩٧ طبعة سابقة) وكان مؤيداً ونصيراً للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود، فلو كانت النية متجهة إلى احترام النظام الدستورى، لما اتجهت النية إلى اختيار صدقى لتأليف الوزارة، فإن منهجه فى تحطيم الدستور كان كافياً لوجوب إقصائه عنها، وقد كان هذا رأى أصدقائه الأقربين، فإن عدلى باشا حين ألف الوزارة الائتلافية سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٦٣ طبعة سابقة) رفض أن يجعل إسماعيل صدقى من أعضائها، مع صداقته القديمة له وصلته الوثيقة به، وكذلك فعل ثروت باشا صديقه الحميم حين ألف وزارته الائتلافية

سنة ١٩٢٧ (ج ١ ص ٢٧٠ طبعة سابقة)، وكان هذا التصرف منهما دليلاً على مبلغ احترامهما للدستور، فقد وجدا من التناقض حقًا أن يدخلا فى وزارتيهما زميلاً وصديقًا كانت له هذه السابقة الخطيرة فى الاعتداء على الدستور، ولعل هذه النقيصة قد عدت له فضيلة فى نظر السراى وقتئذ، وجعلتها تختاره بالذات لرآسة الوزارة سنة ١٩٣٠، وكان هذا الاختيار نذيرًا بما يبيت للدستور من وقف أو إلغاء، وما يدبر للأمة من استلاب حقوقها والرجوع بها إلى الوراء.

ومع أن إسماعيل صدقى كان قبل تأليف وزارته من أركان حزب الأحرار الدستوريين وعضوًا فى مجلس إدارته، فإنه بدا من كتابه إلى الملك أنه انفصل عنه ولم تعد له صلة به إذ قال: «ستلتزم الوزارة الحيدة السياسية المطلقة فلا تنتسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية».

ومعنى ذلك أنه ترك حزبه فى آخر لحظة، لا لسبب إلّا لكى يؤلف الوزارة! فالانتساب إلى الأحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة إلى الوصول إلى مناصب الوزارة فحسب، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد أنملة، وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الأخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس، وأنهم من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة والخاصة فى البلاد.

أما الحيدة التى أدّعاها صدقى فلم يكن لها نصيب من الواقع، ولعلها تشبه الحيدة التى أعلنها الإنجليز حيال هذا الانقلاب وقد كانوا هم سنده الحقيقى والمحرضون عليه.

لم تكن حيدة صدقى صادقة، فقد كان من أبرز أعماله بعد تأليف وزارته اصطناعه حزبًا جديدًا أنشأه وأسماه (حزب الشعب)، لكى يجعل للوزارة صورة تمثيلية تخرج بها على المسرح السياسى، وتظهرها فى شكل وزارة ائتلافية تمثل حزبين وهما حزب الاتحاد القديم، وحزب الشعب الجديد!

وقد استاء حزب الأحرار الدستوريين من تخطيهم فى تأليف الوزارة، ونقم محمد محمود من صدقى أن ألفها دونه، وكان يظن أنه أولى بها منه إذ سبق له تأليف وزارة انقلابية فى مثل هذه الظروف، ولكن خاب ظنه هذه المرة، فقد رأت

السراى إمعانًا منها فى العبث بهؤلاء الوصوليين أن تجرى فيهم ما شاء لها السلطان من رفع وخفض، ورضاء ثم هجر، وحظوة ثم نقمة، وتغيير وتبديل!

وكان اختيار إسماعيل صدقى للوزارة سببًا لانضمام محمد محمود إلى الوفد فى مناوأتها، بعد أن تظاهر أعضاء حزبه فى بداية عهدها أنهم نصراؤها ومؤيدوها، ليمهدوا لأنفسهم سبيل التنكر لها تدريجيًّا والانضمام آخر الأمر إلى خصومهم القدماء (الوفديين).

اجتماع البرلمان

(يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠)

بدأت الوزارة عملها بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا ابتداءً من يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠، تمامًا مثلما فعلت وزارة زيور سنة ١٩٢٤، ووزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨.

وقد أراد النواب والشيوخ أن يجتمعوا فى البرلمان يوم ٢٣ يونيه، وهو اليوم الذى كان محددًا من قبل لانعقاد الجلسة، واتفق عدلى باشا رئيس مجلس الشيوخ والأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب على أن مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على الشيوخ والنواب فى المجلسين. ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر يوم ٢١ يونيه وأن التأجيل يجب أن ينفذ من ذلك اليوم، فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين، والتقرير بأن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يوليه أى بعد انتهاء فترة التأجيل، فطلب صدقى باشا من الأستاذ ويصا واصف أن يعطيه عهدًا بأن لا يتكلم أى عضو من أعضاء مجلس النواب بعد تلاوة المرسوم، فرأى الأستاذ ويصا واصف فى هذا الطلب تدخلاً من الحكومة فى شئون المجلس، وغضًّا من كرامته، ورفض إعطاء مثل هذا العهد، فأرسل إليه صدقى باشا (يوم ٢٣ يونيه) كتابًا يصر فيه على أن يصله هذا العهد قبل الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم، وبدت فى كتابه لهجة التهديد والوعيد، فلم يسع الأستاذ ويصا واصف إلاّ الردّ عليه بجواب مشرف

رفض فيه طلب صدقى باشا، ولما لهذين الكتابين من شأن وخطر، فإنا نورد هنا نصهما :

كتاب صدقى باشا

قال صدقى باشا فى كتابه إلى الأستاذ ويصا واصف:

«حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس النواب.

«إلحاقًا للكتاب الذى أبلغتكم به المرسوم الصادر بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر ابتداءً من ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠، أتشرف بإحاطة حضرتكم علمًا بأن الحكومة راعت فى استصدار ذلك المرسوم ونشره فى الجريدة الرسمية وتبليغه لرئيسى المجلسين أن يتم ذلك كله بحيث أن فسحة الوقت بين التبليغ وبين الميعاد الذى أجلت إليه جلسة المجلسين تسمح لرئيسهما بإبلاغ الخبر بالوسائل المختلفة إلى أعضاء البرلمان قبل الميعاد المذكور فيغنيهم ذلك عن الاجتماع.

«وقد اتصل بالحكومة أن حديثًا جرى بوجوب اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل أخذًا بالتقاليد الدستورية وعملاً بما جرى فى سنة ١٩٢٨. والحكومة لا تشاطر هذا الرأى وخصوصًا أن مرسوم التأجيل لم يبلغ للمجلس فى المرة الماضية إلاّ قبيل انعقاده بقليل، ولكنها مع ذلك لا تعترض على الأخذ به إذا كانت التقاليد التى يراد اتباعها هى عين ما اتبع فى سنة ١٩٢٨ كما هو ثابت فى مضبطة الجلسة الثامنة والثمانين لمجلس النواب، فإن الاجتماع لمجرد التلاوة يكون صورة مكررة لتنفيذ أمر أصبح نافذًا معمولاً به منذ نشره بالجريدة الرسمية.

«على أنى أبلغت فوق ذلك أن فى النية إلقاء خطب عقب تلاوة المرسوم، فأوفدت مصطفى الصادق بك لتعرف رأى حضرتكم فى ذلك فكان الجواب أن المرسوم بتشكيل الوزارة لم يتل على البرلمان، وأنكم لا تجدون مندوحة عن تلاوته لأن ذلك هو الطريق الرسمىّ لإشعار البرلمان بذلك، وأنه قد يحدث عقب تلاوته أن يطلب أحد الأعضاء الكلام، وعندها ليس فى وسع الرئيس عدم إجابة طلبه.

«وأودّ أن أعتبر أن هذا التعبير تجاوز قصدكم خصوصًا حين أذكر أن حضرتكم فى مثل هذا الموقف فى سنة ١٩٢٨ لم تأذنوا لأحد بالكلام وأن ما جرى فى جلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨ تحت رياستكم جاء مطابقًا للأوضاع البرلمانية الصحيحة من أن كل كلام أو مناقشة فى صدد المرسوم تفويت للغرض الذى وضع من أجله وخروج ظاهر عليه.

«ومن جانب آخر فقد أكد لى دولة رئيس مجلس الشيوخ أنه سيقتصر على تلاوة المرسومين، وأنه لن يبيح الكلام فيهما أو فى غيرهما من الشئون.

«ولست أشك فى أنكم ترون من الواجب أن يجرى العمل فى المجلسين فى هذا الشأن على وتيرة واحدة وأن يكون التصرف فى هذا العام شبيهًا من كل الوجوه بالتصرف فى عام سنة ١٩٢٨ – ويسرنى أن هذا الاعتقاد يعززه تأكيد من حضرتكم بأن الجلسة لن تتضمن إلاّ تلاوة المرسومين وأنكم لن تبيحوا لأحد الكلام فيها أو فى أى شأن آخر.

«ويقينى أن هذا التأكيد لن يبطىء علىّ، فإذا لم يردنى قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم اعتقدت أن العزم قد صحّ على مخالفة مرسوم التأجيل، وإذا كان هذا المرسوم الذى صدر فى حدود الحقوق التى قررها الدستور لا يعطى حقه من الطاعة والاحترام من جانب أحد المجلسين فإن الحكومة ترى فرضًا عليها أن توفر ما يجب له من الطاعة والاحترام، وأن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائمًا من الوسائل وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام».

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدقى

جواب الأستاذ ويصا واصف

فرد الأستاذ ويصا واصف بالجواب الآتى:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

«ردًا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم تطلبون إلينا فيه أن أرسل لدولتكم

تأكيدًا قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بأن لا آذن لأحد بالكلام عند تلاوة المرسومين الخاصين بتشكيل وزارتكم وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر، وأنه إن لم يصلكم هذا التأكيد فى الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ما تراه ملائمًا من الوسائل - أحيط دولتكم علمًا بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه إلى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى إدارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه.

وتقبلوا فائق احترامى

القاهرة فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس النواب
ويصا واصف

تحطيم السلاسل

أغلقت الحكومة أبواب البرلمان، ووضعت حوله قواتها المسلحة، وربطت بابه الخارجى بسلاسل من حديد، على أن الشيوخ والنواب حضروا فى الموعد المحدد، وكلف الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب بوليس البرلمان بتحطيم السلاسل التى غلل بها الباب، فحطمها اثنان من رجال المطافئ بالبلط، وسمى هذا اليوم المشهود «يوم تحطيم السلاسل»، ودخل النواب قاعة الجلسة، وتلى بها مرسوم التأجيل وسط هرج ومرج شديدين، وأقسم النواب اليمين بالمحافظة على الدستور.

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ فى مجلسهم، وتلى عليهم المرسوم وأقسموا نفس اليمين التى أقسمها النواب، وأصدر المجلس بالإجماع قرارًا اقترح نصّه فتح الله باشا بركات وهو:

أولاً: الاحتجاج على ما ارتكتبه الحكومة من مخالفة الدستور بأن أغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستى المجلس المحدد لها الساعة السادسة من مساء اليوم حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان

بكسر السلاسل التى وضعتها الوزارة وفتح الباب وبذاك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان.

ثانيًا: استنكار ما أقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها.

احتجاج عدلى باشا

وأرسل عدلى باشا يكن رئيس مجلس الشيوخ إلى إسماعيل صدقى باشا بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٣٠ كتاب احتجاج على إغلاق الحكومة أبواب البرلمان، قال:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

«تنص المادة ١١٧[٢] من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله بواسطة رئيسه وأنه لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه.

«على أنه قد حدث أمس أن أرسلت الحكومة قوّة أحاطت بالمجلس من غير طلب منّا بل إنها تجاوزت ذلك إلى الدخول فى فنائه وإلى إغلاق أبوابه لمنع الأعضاء من الوصول إلى قاعة الجلسة.

«فأرى من واجبى أن أحتج إلى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور.

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

كان لصدور هذا الاحتجاج من عدلى باشا صديق صدقى القديم والمشهود له من خصوم الدستور بالاعتدال والاتزان أثر بليغ فى إبراز العدوان الذى وقع من

(٢) المادة ١١٧ – «كل مجلس له وحدة المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس، ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه».

الوزارة، كما كان هذا الموقف خليقًا بالتقدير والثناء، وقد أضفى على شخص عدلى هالة من الكرامة والإباء، فلقد وقف فى صف الشعب ذائدًا عن حقوقه، رغم نشأته الارستقراطية وصلاته العالية[٣]، فكان موقفه رائعًا مجيدًا، وسترى فيما يلى أنه ثبت على موقفه المشرف واستقال من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجًا على إلغاء الدستور، ورفض الاشتراك فى النظام الذى وضعه صدقى باشا، وأبى إقرار الدستور الصورى الذى ابتدعه، وكان من أركان المؤتمر الوطنى الذى قرر فى مايو سنة ١٩٣١ مناهضة دستور صدقى باشا وعدم الاعتراف بالانتخابات التى جرت على أساسه، وأقر الميثاق القومى فى النضال عن الدستور كما سيجىء بيانه، وظل وفيا لهذا الميثاق حتى انتقل إلى جوار ربه فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣، راضيًا مرضيا، مذكورًا بالخير، مشهودًا له بالنبل والاستقامة، والإباء والكرامة.

مؤتمر من الشيوخ والنواب

اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات فى النادى السعدى يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٠، وكان مؤلفًا من الوفديين وحضره بعض نواب الحزب الوطنى، وبعد أن ألقى النحاس خطبة فيما حدث من تكرار الاعتداء على الدستور أصدر الأعضاء بإجماع الآراء القرارات الآتية:

«نظرًا لأن الوزارة الحاضرة عمدت إلى حكم البلاد حكمًا مطلقا لأنها بعد تكوينها لم تتقدم إلى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصح لها أن تهيمن على شؤون البلاد استنادًا إلى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكمًا دستوريا.

«وبما أن الوزارة لم تكتف بذلك بل أجّلت انعقاد البرلمان لمدة شهر لتنفرد بهذا الحكم المطلق وأغلقت البرلمان فى وجه شيوخ الأمة ونوابها لتمنعهم بالقوّة المسلحة من القيام بواجبهم الدستورى وفى كل ذلك اعتداء على حق الأمة المقدس الذى قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعا.

«وبما أنه فى الوقت الذى تجاهد فيه الأمم الأخرى لتقرير الحكم الدستورى

---

(٣) تزوج شريف صبرى باشا شقيق الملكة نازلى بكريمة عدلى باشا (وحيدته نايلة هانم) فى سنة ١٩٢٤، وقد توفيت إلى رحمة الله فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ عقب وفاة والدها الجليل.

وتوطيد دعائمه قد تكرر الاعتداء على الدستور فى مصر مما أى إلى حرمان البلاد من الحكم النيابى فى فترات متعاقبة ووضع العقبات فى سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مرافقها الاقتصادية.

بناءً على ذلك

«قرر المؤتمر ما يأتى:

أوّلاً: الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوّة ومال وتضحية.

ثانيًا: تقرير مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه فى حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل.

ثالثًا: القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصرى، وهذه هى صيغة القسم:

صيغة القسم

«أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوّة ومال وتضحية وأن أشترك اشتراكا فعليا فى تنفيذ خطة عدم التعاون التى تضعها اللجنة ويقرّها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية».

الحوادث الدموية فى عهد وزارة صدقى

أثبت الشعب حيويته بمقاومته وزارة صدقى باشا التى تولت الحكم ضد إرادته، واعتزم صدقى من ناحيته أن يقهر الشعب بقوة الحكومة والبوليس والجيش، ومن ثم تعددت الحوادث الدموية فى عهده.

أخذ الوفد وعلى رأسه النحاس يطوف فى الأقاليم ينشر الدعوة إلى مقاومة الاعتداء على الدستور، وكان أول زيارة له لمديرية الشرقية يوم أول يوليه سنة ١٩٣٠، حيث عقد اجتماع كبير بالزقازيق فى سرادق أقامه عبد العزيز بك

رضوان فى محلجه، وألقى فيه على الشمسى باشا خطبة ختمها بقوله: «إن الشرقية تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلاً بالنظام النيابى، وقد أشرب أهلها الحياة الدستورية، وستظل على هذه العقيدة مستمدة من قلوب أبنائها قوة للدفاع عن الدستور والمحافظة على قواعده».

فى بلبيس

وعندما عاد الوفد من زيارته للزقازيق ووصل إلى بلبيس جاءت الجموع الزاخرة إلى المحطة لتحية النحاس وصحبه، فمنعهم رجال البوليس من التجمع، وحدث تصادم بين الفريقين أطلق فيه رجال البوليس النار على الجماهير فقتل منهم ثلاثة وجرح كثيرون.

فى المنصورة

وزار النحاس مدينة المنصورة يوم ٨ يوليه تلبية لدعوة لجنة الوفد بها، فازدحمت الشوارع بالجماهير لتحيته، وأنفذت الوزارة إلى المدينة قوة من الجيش بلغت ثلاثة آلاف جندى مدججين بالسلاح، عدا قوة البوليس، وبينما كانت السيارة التى تقل النحاس تجتاز شارع البحر فى مكان ضيق اعترضتها قوة من الجيش أطلقت النار إرهاباً، وهجم جماعة من الجند بأسنّة الرماح (السونكى) يهددون المدعوين أن يعودوا وإلّا أصابهم القتل، فلما استمر الركب فى سيره نفذ الجند وعيدهم فأصابوا سينوت بك حنا الذى كان يرافق النحاس فى عربته بجروح بالغة فى ذراعه، وقتل أربعة من الأهلين وثلاثة من رجال الجيش والبوليس، وبلغ عدد الجرحى ١٤٥ جريحاً، وكافأت الحكومة والسراى الأميرالاى عبد العظيم على قائد قوة الجيش التى ارتكبت هذه الفظائع بترقيته من رتبة أميرالاى إلى رتبة اللواء بصفة استثنائية، كما عاقبت ضابطاً وهو الصاغ محمد أمين الذى عمل على حقن الدماء وأبى استعمال القسوة مع الأهلين بالزقازيق بإحالته إلى الاستيداع، وكان هذا إغراءً لرجال الجيش والبوليس بأن يمعنوا فى الاعتداء والقتل والتنكيل ويتجنبوا الرفق بالأهلين، وقد كان لهذه المأساة وقع أليم فى نفوس الناس فى المنصورة وفى أرجاء البلاد.

فى بورسعيد

وحدثت مظاهرة فى بورسعيد يوم ٢١ يوليه قمعها الجند بإطلاق النار، فقتل واحد من المتظاهرين وجرح كثيرون.

فى الإسماعيلية والسويس

وقامت مظاهرات بالإسماعيلية والسويس شتتها البوليس بالقوة وقبض على عدد من المتظاهرين.

فى طنطا

وقامت مظاهرات عدائية ضد الوزارة فى طنطا يوم ٩ يوليه فرّقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصًا من المتظاهرين.

فى الإسكندرية

أما الإسكندرية فكانت ميدانًا لحوادث خطيرة، فقد تألفت فيها يوم ١٥ يوليه مظاهرات احتجاجًا على حوادث القتل التى وقعت فى بلبيس والمنصورة، فقابلها الجند بإطلاق النار، وبلغ عدد القتلى عشرين قتيلاً، وعدد الجرحى ٥٠٠ جريح، غصّت بهم مستشفيات المدينة، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية وهم الأساتذة: عبد الفتاح الطويل وحسن سرور والسيد كرى والدكتور أحمد عبد السلام، كما ألقى القبض على عدد كبير من الأهلين بحجة أنهم من المتظاهرين.

فى القاهرة

وكان يوم ٢١ يوليه وهو اليوم الذى حدّده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل، وإذا اعتزم الأعضاء الاجتماع فى هذا الموعد فقد احتلت الحكومة دار البرلمان لمنعهم من الاجتماع فيه، وقامت فى هذا اليوم مظاهرات عديدة فى شتى نواحى القاهرة احتجاجًا على منع البرلمان من

الاجتماع، واستعدت الحكومة لقمع هذه المظاهرات بقوّات عظيمة من الجيش والبوليس وبلوك الخفر وبأقسى الوسائل، وأطلق الجند النار على المتظاهرين فى عدة أحياء، فبلغ عدد القتلى منهم أربعة وعدد الجرحى أربعين، عدا من أصيبوا ولم يبلغوا عن إصاباتهم وهم كثيرون.

تبليغ رئيس الوزارة البريطانية
إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد

بعد أن تفاقمت الحوادث فى شهر يوليه وبخاصة بعد مأساة الإسكندرية الدامية ألقى المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٣٠ تصريحًا عن الحالة فى مصر وموقف الحكومة البريطانية، قال:

«لما ظهرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر حوالى اليوم الرابع من شهر يونيه أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها إلى المندوب السامى أن يراعى فى خطته الحياد الدقيق التام وإن كانت قد تركت له الحرية – دون الخروج عن هذا الموقف – فى أن يذكر الفريقين المتنازعين بأن الحكومة بعملها هذا تبذل أقصى جهدها لتحتفظ بالجو الطيب الذى انتهت فيه مفاوضات المعاهدة، وقد صرح السير برسى لورين (المندوب السامى) بمعنى هذا لكل من جلالة الملك فؤاد والنحاس باشا الذى أعرب له عن اغتباطه.

«ومنذ تألفت الوزارة الحالية أبان السير برسى لورين بصورة جلية أن حكومة جلالته تنوى التمسك بخطتها القائمة على الحياد وعدم التدخل والتعرض لما نعدّه مسألة داخلية محضة تخص مصر، ولا توجد خطة أخرى تتفق مع النية التى أعلنتها حكومة جلالته فى سنة ١٩٢٢ وستبقى الحكومة محتفظة بها إلى الحد الذى لا يتعارض مع التبعات الدولية الملقاة على عاتقها.

«وقبل أن تصل إلى لندن الأنباء التى يؤسف لها عن حوادث الإسكندرية كانت التعليمات قد أرسلت إلى المندوب السامى لكى يبين بصريح العبارة أن حكومة جلالته لا تنوى أن تتخذ أداة ما للاعتداء على الدستور المصرى، وعلى

ذلك لا يمكن أن يكون لها ضلع فى تغيير قانون الانتخاب حتى وإن كان تصريح سنة ١٩٢٢ لا يمنعها التدخل الفعلى فى مسألة داخلية من هذا القبيل.

«ونظرًا للحوادث التى وقعت أمس أرسلت التعليمات إلى المندوب السامى ليبلغ صدقى باشا أننا لابدّ أن نعده مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر، وكلف السير برسى لورين أيضا أن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحلّ مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر وأننا نعدّه كذلك مسئولاً مع الحكومة إذا تعرضت أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

«وفى خلال ذلك رأت حكومة جلالته نظرًا لما يتهدد أرواح الأجانب وممتلكاتهم من الخطر فى الإسكندرية أن تصدر أوامرها إلى بارجتين حربيتين بالسفر إلى مياه ذلك الثغر».

وجاءت فعلاً بارجتان حربيتان بريطانيتان إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، فكان لحضورهما وقع أليم فى النفوس.

وأرسل السير برسى لورين يوم ١٧ يوليه نصّ تصريح مكدونالد ضمن خطاب بعث به فى ذلك اليوم إلى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد.

رد رئيس الحكومة

وأجاب صدقى على خطاب المندوب السامى بالجواب الآتى:

«ترى الحكومة المصرية – ولم يكن يسعها إلاّ أن ترى – فى التبليغ الذى تفضلتم بإرساله إلىّ أن الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية أخيرًا لا يكاد يتفق مع تصريحاتها المتكررة بأنها ستراعى بالنسبة لمسائل مصر الداخلية مقتضيات الحياد الدقيق.

«فإن ذلك التبليغ فى الحين الذى يشير إلى تصريح ٢٨ فبراير ويراه مانعًا من كل تدخل فى مسألة داخلية محضة كالمسألة الدستورية يعقب بأن الحكومة البريطانية لاتنوى أن تكون أداةً للاعتداء على الدستور، وقد يكون لإعلان نية الحكومة البريطانية محل لو أن الحكومة المصرية التمست معونتها فى تنفيذ ذلك

الغرض، ولكنها لم تفعل، وما كان لها ومصر دولة مستقلة أن تفعل ذلك، فذلك الإعلان من جانب الحكومة البريطانية لا يمكن أن يؤوّل هنا إلّا على أنه تدخّل بمعنى معيّن وفى تلك الشئون الداخلية التى لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر المطلق فى التصرف فيها.

«أما الحوادث التى جرت فى الإسكندرية والتى يؤسف لها فلا شك فى أن ما روى منها على عجل لم يسمح بتصويرها على صورتها الحقيقية، وقد تبينتم طبعًا أن السلطات المحلية تغلبت عليها بسرعة وأنه بعد فترة قصيرة لم تلبث السكينة أن تنشر ظلالها، والآن وقد أصبح الذين أثاروا هذا الهياج المصطنع خدمة لدعاة الفتنة رهن العدالة فلا خوف على مصير الأمن فى الإسكندرية.

«وقدد ذكرت لسعادتكم بهذا الصدد - وأتشرف بأن أعيد ما ذكرت أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ الساعة الأولى فى صدر ما عنيت به وزارتى من المتاعب، يعلم منى ذلك حق العلم الأجانب المقيمون هنا، ولم تعوزنى من جانبهم مظاهر الثقة.

«وتلقاء شعورى بواجب حمايتهم وثقتى بأن ما أملك من الأسباب والوسائل يمكننى كل التمكين من القيام بالواجبات التى أخذتها وزارتى على عاتقها، لم تحدثنى نفسى لحظة ما بأن أتخلى عن المسئوليات التى أشار إليها تبليغ الحكومة البريطانية وإن لم يكن من شأن ذلك التبليغ أن يسهل على أداء مهمة اعتزمت على أى حال القيام بها إلى النهاية.

«والآن وقد استقر النظام واستتبت السكينة لا أخال سعادتكم إلّا تتبينون أن وجود البوارج البريطانية فى المياه المصرية لم يعد له وجه من حيث غرض المحافظة الذى قصد إليه من إرسالها.

«ولم يبق إلّا أن أرجو سعادتكم أن تعربوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة االتبليغ التى تشير إلى مسئولية غيرها، فإنها وإن كانت لم يملها إلا الحرص على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم، قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة بالأمر وتشكيك فى انفرادها

بالمسئولية، وهى وحدها التى تسأل عن حالة االبلاد وتخاطب فى هذا الشأن، فيجر ذلك إلى غير ما قصد إليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التى تقضى بها إعادة النظام وحسن أثرها».

ذلك هو جواب رئيس الوزراء على التبليغ البريطانى، ومن عجب أن صدقى باشا لم يعن فيه إلّا بإبراز الجانب الذى يهمه كحاكم مطلق يتولى الحكم على غير إرادة الشعب، فهو لا يخفى شعور استيائه من إعلان الحكومة البريطانية أنها لا تنوى أن تكون أداة للاعتداء على الدستور، ولا ينفى عن نفسه تهمة هذا الاعتداء، بل يعترض على هذا الإعلان بحجة أن حكومته لم تلتمس معونة بريطانيا فى تنفيذ غرضها، فالاعتداء على الدستور فى نظره سائغ ومشروع، ومظهر الاستقلال فى نظره ألّا تلتمس الحكومة فى اعتدائها على دستور البلاد معونة الحكومة البريطانية، وليس هذا التفكير مما يشرف رئيس وزارة مصرى؛ لأنه إنما يسجّل على نفسه نيّة الاعتداء على حقوق الشعب، ويتظاهر بأنه ليس فى حاجة إلى معونة الدولة المحتلة فى تنفيذ عدوانه على الأمة وبغيه عليها. فى الوقت الذى تتظاهر فيه تلك الدولة بأن لا يدّ لها فيه، وتتنصل من تبعته الأثيمة، وماكدونالد فى قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة، وإنما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحياد الكاذب، تلك التهمة التى أثبتتها الحوادث السابقة واللاحقة، فى الوقت الذى يتنصل فيه ماكدونالد من تهمة الاشتراك فى الاعتداء على الدستور، يباهى صدقى بالاعتراف بها، ويزهو بأنه لا يلتمس فى ذلك معونة بريطانيا، ولو كان يحترم بلاده وأمته لاستنكر ما ينطوى عليه التبليغ البريطانى من اتهامه بالاعتداء على الدستور، ولكنه بدا فى جوابه معترفًا بهذه التهمة، غير مكترث لنسبتها إليه، وأعجب من ذلك أن يبرز فى جوابه حرصه على حقوق الأجانب ورعايته لمصالحهم وأرواحهم ويعتز بشهادتهم له فى هذا الصدد وثقتهم به، وكان الأجدر به والأكرم له أن يجعل المحافظة على حقوق الشعب أولى بالتنويه من رعاية حقوق الأجانب، وأن يعتزّ بثقة الشعب أكثر من اعتزازه بثقة الأجانب؛ لأن أوّل ما يجب على رئيس الحكومة المصرية أن يحافظ على حقوق الشعب المصرى، قبل أن يحافظ على حقوق النزلاء، ويعتز بثقة مواطنيه قبل أن يعتز بثقة الأجانب،

ولكن عقلية الحكم المطلق هى التى أملت على صدقى جوابه؛ فلا غرابة فى أن تشيع هذه العقلية فى كل جوانبه، فكأنه يريد أن يقول لرئيس الحكومة البريطانية: إننى ماض فى سياسة البطش بالشعب، ولا تخشوا بأسًا على الأجانب فإنى أطمئنكم على ألّا يمسّهم سوء؛ لأن سياسة البطش والعدوان مقصور تنفيذها على المصريين دون الأجانب، فما أشدّ ما ينطوى عليه هذا الجواب من استهتار بحقوق البلاد وكرامتها!

رد رئيس الوفد

وقد رد النحاس على التبليغ البريطانى بالجواب الآتى:

«ردا على خطاب سعادتكم الرقيم ١٧ الجارى الذى أبلغتمونى به تصريح الحكومة البريطانية فى مجلس العموم بتاريخ ١٦ منه أرجو سعادتكم إبلاغ جناب المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية ما يأتى:

«إنه ليسر الأمة المصرية أن تلتزم الحكومة البريطانية خطة الحياد التام التى أعربت عنها منذ بدرت بوادر الأزمة الدستورية الحالية فى مصر وأن تصرح بأنها لا تبغى أن تستخدم أداة لمهاجمة الدستور المصرى وأن يكون لها من ثم ضلع فى تغيير قانون الانتخاب، ولا شك فى أن هذا هو أقوم سبيل للمحافظة على الجو الصالح الذى انتهت فيه المفاوضات، الأمر الذى حرصنا عليه غاية الحرص ولا نزال نبذل فى سبيله أقصى جهدنا.

«وإن الأمة المصرية المخلدة بطبيعتها إلى الهدوء والسكينة والتى رحبت دائمًا بالأجانب ولا تزال تهتم بسلامتهم وتحوطهم بعنايتها ورعايتها لتأسف كل الأسف للحوادث المحزنة التى وقعت فى هذا القطر ضدّ إرادتها وبالرغم منها والتى جر إليها مسلك الوزارة فى الأزمة الدستورية القائمة حيث وقفت البلاد موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة.

«وبما أن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو أنجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن دائمًا بقيام الحكومات المعادية

للشعب، فإننا لذلك حريصون كل الحرص على الدفاع عن دستورنا فى دائرة حقوقنا ونأمل أن تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأسباب التى تجر إلى هذه الحوادث المشئومة».

فض الدورة البرلمانية

تعمدت الوزارة عدم مواجهة البرلمان فاستصدرت يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٣٠ مرسومًا بفض الدورة البرلمانية، ولم يكن البرلمان قد أقر الميزانية بعد.

فجاء هذا المرسوم نقضًا صارخًا للمادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية، كما جاء نقضًا للمادة ٩٦ التى تقضى بدوام دور الانعقاد العادى مدة ستة شهور على الأقل، وقد بدأت الدورة البرلمانية ذلك العام فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠، ولا تحسب مدة التأجيل بداهة من الستة الأشهر، فكان واجبًا أن يستمر انعقاد البرلمان إلى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠، ولولا مدة التأجيل التى اعترضتها لكان واجبًا أن يستمر إلى ١١ يوليه على الأقل.

وقد احتج أعضاء البرلمان على هذا الفض، لوقوعه مخالفًا للدستور، وكان فى نيتهم عقد البرلمان فى نهاية الشهر الذى أجلّ له، ولكن الحكومة احتلّت بقوّاتها دار البرلمان فى ذلك اليوم - ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ -.

احتجاج عدلى باشا

واحتج عدلى باشا للمرة الثانية على احتلال القوّات المسلحة دار البرلمان، وأرسل يوم ٢١ يوليه بكتاب الاحتجاج الآتى إلى رئيس الوزارة قال:

«بتاريخ أمس (٢٠ يوليه) توجهت قوّة مسلحة من رجال الجيش والبوليس إلى دار البرلمان فأحاطت به، ثم اقتحم قسم منها أبوابه، وطلب إلى قومندان حرس البرلمان إخلاء الثكنة التى يشغلها ذلك الحرس فأبدى القومندان عدم إمكانه إجابة هذا الطلب إلاّ بأمر منّا، وطلب أن يؤتى له بهذا الأمر أو أن يمهل

حتى يتمكن من استئذاننا، فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة.

«وترون دولتكم أن فى إحاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور، يزيدها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره وإخراج حرسه عنوة من ثكناتهم.

«فإزاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لا يسعنى إلّا أن أكرر لدولتكم احتجاجى على هذا العمل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يوليه سنة ١٩٣٠.

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

وأرسل وكيلا مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة بك والأستاذ عبد الخالق عطية احتجاجًا بهذا المعنى إلى صدقى باشا.

وقدم نواب المعارضة عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها، فلم يأبه لها الملك.

اجتماع أعضاء البرلمان فى النادى السعدى
(٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠)

وعلى أثر رفض الحكومة دعوة البرلمان لجلسة غير عادية اجتمع معظم أعضائه فى النادى السعدى يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٣٠، وقد اختاروه لاجتماعهم بسبب احتلال الحكومة دار البرلمان بقواتها المسلحة.

فاجتمع أعضاء مجلس النواب برياسة عبد السلام جمعة بك (باشا) وكيل

المجلس[٤]، وتولى السكرتارية الأستاذ عبد الرحمن عزام (باشا) والأستاذ أحمد عبد اللطيف مرزوق، وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة.

واجتمع أعضاء مجلس الشيوخ برياسة فتح الله بركات باشا، وقرروا الاحتجاج على تصرفات الوزارة، وسجلوا اعتداءاتها على الدستور.

احتجاج بعض المجالس الاقليمية

وأصدر بعض مجالس المديريات قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة، فصدر مرسوم فى ١٨ يوليه بحل مجلس مديرية البحيرة «لأن أعضاءه عرضوا لمسائل خارجة عن اختصاص المجلس لم يكن يجوز لهم البحث فيها وصمموا بالرغم من لفت رئيس المجلس لنظرهم على إصدار قرار فيها وأنه لا يتوقع مع مثل تلك النزعة أنهم يستطيعون التفرغ لشؤون المديرية الخاصة بالإخلاص للواجب ويقتضى لذلك حل المجلس.

وعجيب أن ترتكن الحكومة على مثل هذه الأسباب فى حل المجلس، فإن إعراب مجالس المديريات عن شعورها فى المسائل القومية العامة لا يتنافى بداهة مع قيامهم على شئون المديرية ولا يتعارض قطعًا مع الإخلاص الذى تذكره الحكومة فى المرسوم بل قد يستدعيه الإخلاص لواجبهم.

واجتمع مجلس مديرية الغربية فى أكتوبر، وقرر عدم الثقة بالوزارة، ففضّته المديرية بالقوة.

محاولة اغتيال صدقى باشا
(أغسطس سنة ١٩٣٠)

فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ بينما كان صدقى باشا راكبًا القطار من الإسكندرية إلى العاصمة ضبط شاب سودانى بزىّ خدم مركبات البولمان فى العربة التى بها رئيس الوزارة، وتبين أنه تزيّى بهذا الزى واندس ضمن الخدم

(٤) كان رئيس المجلس وقتئذ (الأستاذ ويصا واصف) متغيبا بأوروبا.

لكى يقتله ببلطة مرهفة الحدّ ضبطت معه، وكان يخفيها تحت قفطانه الأبيض، وقبض عليه قبل أن يرتكب جريمته، واتضح أنه يدعى حسين محمد طه من خريجى كلية غردون بالخرطوم، وأنه موظف بهندسة السكك الحديدية، ونجل محمد بك طه عضو مجلس النواب السابق عن مركز الدر.

وقد حوكم أمام محكمة الجنايات على شروعه فى قتل صدقى باشا، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، وتوفى فى السجن سنة ١٩٣٢.

إلغاء الدستور وإعلان دستور آخر
(٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

كانت الأفكار تتناقل الإشاعات المختلفة عما تبيته الحكومة للحياة الدستورية، وكان الظن أن تلجأ إلى تعديل قانون الانتخاب لتضمن تدخلها وضغطها على حرية الناخبين، أو توقف الحياة الدستورية كما فعلت وزارة محمد محمود، ولكن وزارة إسماعيل صدقى كانت أمعن فى العدوان مما ظنه الناس، إذ استقر عزمها على إلغاء الدستور ووضع دستور آخر يضيق من سلطة الأمة، وسنّ قانون انتخاب يجعل الانتخاب على درجتين ويحصر حق الانتخاب فى أضيق الحدود.

صدر الأمر الملكى فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبحلّ مجلسى النواب والشيوخ، وإعلان الدستور الجديد، ووقّع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد، ووقع معه الوزراء: إسماعيل صدقى. عبد الفتاح يحيى. حافظ حسن. محمد توفيق رفعت. على ماهر. توفيق دوس. محمد حلمى عيسى. مراد سيد أحمد. إبراهيم فهمى كريم.

وصدر فى نفس اليوم قانون الانتخاب الجديد منسجماً مع الدستور الذى ابتدعته الوزارة.

وعرضت الوزارة خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل إصداره، وأطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه، وكانت هذه على علم

باليوم المحدد لصدوره، فكان جوابها أن هذه من المسائل الداخلية التي·لا شأن لها بها، ومدلول الجواب موافقتها على هذا الاعتداء، فمضت الوزارة مطمئنة إلى إنفاذه، وكان موقف الحكومة البريطانية تحت ستار «الحياد» ينطوي على الانتقام من الأمة لعدم قبول حكومتها البرلمانية مشروع المعاهدة، فسياستها هي إما قبول السيطرة البريطانية وإما حرمان الأمة حقوقها الدستورية بواسطة الوزارات الرجعية.

كتمت الوزارة أمر إلغاء الدستور عن الجميع، عدا الإنجليز الرسميين، فإنها كما سبق القول أفضت إليهم بنيّاتها بشأنه واستأذنتهم في إنفاذها فأذنوا لها بذلك، وإلى هذه الحقيقة أشارت جريدة «الديلي ميل» الإنجليزية بقولها قبيل صدور الدستور الجديد «تدبر أزمة جديدة في سراى عابدين في حين أن نصف موظفي القاهرة غائبون في الاجازات والبرلمان البريطاني في دور عطلته الصيفية، واتصل بي من أصدق الموارد أن الملك فؤاد بمعاونة صدقي باشا قد سنّا دستورًا جديدًا تمامًا وأن هذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيعرضه صدقي باشا على الملك رسميًا يوم الأربعاء أو حوالى هذا اليوم، وسيوقع الملك مرسومًا بإصدار الدستور الجديد الذي ينفذ من طبيعته في الحال، ومن مقتضياته الأولى حلّ البرلمان الحالى، أما التفاصيل فلا تزال مكتومة» إلى أن قالت: «ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى وأن الحكومة هي الملك نفسه، وستكون نتيجة هذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المضادين للبريطانيين إلى الملك الذي يتسنى له إذ ذاك أن يحكم البلاد حكمًا مطلقًا، ومن أغرب ظاهرات هذا الانقلاب الموقف الذي وقفته الحكومة البريطانية التي يجب أن تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التي يراد إجراؤها ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الأمور بحجة أنها ليست من شؤونها، أما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث في مصر فيقولون إنه من المستحيل علميًا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل في الشؤون المصرية، فما دامت بريطانيا واضعة جنودها في القاهرة وأسطولها على مقربة من الإسكندرية فإن عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلاً للتأييد السلبي».

ولما أصدر صدقى باشا دستوره سئل المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) عما إذا كان لديه بيان عن الحالة فى مصر فقال: «إن الدستور وقانون الانتخاب الجديدين قد صدرا بأمر ملكى بتاريخ ٢٢ أكتوبر، أما موقف الحكومة البريطانية بإزاء هذه التغييرات فلا يزال كما حدّده رئيس الوزارة البريطانية فى بيانه فى هذا المجلس بتاريخ ١٦ يوليه الماضى»، وقد اراد المستر هندرسن بهذا الجواب أن يشير إلى تصريح المستر ماكدونالد الذى أعلن فيه حياد الحكومة البريطانية بإزاء الحالة فى مصر، ولكن هذا الحياد لا يخفى الحقيقة الواقعة وهى موافقتها على هذا الانقلاب عقابًا للأمة كما أسلفنا على عدم قبول المعاهدة، وكان الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية وبخاصة فى البوليس والجيش على رأس حركة القمع التى أتخذتها هذه الحكومة بإزاء مظاهرات الاحتجاج التى قامت ضد وزارة صدقى باشا، وكان هـذا الموقف أبلغ رد على دعوى الحياد الكاذب.

وقد اعترفتت جريدة «التيمس» كبرى الصحف الإنجليزية فى فبراير سنة ١٩٣٢ «بأن مصير أية حكومة مصرية فى الأحوال الحاضرة يتوقف على الإنجليز مهما شددت الحكومة البريطانية فى التمسك بالحياد».

كان إلغاء دستور ١٩٢٣ اعتداءً منكرًا على حقوق الشعب، واستخفافًا به؛ لأن هذا الدستور هو حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل مرير، ومن أحكامه الجوهرية أنه لا يجوز تعديله إلّا بقرار من مجلسى الشيوخ والنواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعًا، ثم بتصديق الملك على هذا القرار، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتعديل، ولا تصح المناقشة فى ذلك فى كل من المجلسين إلّا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء (المادة ١٥٧ من الدستور).

فإذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أى مادة فى الدستور إلّا بهذه الأوضاع والقيود، فلا تملك من باب أولى إلغاءه ووضع دستور آخر بدلًا عنه.

ولعمرى إذا ساغ لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة، كان الدستور مهزلة، بل كان شأنه أقلّ من شأن القوانين واللوائح العادية، لأن الحكومة لا تملك إصدار القوانين إلّا إذا أقرّها البرلمان، فكيف يمكن أن تلغى الدستور بجرة قلم وبأمر ملكى ؟

لقد ورد فى مذكرة وزير الحقانية التى أعلنت مع الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ أنه «متى صدر الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٢٣) فإن الحالة تتغير تغيرًا تامًا إذ إصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هى مصدر جميع السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحة أمرًا غير مستطاع».

وبمعنى أوضح إن دستور سنة ١٩٢٣ هو تعاقد بين الشعب والملك على تحديد سلطة كل منهما، وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه، وهذا القسم قد سجل التعاقد بين الأمة والملك، فلم يكن من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى، لأن هذا الأمر هو بمثابة فسخ من جانبه لتعاقد تم بينه وبين الأمة، وأقسم اليمين علنًا على احترامه، ولا يملك أحد طرفى التعاقد فسخه، وهذا من بدهيات القانون العام، فما بالك بتعاقد بين الأمة وولى الأمر، ومن ثم لا يحق للملك شرعًا وقانونًا إلغاء هذا التعاقد الرسمى العلنى، ولعل هذا هو ما دعا الملك فؤاد إلى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد؛ لأنه لا يملك أن يحلّ نفسه من اليمين التى أقسمها على احترام دستور سنة ١٩٢٣؛ ولأن حلفه يمينًا ثانية على دستور جديد هو إبراز لحنثه فى يمينه الأولى.

قواعد دستور صدقى باشا

يتجلى فى دستور صدقى باشا طابعه الرجعى، فقد أهدر سلطة الأمة وحقوقها فى مواضع كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١ - أنه أعتبر الدستور منحة من الملك، فقد ألغى دستور سنة ١٩٢٣ بأمر ملكى، وأعلن الدستور الجديد بالأمر الملكى ذاته، وهذا معناه أن للملك أن يلغى الدستور كلما يشاء، مع أن دستور سنة ١٩٢٣ كما سبق القول هو تعاقد بين الملك والأمة، لا يملك الملك فسخه، وهذا التعاقد قد سجّل فى وثيقة رسمية، وهى اليمين

التى أقسمها الملك علنًا أمام البرلمان باحترام الدستور، ولا يوجد ارتباط أكثر علانية وإلزامًا من مثل هذا التعاقد.

٢ – أنه جعل الدستور الجديد غير قابل لأى تعديل مدى عشر سنوات.

٣ – أنه قيد المسئولية الوزارية أى حق مجلس النواب فى الثقة أو عدم الثقة بالوزارة – وهو جوهر النظام الدستورى – قيده بقيود تجعل استعمال هذا الحق متعذرًا بل ممتنعًا فعلاً؛ إذ أوجب تقديم الطلب بذلك كتابة، وأن يوقع عليه ثلاثون نائبًا على الأقل، وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة التى يعقبها الاقتراع على عدم الثقة بيانًا واضحًا، ولا يجوز أن يطرح هذا الطلب للمناقشة إلّا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، ولا يجوز أن يطرح أخذ لرأى إلّا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه، وأن يكون قرار عدم الثقة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس جميعًا، لا للأعضاء الحاضرين فقط، وهذه القيود لم ترد فى دستور سنة ١٩٢٣[٥]، ولم يدع أحد من خصوم النظام الدستورى أن مجلس النواب أسرف فى استعمال حق عدم الثقة بالوزارة بل بالعكس لم يكن قد استعمله قط طيلة السنوات الماضية، ولكن صدقى باشا كان يشعر فى خاصة نفسه أن وزارته لا يحتمل بقاءها أى مجلس نيابى له كرامته، فابتدع هذه القيود، وواضح أن غرضه منها هو وضع العراقيل فى سبيل المسئولية الوزارية وتمكين الوزارة من التأثير على النواب لاجتناب قرار عدم الثقة بها، فالطلب يجب أن يقدم كتابة من ثلاثين نائبًا، ولا يجوز لعضو بمفرده أن يثير مسألة عدم الثقة، وإذا قدم الطلب لا تجوز المناقشة فيه إلّا بعد ثمانية أيام، وإذا جرت المناقشة فيه لا يؤخذ فيه الرأى إلّا بعد يومين، كل هذا ليعطى الفرصة للوزارة لكى تؤثر فى النواب بطريق الإغراء أو التهديد فيمتنعون عن عدم الثقة بها.

٤ – ان الأمر بحل مجلس النواب لا يشتمل على تحديد يوم لإجراء الانتخاب فى ميعاد لا يتجاوز شهرين ولا على تحديد ميعاد لاجتماع المجلس

---

(٥) إن المادة ١٠١ من دستور سنة ١٩٢٣ تجعل للوزراء الحق فى أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام فى الاقتراع على عدم الثقة بهم، أما دستور سنة ١٩٣٠ فجعل هذا التأجيل حتميًا دون أن يطلبه الوزراء.

الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب كما يقضى بذلك دستور سنة ١٩٢٣، بل اقتصر دستور صدقى على جريان الانتخاب فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الحل ودعوة المجلس الجديد للاجتماع فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أشهر من ذلك التاريخ، دون النص على ضرورة اشتمال الأمر بالحل على ميعاد الانتخاب.

٦ - جعل للسلطة التنفيذية حق التشريع، وحق تقرير اعتمادات جديدة مدة سبعة أشهر من السنة فى غيبة البرلمان.

٦ - جعل لها نقل اعتمادات من باب إلى آخر فى الميزانية من غير حاجة إلى تصديق البرلمان.

٧ - جعل الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ ثلاثة أخماس المجلس وبذلك خول الحكومة تعيين أغلبية أعضائه خلافاً لما يقضى به دستور سنة ١٩٢٣ إذ يجعل الأعضاء المعينين الخمسين والمنتخبين ثلاثة الأخماس.

٨ - جعل الصحف عرضة للتعطيل بقرار من محكمة الاستئناف بجلسة سرية والنص على ذلك فى الدستور.

٩ - لم يوجب تقرير الميزانية فى البرلمان، إذ نص على جواز فض الدورة البرلمانية بعد خمسة أشهر فقط من انعقاد البرلمان من غير أن يتحتم إتمام تقريره للميزانية، خلافاً لما ينص عليه دستور سنة ١٩٢٣ من عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية (مادة ١٤٠).

١٠ - حرم على مجلسى النواب والشيوخ حق اقتراح القوانين المالية فقد جعل اقتراح هذه القوانين للملك وحده، وهذا الحق مقرر لكلا المجلسين فى دستور سنة ١٩٢٣ (عدا ما هو خاص بإنشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب وحده)، وبديهى أن منع البرلمان من اقتراح القوانين المالية يسلبه حق التشريع فى المسائل المالية عامة وهى المسائل التى لا تخلو منها الشئون والمرافق العامة، فلا يستطيع البرلمان اقتراح فتح اعتماد لأى شأن من

الشئون ولا فرض ضريبة أو تعديلها، فى حين كان للجمعية التشريعية القديمة حق اقتراح القوانين المالية.

١١ - أجاز للسلطة التنفيذية فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترة حل مجلس النواب تقرير أى مصروف غير وارد فى الميزانية أى فتح اعتمادات مالية جديدة أو نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية بمراسيم دون أن تكون مقيدة بدعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى للموافقة على هذه الاعتمادات، فإذا لوحظ أن المدة التى يجوز أن لا ينعقد فيها البرلمان بموجب ذلك الدستور هى سبعة أشهر كان هذا النص مطلقًا ليد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال هذه المدة ويجد البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم نفذت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها.

١٢ - جعل للملك إهمال أى قانون يقرّه البرلمان، ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه فى مدى شهرين، ولا يجوز للبرلمان فى دور الانعقاد نفسه النظر فى مشروع لم يصدق عليه الملك ويجوز له ذلك فى دور انعقاد آخر بشرط موافقة ثلثى أعضاء كلا المجلسين، ولا تكفى الأغلبية العادية إلّا بعد انتخابات جديدة، فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ ينص على أنه إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقرّه البرلمان ردّه إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه، فإذا لم يردّه عدّ ذلك تصديقًا عليه، وإذا أقرّ البرلمان المشروع ثانيًا فى دور الانعقاد نفسه بموافقة ثلثى الأعضاء صار له حكم القانون وصدر، أما فى دور انعقاد آخر فلا يشترط هذه الأغلبية بل يكفى لصدوره الأغلبية العادية.

١٣ - جعل للملك وحده تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين، فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ جعل تعيينهم وفقًا للقانون، وهذا القانون جعل للوزارة حمل المسئولية فى ذلك، وهو القانون رقم ١٥ لسنه ١٩٢٧ الصادر فى ٣١ مايو من تلك السنة (فى عهد وزارة ثروت الائتلافية)، فقد قضى بأن يكون استعمال السلطة التى للملك فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى «بواسطة رئيس مجلس الوزراء»، ومعنى ذلك أن يكون تعيين شيخ جامع الأزهر بأمر ملكى بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء، كما تصدر بناءً

على ما يعرضه أيضًا الإرادات والأوامر الأخرى المنصوص عليها فى قوانين هذه المعاهد، وأوجب صدور ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأخرى والحساب الختامى بقانون وتتبع فيهما الأحكام المقررة فى الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامى، ولكن دستور صدقى باشا قد ألغى حق الوزارة فى اختيار شيخ جامع الأزهر وشيوخ المعاهد الدينية، وجعل تعيينهم منوطًا بالملك وحده، إذ نصّ فى المادة ١٤٢ منه على أن «يكون تعيين شيخ الجامع الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطًا بالملك وحده» وتبعًا لهذا الوضع الجديد أصدرت وزارة صدقى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الصادر فى ١٥ نوفمبر من تلك السنة بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، ونصّت المواد ١٠ و١١ و٣١ منه على أن اختيار شيخ الجامع الأزهر وتعيينه واختيار شيوخ المذاهب الأربعة وشيوخ الكليات وتعيينهم منوط بالملك وحده، فسلب بذلك حق مجلس الوزراء فى اختيارهم، وهذا الحق المخول له بموجب دستور سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧.

١٤ - ينص دستور سنة ١٩٢٣ (المادة ٤٠) على أن الملك يدعو البرلمان لاجتماع غير عادى متى طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين، ولكن دستور صدقى باشا جعل هذه الدعوة «عند الضرورة»، ومعنى ذلك أن للملك تقدير هذه الضرورة، فله أن يهمل طلب الأغلبية الدعوة إلى اجتماع البرلمان.

قانون الانتخاب

وأصدرت الوزارة قانون انتخاب ألغى الانتخاب المباشر القائم من سنة ١٩٢٤، وجعل الانتخاب على درجتين، وحصر حق الانتخاب فى مندوبين خمسينيين[٦] ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبًا، وحتم أن تكون سن الناخب ٢٥ سنة بعد أن كانت (وهى الآن)* ٢١ سنة، واشترط فى المندوب أن يكون مالكًا

(٦) كان قانون الانتخاب الأوّل الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ مع تقريره الانتخاب على درجتين يجعل المندوبين ثلاثينيين أى ينوب كل مندوب عن ثلاثين ناخبًا فجاء صدقى باشا وجعل المندوب ينوب عن خمسين ناخبًا.

* وقت إعداد الطبعة الأولى من هذا الكتاب (سنة ١٩٤٩).

لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكنًا فى منزل لا يقل إيجاره السنوى عن اثنى عشر جنيهًا، أو مستأجرًا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويًا، أو حائزًا لشهادة دراسية ابتدائية أو شهادة تماثلها، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان.

ومنع حق الترشيح لعضوية البرلمان عن كل من يزاول إحدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة؛ وبذلك حرم الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والأقاليم أن يكونوا أعضاء فى البرلمان، فى حين أنه أباح للعمد ومشايخ البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بينها وبين وظائفهم! وهذا من أعجب ما سمع فى الحجر على إرادة الشعب فى اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة عضوية البرلمان.

هذا، وقد قامت المظاهرات احتجاجًا على إلغاء الدستور، ولكنها قمعت بشدّة؛ إذ كانت الحكومة قد أعدّت قوات كبيرة من الجيش والبوليس لقمع كل حركة تبدو على أثر صدور الأمر الملكى بهذا الانقلاب ومنعت عقد الاجتماعات العامة.

وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكى بحل جميع مجالس المديريات.

احتجاج الهيئات السياسية على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣

احتج الوفد احتجاجاً قويًّا متواصلاً فى خطبه وبياناته على إلغاء الدستور.

واحتج الحزب الوطنى أيضا فى بيان أصدرته لجنته الإدارية قالت فيه:

«اجتمعت لجنة الحزب الوطنى الإدارية بصفة مستعجلة فى يوم الجمعة ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة صباحاً برياسة حضرة الأستاذ محمد حافظ بك رمضان وعضوية حضرات الدكتور إسماعيل بك صدقى وعبد الرحمن الرافعى بك ومصطفى الشوربجى بك وفكرى أباظه بك والأساتذة عبد المقصود متولى وإبراهيم رياض ومحمد محمود جلال وأحمد وفيق وحضرة إسماعيل العسيلى ومحمد بك زكى على

السكرتير، وقد دام اجتماعها إلى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر وأصدرت البيان الآتي:

«قامت سياسة الحزب الوطني منذ وجوده على توجيه قوة الأمة إلى مقاومة الاحتلال وجلاء الجنود البريطانية لتحقيق الاستقلال التام لوادى النيل بحدوده الأصلية، وفى الوقت نفسه ظل يكافح ويجاهد فى سبيل الدستور الصحيح نيفاً وربع قرن من الزمان، وغايته فى جهاده للدستور تحقيق سلطة الأمة وصونها من عبث الاعتداء وتقلبات الأهواء، ومن أجل ذلك نادى من الساعة الأولى بوجوب وضع الدستور بواسطة جمعية وطنية تأسيسية تقرر أحكامه وتوطد دعائمه فلم يؤخذ برأيه وأنشىء الدستور على يد لجنة الثلاثين فكان أثناء وضعه وبعد إعلانه وخلال تنفيذه فى السنين السبع الماضية عرضة للعبث والانتقاص وهدفاً للمسخ والتشويه من مختلف الهيئات والأحزاب التى تولّت الحكم، وكان الحزب الوطني يقف موقف المعارضة حيال كل اعتداء على الدستور أو عبث به أيًّا كان مصدرهما، وأخيراً اجترأت الوزارة الحاضرة على الإمعان فى تشويهه بأن أبطلت العمل به ضربة واحدة واستصدرت دستوراً جديداً ممسوخاً قام على فكرة أن الدستور ليس حقا مكتسباً بل منحة تعطى وتسلب دون اكتراث بإرادة الأمة وحقوقها، وزعمت الحكومة تسويغاً لعملها أنها تقصد إصلاح مساوئ الماضى، ولقد أبان الحزب الوطني أكثر من مرة أن إصلاح هذه المساوئ يأتى من طريق الجهاد القومى الصحيح وتنبيه الأمة إلى واجباتها وأن هذا الإصلاح لا يأتى بأى حال من طريق المساس بالدستور وحرمان الأمة حقوقها الطبيعية.

«فالحزب الوطني يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور ويعلن أن الوزارة ليست السلطة التى تملك تعديله وتغيير أحكامه، ويلقى عليها تبعة أعمالها ويكرر ما سبق أن أعلنه مراراً من أن هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود الأمة عن الغرض الأسمى وهو محاربة الاحتلال الذى هو فى الواقع علّة العلل ومصدر النكبات، وتزاحم المغرمين بالحكم على أبواب الغاصبين، ويوجه الحزب فى هذا الظرف

العصيب دعوته خالصة إلى الأمة أن تضم صفوفها وتوحد جهودها على أساس ميثاق قومى يحقق سيادتها واستقلال البلاد».

وقرر حزب الأحرار الدستوريين أنه لا يؤيد الوزارة فى إصدار الدستور الجديد.

استقالة عدلى باشا من رياسة مجلس الشيوخ

وكان عدلى باشا من المعارضين لهذا الانقلاب، وقد بلغه، وهو فى أوروبا، اعتزام الوزارة إصدار دستورها، فأرسل بطريق البرق يستقيل من رياسة مجلس الشيوخ فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ قبل أن يصدر الأمر الملكى بإلغاء الدستور، وكانت استقالته احتجاجاً على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور، وإعلاناً منه عن عدم إقرار نظام الحكم القائم وقتئذ فى البلاد، وجاءت هذه الاستقالة تأييداً لحقوق البلاد، وهى من مواقفه المشرفة الدالة على نبله وترفعه عن الاشتراك فى المؤامرات ضد الشعب.

مقاطعة الانتخابات

اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى باشا إجراءها على أساس دستوره، وعدم الاعتراف بهذا الدستور.

فأصدر الوفد قراراً فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخابات الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها. قال:

«أما وقد اعتدت وزارة صدقى باشا على دستور الدولة واستبدلت به دستوراً باطلا من صنعها رغم إرادة الأمة وهى تعمل لإكراه البلاد بالقوّة على الاعتراف به والرضوخ له، واستصدرت مرسومًا بقانون انتخاب جديد على خلاف مايقضى به الدستور، وبما أن دستور الدولة الذى أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة لا يمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به أو مخالفة أحكامه.

فلهذا

قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديدين وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها».

بيت الأمة فى يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية سنة ١٣٤٩ - ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠.

رئيس الوفد المصرى
مصطفى النحاس

وأصدر حزب الأحرار الدستوريين قراراً بهذا المعنى.

واشترك الوفد وحزب الأحرار الدستوريين فى تأليف لجنة اتصال بينهما لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى باشا إجراءها.

ولم يشترك الحزب الوطنى مع الأسف فى هذه المقاطعة، وانقسمت لجنته الإدارية فى هذا الصدد، فكانت الأقلية (وكنت منها) إلى جانب المقاطعة، ولكن الأغلبية قررت عدم المقاطعة.

وكان يجدر بالحزب الوطنى الذى رفع فى أواخر سنة ١٩٢٥ راية الثورة على قانون الانتخاب الباطل الذى أصدرته وزارة زيور (ج ١ ص ٢٤٦ طبعة سابقة) ودعا إلى عدم العمل به، أن يقف هذا الموقف من دستور صدقى وقانون انتخابه، وكان خليقًا به أن يشترك فى معركة الدستور سنة ١٩٣٠ وقد كان حامل لوائها سنة ١٩٢٥، وبذلك يكون منسجمًا مع ماضيه فى النضال عن سلطة الأمة، ولكنه لم يفعل. وبدا الفرق واضحًا بين موقفه سنة ١٩٣٠ وموقفه سنة ١٩٢٥.

وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات، لأنه رأى فى دخوله اقرارًا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات، واعتبر الحزب مؤيدًا للنظام الذى اصطنعه، وكان يزهو فى أحاديثه بأن هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب، وهى حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى!

تأليف حزب الشعب
(نوفمبر سنة ١٩٣٠)

قال صدقى فى كتابه إلى الملك حين تأليف وزارته إنها لا تنتسب فى مجموعها وأفرادها إلى هيئة أو هيئات سياسية، ولم يكن هذا القول إلّا خداعًا وتغريرًا، وكان غرضه أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الأحزاب التى كانوا ينتمون إليها، ليؤلف منهم عصبة تسندها قوة الحكومة؛ لأن غرضه هو الحكم، يصل إليه بقوة الحكومة وأنف الشعب راغم، فلما اطمأن إلى بقائه فى الحكم رأى أن يؤلف حزبًا جديدًا يرتكز عليه فى الحياة الصورية السياسية التى أنشأها، ففعل ما فعله حسن نشأت باشا حين ألف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢١٢ طبعة سابقة)، والتاريخ يعيد نفسه، وقد أنفذ عزمه، فأسس حزبًا أسماه (حزب الشعب)، واتخذ له دارًا فخمة بشارع قصر العينى.

واجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأعلنت تأسيسه، وكانت هذه الجمعية مؤلفة ممن جمعهم صدقى باشا لتأييد وزارته، نذكر منهم: أحمد طلعت باشا. توفيق دوس باشا. محمد مصطفى باشا. صالح حقى باشا. محمد علام باشا. عيسوى زايد باشا. صالح لملوم باشا. قلينى فهمى باشا. عبد المجيد فريد باشا. أحمد جاد الرب باشا. محمد مقبل باشا. محمود بك الطوير. على باشا فهمى. إلياس عوض بك. راغب عطية بك. الدكتور عبد العزيز نظمى بك. السباعى المصرى بك. حافظ عابدين بك. إلخ إلخ.

وتولى إسماعيل صدقى باشا رياسة هذا الحزب، وأصدر جريدة يومية أسماها (الشعب)، وأخذت الادارة تروج لهذا الحزب وتدعو الناس بمختلف وسائل التهديد والإغراء والتوريط إلى الدخول فى زمرته، مثلما فعلت مع حزب الاتحاد من قبل.

استقالة بعض العمد والمشايخ

أعرض كثير من العمد عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات التى أعدتها الوزارة الصدقية، فاستقال بعضهم من العمدية، وأخذ عدد المستقيلين يتزايد يوميا.

فأجفلت الوزارة من امتداد هذه الحركة، لأنها باتساعها تؤدى إلى تعطيل المهزلة الانتخابية التى أعدّتها، وأصدرت بلاغًا رسميا بعدد من استقالوا من العمد والمشايخ فى بداية الحركة لأسباب سياسية وهم:

٣ عمد و٤ مشايخ بمديرية القليوبية، و١٦ عمدة و١١ شيخا بمديرية المنوفية، و١٣ عمدة و٤ مشايخ بمديرية الدقهلية، وعمدة و٦ مشايخ بمديرية البحيرة، و٥ عمد و١٠ مشايخ بمديرية الشرقية، وعمدة وشيخ واحد بمديرية الجيزة، و٣ مشايخ بمديرية بنى سويف و٤ عمد و٦ مشايخ بمديرية الفيوم، و٢٥ عمدة و١٢٢ شيخا بمديرية المنيا و١٥ عمدة و١٣ شيخًا بمديرية أسيوط، وعمدة و٩ مشايخ بمديرية جرجا و٣ مشايخ بمديرية قنا.

ثم أخذت الاستقالات تترادف ويتزايد عددها، فابتدعت الوزارة وسيلة لمقاومتها بلغت الغاية فى الظلم ولاعتساف، والتفنن فى البغى والعدوان، ذلك أنها كانت ترفض قبول استقالة العمد والمشايخ، وتعتبرهم مخلّين بواجبات وظيفتهم وتحيلهم من أجل ذلك إلى «لجان الشياخات»، وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ، فكانت تصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة التى بلغت عدة مئات من الجنيهات لكل عمدة وشيخ مستقيل، وحكم فى يوم واحد على ٢٤ عمدة وشيخ من الدقهلية بمبلغ يزيد على الألفين ومائتين من الجنيهات، وقصدت الحكومة من هذه الغرامات الإمعان فى الإرهاق، وصدّ تيار الاستقالات، وأخذ رجال الإدارة ينفذون قرارات لجان الشياخات بالقبض على العمد المحكوم عليهم، كما يقبض على المجرمين، وتحصيل الغرامات منهم قسرًا، ومع ذلك بلغ عدد هذه الاستقالات أربعمائة استقالة، وبلغت قيمة الغرامات التى حكمت بها

لجان الشياخات على العمد ومشايخ البلاد المستقيلين تنفيًا وثمانية عشر ألف جنيه، وقد قرر البرلمان فى سنة ١٩٣٦ ردّ هذه الغرامات إلى المحكوم عليهم بها.

ائتلاف الوفد والأحرار الدستوريين والميثاق القومى

ائتلف الوفد والأحرار الدستوريون، وتعاهدوا على النضال لإعادة الحياة الدستورية، وإعادة دستور سنة ١٩٢٣.

وعقدوا فى ٣١ ماس سنة ١٩٣١ ميثاقًا قوميا أسموه (عهد الله والوطن)، قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة إجراءها فى ظل دستور سنة ١٩٣٠، وتأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم وتضطلع بأعبائه، واتفقوا فى الميثاق على زيارة الأقاليم، وعقد مؤتمر وطنى عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، وهاك نص الميثاق:

«بما أن وزارة إسماعيل صدقى باشا تتخذ العدّة لإجراء انتخاب للبرلمان وأعضاء مجالس المديريات، وتنوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذى سعت الحكومتان المصرية والإنكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما، وربما أنها رغم ما تلجأ إليه من وسائل الحجر على الامة والقضاء على حرياتها تزعم فى الوقت نفسه أن الأمة ستشترك فى الانتخابات وأن الهيئتين اللتين أعلنتا مقاطعتها، أى الوفد والأحرار الدستوريين، قد تخوضان معركتها فى اللحظة الأخيرة، فالوفد المصرى والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعم الحكومة فى هذا الصدد، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة وإخلاص جبهة واحدة فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى باشا بكل وسائل البطش والإرهاب أن تفرضه على البلاد فرضًا، مزدرية فى ذلك كل عدل أو قانون، ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها، سواء كانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديريات وأنهم يرون مقاطعتها فرضًا على كل مصرى مخلص لبلاده، ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضته بدستور سنة ١٩٢٣،

وهم فى موقفهم هذا صادرون عن رأى الأمة، واثقون من تأييدها لهم، وقيامها إلى جانبهم فى مسعاهم، **ليعود هذا النظام كاملاً غير منقوص، وليعود الحكم** النيابى بكل تقاليده، الصحيحة، فتتولى الأغلبية النيابية شؤون الحكم فى **حدود تلك التقاليد النيابية**، حتى يتمتع المصريون جميعًا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين فى مصر أجانب ووطنيين على السواء، وفوق ما تقدم: فإن هذه الحكومة الدستورية مستندة إلى برلمان الأمة، هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقًا شرعيا ثابتًا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن إلى نصه وتنفيذه، ولن تقرّ الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة، إذ يكون الغرض من عقده وتنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها، وقد اتفقت الهيئتان على حلّ المسألة المصرية حلًّا شريفًا عادلاً لا يدخران وسعا أو جهدًا فى سبيل تحقيقه، وكذلك فالهيئتان متفقتان على أن ينظر البرلمان فى تعديل قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه وعلى أن يكون كل تعديل فى هذا القانون متفقًا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى.

«ولقد اعتزمت الهيئتان متضامنتين أن تعملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة؛ ولذلك عولتا على عقد مؤتمر وطنى ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية، كما اعتزمتا الدعوة إليها بزيارة الأقاليم للمزيد من إيمان الناس بها، ولن يدخرا فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنّا عليها بأى تضحية.

«ذلك عهد الله والوطن، والله على ما نقول شهيد».

الموقعون: رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس.

أعضاء الوفد: حمد الباسل. سينوت حنا. جورج خياط. واصف غالى. ويصا واصف. مكرم عبيد. محمد فتح الله بركات. محمد علوى الجزار. مراد الشريعى.

مرقص حنا. على الشمسى. محمد نجيب الغرابلى. فخرى عبد النور. سلامه ميخائيل. راغب إسكندر. حسن حسيب. حسين هلال. مصطفى بكير. عطا عفيفى. أحمد ماهر. محمود فهمى النقراشى.

رئيس حزب الأحرار الدستوريين: محمد محمود.

أعضاء مجلس الإدارة: محمود عبد الرازق. محمد على علوبه. إبراهيم الهلباوى. جعفر ولى. أحمد محمد خشبه. كامل جلال. صالح الشريعى. على عبد الرازق. محمد كامل البندارى. عبد الحليم العلايلى. محمد محفوظ. رشوان محفوظ. سيد محمد خشبه. عبد الجليل أبو سمره. غبريال سعد. على راتب. حامد العلايلى. محمد سامى كمال. إبراهيم الطاهرى. عبد العزيز الحسينى سعده. توفيق إسماعيل. عبدالله أبو حسين. عباس أبوحسين. أحمد مصطفى أبو رحاب. محمد الفقى. أحمد على علوبه. أحمد عبدالغفار. حفنى محمود. إسماعيل راتب. محمد حسين هيكل.

وقد اضطربت الحكومة من عقد هذا الميثاق، وحظرت نشره فى الصحف. وصادرت الصحف التى تهيأت لنشره، على أن هذا لم يحل دون طبعه فى نشرات خاصة وتوزيعه فى مختلف أرجاء البلاد.

ولعلك تلحظ فى هذا الميثاق ما تعاهد عليه «الأحرار الدستوريون» من رعاية النظام الدستورى، واتباع تقاليده الصحيحة، وأولها - حق الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات (الحرة) فى ولاية الحكم، ولكن الحوادث اللاحقة برهنت على أنهم لم يكونوا صادقين فيما عاهدوا الله والأمة عليه، فقد انتقضوا بعد ذلك على الدستور المرة بعد المرة، كما سيجىء بيانه فى الجزء الثالث، فكان عهدهم سنة ١٩٣١ شبيهًا بعهدهم سنة ١٩٢٥ (ج ١ ص ٢٥١ طبعة سابقة)، إذ تفضوه أول مرة سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه، وكذلك يفعلون قديمًا وحديثًا، شنشنة منهم معروفة، وطبيعة فيهم مألوفة.

زيارة الأقاليم

اعتزم الوفد والأحرار الدستوريون زيارة الأقاليم لبث الدعوة إلى رفض الخضوع لدستور صدقى باشا ومقاطعة انتخاباته، وبدأوا بزيارة بنى سويف فى أبريل سنة ١٩٣١، فقررت الوزارة منعها، وأنفذت إلى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع، فلما وصل الزائرون إلى محطة بنى سويف يوم ٦ أبريل حجزوا بها ومنعوا عنوة من دخول المدينة! وبقوا بالمحطة اثنتى عشرة ساعة محاصرين، إلى أن أحضرت الحكومة قطارًا خاصًا أركبوا فيه بالقوة، وعاد بهم إلى القاهرة، فكان لهذه المعاملة العجيبة ضجة استياء كبير فى البلاد.

ولما شرعوا فى زيارات أخرى للأقاليم منعتهم الحكومة بتاتًا من مغادرة العاصمة، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التى يدعون إليها.

على أنهم استطاعوا الوصول بالسيارات إلى بنى سويف يوم ٣ مايو، فحدث فيها تصادم بين الأهالى ورجال البوليس، وأطلق هؤلاء النار على المتظاهرين، فقتل منهم سبعة وجرح كثيرون، فكانت مأساة دامية.

وزار صدقى باشا من ناحيته بعض المديريات، وكان يخطب فى اجتماعات تعقدها الإدارة، وتجمع له فيها المدعوين، وحدث أثناء زيارته للدقهلية فى أبريل أن وقع تصادم فى دكرنس بين المعارضين لزيارته ورجال الإدارة، أطلق فيها البوليس النار على المعارضين، فقُتل منهم واحد، وجرح أحد عشر.

المؤتمر الوطنى

قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام حددوا لاجتماعه يوم الجمعة ٨ مايو، ولكن الحكومة قررت منعه، فاتفقوا على وضع قرارات تعبر عن آرائهم ومطالبهم ووقعوا عليها، وهاك نصها وأسماء الموقعين عليها:

«دعا الوفد المصرى والأحرار الدستوريون إلى عقد مؤتمر وطنى عام فى يوم الجمعة ٨ مايو سنة ١٩٣١، فمنعت الوزارة الاجتماع، وقد عرضت القرارات

التالية على حضرات المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فأقروها ووافقوا عليها وهى كما يأتى:

أولاً: التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها.

ثانيًا: بما أن الوفد المصرى والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها الوزارة الحالية فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ فالانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا فى ظل هذا النظام – مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالى جميعًا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة – لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاءً لها بحال، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة بنصه أو بتنفيذه.

ثالثًا: الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر، مما أدّى إلى سفك الدماء وإثارة الخواطر وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية.

رابعًا: رفع هذه القرارات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك وإبلاغها لممثلى الدول الأجنبية فى مصر.

القاهرة فى يوم الخميس ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ – ٧ مايو سنة ١٩٣١.

الموقعون: مصطفى النحاس – رئيس الوفد المصرى ورئيس الوزراء سابقا. محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقا. عدلى يكن رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا. أحمد زيور رئيس الوزراء

سابقا ورئيس مجلس الشيوخ سابقا. محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر سابقا. ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقا.

وزراء سابقون: أحمد مدحت يكن. جعفر ولى. حسن حسيب. حسين درويش. مصطفى ماهر. أحمد زكى أبو السعود. فتح الله بركات. مرقص حنا. واصف غالى. محمد نجيب الغرابلى. أحمد ماهر. على الشمسى. عثمان محرم. أحمد خشبه. محمد السيد أبو على. محمد على علوبه. محمد صفوت. مكرم عبيد. محمد أفلاطون. محمود فهمى النقراشى. محمد بهى الدين بركات. محمود بسيونى. عبد العزيز عزت وزير مصر المفوض فى بريطانيا العظمى سابقا.

أعضاء الوفد المصرى: حمد الباسل وكيل مجلس النواب سابقا. جورجى خياط. سينوت حنا. محمد علوى الجزار وكيل مجلس الشيوخ سابقا. مراد الشريعى. فخرى عبد النور. سلامة ميخائيل. راغب إسكندر. حسين هلال وكيل مجلس النواب سابقا. مصطفى بكير. عطا عفيفى.

أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين: محمود عبد الرازق وكيل وزارة الداخلية سابقا. رشوان محفوظ وكيل وزارة سابقا. محمد محفوظ. كامل جلال. محمد عبد الجليل أبو سمره. حامد العلايلى. محمد توفيق إسماعيل. أحمد على علوبة. صالح الشريعى. محمد حسين هيكل. الدكتور سامى كمال. إبراهيم الهلباوى. السيد على راتب. السيد إسماعيل راتب. على عبد الرازق. محمد كامل البندارى. محمد حامد محسب. عبد العزيز أبو سعده. غبريال سعد. أحمد عبد الغفار. عبد السلام عبد الغفار. عبد الله أبو حسين. عباس أبو حسين. عبد المجيد إبراهيم صالح. إبراهيم الطاهرى. حفنى محمود. أحمد معبد. محمد الفقى. أحمد مصطفى أبو رحاب.

كبار الضباط المتقاعدين: اللواء على فهمى. اللواء محمد فاضل. اللواء على شوقى. اللواء على صدقى. اللواء عبد الحميد راغب.

وتبدو أهمية هذه القرارات من تعدد شخصيات الموقعين عليها وكون الكثير منهم لا ينتمون إلى أحزاب، مما يدل على صبغتها العامة.

تأييد الأمراء

وزاد فى روعتها انضمام أعضاء البيت المالك إليها، فقد وافق عليها كتابة كل من الأمراء: عمر طوسون. ومحمد على. وعمرو إبراهيم. وسعيد داود. والنبيل محمد على حليم. والنبيل إبراهيم حليم.

انتخابات يونيه سنة ١٩٣١
وما تخللها من الحوادث الدموية

لم تكترث السراى والوزارة لهذه القرارات، ولا لشخصية الموقعين عليها، واستمرت الحكومة ممعنة فى سياستها، وجرت الانتخابات الصورية فى مايو ويونيه سنة ١٩٣١، وكانت على درجتين، الأولى الانتخابات الخمسونية أى أن ينتخب كل خمسين ناخبًا ومندوبًا عنهم، ثم الانتخابات البرلمانية وفيها ينتخب المندوبون الخمسونيون أعضاء مجلس النواب، ثم أعضاء مجلس الشيوخ، وقد قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة، أشبهت فى روعتها واتساع مداها مقاطعة الأمة للجنة لنر سنة ١٩١٩[٧]، بل إن تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنة ملنر، وقد عمدت الحكومة إلى تزوير عملية الانتخابات، فأوعزت إلى لجان الانتخاب أن تزور محاضرها، بحيث تثبت فيها حضور الناخبين كذبًا وزورًا، وبذلك تمت هذه المهزلة بل هذه المأساة الانتخابية، وكانت سابقة خطيرة اتبعتها الإدارة فى العمليات الانتخابية كلما أرادت الحكومة اصطناع برلمان صورى.

وقامت فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن مظاهرات لتعطيل عملية الانتخاب، وأضرب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية عن الاشتراك فيها يوم ١٤ مايو، وتظاهروا احتجاجًا عليها، فقابلت الحكومة مظاهرات بمنتهى القسوة والعنف، وسلطت عليهم قوات البوليس والجيش وأطلق الجند الرصاص على العمال، فقتل منهم كثيرون.

---

(٧) راجع كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» الجزء الثانى ص ٨٩ وما بعدها. (طبعة سابقة).

وأصدرت الوزارة بلاغات رسمية تضمنت أن عدد القتلى فى المظاهرات التى وقعت بالقاهرة فى الأيام الثلاثة التى جرت فيها الانتخابات الخمسونية بلغ ثلاثة عشر قتيلا (وهذا العدد دون الحقيقة بكثير)، وعدد الجرحى بلغ ١١٩ جريحا، وأن هذه الحوادث وقع معظمها فى أحياء بولاق وشبرا والوايلى، وأن عدد القتلى فى مديرية الدقهلية بلغ سبعة عشر وعدد الجرحى فى القطر كله ١٥٠ جريحا، وهذا الإحصاء دون الحقيقة بكثير.

وقتل مساعد حكمدار بالدقهلية فى مظاهرة ضد الانتخابات ببلدة دقادوس بمركز ميت غمر.

ووقعت حوادث دموية فى بعض القرى بسبب تصادم رجال البوليس بالأهالى المقاطعين للانتخابات، فقتل ستة من الأهالى فى ميت غمر، وجرح ٢٣، وقتل عشرة من أهالى مركز المنصورة وجرح كثيرون، وقتل واحد وجرح ١٢ فى شبين القناطر، وقتل رجل فى حلوان، وغلام صغير فى زفتى.

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات، وجرت الانتخابات الخمسونية وهم رهن السجون، وبلغ عدد القتلى فى نواحى القطر أثناء هذه الانتخابات مائة قتيل، والجرحى ١٧٥ جريحا.

وقدم الوفد بلاغًا إلى النائب العام عن الجرائم التى ارتكبت من رجال الإدارة فى الانتخابات الخمسينية من إكراه وإرهاب وتزوير، وأيّد بلاغه بمستندات ووثائق تثبت هذه الجرائم، ولكن النائب العام لم يكترث لهذا البلاغ الخطير ولم يحقق أية جريمة مما احتواه، وهكذا ظهر مبلغ استهتار النيابة العمومية وقتئذ بالقوانين وبحرية الناخبين وحقوقهم، واشتراكها مع الحكومة فى إفساد عملية الانتخابات.

وكافأت الحكومة والسراى المديرين ورجال الإدارة الذين تميزوا بالعسف، والتنكيل بالأهلين فى الحركة الانتخابية بألقاب الباشوية والبكوية فأظهرت بذلك رضاها عن كل من يعاون الحكومة فى حرمان الشعب حريته وحقوقه السياسية والفردية، وكان ذلك إغراءً صارخًا لموظفى الحكومة باضطهاد الشعب وإهدار حقوقه وحرياته.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان منذ يوم ٢٠ يونية سنة ١٩٣١، وكان مؤيدًا للوزارة، حريصًا على إبقاء النظام الفاسد الذى أقامه صدقى باشا، فكان هذا البرلمان منقطع الصلة بالشعب والرأى العام.

وأهم عمل له زيادة على تأييده للنظام الذى فرضه صدقى باشا على البلاد أنه أقر اتفاقية جغبوب فى يونيه سنة ١٩٣٢، تلك الاتفاقية التى وقعها زيور باشا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ونزلت فيها الحكومة عن هذه الواحة الهامة للطليان (ج ١ ص ٢٤٥ طبعة سابقة)، وقد امتنع البرلمان طيلة سنوات ١٩٢٦ و١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٣٠ عن إبرام هذه الاتفاقية، فجاء برلمان صدقى باشا وأقرها.

وأقرّ (فى يونيه سنة ١٩٣٢) القانون الخاص بتعديل أحكام قانون العقوبات، والغرض منه تشديد العقوبات فى جرائم الصحافة والنشر، ثم أقر قانون عدم جواز الحجز على المكافأة البرلمانية لديون على الأعضاء!! وقد سمّاه بعض الظرفاء النفقة البرلمانية!.

تنازل الخديو عباس الثانى عن العرش

وفق صدقى باشا إلى الاتفاق مع الخديو عباس حلمى الثانى على تنازله عن حقوقه فى العرش، وكان الخديو هو الساعى إلى هذا التنازل وإلى وضع حدٍّ لحالة الخصومة والجفاء التى كانت قائمة بينه وبين الملك فؤاد بسبب عدم اعترافه بخلعه، فأوفد إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣١ مندوبًا عنه لمفاتحة صدقى باشا فى رغبته فى التنازل والاعتراف بالملك فؤاد ملكا شرعيا، فعرض صدقى باشا فكرة الخديو على الملك، فابتهج بها وأقرّها، وعلى ذلك جرت المفاوضة بين الخديو وصدقى باشا على شروط التنازل، وانتهت المفاوضة بالاتفاق على صيغته.

وقد أعلنت وثيقة التنازل فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ وفيها نزل الخديو عن كل دعوى له فى العرش، وفى مقابل ذلك منحته الحكومة مرتبًا سنويًا طول حياته قدره ثلاثون ألف جنيه ابتداءً من أول يناير سنة ١٩٣١.

وتنازل الخديو أيضًا بناءً على وساطة صدقى باشا عن دعواه التى رفعها ضد الحكومة البريطانية يطالبها فيها ببضعة ملايين من الجنيهات تعويضًا لما لحقه من خسارة بسبب تصفية أملاكه بعد خلعه(٨).

وفيما يلى نص وثيقة التنازل التى وقعها الخديو، ننشرها لأنها من الوثائق الهامة فى تاريخ مصر السياسى:

«إنى موقن بأنى خدمت بلادى بأمانة وإخلاص وأنى كرست لها مدى ثلاث وعشرين سنة، بالرغم من دقة الظروف، كل قواى وخير أيام حياتى، وإنى أتمنى من صميم قلبى سعادة مصر ورخاءها.

«وقد تتبعت عن كثب ما أحرزته البلاد وما لا تزال تحرزه من أسباب التقدم فى جميع النواحى، وإنى مغتبط بما أراه من خطاها الثابتة فى سبيل توثيق استقلالها، والتوفيق بين نظامها السياسى وبين حاجاتها وأمانيها.

«ورغبة منى فى تحديد موقفى حيال نظام مصر السياسى وتأكيد إخلاصى نحو ذات ملكها المعظم، فإنى أعلن اتباعى للدستور المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، وأصرح بأنى سأتوخى فى جميع الظروف خطة مطابقة للنظام المقرر لقوانين البلاد، وعلى وجه الخصوص أعلن احترامى للأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية، وللقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاكى وهما جزءان لا يتجزآن من الدستور المصرى، ولقانون التضمينات نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٣، وأعلن اتباعى لها جميعًا.

«ولما كنت أقر لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ابن إسماعيل بأنه ملك مصر الشرعى، فإنى أعلن بهذا تنازلى عن كل دعوى على عرش مصر، كما أعلن تنازلى عن كل مطالبة ناشئة عن أنى كنت خديويًا لمصر أيا كان وجهها سواء عن الماضى أم عن المستقبل.

«ومع تأكيد ولائى المطلق الدائم لجلالة الملك فؤاد الأول أعرب لجلالته عن

(٨) توفى الخديو عباس حلمى الثانى بجنيف (سويسرا) يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤.

صادق إخلاصى وأتوجه إلى الله بصالح الدعوات ليحوط جلالته والأمير فاروق ولى عهد المملكة بعين عنايته، وليزيد فى إسعاد مصر فى حاضرها ومستقبلها».

حوادث جنائية

تعددت فى عهد صدقى الحوادث الجنائية التى كانت من مظاهر نقمة الشعب عليه، وعلى حكمه، ففى شهر يوليه سنة ١٩٣١ أطلق شابان مجهولان الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فلم يصيباه.

وألقيت قنبلة انفجرت فى فناء وزارة الحقانية، وانفجرت قنبلة أخرى فى دار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب ومن أركان حزب الشعب، وأحدثت القنبلتان دويًّا هائلاً ولكن لم يصب أحد بسوء من جراء انفجارهما.

وفى فبراير سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا ولكنها اطفئت قبل أن تنفجر.

وفى مايو سنة ١٩٣٢ وضعت قنبلة فى (طما) بمديرية جرجا بين قضبان السكة الحديدية، وكان الغرض من وضعها نسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا فى طريقه إلى جرجا، وانفجرت القنبلة قبل مرور القطار ببضع دقائق، وكان لأنفجارها دوى كبير، وقد أودت بحياة حارس الخط الحديدى، وأصيب زميل آخر له بجراح خطيرة، وحوكم المتهمون فى هذا الحادث ومنهم الأستاذ على أحمد هيكل نائب طما السابق أمام محكمة الجنايات فقضت ببراءة النائب وإدانة اثنين من المتهمين (١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٢ عثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة فى صباح اليوم الذى زار فيه الملك فؤاد المدرسة.

وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاظ أوغلى على مقربة من دار المندوب السامى البريطانى.

وفى يناير ١٩٣٣ عثر البوليس على قنبلة أخرى أمام دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار، ولم تنفجر.

وفى مارس من تلك السنة انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة إنجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل.

وفى أبريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة.

وفى مايو سنة ١٩٣٣ حاول محمد على الفلال الاعتداء على حياة صدقى باشا بإطلاق مسدس عليه بمحطة العاصمة ولكن قبض عليه قبل أن يطلقه.

وفى يونيه من تلك السنة انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور وزارة الحربية، ولم يهتد البوليس إلى الفاعلين فى حوادث القنابل كلها.

اضطهاد الصحافة

زخر عهد صدقى، كما زخرت العهود الانقلابية، بالافتنان فى اضطهاد الصحافة فعلى أثر حوادث الإسكندرية (ص ١٣٦) عطلت الوزارة صحف (كوكب الشرق) و(البلاغ) و(اليوم) تعطيلاً نهائيًّا بقرار من مجلس الوزراء، مع تخويله تعطيل كل صحيفة أخرى تستتر باسمها الصحف المذكورة، وكلها من صحف الوفد وبعد ائتلاف حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد عطلت الوزارة جريدة (السياسة)، وعطلت أيضًا جريدتى (المؤيد الجديد) و(صدى الشرق) وجريدة (الأحرار الدستوريين) وعدة صحف أخرى، وفى عهدها حوكم بعض الصحفيين وحكم عليهم بالحبس.

ووضعت الوزارة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ القانون رقم ٢٨ لتلك السنة أضافت فيه أحكامًا جديدة إلى قانون العقوبات بشأن الجرائم التى تقع بواسطة الصحافة، اشتملت ضمن ما اشتملت عليه على عقاب من ينشر إذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم، ومن ينشر أمورًا من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء فى البلاد، أو فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق، أو التأثير فى الشهود الذين قد يطلبون للشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق، أو أمورًا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير فى الرأى العام

لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق ضده، وكان غرض الوزارة من إصدار هذا القانون معاقبة الصحف التى كانت تعطف على المتهمين أو المقبوض عليهم فى التحقيقات السياسية.

ووضعت فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ القانون رقم ٩٧ لتلك السنة بتعديل قانون العقوبات، شددت فيه العقاب على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر، واستحدثت عقابًا على بعض أفعال لم يكن يتناولها القانون بالعقاب، وهى التى من شأنها الإضرار ضررًا جسيمًا بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام، وزادت فى بعض العقوبات زيادة جسيمة فجعلت العقوبة المقررة فى المادة ١٥١ من قانون العقوبات تصل إلى السجن خمس سنوات مع غرامة تصل إلى خمسمائة جنيه عن التحريض على قلب نظام الحكومة أو على كراهيته أو الازدراء به، والغرض من هذه المادة المعدلة حماية نظام الانقلاب.

ووضعت فى نفس هذا اليوم (١٨ يونيه سنة ١٩٣١) قانونًا جديدًا للمطبوعات، وهو القانون رقم ٩٨ لتلك السنة، تضمن من العقبات فى سبيل إنشاء الصحف واستمرارها ما لم يسبق له نظير، فمن ذلك أنه اشترط فى رؤساء التحرير والمحررين المسئولين شروطًا شديدة منها أن لا يكونوا قد حكم عليهم فى جريمتين من جرائم النشر، وأن لا يكونوا أعضاء فى البرلمان، واشترط أن يكون للجريدة مطبعة خاصة تكون مملوكة للشخص أو الشركة المالكة لها إذا كانت تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع واشترط تقديم تأمين نقدى مقداره ٢٠٠ ج عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع و١٥٠ ج فى الأحوال الأخرى، وأن تسرى هذه الشروط على جميع الصحف القائمة.

وفى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٢ صدر القانون رقم ٣٥ لتلك السنة وفيه تشديد للعقوبات على جرائم الصحافة والنشر، ومن ذلك أنه وضع عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارًا كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكراهية أو الازدراء أو أن تشكك فى صحته أو سلطانه، وقصدت الوزارة من استحداث هذه العقوبة المبالغة فى حماية نظام الانقلاب.

صوت الشعر
حافظ إبراهيم يهاجم الإنجليز وصدقى باشا

جادت قريحة شاعر النيل حافظ إبراهيم بقصائد رائعة، هاجم فيها الإنجليز، ونعى عليهم سياسة البغى والعدوان التى اتبعوها تحت ستار «الحياد» وكشف فيها ستر هذا الحياد الكاذب وطعن على سياسة الاستعمار عامة.

كان السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة، وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية (وزارة النحاس الثانية)، ولكنها خيبت آماله بالتشدّد فى بعض نصوص مشروع المعاهدة، فانقلب عليها متظاهرًا بالحياد، وتحالف مع السراى على تدبير الانقلاب الذى أقصى هذه الوزارة وأدّى إلى إلغاء البرلمان والحياة الدستورية، واستمر على هذا الحياد الكاذب وذلك التأييد المبيت لإذلال الشعب، ومن هنا ثارت روح المعارضة فى نفس حافظ إبراهيم، فهاجم هذه السياسة الماكيافيلية فى أبيات بلغت الغاية فى التعبير عن آلام الشعب وآماله، وأعادت إلى الأذهان قصائده الوطنية الخالدة التى نظمها فى تمجيد الحركة الوطنية ومهاجمة الاحتلال فى عهد مصطفى كامل ومحمد فريد[٩].

قال فى مارس سنة ١٩٣٢ مخاطبًا الإنجليز، منددًا بسياسة «الحياد» ناعيًا عليهم ظلمهم وإخلافهم وعودهم للأمة

بنيتم على الأخلاق أساس ملككم	فكان لكم بين الشعوب ذمام[١٠]
فمالى أرى الأخلاق قد شاب قرنها[١١]	بها ضعف ودب سقام
أخاف عليكم عثرة بعد نهضة	فليس لملك الظالمين دوام
أضعتم ودادًا لو رعيتم عهوده	لما قام بين الأمتين خصام

(٩) راجع هذه القصائد فى كتابنا مصطفى كامل، وكتابنا محمد فريد.

(١٠) الذمام: الحق والحرمة..

(١١) القرن: الذؤابة من الشعر.

أبعد «حياد» لا رعى الله عهده وبعد الجروح الناغرات[١٢] وئام؟
إذا كان فى حسن التفاهم موتنا فليس على باغى الحياة ملام

وقال فى هذا المعنى:

لا تذكروا الأخلاق بعد «حيادكم» فمصابكم ومصابنا سيان
حاربتمو أخلاقكم لتحاربوا أخلاقنا فتألم الشعبان

وقال عن (الحياد الكاذب)

قصر الدوبارة قد نقضـ ـت العهد نقض الغاصب
أخفيت ما أضمرته وأبنت ودّ الصاحب
الحرب أروح للنفو س من «الحياد» الكاذب

وقال مخاطباً المندوب السامى البريطانى منددًا بحياد الإنجليز المصطنع:

ألم تر فى الطريق إلى «كياد»[١٣] تصيد البط بؤس العالمينا
ألم تلمح دموع الناس تجرى من البلوى - ألم تسمع أنينا
ألم تخبر بنى «التاميز» عنا وقد بعثوك مندوبًا أمينا
بأنا قد لمسنا الغدر لمسًا وأصبح ظننا فيكم يقينا
كشفنا عن نواياكم فلستم وقد برح الخفاء محايدينا
سنجمع أمرنا فترون منا لدى الجلى[١٤] كرامًا صابرينا
ونأخذ حقنا رغم العوادي تطيف بنا ورغم القاسطينا[١٥]
ضربتم حول قادتنا نطاقًا من النيران يعيى الدارعينا
على رغم المروءة قد ظفرتم ولكن بالأسود مصفدينا
فهل يجديكم الأسطول نفعًا إذا ما نازل الحق المبينا؟

وقال فى هذا المعنى (أبريل سنة ١٩٣٢):

---

(١٢) الناغرات: الداميات.
(١٣) بركة بمركز فاقوس بالشرقية كان المندوب السامى وحاشيته يذهب إليها لصيد الطيور.
(١٤) الجلى: النازلة الشديدة.
(١٥) القاسطون: الظالمون.

إلى المحايدين

أمحـايـد أم حـائـد عن منهـج الحق المبـين؟
نـازلـت شعـبًـا أعـزلاً بمـدرعـين مـدججـين
وأمـنت عـقبى الـظالمـين وبئس عـقبـى الـظالمـين
مـهـما تصب منـا فـلسـ ـنـا الجـازعـين اليـائسـين
إنّـا بـجـبـار الـسـماء وبـالـعـقـيـدة نـسـتـعـين
إن الـعـقـيـدة لا تـزلـزلهـا حـــراب الـغـاصبـين
فـلئـن مـلكـتم يـومكـم لـغـد لـرب العـالمـين
أأمنتمـو صـرف الـزمـ ـان وفتكـه بـالغـاشمـين
كـم مـن قـوى هـدّه كيـد الضعيـف المستكـين
أولم تـروا مـا ذاقـه بالأمس ذياك السجـين؟[١٦]
فى (سـنت هـيلين) قـضـى من دوّخ الـدنيـا سنـين
مـن كـان فى غـاراتـه فى الكـون منقـطع القـرين
أمـسـى ألانـتـه الخـطوب وكـان صـلبًـا لا يـلين
أو تـتـقـون مـصـيـره أم لـستـمـوا بـالمتقـين؟
ضـقنـا بـكيـد محـايـديـ ـن لنـا وكيـد مبشـرين
ثـاروا عـلى دين الهـدى وتخـطفـوا منـا البـنـين
داسـوا العـرين وقـد خـلا من أسـده ذاك العـريـن
خسـر المبشـر، إن دين الحـق ديـن المـسـلمـين
الله حـامـيـه وكـافـيـه شـرور المـعـتـديـن

نحن والإنجليز وجهًا لوجه

وقال أيضًا:

قل للمحايد هل شهدت دماءنا تجرى وهل بعد الدماء سلام؟

(١٦) نابليون، وقد مات فى منفاه بجزيرة سنت هيلين.

سفكت مودتنا لكم وبدا لنا ... أن الحياد على الخصائم لتام
إن المراجل سرها لا يتقى ... حتى ينفس كربهن صمام
لم يبق فينا من يمنى نفسه ... بودادكم فودادكم أحلام
أمن السياسة والمروءة أننا ... نشقى بكم فى أرضنا ونضام؟
إنّا جمعنا للجهاد صفوفنا ... سنموت أو نحيى ونحن كرام

وقال فى أبريل سنة ١٩٣٢ تحت عنوان (إلى الإنجليز) وهى من أبلغ ما قيل فى تحدى القوة الغاشمة والصمود أمام الشدائد مهما عظمت:

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا ... واطمسوا النجم واحرمونا النسيما
واملأوا البحر، إن أردتم، سفنًا ... واملأوا الجوّ، إن أردتم، رجوما
وأقيموا للعسف فى كل شبر ... (كونستبلا) بالسوط يفرى الأديما[١٧]
إننا لن نحول عن عهد مصر ... أو ترونا فى الترب عظماً رميما
عاصف صان ملككم وحماكم ... وكفاكم بالأمس خطبًا جسيمًا
غال (أرمادة[١٨]) العدو ففزتم ... وبلغتم فى الشرق شأوًا عظيمًا
فعدلتم هنيهة، وبغيتم ... وتركتم فى النيل عهدًا ذميمًا
فشهدنا ظلمًا يقال له العد ... ل وودًّا يسقى الحميم الحميما[١٩]
فاتقوا غضبة العواصف إنى ... قد رأيت المصير أمسى وخيما!

وقال أيضًا (أبريل سنة ١٩٣٢):

لقد طال الحياد ولم تكفوا ... أما أرضاكم ثمن الحياد؟
أخذتم كل ما تبغون منا ... فما هذا التحكم فى العباد؟
بلونا شدة منكم ولينًا ... فكان كلاهما ذرّ الرماد
وسالمتم وعاديتم زمانا ... فلم يغن المسالم والمعادى
فليس وراءكم غير التجنى ... وليس أمامنا غير الجهاد

---

(١٧) يفرى الأديم أى يشق الجلد.
(١٨) الأرمادة: هى الأسطول الأسبانى الذى تحطم فى القرن السادس عشر بعاصفة حالت بينه وبين مهاجمة الأسطول الإنجليزى الذى كان دونه قوة وعددًا.
(١٩) الحميم الأول الصديق، والحميم الثانى الشراب الشديد الحرارة.

وعود الإنجليز فى الجلاء

وقال فى سنة ١٩٣٢ يندد بكاتب فرنسى زعم أن جلاء الإنجليز سيكون فى أكتوبر من ذلك العام:

كم حددوا يوم الجلاء الذى ... أصبح فى الإبهام كالمحشر
وسن قوم الطيش من جهلهم ... كذبة (أبريل لأكتوبر)

حافظ إبراهيم وصدقى باشا

وقال فى سنة ١٩٣٢ يندد بسياسة صدقى باشا من قصيدة لم ينشر منها إلّا النزر اليسير:

قد مرّ عام يا سعاد وعام ... وابن الكنانة فى حماه يضام
صبوا البلاء على العباد فنصفهم ... يجبى البلاد ونصفهم حكام
أشكو إلى (قصر الدبارة) ماجنى ... (صدقى) الوزير وماجبى (علام)[٢٠]

ومنها فى مخاطبة صدقى باشا:

ودعا عليك الله فى محرابه ... الشيخ والقسيس والحاخام
لا هم أحى ضميره ليذوقها ... غصصًا وتنسف نفسه الآلام

الانتخابات البريطانية - فوز المحافظين

(أكتوبر سنة ١٩٣١)

استقال المستر ماكدونالد من رآسة وزارة العمال فى أواخر أغسطس سنة ١٩٣١ لاختلافه مع أعضاء حزبه، وألف هو نفسه عقب استقالته وزارة ائتلافية تجمع بين الوزراء الموالين له من العمال والمحافظين والأحرار، وكان الغرض من

(٢٠) محمد علام باشا وكيل حزب الشعب. ويشير إلى ما كانوا يجبونه من الأموال إعانة لحزب الشعب.

تأليفها معالجة المشكلة المالية ومحاولة حل قضية الهند، على أن يسترد كل حزب بعد ذلك استقلاله وتجرى انتخابات جديدة يرجع فيها إلى الشعب.

وقد جرت هذه الانتخابات العامة فى أكتوبر سنة ١٩٣١، ففاز المحافظون فوزًا كبيرًا، وفشل حزب العمال فى الانتخابات، فنجح من المحافظين ٤٧١، ومن الأحرار ٦٦، ومن العمال ٤٩، وسقط المستر هندرسن زعيم حزب العمال، وسقط معظم أقطابهم، فكانت هذه الانتخاابات اندحارًا كبيرًا لحزب العمال، وفوزا هائلا لحزب المحافظين، وقد رضى المحافظون أن يرأس المستر ما كدونالد الوزارة الجديدة، وظل يتولاها إلى أكتوبر سنة ١٩٣٢.

السنوات العجاف
الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ - ١٩٣٤

أصيبت مصر فى عهد وزارة صدقى باشا بأزمة اقتصادية طاحنة، بدأت فى أواخر سنة ١٩٣٠ إذ هبطت أسعار القطن هبوطًا جسيما، وبيع القنطار السكلاريدس بـ ١٥ ريالا ثم بعشرة ريالات، بعد أن كان سعره ٢٦ ريالا فى أواخر سنة ١٩٢٩، وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة، فاشتدّ الضيق بالمزارعين وأصحاب الأطيان من ملاك ومستأجرين، وكانت بداية اشتداد الأزمة فى موسم القطن فى أكتوبر سنة ١٩٣٠، واستمرت فى شدّتها عدّة سنوات من أواخر سنة ١٩٣٠ إلى أواخر سنة ١٩٣٤، فكانت حقا سنوات عجافا، عانى فيها الأهلون أشدّ أنواع الضيق الاقتصادى والمالى، فقد هبطت غلة الأطيان إلى مادون تكاليفها، وبقيت ديون الملاك والمزارعين وفوائدها الفاحشة وأقساطها اللمرهقة أغلالاً فى أعناقهم، وتهددت ثروة البلاد الزراعية والعقارية بالبوار والخسران..

لقد أقيمت دعاية كبيرة لإسماعيل صدقى باشا بأن من أكفأ الاقتصاديين والماليين، فلننظر ماذا ابتكره من الوسائل لعلاج هذه الأزمة.

إن إنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ هو العمل الاقتصادى البارز الوحيد الذى تم فى عهد وزارة صدقى، ومن الحق أن نقول إن مشروع إنشاء

هذا البنك قد وضع فى عهد الوزارات السابقة، وإنما صدر المرسوم به فى عهد وزارة صدقى باشا[٢١]، وكان المشروع كما وضعته الوزارة البرلمانية يقتضى أن يكون رأس مال البنك مليونين من الجنيهات، تساهم الحكومة بنصفه، ويطرح النصف الآخر للاكتتاب العام، لكن وزارة صدقى حددت اكتتاب الحكومة بنصف مليون جنيه واكتتاب البنوك بمثل هذه المبلغ دون عرضه للاكتتاب العام.

وفيما عدا إنشاء هذا البنك وبنك التسليف العقارى الذى هو فرع له لم تعمل وزارة صدقى شيئًا يذكر فى تفريج الأزمة الاقتصادية.

لقد اتخذت بعض الاجراءات للتخفيف من وطأتها، فسنت قانونا بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمقدار الخمس من القيمة المتعاقد عليها، وأصدرت قانونًا آخر بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها، وقررت تأجيل تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من السلف التى سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين، وتأجيل تحصيل مبالغ أخرى ثمن أسمدة بيعت إليهم.

وقررت فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ إقراض الزراع على محصول القطن، وخصصت لهذه العملية ثلاثة ملايين جنيه أخذت من الاحتياطى العام.

وعهدت إلى بنك التسليف الزراعي التدخل لدى بعض الدائنين لوقف إجراءات نزع الملكية عن قليل من أطيان مدينيهم، مقابل دفع بعض المتأخر عليهم، وعهدت إلى الشركة العقارية المصرية شراء بعض الأراضى المعروضة للبيع الجبرى لكى تردها إلى أصحابها، وخصصت لذلك كله نحو ثلاثة ملايين جنيه، على أن هذه الوسائل قد نفذت فى حدود ضيقة، ولم تفد فى علاج الأزمة.

وبالرغم من اشتداد الضائقة أمعنت الحكومة فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب، واستخدمت الكرباج فى بعض القرى لجبايتها من الفلاحين، واضطرتهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان سدادًا لمطلوباتها منهم.

(٢١) هو المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر من تلك السنة.

ولم تعمل عملا مجديا حاسما فى مشكلة الديون العقارية التى عجز أصحاب الأطيان عن الوفاء بها، وكل مافعلته أن أصدرت سنة ١٩٣٣ قانونا (رقم ٧ لتلك السنة) بتجميد ومدّ آجال سلف البنوك العقارية الثلاثة الكبرى (البنك العقارى وبنك الأراضى وشركة الرهن العقارى) فى حدود الاتفاقات التى عقدتها مع هذه البنوك، وفحواها تجميد الأقساط المستحقة على المدينين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢، وتحويلها هى ورأس المال والأقساط المتأخرة والفوائد وفوائد التأخير والمصاريف حتى هذا التاريخ إلى سلفتين، إحداهما برصيد رأس المال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وتسدد على ثلاثين قسطا سنويا بالنسبة للبنك العقارى وشركة الرهن العقارى، وعلى خمسة وثلاثين قسطًا بالنسبة لبنك الأراضى، وتبدأ الأقساط من يناير سنة ١٩٣٣، والسلفة الثانية وتشتمل على الأقساط المتأخرة، وفوائد التأخير مضافا إليها الرصيد المستحق فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ لبنك التسليف الزراعى عن المبالغ المدفوعة منه للبنوك العقارية الثلاثة، وهذه السلفة الثانية تجزأ إلى قسمين، قسم منها يعادل الثلث، يدفع على أقساط سنوية، والقسم الثانى يعادل الثلثين تقوم الحكومة بسداده للبنوك ويحول إلى سلفة لها واجبة السداد فى المدة التى حددتها تلك الاتفاقات مضافا إليها فوائد سنوية، وبذلك حلت الحكومة محل البنوك العقارية الثلاثة فى هذا الجزء من الديون.

وقد تسنى لهذه البنوك بموجب هذه التسوية أن تحصل سنة ١٩٣٣ من الحكومة على مبلغ أربى على أربعة ملايين من الجنيهات، وهو تحصيل لم يسبق له مثيل فى أحسن سنى الرخاء، وقد أنقذها من الخسران والإفلاس.

وتضمن القانون وقف إجراءات نزع ملكية الأراضى المرهونة لتلك البنوك لمدة ثمانية عشر شهرًا من ابتداء العمل به.

وأصدرت قانونًا بالترخيص للحكومة بإصدار أذونات على الخزانة لكى تدفع المبالغ التى تعهدت بها للبنوك.

كانت هذه التسوية لمصلحة البنوك أكثر منها لمصلحة المدينين، ولم يكن هذا

من العلاج الصحيح فى شىء، لأن أزمة سنة ١٩٣٠ إنما ترجع إلى هبوط أسعار الحاصلات الزراعية واختلال التوازن بين قيمتها وبين نفقات الانتاج والمطلوبات من أصحاب الأراضى الزراعية، مع بقاء الديون العقارية وفوائدها الفاحشة كما عقدت فى سنى اليسر وارتفاع ثمن المحاصيل، وهذه الديون فى مجموعها يدخلها من غير شك استغلال جشع البنوك الأجنبية والمرابين لأصحاب الأراضى الزراعية، بحيث أنها كانت حتى فى سنى الرخاء تحتوى على غبن فاحش لحق بأصحاب هذه الأراضى.

فكان واجبًا على الحكومة أن تعالج الداء من أساسه، بتخفيض قيمة هذه الديون، واستبعاد ما يدخلها من استغلال غير مشروع، ثم تخفيض فوائدها، ولكنها لم تفعل ذلك، بل أبرمت تلك التسوية مع البنوك العقارية على أساس عدم المساس بأصل الديون وجوهر فوائدها، ثم إنها لم تشمل سوى مدينى هذه البنوك الثلاثة دون غيرهم من المدينين، ولم تشمل غير ديون البنوك المذكورة، فجاءت التسوية فى الجملة لصالح البنوك، لأنها جنبتها مالا مصلحة لها فيه من السير فى إجراءات نزع ملكية المدينين، إذ ليس من طبيعة عملها أن تشترى الأراضى المرهونة وتستثمرها، وقد حصلت من هذه التسوية ثلثى المبالغ المتأخرة لها على المدينين؛ دون أن تتحمل أى عناء فى تحصيلها، وبقيت أزمة الديون العقارية قائمة أمام ضآلة الفائدة الوقتية التى نالت المدينين، واستمرار الانخفاض فى غلة الأراضى، مما عجزوا معه عن الوفاء بالقسط الأوّل الذى ألزمتهم بها تلك التسوية، فتفاقمت الحالة، واستمر الضيق فى اشتداد.

وقد أشار إلى هذه الحقيقة عبد الفتاح يحيى باشا حين تولى رآسة الوزارة بعد استقالة صدقى باشا، إذ صرح بجلسة مجلس النواب يوم ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قائلا: «إن مسألة الديون العقارية هى فى طليعة المسائل التى تدرسها الحكومة بعناية تامة تمكن من الوصول إلى حلول مضمونة النفع دائمة الفائدة إذ ليس الغرض إيجاد حلول تكلف الخزانة العامة كثيرًا ولا يكون من مقتضاها إلّا تسكين الأزمة وتلطيفها لحين، ثم تعود الحال بعدها أشدّ وطأة وأعظم فتكا».

وقال حسين سرى باشا حين كان وزيرًا للمالية سنة ١٩٤٠ بجلسة مجلس النواب يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠:

«أفاد هذا الاتفاق البنوك العقارية فائدة محققة إذ تسنى لها أن تقبض فى الحال مبلغًا يربى على الأربعة ملايين من الجنيهات وهو تحصيل لم يكن لهم مثيل فى أحسن سنى الرخاء، كما رفع ضمان سلفياتها، لأن السداد من جانب الحكومة مع التنازل عن حق الأولوية للبنوك قد عزز ضمان هذه الهيئات ورفع عن كاهلها ما كانت أعدّته من احتياطات لمواجهة الشك فى تحصيل ديونها بالكامل».

ولو أن الوزارة عالجت الأزمة بتخفيض معقول فى قيمة الديون وفوائدها ثم مدّ أقساطها، لكان هذا هو العلاج الناجع لتلك المشكلة، وخاصة لأن هذه الديون حصل التعاقد عليها فى سنى الرخاء ثم طرأت عليها فى أوقات التنفيذ حالات العسر والأزمة، هذا إلى أن البنوك سبق لها أن نالت المكاسب الفاحشة من الفوائد والأرباح المركبة، وتضاعف رأس مالها من الديون، فكان الإنصاف والحكمة يقتضيان وضع تشريع بتخفيض ثلاثين فى المائة من أصل الديون العقارية وتخفيض سعر فائدتها إلى ٥ فى المائة، وليس هذا بدعًا فى التشريع، فإن المشرع يجب أن يتدخل فى بعض الظروف بين المتعاقدين ويقيم بينهم ميزان العدل، وقد تدخل سنة ١٩٣١ فى عقود إيجار الأطيان الزراعية حين رأى أن الإيجارات التى تم التعاقد عليها فى سنة ١٩٢٩ إنما عقدت فى أوقات الرخاء، فلما حدثت أزمة سنة ١٩٣٠ وهبطت أسعار الحاصلات أصدر عدة تشريعات خفض بمقتضاها الخمس من إيجارات سنة ١٩٣٠ وثلاثة الأعشار من إيجارات سنة ١٩٣١، فكان واجبا على الحكومة أن تتدخل أيضا فى القروض وتعدل من شروطها وتخفض من قيمتها وفوائدها ولكن الحكومة راعت مصلحة البنوك أكثر مما راعت مصلحة الأهلين، فلم تأخذ بهذا الحل العادل السليم.

أخفقت إذن وزارة صدقى باشا فى علاج الأزمة الاقتصادية وتسوية مشكلة الديون العقارية، وقد أخذت الحكومة البرلمانية سنة ١٩٤٢ بعلاج أقرب إلى القواعد السليمة بالنسبة إلى الديون العقارية، إذ أصدرت القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ واساسه تخفيض الديون العقارية والعادية للمدينين من الملاك الزراعيين إلى ما يعادل سبعين فى المائة من قيمة عقارات المدينين.

محادثة سيمون - صدقى

(سبتمبر سنة ١٩٣٢)

جرت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٢ بجنيف محادثة سياسية وجيزة بين صدقى باشا والسير جون سيمون وزير خارجية بريطانيا فى صدد المفاوضات لعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا.

لم تكن لهذه المحادثة أهمية ولا صدى فى الحالة السياسية للبلاد، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطونية عن النظام القائم فى مصر وقتئذ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد، وأن اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار، وكان هو الساعى إلى هذه المحادثة، إذ طلب إلى حافظ عفيفى باشا وزير مصر المفوض فى لندن أن يهيىء له مقابلة السير جون سيمون للتحدث إليه فى شأن إمكان استئناف المفاوضات، فعرض حافظ عفيفى باشا هذه الرغبة على السير جون سيمون، فقبلها، ووعد بأن يلتقى بصدقى باشا فى جنيف يوم ٢١ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢.

تم الاجتماع فى مأدبة عشاء أقامها صدقى باشا للسير جون سيمون يوم ٢١ سبتمبر، وحضرها معهما حافظ عفيفى باشا والمستر إيدن الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية (وزير الخارجية فيما بعد)، وكان موجودًا بجنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون، وجرى الحديث بين صدقى وسيمون بعد تمام العشاء، وإذ كان هذا يدرك أن جل ما يهم صدقى باشا هو الاطمئنان على استقرار وزارته، فقد أعرب له عن سروره بالتعرف إليه، ولمح إلى صفاته كرجل إدارى أمكنه إعادة النظام فى بلده (تأمل!)، وأضاف إلى ذلك أن تقارير السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى تتضمن ما يفيد ذلك، فشكره صدقى باشا على هذا التقدير، وأعرب له عن شكر الحكومة المصرية للقرار الذى اتخذته وزارة الخارجية الانجليزية فى صدد مسألة كوبون الدين العمومى، والاعتراف بالجميل لممثل الحكومة البريطانية فى مصر

(السير برسى لورين) «لما يتصف به من السجايا والذى كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا»[٢٢].

ولم يفت السير جون سيمون أن يثنى على صدقى باشا فى حديثه إذ قال له: «إن الفضل يرجع إليك فى توطيد النظام فى مصر، وإن الأمور تجرى فى مجراها، وإن علاقاتنا معكم على أحسن ما تكون[٢٣]»، وقال له أيضًا: «لقد تحدثوا فعلاً عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا، غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو مقعول جدا، كما أن تقارير السير برسى تؤيده، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور إنه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا، بل إن الأمر على عكس ذلك، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم ممهورة على اتفاقية، لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه، وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها، ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق، وأنه يؤيد سياستكم، وأنك متمتع بثقته، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنًا وبشيرا بالنجاح»[٢٤].

ثم دخل السير جون سيمون فى صميم موضوع الاتفاق، فبدا منه إصرار إنجلترا على الاحتلال واستبقاء السودان فى حوزتها، قال: «إنى أعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ يجب اتخاذهما أساسًا للمفاوضات المقبلة، وهناك مسائل سلم بها، كانتهاء الاحتلال البريطانى، والتحالف بين البلدين والمساعدة على إلغاء الامتيازات، وقبول مصر فى عصبة الأمم، غير أنه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين، الأول خاص بالنقط العسكرية، والثانى بالسودان، ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن، ولكن أين تعسكر؟ وهذه مسألة ما زالت تحتاج إلى المناقشات، أما بخصوص السودان

(٢٢) كذا على لسان صدقى باشا فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة.

(٢٣) عن المحضر المذكور.

(٢٤) عن المحضر المذكور.

فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان، فإذا ما سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان».

وقد أدرك صدقى باشا أن محدثه يريد الرجوع عن بعض ما وافقت عليه الحكومة البريطانية فى المفاوضات السابقة؛ لأن عبارة «التحفظين» اللذين أشار إليهما توحى بهذا المعنى، فأجاب بأنه ليس فى مركز يستطيع فيه إبداء ملاحظات تفصيلية عن هذين التحفظين، وصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن مصر لا تستطيع الرجوع إلى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها، ولا يجوز إعادة البحث فى المسائل التى تم الانفاق عليها إلا لإيضاحها أو تحسينها، وأن حكومته لا ترغب قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى، أما مسألة السودان فقال عنها: «إنها ما زالت بكرًا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع إدخاله فيه».

وانتقل الحديث إلى مسألة المفاوضات ذاتها، والوقت الذى تبدأ فيه، فقال السير جون سيمون بضرورة إجرائها فى (الوقت المناسب) وفى أقرب فرصة ممكنة، وأضاف أنه سيرجع فى هذا الأمر إلى الوزارة البريطانية لكى تدور المفاوضات التمهيدية وشبه الرسمية فى مصر بين المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزارة المصرية، وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن إجراؤها فى الشتاء القادم (١٩٣٣)ز وقال إنه سينتهز أول فرصة ليتحدث فى ذلك إلى زملائه وبخاصة رئيس الوزارة، كما أنه سيتباحث كذلك مع السير برسى لورين قبل عودته إلى مصر، وطلب إليه صدقى باشا أن تصدر الحكومة البريطانية تبليغًا رسميا تقبل فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع الحكومة المصرية الحالية (حكومة صدقى باشا)، فوعده السير جون سيمون بأن يتباحث فى شأن هذا الطلب مع رئيس الوزارة البريطانية وأنه سيتصل بالسير برسى لورين للاتفاق على صيغة هذا التبليغ، والوقت المناسب الذى يرسله فيه، وأبدى صدقى باشا اغتباطه فى المحضر الذى حرره عن هذه المحادثة لما سادها من الود والثقة، قال: «وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر،

وفى اعتقادى أنى تركت فى نفسه أحسن الأثر » (كذا)، وطلب إليه أن يبلغ عفيفى باشا كل ما قد يستجد من التقدم فى شأن المسائل التى كانت موضوع المحادثة، فوعده سيمون بذلك، وسلمه صدقى باشا مذكرة مكتوبة بالآراء التى أعرب عنها فى الحديث، ولخصناها فيما تقدم، واانتهت المقابلة باتفاق الطرفين على أن لا يذكر عنها إلا أنها كانت ودية مرضية وأن لا يذاع شىء عن موضوع الحديث.

وفى االيوم الثانى (٢٢ سبتمبر) التقى صدقى باشا مرة ثانية بالسير جون سيمون فى حفلة شاى أقامتها عقيلته، ولم يدر فيها حديث سياسى قط.

ولم يعقب هذه المحادثة أية خطوة من الحكومة البريطانية، ولا أى جواب على ما طلبه صدقى باشا من المفاوضة معه، ولم تصدر التبليغ الذى كان ينشده.

انشقاق فى الوفد - خروج عشرة من أعضائه
(أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٣٢)

فى يناير سنة ١٩٣٢ ظهرت فى الأفق السياسى فكرة تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والأحرار الدستوريين، وكانت دار المندوب السامى البريطانى مصدر هذه الفكرة، إذ رأى الإنجليز أن صدقى لم يفلح فى أن يضم الأمة إلى صفه، ولم يريدوا أن ينفرد الوفد بالحكم إذا أجريت انتخابات حرة. فلوحوا بهذه الفكرة لكى تشكل وزارة ائتلافية تكون عرضة للسقوط إذا أوعزوا هم أو السراى إلى بعض أعضائها بالانتقاض عليها، كما حدث فى سنة ١٩٢٨ (ص ٦٠)، وكان محور الفكرة أن يتدخل السير برسى لورين فى الأمر ويشير على الملك فؤاد حلاً للأزمة بتأليف وزارة ائتلافية، وصرح المندوب السامى لبعض محدثيه أنه إذا تم الاتفاق على تأليفها فعندئذ يستطيع أن يتدخل ويقوم بدور ما فى سبيل إنجاح هذا الاتفاق، والإنجليز يميلون إلى هذا النوع من الوزارات فى مصر ليضمنوا عدم استقرار الحكم الدستورى فيها.

اعتنق الأحرار الدستوريون هذه الفكرة؛ لأنهم استبطأوا عودتهم إلى الوزارة، وطال انتظارهم أكثر مما يحتملون بعد ما سلخ صدقى فى الحكم قرابة

سنتين، فأخذوا يدعون إلى الوزارة الائتلافية. واجتذبوا إلى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد. فراجت الفكرة. وأيدها أشخاص كثيرون. ورفضها النحاس وماهر والنقراشي ومكرم. لاستمساكهم بالميثاق القومي الذي عقد في مارس سنة ١٩٣١ (ص ١٥٩) ومن أهم قواعده أن تؤلف الوزارة من حزب الأغلبية. ولأنهم ذكروا ما كان من نقض الأحرار الدستوريين لعهدهم في الوزارة الائتلافية الأخيرة سنة ١٩٢٨، إذ استقالوا منها واحدًا بعد آخر، تمهيدًا لإسقاطها وانفرادهم بالحكم (ص ٦٠). ومن هنا نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد. وتطور حتى صار انشقاقا. وقد بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلي من الوفد في أغسطس سنة ١٩٣٢ لخلاف شخصي وقع بينه وبين مكرم في قضية القنابل. وكانا من هيئة الدفاع فيها. ثم سحب الغرابلي استقالته، ولكن النحاس قبلها. إذ رأى منه بعد خلافه مع مكرم اتصالاً بوزارة صدقي باشا وتعاونًا معها. وأعلن استقالته في أكتوبر سنة ١٩٣٢، فاعترض على هذا الإعلان من أعضاء الوفد كل من: فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعي وعلوي الجزار وفخري عبد النور وعطا عفيفي وراغب إسكندر. وسلامة ميخائيل. ونشروا بيانًا بدا فيه أنهم متضامنون مع الغرابلي. وانقطعوا مؤقتًا عن حضور جلسات الوفد. فأصدر النحاس بيانًا في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار مسلك الأعضاء السبعة خروجًا على الوفد وانفصالا منه. وترك لفتح الله باشا بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه. وإذ كان فتح الله باشا بالمستشفى، فقد أصدر بهي الدين بركات بك (باشا) بيانًا باسمه أعلن فيه أنه متضامن مع الأعضاء السبعة. ثم نشر علي الشمسي باشا بيانًا بتأييد موقفهم. فأذاع النحاس بيانًا باعتباره هو أيضًا منفصلا عن الوفد. واستقال من قبل جورج خياط لأسباب صحية.

يرجع هذا الانشقاق إذن إلى فكرة الوزارة الائتلافية. ولم يكن أعضاء الوفد على صواب في جعل هذه الفكرة سببًا للخلاف والانشقاق. إذ لا يصح مبدئيا أن تكون مسألة مناصب الحكم سببًا للانشقاق. هذا إلى أنه ليس من مصلحة القضية الوطنية إقحام السياسة البريطانية في حل مشاكلنا الداخلية. فإنه يكسب تلك السياسة نفوذًا وتقاليد يبدو ضررها على مدى الأيام. على أن اشتراط قيام وزارة ائتلافية رغم تبين اتجاه الأمة إلى أغلبية معينة في الانتخابات معناه ألا يستقر

النظام الدستورى فى البلاد؛ لأن أساس هذا النظام أن الوزارة وكالة عن الشعب، وأن الحكم الدستورى هو حكم الأغلبية. حقا إن تأليف وزارة ائتلافية قد يكون حلًّا موفقًا فى بعض الظروف، وحقا إن للحزب الذى ينال الأغلبية فى الانتخابات أن يشرك معه وزراء من غير حزبه. إذا كانت المصلحة العامة تقتضى ذلك، ولكن على أن يكون هذا الائتلاف باختياره، لا أن يفرض عليه فرضًا. أو يكون قاعدة حتمية يجب أن يقبلها وإلا أهدرت أحكام الدستور؛ لأن فرض هذه القاعدة يجعل مصير الوزارات رهنًا بإرادة الأقلية. وهذا ما يتنافى بداهة مع روح النظام الديمقراطى. فالحكم الديمقراطى معناه حكم الأغلبية التى ترتضيها الأمة. ثم إن الميثاق الذى ارتضاه الوفد والأحرار الدستوريون فى مارس سنة ١٩٣١ كان يجب أن يحترم ويبقى دستورًا للعمل. لا أن ينقض قبل أن يمضى عام على عقده، وهو فى ذاته ميثاق يتفق مع روح الدستور وأوضاعه، فكان واجبًا احترامه لكى يكون للمواثيق القومية حرمتها وقيمتها.

تعديل فى هيئة الوفد

بعد أن وقع الانشقاق المتقدم ذكره قرر الوفد فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ ضم اثنى عشر عضوا جديدا إلى هيئته بدلا ممن انفصلوا أو توفوا، وهاك أسماء الأعضاء الجدد (مع حفظ الألقاب): محمود بسيونى. محمد زغلول على سالم المستشار السابق. عبد السلام جمعة. محمود الأتربى. إبراهيم سيد أحمد. محمد الشناوى. الدكتور حامد محمود. أحمد حمدى سيف النصر. محمد عز العرب. كامل صدقى. محمد يوسف.

فساد أداة الحكم وما أثبتته أحكام القضاء

كانت وزارة صدقى باشا توهم الناس أنها إنما ألغت الدستور وأهدرت إرادة الأمة وزيفت الانتخابات لكى تصل إلى إصلاح أداة الحكم فى البلاد، ومن سخرية الأقدار أن الحوادث أثبتت أن أداة الحكم قد زادت فسادًا فى عهدها، بحيث لم يبق أى مسوّغ للانقلاب الذى تم على يدها، وثبت بالبراهين العملية أن الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل

حكومة اختارها بمحض رغبته وإرادته، فقد اعتاد الموظفون فى عهد صدقى باشا التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية، وكانت عملية الانتخابات التى اصطنعها مزورة من أولها إلى آخرها، فألف الموظفون الإداريون التزوير وفساد الضمير، واعتاد رجال البوليس والجيش التنكيل بكل معارض للحكومة، دون مراعاة للعدل والقانون، وأبيح لهم القتل وسفك الدماء فى هذا السبيل.

ومن ناحية أخرى، جعلت الوزارة بنك التسليف الزراعى أداة لمساعدة أنصارها، واستغلت الأزمة المالية لتمييزهم فى التسويات والسلف العقارية، والضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية، لكى تضطرهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة إلى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة، وهذا ولا ريب إفساد للأخلاق والضمائر أيما إفساد.

وتعقبت الحكومة خصومها السياسيين فى أرزاقهم وموارد معاشهم، فعطلتها بمختلف الوسائل غير المشروعة، لكى تضطرهم إلى الذل والاستكانة، والانضمام إلى صفها، ولم تتورع فى هذا الصدد عن أقفال المحالج والمصانع لأسباب ملفقة، للتنكيل بأصحابها. وجعلهم عبرة لغيرهم، وقد استسلم بعض الأعيان لهذا السلاح الفتاك، وصمد له آخرون، فبرهنوا على صلابة فى العقيدة ومتانة فى الأخلاق، مما يحتاج إليه المجتمع فى بلادنا.

وطغت سلطة الإدارة على سلطة النيابة، وبلغت استهانة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية أن كان وكيل نيابة المنيا يحقق فى مساء ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ فى شكوى قدمها بعض الأهالى ضد رجال الإدارة، فمنعه مأمور ضبط المديرية من الاستمرار فى التحقيق، وحال بينه وبين سؤال الأشخاص المطلوب استجوابهم، وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة، ووقفت الحكومة جامدة مغتبطة بإزاء هذا الافتئات الصارخ على السلطة القضائية، وتحولت الإدارة إلى أداة انتقام من خصوم الوزارة، ووقر فى أذهان الحكام الإداريين أن هذه مهمتهم الأساسية، وأن هذه الوسيلة الممقوتة هى السبيل إلى ترقيتهم وتقليدهم المناصب الممتازة، كما استقر فى أذهانهم أن الانتخابات ليست إلّا مهزلة أو مأساة قوامها الحيلولة بين الناخبين وحريتهم فى الاختيار، وإكراههم بمختلف وسائل التهديد

أو التزييف على انتخاب من تريده الحكومة، واختصت الوزارة أنصارها والمنفذين لسياستها الإرهابية بالمزايا والترقيات الاستثنائية، وزادت على ذلك منح بعضهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما سمى استبدالاً لجزء من معاشهم، خولفت فيها اللوائح والقوانين، وضحبت فيها مصالح الدولة والأهلين لحساب هؤلاء الموظفين، وكانت هذه الصفقات بمثابة رشوة لهم مع بقائهم فى وظائفهم، وقد ظهرت فضائح هذه الصفقات فى عهد وزارة يحيى باشا فألغت بعضها، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها.

وأدّى إطلاق أيدى الحكام فى العسف والتنكيل إلى استهانتهم بحقوق مواطنيهم، حتى فى الشئون العادية، وظهرت عواقب هذا الفساد فى حوادث أبلغ أمرها إلى القضاء، فكشف عن مساوئ كانت تتردد على ألسنة الكثيرين.

وكان أبرز هذه الحوادث ما عرف وقتئذ بفظائع البدارى، فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس سنة ١٩٣٢ لأسباب لا صلة لها بالسياسة، وثبت أن سبب القتل ارتكابه حوادث تعذيب مع بعض الأفراد، مما دعا اثنين منهم إلى قتله انتقامًا منه، وقد حوكما أمام محكمة جنايات أسيوط، فقضت على أولهما بالإعدام، وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة، فرفعا طعنًا فى هذا الحكم نظر أمام محكمة النقض والإبرام برآسة عبد العزيز فهمى باشا، فأثبتت فى حكمها[٢٥] أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفتها المحكمة بأنها (إجرام فى إجرام)، وأن من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة، وأنها من أشد المخازى إثارة للنفس واهتياجًا لها ودفعًا بها إلى الانتقام، ورأت أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبًا لاستعماله الشدّة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة، إلّا أنها لفتت فى حكمها ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى.

---

(٢٥) الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢.

انفصال على ماهر وعبد الفتاح يحيى عن الوزارة على أثر الحكم فى قضية البدارى
(يناير سنة ١٩٣٣)

على أثر إبلاغ حكم محكمة النقض والإبرام فى قضية البدارى إلى وزارة الحقانية (العدل)، اضطرت إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام على المحكوم عليه به، واتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الحكم، وقد خفف فعلا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة عمن حكم عليه بالإعدام، وبها لمدة ١٥ سنة عمن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وأمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار إليها الحكم، وفى حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والإدارة فى بلاد أخرى، فأخذت النيابة فى تحقيقها وقطعت فى بعضها شوطا بعيدا ثبت فيه إدانة بعض ضباط البوليس[٢٦].

فرأى صدقى باشا أن استمرار التحقيق فى هذه الحوادث وأمثالها سيكشف عن فظائع لا يريد أن تظهر، وربما أدّى إلى منع وقوع مثلها فيضعف سنده فى الحكم، وهو البطش والتنكيل، فرفع استقالته إلى الملك فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣، وبناها على قوله: إن الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائد الوزارة فى القيام بأعباء الحكم «قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامى بالواجب (كذا) الأسمى الذى تفضلتم جلالتكم بإسناده إلىّ»، يشير بذلك إلى الخلاف الذى قام بينه وبين الوزيرين اللذين تضامنا فى وجوب تحقيق تلك المآسى، وهما على ماهر وعبد الفتاح يحيى، ووكان الاتفاق بينه وبين السراى على أن يؤلف هو الوزارة من جديد بعد استبعاد ذينك الوزيرين، فقبل الملك استقالة الوزارة، وعهد فى اليوم نفسه إلى صدقى باشا ذاته تأليف وزارة جديدية، فألّفها على النحو الآتى: إسماعيل صدقى للرآسة

---

(٢٦) بعد استقالة وزارة صدقى باسا حوكم بعض رجال الإدارة ممن ثبتت عليهم تهمة التعذيب فحكم على ملازم تان بالحبس مع الشغل لمدة ستة، وعلى ملازم ثان آخر بالحبس سنتين، وعلى كونستابل بالحبس شهرين، وحوكم الجندى الذى قتل أحد الناخبين فى حلوان فحكم عليه بالأشغال الشاقة ١٥ سنة.

والداخلية والمالية. محمد شفيق للأشغال. أحمد على للحقانية. حافظ حسن للزراعة. نخله المطيعى للخارجية. حلمى عيسى للمعارف. إبراهيم فهمى كريم للمواصلات. على جمال الدين للحربية. محمد مصطفى للأوقاف. والوزراء الجدد فى هذه الوزارة هم: محمد شفيق وكان مديرًا عامًا لمصلحة السكك الحديدية، ونخله المطيعى وكان وكيلاً لمجلس الشيوخ، ومحمد مصطفى وكان رئيسًا لمحكمة الاستئناف.

ثم أدخل فيها تعديل يسير فى مارس سنة ١٩٣٣ باستقالة حافظ حسن باشا ومحمد مصطفى باشا. وتعيين محمود فهمى القيسى باشا وزيرًا للداخلية، ومحمد علام باشا للزراعة، وعلى المنزلاوى بك للأوقاف، وفى يوليه عين صليب سامى بك وزيرًا للخارجية بدلاً من نخله المطيعى باشا الذى استقال لمرضه.

استمرار العسف والتنكيل - حادثة الحصاينة

أدرك رجال الإدارة والبوليس بعد هذا التشكيل أنهم مؤيدون من السراى والحكومة، وأن معناه هو حماية روح البطش والعسف فى تصرفاتهم، وإطلاق يدهم فى التنكيل بالأهلين، غير مراعين حرمة للعدل والقوانين، فتمادوا فى خطتهم مطمئنين إلى أن الوزارة تحميهم وتسندهم، وأن السراى ساكتة على هذا النوع من الطغيان ولا تعترض على هذا البغى والعدوان.

وقد وقع فى بلدة (الحصاينة) من بلاد مركز السنبلاوين بمديرية الدقهلية حادث تنكيل جديد يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣، دلّ على تغلغل هذه الروح فى نفوس الموظفين الإداريين، مما كان له وقع أليم فى النفوس، وخلاصته أن الإدارة عطلت وابورًا لطحن الغلال وضرب الأرز يملكه الشيخ طلبة صقر من أعيان هذه الجهة، وقام لذلك نزاع بينه وبين الإدارة رفع أمره إلى القضاء إذ أقيمت عليه دعوى مخالفة أمام محكمة السنبلاوين، فجاءت فى هذا اليوم قوّة من البوليس والإدارة للتفتيش فى الوابور، فاعترضها نفر من قبل صاحب الوابور طالبين بقاء الحالة على ما هى عليه حتى يفصل القضاء فى دعوى المخالفة، فحصل تصادم بين الفريقين، أمر فيه مأمور المركز رجاله بإطلاق النار على الأهلين، فقتل منهم ثلاثة،

أحدهم شقيق الشيخ طلبة صقر، وفتاة. وقتل باشجاويش المركز وواحد من الجنود، وجرح كثير من الأهلين، واستولى الذعر على السكان، ولم يقف عسف الإدارة عند هذا الحد بل أرسلت تجريدة من أربعمائة جندى لحصار البلدة، وقبضت على كثير من أهلها، وظلوا فى السجن إلى أن أفرجت عنهم النيابة.

أما قضية المخالفة التى نسبتها الإدارة إلى الشيخ طلبة صقر فقد حكم فيها ببراءته، وأثبتت المحكمة فى حكمها أن الإدارة تجاوزت سلطتها بالأمر الذى أصدرته بإلغاء رخصة الماكينة وإقفال الوابور، وأن هذا الأمر الإدارى باطل.

نقل السير برسى لورين
وتعيين السير مايلز لمبسون مندوبًا ساميًا
(أغسطس سنة ١٩٣٣)

فى أغسطس سنة ١٩٣٣ قررت الحكومة البريطانية نقل السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى من مصر وتعيينه سفيرًا لأنجلترا فى تركيا، ويرجع نقله إلى أنه أسرف فى تأييد سياسة البطش التى سارت عليها وزارة صدقى باشا حتى انكشف ذلك الحياد الكاذب الذى كان يتظاهر به حيال الانقلاب الثالث، واحتملت الحكومة البريطانية مسئولية استثارة هذا الانقلاب وتدعيمه، وكانت تنتظر أن تسفر هذه السياسة عن قهر الشعور الوطنى، ولكنها رأت على العكس أنها زادته قوّة واتساعًا، وزادت من سخط الشعب عليها، فعولت على استبدال ممثلها، لا حبًّا فى خير مصر، بل لأنه أخفق فيما قصد إليه إخفاقًا كشف عن نياتها، وإذ رأت أنها تمادت فى سند الحكم المطلق، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة بإقصاء المندوب السامى الذى تم على يده إنفاذها.

وعينت السير مايلز لمبسون خلفًا له، وكان من قبل وزيرها المفوض فى الصين، وقد نجح فى عقد معاهدة بين الصين وإنجلترا أنهت عهد خلاف كان قائمًا بينهما، فجاء تعيينه مندوبًا ساميًا فى مصر دليلًا على اتجاه جديد من من الحكومة البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وإنجلترا.

وقد جاء السير لامبسون إلى مصر فى يناير سنة ١٩٣٤.

استقالة صدقى باشا
(سبتمبر سنة ١٩٣٣)

وأخيرًا قدم إسماعيل صدقى استقالته من رآسة الوزارة يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٣. بعد أن سلخ فى الحكم أكثر من ثلاث سنوات.

وإن المرء ليحق له أن يتساءل لماذا بقى طول هذه المدة يتولى الحكم على رغم إرادة الشعب، ولا يحتاج الإنسان إلى عناء لتعليل هذه الظاهرة، فالسبب فيها يرجع إلى تأييد السراى لوزارته، وهذا النوع من الحكم هو الذى كان يروق لها، ولولا هذا التأييد لما استطاع صدقى أن يبقى فى الحكم يومًا واحدًا.

ومع أن وزارته كانت بغيضة إلى الشعب، فإن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون استقالتها، بل كانت مفاجأة، حتى أن زملاءه فى الوزارة لم يعلموا بها إلّا بعد تقديم كتاب الاستقالة! وقد بناها على أن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه، والواقع أن صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم، ولكن السبب الحقيقى الذى دعاه إلى الاستقالة هو أن السراى قد انتهت من استخدامه فى إذلال الشعب ووضع نظام الحكم القائم على أساس انتهاك حقوقه والزراية بإرادته، فانتهت مهمة صدقى فى نظرها، وأرادت أن تستبدل به سواه؛ لأن الحكم المطلق لا يطيق البقاء على رئيس وزارة طويلًا يمكث فى منصبه، بل إن مظاهر هذا الحكم الرغبة فى كثرة التبديل والتغيير، وإذ رأى صدقى باشا أن الرغبة السامية قد انحسرت عنه، لم ير بدًّا من اعتزال منصبه «مكرهًا أخاك لا بطل».

وليس صحيحًا أن الاعتبارات الصحية هى التى دعته إلى الاستقالة، فإنه فى الوقت الذى زعم فيه ذلك، بدا منه أن يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم، موهمًا نفسه أنه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية.. فى البرلمان! ولقد أشار إلى هذا الاعتبار فى كتاب استقالته الذى قدمه إلى الملك، فأعرب عن أمنيته فى أن يضم جهوده إلى جهود العاملين على تأييد النظام الذى ابتدعه، قال: «وسيكون من أسباب سعادتى أن أجد فى نفسى من القوة ما يسمح لى بأن أضم

جهودى إلى جهود العاملين على تأييد هذا النظام، أخص منهم حزب الغالبية البرلمانية الذى أتشرف برياسته».

فهذا الكلام معناه أن صحته تحتمل أعباء النضال البرلمانى الذى أخذ يمنى نفسه به باعتباره رئيسًا لحزب الغالبية البرلمانية، وقد كرر هذا المعنى فى اجتماع عقده لهذا الحزب بعد استقالته مباشرة، وطلب فيه أن تواجه الوزارة الجديدة البرلمان، وفى هذا معنى التحدى لها، ويدل قطعًا على أنه استقال من الوزارة لا لاعتلال صحته، بل مرغمًا حانقًا، ولهذا توعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال، وفاته أن الحزب الذى ظن أنه عدّته فى النضال إنما اصطنعه وهو فى الحكم، وهو حزب جمع أشياعه فى ظل الحكم وانضموا له لأنه يتولى الحكم، فهو حزب يتبع الحكم أينما سار وبعبارة أخرى هو حزب الحكومة أيًّا كانت هذه الحكومة، ولذلك كان من تهكم الأقدار أن هذا الحزب هو أول من تنكر لصدقى باشا وخذله بعد أن أقصى عن الحكم! وهكذا تتكشف الحقائق التى يقوم عليها الحكم المطلق، فالأحزاب التى يصطنعها هذا الحكم أو يصطفيها إن هى إلّا أحزاب صورية لا إرادة ولا أهداف لها إلا أن تسير فى ركاب الحاكم وحسب.

قبل الملك استقالة صدقى باشا، وبعث إليه فى هذا الصدد بكتاب رقيق ينوّه فيه بما قام به من «أعمال مجيدة وخدمات جليلة»، ويبدو منه روح العطف على وزيره الأمين فى محنته، قال:

«عزيزى إسماعيل صدقى باشا، رفع إلينا كتاب دولتكم المحرر فى الحادى والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣، وبه تلتمسون قبول تنحيكم عن الحكم، بعد الذى تبين لكم من أن صحتكم غدت تنوء بأعباء ما يتطلبه منكم منصبكم الخطير، ولا يسعنا، حرصًا على صحتكم، إلّا أجابتكم إلى ملتمسكم، راجين لدولتكم كمال العافية حتى تساهموا فى خدمة البلاد بما عرف عن دولتكم من المقدرة الفائقة، وإنّا لشاكرون لدولتكم ولحضرات زملائكم الوزراء ما قدمتم للبلاد من أعمال مجيدة وخدمات جليلة، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك».

«صدر بسراى المنتزه في ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٥٢ - ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣».

فؤاد

تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى

عهد الملك إلى عبد الفتاح يحيى باشا تأليف الوزارة الجديدة، وكان وقتئذ فى أوروبا، فصدع هناك بالأمر، وعينت السراى الوزراء وهو لا يزال غائبًا، وجاء ووجد الأمر مجهزًا، دون أن يكون له رأى فيه، وهذا من مظاهر الحكم المطلق، وكان اختيار السراى إياه وهو الوزير الذى انفصل عن وزارة صدقى باشا دليلا آخر على أن صدقى أصبح غير مرغوب فيه من السراى، وأن هذا هو السبب الحقيقى لاستقالته من رياسة الوزارة.

تألفت وزارة يحيى باشا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ على النحو الآتى:

عبد الفتاح يحيى باشا للرياسة والخارجية. أحمد على باشا للحقانية. محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف. حلمى عيسى باشا للمعارف. إبراهيم فهمى كريم باشا للمواصلات. محمود فهمى القيسى باشا للداخلية. على المنزلاوى بك للزراعة. صليب سامى بك للحربية والبحرية. عبد العظيم راشد باشا للأشغال. حسن صبرى بك للمالية.

وقد تألفت على أساس نظام صدقى باشا، أى على أساس دستوره، وفى ذلك يقول يحيى باشا فى كتابه إلى الملك: «ولقد كان لى شرف الاشتراك فى وضع أسس النظام الحاضر والسهر على تنفيذه حتى استقر نهائيًّا (كذا) وقام شيوخ الأمة ونوابها بالمهمة الموكولة إليهم خير قيام فبذلوا مع الحكومة مجهودًا عظيمًا سياسيًّا وماليًّا واقتصاديًّا. ستسير وزارتى بالبلاد فى ظل جلالتكم فى الطريق نفسه مسترشدة بحكمة جلالتكم السامية».

كانت هذه الوزارة خاضعة فى تشكيلها وسياستها وتصرفاتها لإرادة السراى، ويلاحظ أن فيها وزيرين من حزب الشعب، وهما إبراهيم فهمى كريم باشا وعلى المنزلاوى بك، ولم يكن صدقى باشا مقرًّا تمثيل حزبه فى الوزارة بهذه القلة،

ولم يكن راضيًّا فى الجملة عن تخطيه وعدم استشارته فى تأليفها بصفته رئيس حزب الغالبية البرلمانية.. ونقم من الوزيرين الشعبيين دخولهما الوزارة دون موافقة حزبهما، فأعلن أنه يعتبرهما متخلّيين عن عضويتهما فى الحزب، فلم يكترثا لهذا القرار، وكان يحيى باشا مستقيلاً من وكالة حزب الشعب، منذ يناير سنة ١٩٣٣ إثر خروجه من وزارة صدقى، فعاد وتمسك بها بعد تأليف الوزارة، ليتخذ لنفسه صفة «تمثيلية»، واضطر صدقى باشا أن ينحنى كعادته أمام القوة، ويخضع للحكومة القائمة، فجمع مجلس إدارة حزبه يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة يحيى باشا والترحيب بعودته إلى حظيرة الحزب» وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخليين عن عضويتهما فيه، وهكذا شهدت البلاد مهزلة جديدة من الحياة السياسية الملفقة البعيدة عن الاستقامة والكرامة.

وازداد صدقى ضعفًا أمام الوزارة، وأمعنت هى فى الزراية به، ورأى أعضاء حزبه ينفضون من حوله، ويستبدلون به سيدًا جديدًا، فاضطر فى أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة حزب الشعب، وكانت هذه الاستقالة معقولة؛ لأن هذا الحزب لم ينشأ إلّا ليستند إلى الوزارة، فلما أقصى صدقى عن رياسة الوزارة انضم أعضاء حزبه إلى رئيس الوزارة الجديد، فكان حتمًا مقضيًا أن يتنحى عن رياسة الحزب الذى أنشأه، وهكذا انفصل عنه الحزب، كما انفصل عنه ناديه، وانفصلت عنه جريدته! لمجرد إقصائه عن رياسة الوزارة.

ثم ما لبث صدقى باشا أن عاد إلى تولى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة يحيى باشا.

تعثرت وزارة يحيى باشا فى سيرها، وبدأت حياتها منفصلة عن الشعب، غير مستندة إلى تأييده، ولم يكن يؤيدها فى الحكل سوى حزبين صوريين متخاذلين لا يمتّان إلى الشعب بأية صلة.

وبرغم أن يحيى باشا نوّه فى كتابه إلى الملك بأن أكثر ما يشغلها هو معالجة الأزمة الاقتصادية فإنها لم تعمل فى هذه الناحية عملاً يذكر واقتصرت على إصدار القانون الذى أقره البرلمان بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية لسنة ١٩٣٢ بمقدار

ثلاثة أعشار قيمتها، وخصصت مبلغ مليونى جنيه لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة، ولم تخفف هذه الوسيلة شيئًا من الضائقة المالية

وألفت لجنة لتحقيق الصفقات التى منحتها وزارة صدقى لبعض الموظفين فى شكل استبدال لجزء من معاشهم، وتبين من تحقيق هذه اللجنة مبلغ مخالفة القوانين واللوائح فى هذه الصفقات، فألغت الوزارة بعضها، وفصلت بعض الموظفين الذين لم يقبلوا التنازل عنها.

الوزارة والمحاماة – حل مجلس نقابة المحامين

أصدرت الوزارة فى ٢٨ ديسمبر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، قضت المادة الأولى منه بأنه لا يجوز أن يكون عضوًا بمجلس النقابة المحامى الذى قضى عليه بعقوبه تأديبية، ونصت المادة الثانية على سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (وقت صدور القانون).

جاء هذا لنص تعديلا للائحة المحاماة أمام المحاكم الوطنية التى لم تكن تحتوى هذا الخطر.

وملابسات صدور هذا القانون أن مجلس الوزراء أصدر يوم ١٤ ديسمبر بلاغًا أرسل وزير الحقانية صورته إلى نقيت المحامين وقتئذ (الأستاذ محمود بسيونى) ليبلغه إلى الجمعية العمومية التى كان مزمعًا انعقادها بسراى محكمة الاستئناف يوم الجمعة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ فى اجتماعها السنوى، وفحوى هذا البلاغ أنه اتصل بعلم الوزارة أن فريقًا من المحامين رشحوا لعضوية مجلس النقابة زملاء لهم حكم عليهم من يومين بالتوبيخ، فهى تنبههم إلى عدم انتخابهم، وإلّا فستضطر لأن تستصدر على وجه الاستعجال «قانونا يحدد التقاليد التى سبقت الإشارة إليها (كذا) ويترتب على ذلك التحديد النتيجة الطبيعية من إسقاط عضوية من يكونون قد انتخبوا مخالفة لها وخروجًا عليها».

فلما تلى هذا البلاغ فى الجمعية العمومية قابله المحامون بالاستنكار وعدّوه

تدخلاً غير مشروع من الوزارة فى انتخاباتهم، إذ أن لائحة المحاماة الصادر بها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩١٢ لم تشترط هذا الشرط فى عضو مجلس النقابة، وخاصة لأن أحكام مجلس التأديب التى أشارت إليها الوزارة فى بلاغها كان لها طابع سياسى ولا تخدش سمعتهم أو نزاهتهم فى شىء، وعلى ذلك لم يكترث المحامون لهذا البلاغ وانتخبوا لمجلس النقابة ثلاثة من زملائهم ممن صدرت عليهم هذه الأحكام.

وإذ رأت الوزارة أن تدخلها لم تكن له نتيجة وأن المحامين قابلوه بالاستنكار، وضعت القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ وعرضته على وجه الاستعجال على البرلمان، ولما كان مجلسًا للنواب والشيوخ طوع إرادتها فقد أقرّاه على وجه الاستعجال أيضًا وصدر بتاريخ ٢٨ ديسمبر من تلك السنة، ونصّت المادة الثانية منه على سريانه على أعضاء مجلس النقابة الحاليين (سنة ١٩٣٣) الذين لم يكن يسوغ بمقتضى المادة الأولى انتخابهم، وبعبارة أخرى صدر هذا القانون منصوصًا على سريانه على الماضى، مما يخالف الدستور ويتعارض مع كرامة المحامين.

وقد وقف المحامون بإزائه موقفًا مشرّفًا إذ طلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر فى هذا الشأن واتخاذ ما تراه من القرارات.

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بمحكمة الاستئناف (كما كانت العادة المتبعة وقتئذ)، ولكن رئيس محكمة الاستئناف استدعى النقيب (الأستاذ مكرم عبيد) وناقشه فى الغرض من الاجتماع، وقال إنه يسمح بإعارة الغرفة لتجتمع فيها الجمعية العمومية إذا كان الغرض من اجتماعها تنفيذ القانون وإجراء انتخابات جديدة، فأبان له النقيب أن الطلب المقدم لمجلس النقابة محدّد الموضوع ولا يمكن للمجلس أن يغير فيه، فلم يقبل التصريح بأن يكون الاجتماع لهذا الغرض فى المحكمة، فأجل المجلس الاجتماع أسبوعًا مع دعوة الجمعية العمومية للاجتماع فى دار النقابة (رقم ٢٠ شارع المناخ).

فاجتمعت يوم الجمعة ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤، وقررت بالإجماع الموافقة على القرار الآتى:

«الجمعية العمومية - بعد الاطلاع على مذكرة مجلس النقابة المبلغة لمحكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣، وبعد سماع البيانات التى ألقيت والمناقشات التى دارت بجلسة اليوم. وبعد الاطلاع على المادة ٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التى وضعت مبدأ أساسيًا هو عدم سريان القوانين التى تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها، وبما أن نصّ الماددة السادسة من الدستور نصّ عام يشمل جميع العقوبات من غير تفريق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصلية كانت أو تبعية وتتضمن فوق ذلك مبدأ من مبادئ العدالة الأولية المسلم به فى جميع الشرائع، وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة.

لذلك

«ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لا تسرى على الانتخابات الماضية. وعلى ذلك فلا محل لإجراء انتخابات جديدة وتكلف الجمعية الأستاذ النقيب بإبلاغ ذلك إلى الجهات المختصة».

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت فى ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ مرسومًا بقانون (رقم ٤٧ من تلك السنة) بإبطال العمل مؤقتًا بنظام نقابة المحامين، وبحل مجلس النقابة القائم وقتئذ، وتأليف لجنة من رئيس محكمة استئناف مصر أو من يقوم مقامه ومن النائب العمومى وفى حالة غيبته من الأفوكاتو العمومى أو رئيس نيابة محكمة الاستئناف ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة، تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها.

ولما استفاضت الأنباء بقرب صدور هذا القانون اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة، وقررت الموافقة على القرارات التى اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجًا على التشريع الجديد، وسببت قرارها بالأسباب الآتية:

«اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية للنظر فى مشروع القانون الجديد الخاص بالمحاماة واتخاذ ما تراه الجمعية للمحافظة على حقوق المحامين وكرامتهم وأصدرت القرار الآتى:

«بناءً على الاقتراح المقدم من حضرات المحامين المدونة أسماؤهم بمحضر الجلسة. وبما أن حضرات محامى المنيا وعددهم ٧٥ محاميًا قد اجتمعوا وقرروا نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين احتجاجًا على التشريع الجديد الخاص بالمحامين، وبما أن حضرات المحامين بالمنصورة وعددهم ثمانون محاميًا قد عقدوا اجتماعًا لهذا الغرض واتخذوا فيه مثل هذا القرار، وبعد سماع البيانات التى ألقيت على الجمعية العمومية والتى تبين منها أن مشروع القانون الذى تقترحه الحكومة بشأن المحاماة هو مشروع يهدم كيان المحاماة ويسلبها وجودها ويهدر استقلالها إذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ويجعل قيام مجلسها معلقًا على محض مشيئة هذه السلطة وهواها.

لذلك

قررت الجمعية العمومية المنعقدة اليوم بدار النقابة بالقاهرة (بشارع المناخ رقم ٢٠) الموافقة على القرارات التى اتخذها حضرات محامى المنصورة والمنيا، ودعوة باقى حضرات الزملاء المحامين أمام سائر المحاكم بالقطر المصرى إلى نقل أسمائهم من جدول المشتغلين إلى جدول غير المشتغلين احتجاجًا على هذا المشروع، على أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الاسم إلى مجلس النقابة، وقد عهدت الجمعية إلى المجلس أن يقدمها إلى الجهات المختصة عند انتهاء التوقيع عليها».

وبعد صدور المرسوم بقانون اجتمع مجلس نقابة المحامين يوم ٦ يوليه سنة ١٩٣٤، وقرر بالإجماع ما يأتى:

أولاً: أن المرسوم بقانون الذى أصدره مجلس الوزراء أمس (٥ يوليه) بتعطيل بعض أحكام قانون المحاماة وبحلّ مجلس النقابة وتخويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس - هو مرسوم باطل بطلانًا أصليًا لمخالفته لنص المادة ٤١ من الدستور.

ثانيًا: أن مجلس النقابة الحالى الذى استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين طبقًا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ لا يزال قائمًا بحكم القانون وسيظل المجلس قائمًا بواجبه نحو المحامين لأنه وحده الممثل للمحامين.

ثالثًا: تكليف النقيب باتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحفظ أموال النقابة لدى البنوك وعدم التصرف فيها إلّا بإذن من المجلس.

رابعًا: دعوة الجمعية العمومية لانعقاد غير عادى يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤.

ولقد كان تصرف الوزارة بإزاء المحامين فى هذا الصدد اعتسافًا لا مسوّغ له، ووقف المحامون حياله موقفًا مشرفًا.

ولما وليت وزارة نسيم باشا الحكم ألغت هذه التشريعات الشاذة، وأصدرت فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مرسومًا بقانون رقم ٦٣ من تلك السنة بإبطال العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣، وأصدرت فى اليوم نفسه مرسومًا رقم ٦٤ بانقضاء تعطيل نظام نقابة المحامين وتكليف رئيس محكمة استئناف مصر بدعوة الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة بدلًا من المجلس المنحل.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين يوم الجمعة ١٨ يناير سنة ١٩٣٥ وانتخبت أعضاء المجلس، وانتخبت الأستاذ مكرم عبيد نقيبًا والأستاذ كامل صدقى بك وكيلًا.

وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٣٥ كتب رئيس اللجنة المؤلفة بموجب مرسوم ٥ يوليه سنة ١٩٣٤ إلى البنوك وخزانة محكمة الاستئناف بتسليم أموال النقابة إلى المجلس الجديد وتخلت اللجنة عن عملها وعادت الأمور إلى نصابها.

وفى سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمحاماة، وعدل بعد ذلك بموجب القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ القائم الآن (١٩٤٩).

يمين الوزراء

وفى عهد هذه الوزارة صدر مرسوم بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والإخلاص للملك والوطن قبل أن يتولّوا أعمالهم، ولم تكن هذه اليمين مما يوجبه الدستور، ولا كان الوزراء يقسمونها من قبل، وإنما نصّ الدستور فقط على اليمين التى يقسمها أعضاء البرلمان، فقضت المادة ٩٤ بأنه «قبل أن يتولى أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدّوا أعمالهم بالذمة والصدق وتكون تأدية اليمين فى كل مجلس علنًا بقاعة جلساته».

ولم يدخل دستور صدقى باشا تعديلًا فى هذه المادة، ولكن يبدو أن الملك فؤاد أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينًا خاصة به، فنبتت الفكرة فى وجوب أداء هذه اليمين، وأن يقدم فيها الملك على الوطن، فى حين أن الدستور يقدم الوطن على الملك فى صيغة اليمين الدستورية، فصدر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه «قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا يمين الولاء والإخلاص للملك وللوطن وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدّوا أعمالهم بالذمة والصدق»، ونصّت المادة الثانية على تحرير محضر بتأدية اليمين لكل وزير، وجعلت المادة الثالثة أداءها ساريًا على الوزراء الحاليين، أى أعضاء الوزارة التى صدر على يدها المرسوم، فأقسموها بين يدى الملك، وكانت فى الواقع تكرارًا لليمين التى نصّ عليها الدستور، مع تقديم الملك على الوطن.

إهانات ولطمات

أدرك الإنجليز مبلغ ضعف الوزارة وانفصالها عن الشعب، وخذلان الشعب إياها، ومبلغ تداعى النظام الذى ابتدعه صدقى باشا، فأخذوا يستهينون بها وبكرامتها، وزاد استعلاؤهم على البلاد فى عهدها، وتعددت مظاهر هذا الاستعلاء، ففى أكتوبر سنة ١٩٣٤ زار المستر موريس بيترسن المندوب السامى

البريطونى بالنيابة[٢٧] مبنى البوليس والمطافىء بالقاهرة، وأخذ يستعرض قوات بلوك الخفر، محوطًا بمظاهر التفخيم والتكريم، فكانت هذه الزيارة لطمة شديدة للوزارة.

ولم يقف التدخل البريطانى عند هذا الحد، بل تفاقم واستفحل، وبلغ الذروة بمفاتحة المستر بيترسن يحيى باشا فى شأن مرض الملك، وتلميحه إلى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه، وزاد فى التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء فى حالة وفاة الملك.

وتدخل الإنجليز أيضًا فى المناصب الكبرى بالسراى، ولمحوا إلى وجوب تعيين رئيس للديوان الملكى، وكان هذا المركز شاغرًا منذ أن استقال منه محمد توفيق نسيم باشا فى أغسطس سنة ١٩٣١ على عهد وزارة صدقى باشا، فاستجابت السراى إلى طلبهم، وعين أحمد زيور باشا رئيسًا للديوان فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الإيطالى كبير مهندسى القصور الملكية فى منصبه، ونسبوا إليه أنه يعمل لحساب دولته، واعترضوا عامة على النفوذ الإيطالى فى القصر.

وإذ هان شأن الوزارة إلى هذا الحدّ وهان كذلك شأن الملك، لم ير عبد الفتاح يحيى باشا بدًّا من تقديم استقالته، وكان الملك راغبًا فى هذه الاستقالة؛ لأنه شعر بالمرارة من توالى الاعتداء على كرامته، ورأى أن يسلك سبيلًا جديدًا فى الحكم، بأن يتقرب إلى الشعب، بعد أن غاضبه طوال السنين السابقة.

استقالة وزارة يحيى باشا وتأليف وزارة نسيم باشا
(نوفمبر سنة ١٩٣٤)

قدم يحيى باشا استقالته فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤، وذكر فى كتاب استقالته: «إنه فى الشهر الأخير والمصريون جميعًا يضرعون إلى الله أن يتم لجلالتكم

---

(٢٧) كان السير مايلز لامبسون وقتئذ فى أجازته بانجلترا.

أسباب الصحة أبلغت رغبات للحكومة البريطانية لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد»، يشير بذلك إلى تدخل المستر بيترسن فى مسألة الوصاية على العرش كما سلف القول، وقبل الملكاستقالته فى ١٤ نوفمبر، وعهد فى اليوم نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى ١٥ نوفمبر على النحو الآتى: محمد توفيق نسيم باشا للرآسة والداخلية. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. أمين أنيس باشا للحقانية. كامل إبراهيم بك للخارجية والزراعة. عبد العزيز محمد للأوقاف. أحمد نجيب الهلالى بك للمعارف. عبد المجيد عمر بك للأشغال والمواصلات. محمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية. وفى فبراير سنة ١٩٣٥ عين عبد العزيز عزت باشا وزيرًا للخارجية فى هذه الوزارة، وهى وزارة نسيم باشا الثالثة.

* * *

الفصل الخامس

الجبهة الوطنية وعودة الحياة الدستورية

١٩٣٥ - ١٩٣٦

شهدت البلاد فى ختام سنة ١٩٣٥ حادثًا هاما من أعظم حوادثها التاريخية، وهو استئناف الحياة الدستورية، وعودة دستور سنة ١٩٢٣، بعد أن ظل معطلا نيفًا وخمس سنوات، فكانت هذه السنة من هذه الناحية فوزًا للحركة الوطنية، أعاد إلى الأذهان فوزها فى ختام سنة ١٩٢٥ إذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية (ج ١ ص ٢٣٦ طبعة سابقة).

وإذ كان ذلك الفوز أهم حوادث التاريخ القومى فى سنة ١٩٣٥، فإنّا ذاكرون مقدماته وملابساته.

إلغاء دستور صدقى باشا

(٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤)

كان أول عمل لوزارة نسيم باشا إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ (دستور صدقى باشا)، ففى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ صدر أمر ملكى بإبطال العمل بالنظام المقرر بالأمر رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، أى بدستور سنة ١٩٣٠، وبحل مجلسى الشيوخ والنواب القائمين على أساس هذا النظام.

كان صدور هذا الأمر أول ترضية نالها الشعب بعد أن ناضل أربع سنوات فى سبيل إلغاء ذلك النظام الذى فرض عليه فرضا.

وكان واجبًا على الملك ألا يقتصر على إلغاء هذا النظام، بل يقرن إلغاءه بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، ولكنه لم يفعل، وصدر الأمر فى ديباجته وأحكامه منبئًا

بأن فترة فراغ لم يحدد مداها ستعقب إلغاء دستور صدقى باشا، يتولى فيها الملك سلطات البرلمان، وهذا ما لم يرض به الشعب، ومع أن ديباجة الأمر تضمنت قول الملك «إنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها»، فإن الحياة الدستورية التى ترضاها لم تعد إلّا بعد قيام شبه ثورة فى نوفمبر سنة ١٩٣٥، أى بعد انقضاء عام، كما سيجىء بيانه.

فما الذى دعا الملك إلى تعطيل عودة الحياة الدستورية التى ترضاها الأمة سنة أخرى، بعد أن اعتزم إلغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها طيلة السنوات الأربع الماضية؟

إنك لا تجد تعليلاً صحيحًا لهذه الظواهر إلّا إذا رجعت قليلا إلى الماضى، فإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوًا فى سنة ١٩٣٠، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والإنجليز على حرمان الأمة حقوقها الدستورية كما سبق القول، فالإنجليز كانوا يبغون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة، والسراى تبغى حكم البلاد حكمًا مطلقا، ومن ثم اتفق الطرفان على إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على البلاد، ثم وقع الجفاء بين الطرفين، وصدرت من الإنجليز تصرفات مسّت كرامة الملك الشخصية، وغضّت من كبريائه، فأراد أن يسترضى الشعب، لعله يستعين به على دفع الإهانة التى لحقت به، فألغى دستور سنة ١٩٣٠، على أنه فى الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى عقد بينه وبين الإنجليز، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع إليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠، وهذا يقتضى وقتا قد يطول أو يقصر، ولم يكن الملك فى خاصة نفسه متلهفًا على استئناف الحياة الدستورية الصحيحة، ولا مستعجلا عودتها، فاقتصر فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ على إلغاء دستور سنة ١٩٣٠، ونوّه إلى أن نظامًا دستوريا آخر سيحل محله، دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن؟ ومتى ينفذ؟ وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية فى شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل نظام صدقى باشا، وهذا ولا ريب من المساوئ التى يؤسف لها أسفًا عظيمًا، وفيها إقحام للجانب البريطانى فى أخطر الشئون

الداخلية، مما كان يجب تجنيب البلاد عواقبه لو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل.

والآن وقد ذكرنا ملابسات صدور الأمر الملكى بإلغاء دستور صدقى باشا نورد هنا نصّه كاملا؛ لأنه من الوثائق الهامة فى حياة البلاد الدستورية.

أمر ملكى رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤
بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

«نحن فؤاد الأول ملك مصر. بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، وبما أن الحال يقتضى إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه. وبما أنه من أعز أمانينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها، ونظرًا لأنه، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر، ينبغى أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التى لم يزل معمولا بها منذ إنشاء النظام الدستورى فى مصر، أمرنا بما هو آت:

مادة ١: يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ويحل المجلسان الحاليان.

مادة ٢: يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ إدخال النظام الدستورى فى مصر، كما يظل قائمًا نظام وراثة العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكى الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢.

مادة ٣: إلى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار إليه فى المادة الأولى نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خصّ بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية، ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا وعلى مسئوليتهم طبقًا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائمًا قوام النظام الدستورى فى مصر.

مادة ٤: تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول، فإن لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل ولا يجوز

أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل إلّا بقانون.

مادة ٥: يبقى نافذًا كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سنّ أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقًا للأصول والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها وكل ما أنفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة.

مادة ٦: على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه.

صدر بسراى القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤).

«فؤاد»

ألغى إذن دستور صدقي باشا، وحُلّ البرلمان الذى كان وليد هذا الدستور.

ولعلك تلحظ أن برلمان صدقى باشا كان إلى ذلك الحين أطول البرلمانات عمراً؛ لأنه ظل قائماً من يونيه سنة ١٩٣١ إلى نوفمبر سنة ١٩٣٤، ولعل كونه مفروضاً على الشعب هو الذى نفخ فيه، ومدّ فى أجله، وجعله محبوباً وقتاً طويلا لدى السراى، على خلاف البرلمانات المنتخبة انتخابا حرًّا والتى تمثل إرادة الأمة.

إنشاء وزارة التجارة والصناعة والمآخذ على وزارة نسيم

أنشئت وزارة التجارة والصناعة فى عهد وزارة نسيم باشا بموجب المرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤، على أن إنشاءها اقترن بتعيين خبير فنى بريطانى لها بعقد لمدة ثلاث سنوات بمرتب قدره ثلاثة آلاف جنيه، وخوّل هذا الخبير حق الاتصال المباشر بالوزير، وقد أعاد هذا التعبير إلى الأذهان ما جاء فى مشروع ملنر عن المستشار المالى البريطانى والمستشار القضائى وتخويلهما حق الاتصال بالوزير[١]، فكان هذا الخبير الفنى هو مستشار بريطانى لوزارة التجارة والصناعة، فلا جرم أن قوبل تعيينه على هذا النحو بالسخط والاستنكار.

---

(١) راجع كتابنا (ثورة سنة ١٩١٩) ج٢.

ومما يؤخذ على وزارة نسيم تجديدها عقود كثير من الموظفين البريطانيين وتعيين طائفة جديدة منهم فى الحكومة.

ومن التصرفات الموعز بها من الإنجليز والتى تمّت فى عهد هذه الوزارة نقض الاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين مصر واليابان على أساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية، فقد نقض هذا الاتفاق فى يوليه سنة١٩٣٥، بحجة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجمركية على واردات اليابان لكى تحمى الصناعات الأهلية من المنافسة اليابانية، والعلة الحقيقية لنقض ذلك الاتفاق هو ترويج المصنوعات الإنجليزية بدلا من اليابانية أى منع المصنوعات اليابانية من مزاحمتها فى مصر، ففى هذا الحين لم تكن شركة مصر لغزل ونسج القطن وشركة الغزل الأهلية تنتجان إلّا جزءاً يسيراً من مقطوعية البلاد من الغزل والنسيج. فى حين أن معظم هذه المقطوعية كانت ترد من إنجلترا فكان وضع الرسوم الباهظة على واردات اليابان دون سواها مقصوداً منه ترويج المصنوعات البريطانية فى مصر.

المؤتمر العام للوفد المصرى
(يناير سنة ١٩٣٥)

دعا الوفد المصرى فى أواخر سنة ١٩٣٤ أعضاء لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر فى شئون البلاد من شتى نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عقد هذا المؤتمر يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة رمسيس بالزمالك، وهو أوّل مؤتمر عام للوفد المصرى، وقد حضره نحو خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة، جاءوا من جميع نواحي العاصمة، ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم، وهو أكبر عدد حضر اجتماعًا سياسيا منظمًا فى ذلك العهد، وساد فيه النظام رغم هذا العدد الهائل من المجتمعين، وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا وضخامة.

عالج الخطباء فى هذا المؤتمر مسائل ومواضيع على أكبر جانب من الأهمية، فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والتشريعية، وأنارت بحوثهم

أذهان المواطنين فى شتى هذه النواحى، وهذه البحوث هى ولا ريب من أهم مظاهر النشاط الوطنى والحزبى، ومن خير الوسائل لتقدم الوعى القومى فى البلاد.

ومن أهم الخطب التى ألقيت فى هذا المؤتمر المواضيع الآتية:

الموقف السياسى والدستورى لمصطفى النحاس باشا.

الوفد المصرى نظامه وأغراضه للأستاذ مكرم عبيد (باشا).

القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية للأستاذ محمد صبرى أبو علم (باشا).

الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر (باشا).

مشروعات الرى والصرف لعثمان محرم باشا.

شؤون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار بك.

المحاماة وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقى بك.

علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب للأستاذ ممدوح رياض.

شؤون الفلاح وإصلاح القرية للأستاذ محمود بسيونى.

المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها للأستاذ عبد السلام جمعة بك (باشا).

شئون الأوقاف واصلاحها للأستاذ يوسف الجندى.

إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت باشا.

التعاون فى مصر ووسائل تشجيعه للأستاذ على أيوب.

الصحافة وحريتها للأستاذ محمد توفيق دياب.

الشؤون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافى.

الصناعة المصرية – تشجيعها وترويجها للأستاذ إبراهيم عبد الهادى (باشا).

علاقات مصر بأمم الشرق للأستاذ عباس محمود العقاد.

تنظيم شؤون العمال فى مصر ورفع مستواهم للأستاذ عزيز ميرهم.

وقد مثل العنصر النسائى فى بحوث المؤتمر تمثيلاً موفقاً، فخطب من السيدات السيدة (إستر فهمى ويصا) والسيدة (نور حسن) عن (المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية)، وحضر المؤتمر عدد كبير من السيدات والآنسات.

وكان من أهم ما قرره المؤتمر عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص.

عودة الحياة الدستورية

تمسّكت الأمة بعودة دستور سنة ١٩٢٣، إذ هو الذى ارتضته فى حينه وأقسم نوابها وشيوخها اليمين فى مختلف البرلمانات الصحيحة على احترامه، ومن ثم عمت البلاد حركة اجتماعية للمطالبة بعودته كاملا غير منقوص، ورأت الوزارة مجاراة للرأى العالم أن تساهم فى هذه الحركة.

ففى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ رفع نسيم باشا إلى الملك فؤاد كتاباً تضمن اقتراحات الوزارة فى عودة الحياة الدستورية بإحدى وسيلتين وهما: إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحيث إذا رؤى من المصلحة تعديله يجرى التعديل بالطريقة المنصوص عليها فيه، أو دعوة جمعية وطنية لوضع دستور ترضاه البلاد، ولما لهذا الكتاب من الأثر فى تطور الحياة الدستورية ننشر هنا نصّه، قال:

«مولاى»:

«لقد ألقى القدر مقاليد الأمور إلينا فقمنا بواجباتنا بصدق من نياتنا وأدركنا الكثير من النجاح بحزم فى أعمالنا فضلاً من الله وتوفيقاً من لدنه.

«وكل أمانينا الوصول بالبلد إلى سبيل التوفيق بين مختلف النواحي وتوحيد القوى تحقيقاً لغرض ليس فيه هوى، ولكن فاتنا مشاركة بعض الجهات، فحال ذلك دون مجهودنا وتعجلتنا الحوادث قبل أن نبلغ الغرض المقصود، وقد وصلنا بموافقة جلالتكم ورضاء منكم إلى إلغاء نظام عمّت شكاية الناس منه، وإلى إبطال

ماترتب عليه من بعض قوانين وإجراءات شاذّة حتى عاد للناس أمنهم وللنفوس طمأنينتها وحرياتها، متوخين فى ذلك الحكم على الوضع الدستورى عهدًا علينا حقا إلى أن يتم وضع دستور تحيا به البلاد حياة طيبة ترضاها بكلمة تصدرونها بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحًا طبقًا لنصّ الدستور المذكور لو رأيتم تنقيح شىء فيه بما يكون فيه الصالح العام وتستوجبه مقتضيات الأحوال، أو بوضع دستور تقرّه جمعية تأسيسية وطنية تمثل البلاد تمثيلًا صحيحًا يختار أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات، كما كنت رفعت ذلك لجلالتكم وأنا متشرف برياسة ديوانكم العالى فى سنة ١٩٢٢ وأبديته لها فى مذكرة حينما كانت لجنة الثلاثين تضع الدستور الأول المذكور الذى انتقدته البلاد حينئذ مر الانتقاد، بل وكما هو مستفاد من تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى جعل أمر البرلمان يرجع إلى جلالتكم وإلى الشعب المصرى، هذا الشعب الذى ما كانت تمثله لجنة الثلاثين الحكومية.

«والآن قد مضى علينا فى الحكم زهاء خمسة أشهر، أمكننا فى خلالها أن نباشر أيضا حلّ بعض المشاكل الدولية التى كنّا فى انتظار إجابتنا على حلها، وأظهرها مشكلة الدين العام ومشكلة المحاكم المختلطة وغيرها كمشكلة الديون العقارية الخاصة، وقد وصلنا بفضل معونة الحكومة البريطانية وصداقتها إلى تقريرنا أن يكون الدفع فى الدين العام بالورق لا بالذهب فى كل وقت، ولئن كنّا اضطررنا إلى تأجيل ذلك لمدة ثلاث سنوات نزولا على ما كانت الحكومة السابقة قد اقترحته على فرنسا، وقد وصلنا أيضا إلى تسوية الديون الخاصة العقارية مع بعض البنوك بتنزيل فوائد ديونها وشىء من رأس مال بعضها لمصلحة المدينين بدون أن تخسر الحكومة أو تدفع شيئًا، أما مشكلة المحاكم المختلطة بشأن رياسة الجلسات واستعمال اللغة العربية، فإننا نستجمع ردود الدول ذات الشأن جميعًا من أجل الأخذ فى حلها بما فيه مصلحة البلاد وقد أوشكت أن تصل إلينا بقية تلك الردود.

«ومهما يكن لتلك المسائل من الأهمية، فإن مجهود الحكومة لم يكن قاصرًا عليها بل قد عرضت من البداية بعض المسائل الداخلية ذات الشأن مما لا تزال ـــ

قائمة، وحاولنا حلها بنفس الروح، ولكن لما طال الأمد على حلها بالرغم من الجهود والمعالجات التى بذلت فى سبيل ذلك، بسبب تدخل بعض العناصر غير المسئولة وتبينا أن النجاح قد يبطىء علينا أكثر مما أبطأ فيعطل عمل الحكومة ويخلق جوًّا من القلق وعدم الاطمئنان، رأيت أن أبسط الأمر لجلالتكم، بيانا وذكرى، حتى يتسنى بفضل مساعدتكم وحسن رعايتكم التغلب على الصعوبات القائمة واستكمال النجاح كله والتوفيق إلى مافيه خير البلاد وسعادة العباد.

«وإنى لجلالتكم العبد المخلص الأمين»
١٧ أبريل سنة ١٩٣٥

محمد توفيق نسيم

وقد قبل الملك الوسيلة الأولى. وهى إعادة دستور سنة ١٩٢٣. وأرسل بذلك كتابًا إلى نسيم باشا فى ٢٠ أبريل أعرب فيه عن رغبته فى أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها، وأنه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ ويؤثره على وضع دستور جديد تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية إلّا إذا تبين رأى البلاد جليا فى جانب هذه الطريقة الأخيرة ووضح أن فيها صالحها، قال:

«عزيزى محمد توفيق نسيم باشا

«أحصيتم فى كتابكم الذى قدمتموه إلينا يوم الخميس الماضى ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى نرتجى منها جميعًا ما يعود على البلاد بالخير والإسعاد، وأبنتم أنكم آخذون فى معالجة ما بقى من الأمور المعلقة بنفس الروح التى واجهتم بها ما أحصيتموه لولا ما تتوجسون من عقبات قد تعوق النجاح فى إتمام ما عاهدتمونا عليه من العمل لمصلحة الوطن، ولما كنا لا نبغى شيئًا أفضل من خدمة بلادنا العزيزة فإنّا كنا وما زلنا نشدّ أزركم فى كل مافيه الصالح لوطننا المقدس الذى يسمو فى نظرنا على كل اعتبار، فوجب عليكم أن تعتمدوا على تأييدنا لتحقيق المهمة العظمى التى اخترناكم لها، والتى فصلتموها فى كتابكم، وإن لمن أعز أمانينا كما تعرفون أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدّله ممثلو الأمة طبقا لأحكام المواد

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ منه بما تدعو إليه مقتضيات الأحوال أو بوضع دستور تقره جمعية تأسيسية وطنية، على أننا نؤثر الرأى الأول على الثانى، اللهم إلّا إذا ظهرت رغبة البلاد واضحة وتحققت المصلحة فى الأخذ بالرأى الثانى، وإنا لنتوجه إلى الله العلى القدير أن يلهمنا التوفيق والسداد إنه نعم المولى ونعم النصير.

«فؤاد»

فى ١٧ محرم سنة ١٣٥٤ (٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥).

التدخل البريطانى

ولكن الحكومة البريطانية عارضت فى عودة دستور سنة ١٩٢٣، وأبلغ المندوب السامى رئيس الوزارة مذكرة شفوية تتضمن أنها لا تعارض فى أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية فى الوقت الملائم، بحيث يكون الدستور موافقًا لحاجات البلاد، ويصير تنفيذه فى الوقت المناسب وهى ترى أن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية المختلفة فى مصر بما فيها الوفد إن أراد.

وكان غرض الحكومة البريطانية من هذا التبليغ أن تنتحل صفة جديدة للتدخل فى شئون مصر الداخلية وتعطل عودة الدستور قدر ما تستطيع وتزيد الشقاق بين مختلف الأحزاب لمناسبة وضع دستور جديد، وتملى إرادتها على الوزارة إلى أن يتم وضع الدستور، وقد يستغرق وضعه بضع سنين، وهذا التدخل من الحكومة البريطانية يدلك يقينًا على أنها كانت مشتركة فى الانقلاب الذى عانته البلاد، مغتبطة بإلغاء دستور سنة ١٩٢٣، وأن ما كانت تعلنه من حياد هو خداع وتضليل.

تصريح هور والاحتجاج عليه

وفى ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ألقى السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية خطبة فى قاعة «الجلد هول» بلندن تناول فيها الحديث عن الدستور

المصرى، وصرح فيها بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية فى شأنه نصحت بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠، إذ قد ظهر أن الأوّل غير صالح للعمل والثانى لا ينطبق على رغبات الأمة، قال فى هذا الصدد ما يلى:

«لا صحة على الإطلاق لما يزعم الزاعمون من أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل موافق لحاجتها، لأننا، طبقًا لتقاليدنا، لا نريد ولا نستطيع أن نقوم بمثل هذه المعارضة، على أننا عندما استشارونا نصحنا بأن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ إذ قد ظهر أن الأوّل غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة».

كان لهذا التصريح أثر شديد فى النفوس، إذ كان اعترافًا صريحًا بالتدخل البريطانى فى شأن الدستور وتمسك الحكومة البريطانية بهذا التدخل، فأثار احتجاج الأمة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها، كما أثار السخط على الوزارة إذ تبين من التصريح أنها استشارت الحكومة البريطانية فى شأن الدستور، فخولتها بذلك تدخلاً غير مشروع فى شئون مصر الهامة.

المظاهرات الدامية

قامت المظاهرات فى نواحى القاهرة وبعض المدن احتجاجًا على هذا التصريح، بدأت يوم ١٣ نوفمبر لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، وقد قابل البوليس هذه المظاهرات بإطلاق النار، فوقعت حوادث دامية هاجت الخواطر وأثارت السخط العام، وسقط أول شهيد فى هذه الحوادث وهو إسماعيل محمد الخالع يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بالسرادق الذى أقامه الوفد احتفالا بهذا العيد، إذ أصابته رصاصة أودت بحياته بعد انتهاء الاحتفال وتدفق الجماهير تحت ضغط البوليس، وكان هذا الشهيد عاملا يعمل فى السرادق.

وتجددت المظاهرات فى اليوم التالى (الخميس ١٤ نوفمبر) والأيام التى تلته، وكان أهمها مظاهرة كبرى قام بها طلبة جامعة فؤاد الأول، (القاهرة الآن)، بدأت من ساحة الجامعة واتجهت إلى القاهرة، فقابلها البوليس بإطلاق النار وقتل فيها من طلبة الجامعة: محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة الذى كان فى طليعة المظاهرة،

ومحمد عبد الحكيم الجراحى الطالب بكلية الآداب، وعلى طه عفيفى الطالب بدار العلوم وقد أصيب يوم ١٦ نوفمبر وتوفى متأثرًا بجراحه فى اليوم التالى، وقتل فى مظاهرة بطنطا عبد الحليم عبد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الدينى بها.

إلى الملك فؤاد، وهذا نصه :

كان لهذه الحوادث الدامية وقع أليم فى النفوس. وأظهرت الأمة على اختلاف طبقاتها شعورًا رائعًا فى هذا الوقت العصيب، فتكررت المظاهرات فى الأيام التالية، وحدث إضراب عام يوم الخميس ٢٨ نوفمبر حدادًا على الشهداء، فأغلقت المتاجر فى القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال فى هذا اليوم المشهود، وبدت العاصمة فى حداد رهيب، جدد ذكرى حوادث سنة ١٩١٩، وكان لهذا الشعور الفياض أثره الحاسم فى تحقيق الائتلاف بين الأحزاب.

وقد أقام الطلبة نصبًا تذكاريا لشهداء الجامعة فى فنائها تخليدًا لذكراهم، ونقشت أسماؤهم على قاعدته، واحتفلوا يوم السبت ٧ ديسمبر من تلك السنة بإزاحة الستار عنه، وكان احتفالا هائلا، وقاموا بمظاهرة كبرى كانت مثال الروعة والجلال، وتصدى لها البوليس فى بعض المواقع وقبض على الكثيرين منهم، واستمرت المظاهرات لا تنقطع.

كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة فى تكوينها، بريئة فى مقصدها، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد، ولم يكن موعزًا إليهم من أحد، بل كانت فيض الوطنية الصادقة، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور، هذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أى نوع كان، وكانوا يحولون دون اندساس الغوغاء فى صفوفهم مخافة أن يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى والاعتداء، وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب. وقد سميناها شبه ثورة. إذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩، وكان لها أثرها فى عودة الحياة الدستورية، وجاءت تضحية الشباب فى تلك الفترة خيرًا وبركة على البلاد؛ إذ تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور.

التاريخ يعيد نفسه

ائتلاف سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥

تجددت بعد تصريح هور سالف الذكر فكرة الدعوة إلى توحيد الصفوف لمواجهة الأزمة السياسية العصيبة التى كانت تجتازها البلاد، فدستور سنة ١٩٢٣ كان مازال ملغيا، والحياة الدستورية موقوفة، والحكومة البريطانية تتدخل فى شئون مصر الداخلية. والاستقلال بعيد عن الأفق. والبلاد فى حالة أسوأ مما كانت عليه فى أواخر سنة ١٩٢٥ حين حفزت الأحداث رجال الأحزاب إلى إعادة الوحدة إلى الصفوف. وتجلت هذه الروح فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه بفندق الكونتنتال يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥[٢].

عادت إلى الأذهان فكرة توحيد الصفوف فى نوفمبر سنة ١٩٣٥. وقويت الفكرة بعد الحوادث الدامية التى وقعت فى مظاهرات الشباب. فتجددت المساعى إلى تحقيق هذه الوحدة.

ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرّة، ثم على أساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى، وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقا لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠.

لم يقبل الحزب الوطنى الأساس الثانى، لمخالفته لمبادئه، وأهمها الجلاء المطلق الناجز، ولأن الأحزاب الأخرى قبلت الدخول فى المفاوضة لعقد المعاهدة قبل الجلاء، وهذا ما يتعارض قطعًا مع سياسة الحزب الوطنى، ومن ثم قصر ائتلافه على الغرض الأول دون الثانى، وظل ركنًا من أركان الائتلاف بالنسبة لعودة دستور سنة ١٩٢٣.

---

(٢) راجع الجزء الأول ص ٢٣٦ (طبعة سابقة).

كللت مساعى الوحدة بالنجاح، وأسفرت عن تأليف «الجبهة الوطنية» فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد، أى الأحزاب القائمة فى ذلك الحين، والمستقلين، فقوبل تأليفها بابتهاج عظيم.

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الأحزاب على رفعه باسم الجبهة إلى الملك بإعادة دستور سنة ١٩٢٣، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى: الأستاذ مكرم عبيد عن الوفد. عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى. محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين. أحمد كامل عن حزب الشعب. حلمى عيسى عن حزب الاتحاد.

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب عقدت اجتماعًا آخر لوضع صيغة الخطاب المزمع رفعه إلى السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى للمفاوضة فى عقد المعاهدة. وقد انفصلت عنها فى هذا الاجتماع ولم أشترك فيه تنفيذًا لقرار الحزب الوطنى فى هذه الصدد، إذ قرر عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة.

كتاب الجبهة الوطنية إلى الملك فؤاد

(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

وافقت الأحزاب المؤتلفة على صيغة الكتاب الذى وضعته لجنة التحرير لرفعه إلى الملك فؤاد، وهذا نصه:

«حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك

«نتشرف نحن الموقعين على هذا بأن نرفع إلى سدّتكم الرفيعة هذا الملتمس الذى تتمثل فيه إرادة الشعب المصرى، مجتمعة كلمته، منيعة جبهته.

«فلقد حلت بالبلاد أزمة سياسية خطيرة اجتمع فيها الخطر الخارجى الذى يهدد البلاد بحرب جائحة إلى الخطر الداخلى الذى يهدد حريتها وطمأنينتها

ويمسّ حقها المعترف به فى تصريف أمورها، والاستمتاع بدستورها مما دعا إلى انتشار روح القلق فى البلاد، واضطراب المصالح العامة والخاصة معًا.

«وإننا لنرى بكل احترام أنه ما من مخرج من هذه المحنة أو علاج حاسم لها إلّا أن يعود إلى الأمة فورًا دستورها الصادر فى سنة ١٩٢٣، وما كنا فيما نرى صادرين إلا عن الرأى الذى ارتضته حكمة جلالتكم السامية فى كتابكم الملكى الصادر إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥، والذى ورد فيه ما يأتى بحروفه:

«إن أعزّ أمانينا كما تعلمون هو أن تحيا البلاد الحياة الدستورية التى ترضاها، سواء بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ معدلاً على النحو الذى يرتئيه حسب المقتضيات نواب الأمة طبقًا لأحكام المواد ١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ من ذلك الدستور أو وضع دستور تصدق عليه جمعية تمثيلية وطنية وإنّا مع ذلك نفضل الطريقة الأولى».

«يا صاحب الجلالة».

«إذا كان الشعب ممثلاً فى هيئاته وأحزابه السياسية قد أجمع هذا الإجماع الرائع على وجوب عودة دستور الأمة منذ الآن، فإنه إنما يقصد إلى استقرار نظام الحكم على أساس سلطة الأمة، توصلاً لإيجاد حكومة دستورية تعمل لإصلاح ما فسد وتحقق استقلال البلاد.

«ولما كان الدستور من حق جلالتكم والشعب المصرى.

«ولما كنا نعلم أن من أسمى رغبات جلالتكم أن تطمئن الأمة إلى صيانة حقوقها ومرافقها، فتهيىء لنفسها المصير الذى ينتظرها والمكان اللائق بها بين الأمم.

لذلك

«نلتمس من جلالتكم

«التعطف بإصدار أمركل الكريم بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ فورًا ونرفع إلى

سدّتكم مع هذا الالتماس أسمى فروض الولاء لعرشكم، والإخلاص لذاتكم.

«ولازلنا يا صاحب الجلالة لمقامكم العالى المطيعين المخلصين».

١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

وقد وقع على هذا الكتاب كل من: مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى. محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين. إسماعيل صدقى رئيس حزب الشعب. يحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد. حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى. عبد الفتاح يحيى. حمد الباسل. حافظ عفيفى عن المستقلين. وتسلمه على ماهر رئيس الديوان الملكى ورفعه إلى الملك.

خطاب الجبهة إلى المندوب السامى البريطانى

أما خطاب الجبهة إلى المندوب السامى فقد وقع عليه هؤلاء عدا حافظ رمضان باشا فلم يوقع عليه تنفيذًا لقرار الحزب الوطنى، وهذا نص الكتاب:

«حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى.

١ – حرص المصريون دائمًا منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة بينهما، وقد قوى أملهم فى إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل فى اللحظة الأخيرة أدّى إلى عدم توقيعها.

٢ – ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم، فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وإنجلترا من حين إلى حين. ولا شىء أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جوّ العلاقات بين الدولتين، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها، ومن الأمثلة على ذلك:

(أ) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسّة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق

التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعًا، مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعًا عادلاً.

(ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية.

(جـ) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها.

(د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوًا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة، وليس هذه إلّا بعد الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها.

٣ - وفضلاً عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحدّ من استقلالها وحريتها، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل فقد كان من الأسباب التى أدّت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد، وأدى لذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابًا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء.

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينًا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة، فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها، وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبّت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانًا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف.

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقًا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات

سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها، وليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال.

٦ – ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلاً أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها.

٧ – لا شك إذن فى أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع إنجلترا فى الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص.

٨ – ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر إقبالاً على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقًا لمحالفتهم، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع إنجلترا أقوى أثرًا مما هو الآن لا سيما ونصوص المعاهدة تكفل لإنجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية، ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتها، كما تنص على تعاون مصر وإنجلترا تعاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق).

٩ – لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى.

انتهت إليها مفاوضات هندرسن – النحاس فى سنة ١٩٣٠، وأن تحلّ المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

تحريرًا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥.

مصطفى النحاس. محمد محمود. إسماعيل صدقى. حمد الباسل. يحيى إبراهيم. عبد الفتاح يحيى. حافظ عفيفى.

رد الحكومة البريطانية

وقد ردّت الحكومة البريطونية على خطاب الجبهة بمذكرة وتبليغ شفوى عن يد المندوب السامى. هذا نصهما:

المذكرة

«أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن – النحاس فى سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات.

٢ – فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق.

٣ – نرجو أن يكون مفهومًا بجلاء أن هذا التصريح لا ينطوى على بواعث سياسية خفية وإنما الغرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى».

٧فبراير سنة ١٩٣٦.

التبليغ الشفوى

«إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية، تمهيدًا للمفاوضات، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشود فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل».

عودة الدستور
(١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥)

استجاب الملك فؤاد إلى طلب «الجبهة الوطنية»، وأصدر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أى فى ذات اليوم الذى رفع إليه فيه كتابها أمرًا ملكيًّا بأن النظام الدستورى للمملكة المصرية هو النظام الذى تقرر بالأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ أى بالدستور الذى صدر فى تلك السنة، وبأن يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان، وهاك نصه:

«نحن فؤاد الأول ملك مصر

«بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية، وبما أن الأمر المذكور بنى على أن من أعز أمانينا أن تحيا البلاد

حياة دستورية ترضاها، وعلى وجوب استبدال نظام دستورى آخر بالنظام المقرر بأمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠، ولما كانت رغبة الأمة قد ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وكنا ولا نزال نتوخى أن نسلك بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها.

أمرنا بما هو آت:

مادة ١ – يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرًا بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣.

مادة ٢ – يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان وتظل أحكام المواد ٣ و٤ و٥ من أمرنا رقم ١٧ لسنة ١٩٣٤ معمولاً بها حتى ينفذ ذلك النظام.

مادة ٣ – على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه.

«صدر بسراى القبة فى ١٦ رمضان سنة ١٣٥٤ – ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥».

قوبل إعلان عودة الدستور بالفرح والغبطة، وقامت المظاهرات فى أرجاء العاصمة تعلن عن هذا الشعور.

وهكذا توج جهاد الأمة فى سبيل دستور سنة ١٩٢٣ بعودته بعد أن ظل معطلاً نحو خمس سنوات، وكان هذا اليوم – ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ – من الأيام المجيدة فى تاريخ الحركة الوطنية، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى عادت فيها الحياة الدستورية بفضل كفاح الأمة ونضالها عنها، فقد عطلت لأول مرة فى سنة ١٩٢٥ من شهر مارس إلى آخر مايو سنة ١٩٢٦، وعطلت للمرة الثانية من يوليه سنة ١٩٢٨ إلى ديسمبر سنة ١٩٢٩، وللمرة الثالثة فى سنة ١٩٣٠ إذ ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وظل ملغيًا نحو خمس سنوات، وها هو ذا يعود بفضل ثبات الأمة ومثابرتها فى الكفاح.

وأخذت الجبهة الوطنية توالى الاجتماعات فى شهر ديسمبر ويناير بدار مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتدعيم الائتلاف، وإبعاد الدسائس عنه، والنظر فى شئون البلاد العامة، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم:

مصطفى النحاس. أحمد ماهر. مكرم عبيد عن الوفد المصرى. حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى. محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين. إسماعيل صدقى عن حزب الشعب. حلمى عيسى عن حزب الاتحاد. حمد الباسل. على حرب الشمسى. حافظ عفيفى. عبد الفتاح يحيى. عن المستقلين.

استقالة وزارة نسيم
(٢٢ يناير سنة ١٩٣٦)

شرعت وزارة نسيم باشا فى إعداد العدة لإجراء الانتخابات العامة طبقًا لقانون الانتخاب المباشر الصادر سنة ١٩٢٤، وأصدرت فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قانونًا للانتخاب[٣] على هذا الأساس يحتوى على ما سبق وروده فى القوانين السابقة من قواعد الانتخاب المباشر، وكان إجراء الانتخابات على قاعدة الانتخاب المباشر، باتفاق جميع الأحزاب السياسية، وكان المنتظر أن تمضى وزارة نسيم فى إجراء عملية الانتخابات حتى نهايتها.

ولكن الأحرار الدستوريين والاتحاديين والشعبيين وبعض المستقلين انتهزوا فرصة دعوة إنجلترا للحكومة المصرية للمفاوضة فى عقد المعاهدة، فسعوا فى تنحية وزارة نسيم باشا، بحجة أنها لا يؤمن حيادها فى الانتخابات ومن عجب أن تجىء الشكوى من عدم حياد هذه الوزارة فى الانتخابات من فئة كانت تسخّر قوات الحكومة للتدخل فى الانتخابات والضغط على الناخبين وتزييف إرادتهم لإنجاح مرشحيها، ولكنهم وجدوا الفرصة سانحة لإسقاط الوزارة القائمة لعلهم يصلون إلى قيام وزارة يدخلها بعضهم أو

(٣) القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقد أصدرته الوزارة مشتملًا على ما سبق أن قررته قوانين الانتخاب السابقة من قواعد الانتخاب المباشر وبقيت الأحكام الأخرى كما كانت مع التعديلات التى تتسق مع بعض القوانين الأخرى كقانون الجنسية وقانون العقوبات وقد رأت الوزارة نشر نصوص قانون الانتخاب نشرًا جديدًا خاليًا من المواد التى ألغيت ومن الإرسادات إلى الأصل والتعديل ويغنى عن الرجوع إلى القوانين القديمة.

تناصرهم فى الانتخابات المقبلة، وبإزاء إصرار أغلبية المؤتلفين على تنحية وزارة نسيم قدم هذا استقالته فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ وقبلها الملك فى ٣٠ منه.

الحديث عن الوزارة الائتلافية

رغب الملك فؤاد أن تعقب وزارة نسيم باشا وزارة ائتلافية، وذلك على خلاف اتجاهه بعد استقالة الوزارة الدستورية سنة ١٩٣٠ فقد أقام فى أعقابها وزارة حزبية بكل معانى الكلمة وكان أساس تأليفها هدم الدستور والبرلمان (ص ١٢٧) وكذلك فعل من قبل فى سنة ١٩٢٨ كما تقدم بيانه (ص ٦٤) ففكرة الوزارة الائتلافية كانت تبدو كلما اضطرت الظروف السراى فى ذلك العهد إلى إعادة الحياة الدستورية، لكى تجعل من الوزارة الائتلافية تكأتها فى فض الائتلاف وإعادة الحكم المطلق من جديد، ولم يرض الوفد بهذه الفكرة استمساكًا بالميثاق القومى الذى اتفق عليه مع حزب الأحرار الدستوريين والمستقلين فى مارس سنة ١٩٣١، وفى الحق أنه لا خير من ائتلاف لا يقوم على أساس من خلوص النية بل يحمل فى ثناياه نية فضّه والانتقاض عليه وعلى الدستور، حقًّا إن الوزارات الائتلافية قد تكون مفيدة وضرورية فى بعض الظروف، وقد يكون تأليفها علاجًا لأزمة تجتازها البلاد أو تحقيقًا لمصلحة قومية كبرى، ولكن ليس من مصلحة البلاد فى شىء أن تكون قاعدة حتمية مستديمة، ولا فائدة منها على أى حال إذا لم يكن الإخلاص وحسن النية متوافرًا بين أعضائها.

وزارة على ماهر الأولى
(٣٠ يناير سنة ١٩٣٦)

ولما فشلت المساعى لتأليف وزارة ائتلافية عهد الملك فؤاد إلى على ماهر باشا - وكان رئيسًا للديوان الملكى - مهمة تأليف الوزارة. فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ على النحو الآتى: (وهى وزارته الأولى). على ماهر باشا للرآسة والداخلية والخارجية. أحمد على باشا للحقانية والأوقاف. حافظ حسن باشا للأشغال. محمد على علوبه باشا للمعارف. حسن صبرى بك للمواصلات

والتجارة والصناعة. أحمد عبد الوهاب باشا للمالية. صادق وهبه باشا للزراعة. على صدقى باشا للحربية والبحرية.

وهى وزارة محايدة لا تمت إلى الأحزاب بصلة. وليس من أعضائها من يتصل بالأحزاب السياسية لأن علوبه باشا كان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل تأليفها، وكانت مهمتها إجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة.

وفد المفاوضة

وإذ كانت الجبهة الوطنية متفقة – ما عدا الحزب الوطنى – على مفاوضة الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة التحالف بين البلدين على أساس مشروع هندرسن – النحاس سنة ١٩٣٠، فقد صدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضة على النحو الآتى: مصطفى النحاس باشا رئيسًا. محمد محمود باشا. إسماعيل صدقى باشا. عبد الفتاح يحيى باشا. واصف بطرس غالى باشا. الدكتور أحمد ماهر. على الشمسى باشا. عثمان محرم باشا. حلمى عيسى باشا. الأستاذ مكرم عبيد. حافظ عفيفى باشا. الأستاذ محمود فهمى النقراشى. أحمد حمدى سيف النصر بكةأعضاء.

ويلاحظ أن سبعة من أعضاء هيئة المفاوضة ومنهم الرئيس يمثلون الوفد المصرى، ولكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد عضو واحد، وثلاثة من المستقلين.

موقف الحزب الوطنى

لم يمثل الحزب الوطنى فى هذه الهيئة لعدم قبوله الاشتراك فيها استمساكًا بسياسته «لا مفاوضة إلّا بعد الجلاء»، قد أوضحت لبّ هذه السياسة فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» إذ قلت (ج ١ ص ٩٧ طبعة سابقة):

«إن سياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تمامًا مع مبادئه؛ لأنه، وهو حزب الجلاء، ما دام متمسكًا بالجلاء ولا يقبل ما دونه،

لا يرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر وإنجلترا والاحتلال قائم؛ لأن جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء، فإما جلاء، وإما احتلال، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد، والأصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة، فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة، والمفاوضة والاحتلال قائم، وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وإيمانها به، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة، أما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال، جربتها فى مدى ربع قرن، فلم تنتج إلا بقاء الاحتلال وإقراره، مع تغير فى أسمائه وأوضاعه، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله؛ لأن إنجلترا عندما تعهدت ستّين مرة بالجلاء عن مصر، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط بل كانت عهودًا صريحة مطلقة، فالجلاء - وهو جوهر الاستقلال - لا يصح أن يكون مقيدًا بشروط. وفى ذلك يقول المرحوم «مصطفى كامل»: نحن مسلوبون والإنجليز هم السالبون. ونحن طلاب حق مقدس والإنجليز هم مغتصبو هذا الحق، فلا سبيل إلى الاتفاق بيننا وبينهم إلا باعترافهم بحقنا ورده إلينا».

«هذا إلى أن المفاوضات والاحتلال قائم، فيها معنى الإكراه الأدبى والمعنوى الماثل فى الاحتلال ذاته، والإكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها، ويحمل المفاوض المصرى، تحت تأثير هذا الإكراه، على المساومة فى الجلاء، والتساهل فى وجود الاحتلال تحت أى اسم كان، وهذا ما يتعارض قطعًا مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى، وهو االجلاء، على أن المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه، وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ. لما يلابسه من الإكراه السافر أو المقنع، وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء، والمفاوضة الصحيحة يجب أيضًا أن يسبقها الجلاء، ولقد كان فريد بك فى مذكراته إلى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية

بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء، على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الإنجليزى عن البلاد، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين، لضمان صحة الاستفتاء» .

ولقد برهنت الحوادث اللاحقة على صحة سياسة الحزب الوطنى وبخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث استقر فى الأذهان أن الجلاء يجب أن يكون ناجزًا غير معلق على عقد معاهدة وأن كل مفاوضة لعقد معاهدة قبل الجلاء هى إضعاف لقضية الجلاء.

جرت مفاوضات سنة ١٩٣٦ كما جرت المفاوضات السابقة فى جو من الإكراه الماثل فى الاحتلال الأجنبى. ولم يكن ممكنًا أن تجرى المفاوضة فى حرية واختيار مع وجود هذا الاحتلال، وأية مفاوضة تجرى قبل الجلاء لا يمكن أن تكون حرة مطلقة مهما زعم القائلون عن حريتها، لأن الاحتلال يهدر هذه الحرية قطعًا ويفسد الرضا ويبطل التعاقد فى ظله، وقد برزت هذه الحقيقة فى موقف الإنجليز فى جميع المفاوضات، إذ تبين من تصريحاتهم أنهم كانوا يملون على الجانب المصرى شروطًا للمعاهدة وفى يدهم سلاح التهديد بقواتهم التى تحتل البلاد، اعتبر ذلك فيما قاله السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية إنجلترا للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا خلال مفاوضاتها سنة ١٩٢٧ إذ صارحه بقوله: «إن لبّ المسألة فى الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وبما يترتب على تلك الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما وما إذا كنّا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ولرخاء بلدينا، فإن كان الجواب سلبًا ظلّت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوّة»، وهذا معناه أنه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المفروضة عليها فإن علاقتها مع انجلترا تكون عرضة لأزمات تتدخل انجلترا لتسويتها بالقوة، وفى هذا كل معانى الضغط والإكراه والتهديد.

ولم يفت الحكومة البريطانية أن توجه مثل هذا التهديد إلى مصر حينما بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦، فقد أبلغ المندوب السامى الملك فؤاد والوزارة قبل بدء هذه المفاوضات مذكرة شفوية أوضح فيها «إن الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية، وأن بريطانيا العظمى تحتفظ فى هذه الحالة بحق إعادة النظر فى سياستها نحو مصر»، وفى هذا من التهديد ما لا يحجبه التفسير الذى بعث به المندوب السامى إلى الوزارة إذ قال إنه «لم يقصد به تهديد أو إرهاب وإنما قصد به تقرير الواقع»، وقد احتج رئيس الوزارة على ذلك وقال فى ردّه:

«إن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون خالصة أو حرة» وأجابه المندوب السامى بأن «حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى».

جرت المفاوضات إذن فى هذا الجوّ من الضغط والإكراه، مما أدى إلى عقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ التى سنعرض لها فى موضعها من الجزء الثالث.

الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ

فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو، وفى حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة تكون إعادة الانتخاب يووم ١٠ مايو.

وصدر مرسوم آخر بدعوة الناخبين إلى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وحدد لانتخابهم يومى ١٦ و٢٤ مايو ثم عدل الموعد بعد وفاة الملك فؤاد إلى ٧ و٨ منه.

وقد اتجهت الأفكار بعد تأليف الجبهة الوطنية إلى اجتناب التزاحم فى الانتخابات صونًا للوحدة بين الصفوف، على غرار ما تم فى انتخاب سنة ١٩٢٦ (ج ١ ص ٢٥٨ طبعة سابقة) ولكن الأحزاب لم تتفق على توزيع المقاعد وعلى النسبة العددية لكل حزب منها، كما فعلت سنة ١٩٢٦، لأن عددها زاد عما كانت عليه عندما ائتلفت سنة ١٩٢٥، فكانت هذه الزيادة سببًا جوهريًّا لعدم إمكان الاتفاق على انتخابات إئتلافية، ولما أخفقت مساعى التفاهم على توزيع الدوائر

الانتخابية جرت الانتخابات من غير اتفاق بين الأحزاب، وترك الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية، وفاز بالتزكية من المرشحين لمجلس النواب دون مزاحمة ٧٧ نائبًا منهم ٧٠ من الوفديين، وتمت الانتخابات لهذا المجلس ولمجلس الشيوخ بعد وفاة الملك فؤاد.

مرض الملك فؤاد

فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ أحسّ الملك فؤاد بتعب على أثر سهرة أقامها فى سراى عابدين لرجال السلك السياسى من الأجانب، واستمر فيها إلى ما بعد منتصف الليل، وعاد بالسيارة الملكية إلى قصر القبة، وكان الفصل شتاءً، فشعر بألم المرض منذ عودته حتى الصباح.

ولما انعقد مؤتمر البريد الدولى فى القاهرة يوم أول فبراير من تلك السنة عاقه المرض عن حضور حفلة افتتاحه، فأناب عنه ولى العهد الأمير فاروق وكان فى الرابعة عشرة من عمره.

واستمرت صحة الملك فى اعتلال إلى منتصف شهر مارس، ثم تحسنت وانتقل فى الصيف إلى الإسكندرية، وهناك عاوده المرض، وكان معتزمًا زيارة اليونان، وأعدّت المعدات الرسمية لهذه الزيارة، ولكن اشتداد العلة اضطره إلى إرجاء سفره، واستدعى لعلاجه الدكتور جروسى من روما ثم الدكتور برجمان من برلين، وتبين من استدعاء هذين الطبيبين العالميين الواحد بعد الآخر أن الداء قد استشرى والعلة قد تفاقمت، وبقى الملك تتناوبه العلة والصحة، وقضى عامين يغالب المرض والمرض يغالبه.

وفاته

(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

فلما كان شهر مارس سنة ١٩٣٦ اشتدت به وطأة المرض، وظلّ يستفحل ويشتد، والأطباء يبذلون أقصى ما أمكنهم العلم والخبرة لمحاولة إنقاذ حياة الملك، إلى أن أعيى الداء الأطباء، وحمّ القضاء، وأسلم الملك الروح فى قصر القبة يوم

الثلاثاء ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ (٧ صفر سنة ١٣٥٥ هـ.) فى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر، وله من العمر ٦٨ سنة(٤).

وقد نعاه مجلس الوزراء فى بيان شمل المناداة بالملك فاروق ملكًا لمصر قال:

«فوجئت مصر بفاجعة كبرى إذ انتقل إلى جوار الله مليكها المحبوب حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول، فقد قضى اليوم فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بسراى القبة. وإن البلاد لتستشعر فى حدادها عليه الخسارة العظمى التى أصابتها بفقده وتبكى فيه أول ملك لمصر المستقلة. وإن الأمة لتتجه إلى ابن الراحل الكريم وإلى أسرته الجليلة بأخلص العزاء والمواساة. ولقد كان جلالته للبلاد فى السنين العصيبة القائد المسدد الخطى والرائد الموفق، وكان لها الرئيس المحبوب المبجل، وكان السياسى الكامل الذى نفع حياة البلاد فى جميع النواحى بقوة مباركة الأثر، وكان الوطنى الذى جعل من حب مصر عقيدة، ولقد كان يفخر بأنه خادم البلاد الأول، وفى سبيلها تفانى وفنى. ولم يكن أحب إليه من أن تستعيد

(٤) حرر محضر رسمى بوفاة الملك فؤاد هذا نصه: (عن الوقائع المصرية عدد ٤ مايو سنة ١٩٣٦: «إنه فى يوم الأحد ١٢ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٣ مايو سنة ١٩٣٦ بسراى عابدين أمامنا نحن أحمد على وزير الحقانية، بمعاونة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة، وبحضور حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية، وحضرات أصحاب المعالى والسعادة حافظ حسن باشا وزير الأشغال العمومية، ومحمد على علوبه باشا وزير المعارف العمومية، وحسن صبرى باشا وزير المواصلات والتجارة والصناعة، وأحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية، وصادق وهبه باشا وزير الزراعة، وعلى صدقى باشا وزير الحربية والبحرية، ومصطفى محمد باشا رئيس محكمة النقض والإبرام، وحضرة صاحب العزة محمود المرجوشى بك النائب العام لدى المحاكم الأهلية قرر لنا حضرة صاحب السعاده محمود سوقى باشا وكيل ديوان جلالة الملك بالنيابة وسكرتير مجلس البلاط أن صاحب الجلاله الملك فؤاد بن المغفور له الخديو إسماعيل، انتقل إلى رحمة مولاه فى سراى القبة يوم الثلاثاء ٧ صفر سنة ١٣٥٥ الموافق ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، وقد أيد لنا الإقرار المتقدم ذكره حضرات الأطباء: البروفسور دونيه، والدكتور ريدر، والدكتور برت داى، والدكتور هس، والدكتور جروسى.

«بناءً على ما تقدم تحرر محضر الوفاة هذا من أصلين يحفظ أحدهما بديوان جلالة الملك، والآخر برياسة مجلس الوزراء» (يلى ذلك توقيعات المذكورين جميعًا).

«تحرر هذا المحضر بحضور صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى»..

شيخ الجامع الأزهر	توقيع
محمد مصطفى المراغى	أحمد على

مصر ماضيها المجيد، وبمواهبه الباهرة وعزمه الصادق رفع شأنها وأعلى كلمتها وزادها كرامة بين الأمم. ولقد أحاطه شعبه بحبه وإجلاله. وكان له الاحترام والإعجاب من رؤساء الدول والأمم الأجنبية. وقد أثر فى صحته الجهود التى كان يبذلها فى سبيل إسعاد بلاده بلا حساب. على أنه حتى اللحظة الأخيرة، وهو يجاهد الموت بقوة نفس أثارت إعجاب من عاده فى أيامه الأخيرة. كانت خواطره مشغولة بمصر ووحدتها ومستقبلها.

«وستبسط بلا ريب فى جميع أنحاء القطر أكفّ الضراعة والابتهال إلى المولى القدير أن يتغمده برحمته ورضوانه. وستقدر الأجيال المستقبلة. بعد أن تتكشف حوادث الزمن، أكثر مما نقدر، ما كان لعهد حكمه من جلال وخطر وسيحمدونه شاكرين أثره. وسيجعلون له من نباهة الذكر ومكانة الشرف فى تاريخ مصر ما هو أهل له. على أن الإكرام العتيد المباشر لصاحب هذا العهد هو أن نتوجه مخلصين لابنة المحبوب وأن نجعل له ما كان للأب الجليل من ثقة ومحبة. ولذلك فإنه فى الوقت الذى تتجاوب فيه القلوب بصدى الخبر الأليم «مات الملك» يجب أن يلتف المصريون جميعًا حول العرش فى ولاء ثابت لا يدركه ضعف أو وهن وأن يحيوا حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول وقد نودى به ملكًا لمصر. وإن الأمة المصرية التى حبته منذ صغره حبها الصادق لواثقة بأنه سيترسم خطى والده العظيم ويحتذى مثاله عندما يبلغ سن الرشد ويصلح عمله بعمل الراحل الجليل. «عاش الملك».

«٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦».

وأصدر مجلس الوزراء بيانًا آخر بتوليه سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية، قال:

«منيت مصر بفقد مليكها المحبوب وقضى رئيس الدولة. وإن أول واجب فى هذه الظروف المحزنة على مجلس الوزراء الذى اضطلع حتى الآن بتبعات الحكم بفضل ثقة ذلك الملك هو العمل على تنفيذ أحكام النظام الذى تلقى مهمته فى ظله؛ ولذلك فإنه ولاءً للأسرة المالكة واحترامًا للدستور وبعد أن نادى بالملك الجديد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول يتولى مجلس الوزراء منذ اليوم

سلطات الملك الدستورية بأسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته حتى الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية»

«عاش الملك» ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

ونقل جثمان الملك الراحل من سراى القبة إلى سراى عابدين مساء يوم الأربعاء ٢٩ أبريل.

وشيعت جنازته إلى مقره الأخير يوم الخميس ٣٠ منه فى موكب رهيب ودفن بمدافن الأسرة المالكة بالمسجد الرفاعى.

المناداة بالملك فاروق
(٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

نودى بالملك فاروق ملكًا لمصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وكان لم يزل فى إنجلترا يتلقى العلم فى قصر كنرى هاوس بضواحى لندن، فلما بلغه نبأ نعى المغفور له والده حضر إلى مصر على عجل، فبلغ الإسكندرية يوم الأربعاء ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وحضر توًا إلى القاهرة، واستقبله الشعب فى العاصمتين وعلى طول الطريق بأعظم مظاهر الحفاوة والإجلال، وتلقت الأمة ارتقاء الملك فاروق عرش الوادى بالبشر والابتهاج، وابتهلت إلى الله أن يجعل عهده عهد يمن وعز وإقبال.

* * *

الفصل السادس

شخصية الملك أحمد فؤاد

تولى الملك أحمد فؤاد عرش مصر قرابة تسعة عشر عامًا، من سنة ١٩١٧ إلى سنة ١٩٣٦[١]، وهذه السنوات هى ولا ريب من أخطر مراحل تاريخها القومى، تعاقبت فيها أحداث جسام، وتطورات عظام، ولها أثرها البالغ فى حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان للملك فؤاد دوره فى هذه التطورات، من أجل ذلك وجب علينا أن نفرد هذا االفصل للحديث عن شخصيته.

لمحة من تاريخ حياته قبل ولايته العرش

ولد الأمير أحمد فؤاد فى قصر الجيزة يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨ (١٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٤ هـ)، وهو سادس أنجال الخديو إسماعيل[٢]، ولما بلغ السابعة بدأ يتلقى دروسه الأولى فى المدرسة التى خصصها إسماعيل لتعليم الأمراء بعابدين، ومكث بها ثلاثة أعوام، ثم ألحقه أبوه فى مايو سنة ١٨٧٨ (وكان فى الحادية عشرة من عمره) بمعهد توديكوم فى جنيف (سويسرا)، ومكث به إلى أغسطس سنة ١٨٧٩.

---

(١) تولى العرش يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وتوفى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، فتكون مدة جلوسه على العرش ١٨ سنة ميلادية و ٦ أشهر و ١٦ يوما، وبالحساب الهجرى تسعة عشر عاما وتزيد.

(٢) رزق الخديو اسماعيل بثمانية من البنين وهم: الأمير محمد توفيق (الخديو) ولد سنة١٨٥٢، والأمير حسين كامل (السلطان) ولد سنة ١٨٥٣، والأمير حسن ولد سنة ١٨٥٤. والأمير إبراهيم حلمى ولد سنة ١٨٦٠. والأمير محمود حمدى ولد سنة ١٨٦٣، والأمير أحمد فؤاد (الملك) ولد سنة ١٨٦٨، والأمير رسيد ولد سنة ١٨٦٩، والأمبر على جمال ولد سنة ١٨٧٥.

ورزق بثمانية من البنات وهن: الأميرة زينب ولدت سنة ١٨٥٩، والأميرة توحيدة ولدت سنة ١٨٥٠، والأميرة نازلى ولدت سنه ١٨٦٧، والأميرة فاطمة ولدت سنة ١٨٥٣، والأميرة جميلة فاضلة ولدت سنة ١٨٦٩ والأميرة أمينة (توفيت سنة ١٨٦٤) والأميرة أمينة (أخرى) ولدت سنة ١٨٧٥ والأميرة نعمت مختار ولدت سنة ١٨٧٦.

ولما خلع إسماعيل عن العرش فى يونيه سنة ١٨٧٩، اختار إيطاليا أول مقر له فى منفاه، ثم استقر فى الآستانة منذ سنة ١٨٨٨، وحين كان بإيطاليا ألحق ابنه الأمير أحمد فؤاد بالمدرسة الإعدادية الملكية بتورينو ليتم فيها دراسته، وفى سنة ١٨٨٥ انتقل إلى الكلية الحربية فيها حيث درس بها علوم المدفعية والهندسة العسكرية.

وبعد تخرجه من هذه المدرسة انتظم فى سلك الجيش الإيطالى ضابطًا بالفيلق الثالث عشر من مدفعية الميدان بروما، وقضى به ثلاث سنوات.

وفى سنة ١٨٩٠ ذهب إلى الآستانة لزيارة والده وتعرف إلى السلطان عبد الحميد ورجال الآستانة وعينته الحكومة التركية فى تلك السنة ملحقًا حربيا بسفارتها فى فيينا عاصمة النمسا، وبقى بها نحو سنتين.

ولما تولى الخديو عباس الثانى عرش مصر سنة ١٨٩٢، استدعاه وعينه فى معيته كبيرًا لياورانه برتبة لواء فى الجيش المصرى، ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥، وقضى بقية عهده بالإمارة بعيدًا عن المناصب.

زواجه الأول

تزوج فى حياته مرتين، الأولى سنة ١٨٩٣، إذا اقترن بالأميرة شيوه كار إبراهيم كريمة الأمير إبراهيم باشا أحمد بن الأمير أحمد رفعت باشا بن إبراهيم باشا الكبير، ثم طلقها على أثر اعتداء فظيع وقع عليه سنة ١٨٩٨ بيد أخيها الأمير أحمد سيف الدين، فقد أطلق عليه فى النادى الخديوى[٣] (نادى محمد على) ثلاث رصاصات قاصدًا قتله لشقاق بينه وبين زوجته، فأصابه بإصابات خطيرة، ولكنه نجا من القتل بفضل رعاية الله وعناية الأطباء والجراحين، وحوكم الجانى؛ وحكم عليه بالسجن سبع سنوات، خفضت استئنافيا إلى خمس، ولثبوت اختلال فى عقله نقل من السجن إلى مستشفى للأمراض العقلية بانجلترا، ومكث به نحو ٢٧ سنة ثم فرّ منه إلى الآستانة.

---

(٣) كان وقتئذ بشارع المناخ (الملكة فريدة).

وقد رزق الأمير فؤاد من زوجته الأولى بالأميرة فوقية قرينة محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض السابق فى فرنسا، والأمير إسماعيل، وقد توفى صغيرًا.

القران السلطانى

ولما تولى العرش تزوج فى مايو سنة ١٩١٩ بالملكة نازلى كريمة المغفور له عبد الرحيم صبرى باشا، ورزق منها سنة ١٩٢٠ بالأمير فاروق (الملك فاروق فيما بعد)، ثم بالأميرات فوزية وفايزة وفائقة وفتحية.

صفاته وأخلاقه

كان وسيمًا، جميل الوجه، مهيب الطلعة، قوى البنية، بدين الجسم، معنيا بصحته، محافظا على نظام صحى دقيق فى معيشته ومأكله ومشربه، حريصًا على اتباع ما ينصحه به الأطباء من تعليمات، ولو كان فى ذلك جهد له، وكانت قوة إرادته تساعده على اتباع هذا النظام.

وكان قوى الشخصية، موفور النشاط، دءوبًا على العمل، لا يكل منه ولا يمل، ذكى الفؤاد، يشع الذكاء من عينيه، واعى الذاكرة، ماضى العزيمة، واسع الثقافة والاطلاع، محبًّا للاستزادة من العلم والمعرفة، مشغوفًا بالقراءة والإحاطة بمختلف العلوم والفنون، والاستماع إلى من يأنس فيهم تزويده بمعلومات جديدة عن أحوال العالم، بحيث كان ملما بكل التطورات التى تحدث فى مختلف البلدان، وفى الحق أنه من أكثر أمراء الأسرة العلوية ثقافة ومن أشدّهم ذكاء وأنضجهم فكرًا وأقواهم عزيمة.

مساهمته فى مشروعات النهضة قبل ولايته العرش

لم يكن الأمير أحمد فؤاد بعيدًا عن المجتمع المصرى، بل كان على صلة به، وساهم فى العديد من مشروعات النهضة.

تولى فى سنة ١٩٠٨ رئاسة لجنة تأسيس «الجامعة المصرية»، فدبّت الحياة فى

المشروع[٤] بعد أن كان يتعثر فى سيره، وله الفضل الكبير فى انشائها وتقدمها، واطراد نجاحها فى مختلف مراحلها.

وساهم أيضًا فى ترقية الجمعية الجغرافية التى أسسها الخديو إسماعيل، وعينه السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ رئيسًا لها، فبعث فيها الحياة والنشاط بعد أن مرت بها فترة طويلة من الركود والجمود، واشترك فى إنشاء جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، وجمعية الإسعاف، وتولى رئاسة هذه الجمعية فى أواخر سنة ١٩١٤، وساعد «المجمع العلمى» وتولى رئاسة جمعية الهلال الأحمر سنة ١٩١٦.

طموحه إلى الملك

كان وهو أمير يطمح إلى الملك، ففى سنة ١٩١١ سعى ليكون ملكا أو أميرًا على طرابلس الغرب، وفى سنة ١٩١٣ سعى ليكون ملكا أو أميرًا على ألبانيا، ولكنه لم يوفق فى كلا المسعيين.

ولما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الحماية البريطانية على مصر وخلع الخديو عباس الثانى بأمر الحكومة البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩١٤، طمحت نفسه إلى اعتلاء العرش، ولكن أخاه الأمير حسين كامل كان أكبر منه سنًا، فعينته انجلترا سلطانًا على مصر، وكان الأمير كمال الدين نجل السلطان حسين يحجب الأمير فؤاد عن وراثة العرش، ولكنه اعتذر عنه قبيل وفاة والده كما سبق بيانه فى موضعه[٥]، فصار الأمير فؤاد هو الوارث المتعين لهذا العرش، حقا أن نظام وراثة العرش بعد إعلان الحماية البريطانية لم يكن قد تقرر بعد، ولم تضعه الحكومة البريطانية إلا سنة ١٩٢٠[٦]، ولكن الأمير فؤاد كان الأخ الأرشد للسلطان حسين، فكان هو الوارث المنتظر للعرش، وهكذا شاءت الظروف والأقدار وشاء الحظ أن يتولى الأمير فؤاد عرش مصر.

---

(٤) كتابنا مصطفى كامل.

(٥) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» – ج ١ ص ٣٤. (طبعة سابقة).

(٦) كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» – ج ٢ ص ١٠٢. (طبعة سابقة).

وكان الطريق أمامه معبدًا، إذ كان بعيدًا عن السياسة طيلة حياته السابقة، ولم تبد منه مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطانى، فى أى موقف من المواقف، ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية فى أى مرحلة من مراحلها السابقة، مثل ما بدا من بعض الأمراء، فكان هذا الماضى مما رشحه لولاية العرش، واجتمع إلى ذلك ما أظهره من الولاء للاحتلال خلال الحرب العالمية الأولى، إذ كان على رأس اللجنة التى تألفت لتكريم الجنرال السير جون مكسويل قائد جيش الاحتلال الذى تم على يده انقلاب ديسمبر سنة ١٩١٤.

ولايته العرش

فلما توفى السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧، تولى الأمير أحمد فؤاد عرش السلطنة فى اليوم نفسه، وإذ كانت البلاد تحت الحماية البريطانية فقد ارتقى العرش بموجب تبليغ من الحكومة الانجليزية جاء فيه: «إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوّء هذا العرش السامى، على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم[٧]».

وبدا فى طريقه ولاية السلطان فؤاد العرش – كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل – أثر الحماية الأجنبية ومبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأنًا، إذ جعلت الحكومة الإنجليزية نفسها مصدر ولاية العرش، وكان هذا تكرارًا وتوكيدًا لما انتحلته فى كتابها إلى السلطان حسين حين ولايته العرش كنتيجة لإعلان الحماية على مصر، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل بالسخط والوجوم[٨]، وتم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧، حيث انتقل فى موكبه من قصر البستان إلى سراى عابدين.

---

(٧)، (٨) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٥. (طبعة سابقة).

المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد

إذا أردنا أن نلمّ بتاريخ الملك فؤاد إلمامًا صحيحا، لكى نستخلص منه صورة كاملة واضحة لشخصيته، يلزمنا أن نقسم عهده إلى ثلاث مراحل متعاقبة.

المرحلة الأولى: من اعتلائه العرش إلى ثورة سنة ١٩١٩،.

والمرحلة الثانية: من الثورة إلى إعلان الاستقلال.

والمرحلة الثالثة: من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك.

المرحلة الأولى

لم يكن للسلطان فؤاد عمل ما فى تطور الحوادث منذ اعتلائه العرش إلى شبوب الثورة سنة ١٩١٩، وأغلب الظن أنه لم يكن له برنامج فى الملك يسير عليه ولا أهداف يقصد إليها، ومن الحق أن يقال إنه كان فى هذه الفترة سلطانًا تحت الحماية البريطانية بكل ما تحتمله الكلمة من معان، فالحماية هى التى رفعته إلى العرش، كما رفعت سلفه السلطان حسين، ولم يجد بأسًا من أن يصل من هذا السبيل إلى عرش محمد على بل تدل الدلائل على أنه ارتضى هذا الوضع وأقرّه، وكان يراه أمرًا طبيعيا لا غبار عليه، وهذا ولا ريب خطأ فى تفكيره وموضع ضعف فى شخصيته، قال فى أول خطاب له إلى وزيره الأول حسين رشدى باشا يوم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧: نعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنًا عليه، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها[٩]».

فهذا الخطاب يدلك على أن السلطان فؤاد لم يكن يرى غضاضة فى الحماية ولا فى اعتبارها مصدرًا لولاية العرش.

---

(٩) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٣٦. (طبعة سابقة).

ولقدساير سياسة الاحتلال والحماية فى طريقها، ولم يبد منه اعتراض ولا تململ من هذا النظام، فكان الأمر والنهى إلى دار الحماية، وإلى المستشارين وكبار الموظفين البريطانيين، فى مختلف المصالح والدواوين، ولم يفكر فى الاعتراض على هذا النظام ولا فى إحداث أى تغيير فيه، وهنا يبدو شىء من الفارق بينه وبين سلفه السلطان حسين، فالسلطان حسين قد تولى العرش هو أيضًا بواسطة الحماية البريطانية، ولكن يظهر أنه أدركه بعد ذلك شىء من الندم على ما فعل، فأخذ يجاهر بالطعن فى السياسة الانجليزية، ويصرح فى أحاديثه العامة والخاصة أنه مؤيد للشعب فى سخطه واحتجاجه على الحماية، ووقع الجفاء بينه وبين السير هنرى مكماهون المندوب السامى البريطانى وقتئذ، مما أدى إلى أن تستبدل به الحكومة البريطانية مندوبًا آخر وهو السير رجنلد ونجت (نوفمبر سنة ١٩١٦)، وبقى السلطان حسين على برمه بالسياسة البريطانية والموظفين البريطانيين فى الحكومة حتى أدركته الوفاة، أما السلطان فؤاد فقد ظل مواليًا للاحتلال والحماية، وبالرغم مما أصاب الشعب من العنت والإرهاق مدة الحرب العالمية الأولى من اعتساف السلطة العسكرية البريطانية واضطهادها للأهلين، ومصادرتها إياهم فى حاصلاتهم ودوابهم وأرزاقهم، فإنه لم يفتأ يمحض الإنجليز خالص الود، ويسابقهم إلى ما يطلبون، اعتبر ذلك فى الثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات التى منحها مجلس الوزراء هبة لبريطانيا فى ٩ مارس سنة ١٩١٨، وذلك أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت منذ نشوب الحرب لحساب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح، وقيدت هذه المبالغ لحساب العهد على الحكومة البريطانية، وقد خصّ معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية، ووضع السير ويليم برونييت المستشار المالى البريطانى كشفًا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧، فأربت على ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مع تقدير مبلغ نصف مليون آخر كان منظورًا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه، كان على هذه أن تؤديها لها، ولكن الحكومة المصرية أظهرت سخاءً هائلًا فى شأن هذا القرض، فقد اجتمع مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨، وقرر من تلقاء

نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه «اعترافًا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات»، وقرر أيضا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيه آخر للقيام بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية، فبلغت منحة الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفا.

وكانت مرافق البلاد وإصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بإنفاق هذه الملايين، بدلاً من بذلها إعانة لحرب كان الغرض منها تثبيت الحماية على مصر، ولقد قلت تعليقًا على هذه المنحة فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» (ج ١ ص ٣٨ طبعة سابقة) : «وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة أنها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى إذ حمت مصر من خطر الغارات، ولعل مجلس الوزراء أراد بذلك أن يشير إلى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره)، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوى والأدبى للحكومات التى تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غصبها وعدوانها، وسلبها البلاد حريتها واستقلالها».

انتهت الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وانتهت بذلك المرحلة الأولى من تاريخ السلطان فؤاد.

المرحلة الثانية من الثورة إلى إعلان الاستقلال

لا أريد أن أذكر تفصيل الحوادث التى أعقبت عقد الهدنه وتأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ بزعامة «سعد زغلول»، فقد بسطت الكلام عن ذلك فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩»، وإنما أذكر هنا ما يتصل بموقف السلطان فؤاد بإزاء هذه الحركة.

لقد ترك السلطان لوزيره الأول حسين رشدى باشا أن يحدد موقف الحكومة من الحركة الوطنية ومطالبها من الحكومة البريطانية، وليس يخفى أن نضال الوفد قد لقى تأييداً من رشدى باشا، وأن تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده، وكانت خطوات الوفد الأولى تسير باتفاقه معه، وتفاهمه وإياه، وفى يوم ١٣ نوفمبر بالذات وهو اليوم الذى ذهب فيه سعد وزميلاه عبد العزيز فهمى وعلى

شعراوى لمقابلة السير ريجلند ونجت المندوب السامى البريطانى، رفع رشدى تقريراً إلى السلطان يعرض فيه أن يعهد إليه وإلى زميله عدلى السفر إلى لندن للتحدث إلى الحكومة البريطانية فى شأن مستقبل مصر السياسى، ووافقه السلطان على تقريره، وعهد إليه وإلى عدلى القيام بهذه المهمة، ولما شرع رشدى فى العمل اصطدم بالعقبات من ناحية الحكومة البريطانية فقد جاء ردها على مطالبه الأولى برفض الترخيص لسعد وصحبه بالمجىء إلى لندن وبإرجاء مجىء رشدى وعدلى إلى ما بعد الصلح، فرأى رشدى فى هذا الرد رفضاً لطلباته، وقدم استقالته إلى السلطان فى ٢ ديسمبر، وكانت هذه الاستقالة بمثابة الاحتجاج على السياسة البريطانية، وفى الحق أن السلطان لم يقبل منه هذه الاستقالة، وفى هذا معنى التأييد له فى خطته، وهو موقف حميد للسلطان يذكر له بالخير، وقد دعا إلى البقاء والتريث لعل الحكومة البريطانية تعدل عن موقفها، وانتظر رشدى قليلا، ولكنه رأى من الحكومة البريطانية إصراراً على خطتها، فاستعجل قبول استقالته فى ٢٣ ديسمبر، ثم فى ٣٠ منه، ثم فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٩، وقد رضيت الحكومة البريطانية بحضور رشدى وعدلى وحدهما، ودعيا إلى السفر إلى لندن فى أواسط شهر فبراير، ولكنها رفضت سفر الوفد، وكان رشدى يشترط لسحب استقالته التصريح للوفد بالسفر إلى أوروبا تمهيداً لرفع صوت مصر فى مؤتمر الصلح، فلما رفض طلبه فى هذا الصدد أصرّ على الاستقالة، وكان منتظراً من السلطان أن يؤيده فى موقفه فلا يقبل استقالته، كما فعل من قبل، ولكنه قبلها فى أول مارس سنة ١٩١٩، وبدا من كتاب السلطان إلى رشدى باشا بقبوله استقالته أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف، فقد طلب منه الاستمرار فى إدارة الأعمال «إلى أن يتم تأليف الوزارة الجديدة» وأدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعاً على أساس تثبيت الحماية وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح؛ لأنه إذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته فقبولها معناه أن السلطان اعتزم الانفصال عن الأمة فى نضالها.

كان هذا نقطة التحول فى سياسة السلطان، وجاء قبوله استقالة رشدى وسعيه فى تأليف وزارة جديدة معاونة منه للسياسة البريطانية فى إذلال الشعب وأشار

الوفد إلى هذا المعنى فى كتابه المشهور الذى أرسله إلى السلطان بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩١٩، فقد احتوى على عتب شديد واعتراض قوى على قبوله استقالة الوزارة، إذ قال مخاطباً السلطان: «كان الناس يظنون أنه كان لهما (رشدى وعدلى) فى وقفتهما الشريفة دفاعاً عن الحرية، عضد قوى من نفحات عظمتكم؛ لذلك لم يكن يتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى إذلالنا، وتمكيناً للعقبة التى ألقيت فى سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذاناً بالرضى بحكم الأجنبى علينا إلى الأبد، قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حلّ المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم والاعتداد بمشيئة شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة فى هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم – يا أرشد أبناء محررها محمد على الكبير – أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل؟!»(١٠).

غير أن هذا الكتاب لم يكن له أى تأثير فى موقف السلطان، ومضى فى سبيل تأليف وزارة جديدة، تجعل خطتها مسايرة السياسة البريطانية، ولم يعطل تأليفها إلّا اندلاع الثورة فى ٩ مارس سنة ١٩١٩ بعد اعتقال سعد وصحبه.

وغنى عن البيان أن «السلطان فؤاد» لم يكن يتوقع تلك الثورة، ولا كانت تخطر له ببال، ولم يكن هو وحده على هذا الظن، بل إن الإنجليز أنفسهم على

---

(١٠) نشرنا نص الكتاب بأكمله فى كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ج ١ ص ١١٩. (طبعة سابقة).

ما اشتهروا به من اتساع أفق التفكير وبعد النظر، والخبرة والدهاء، لم يكونوا أيضا يتوقعون شبوب هذه الثورة، ولقد واجهوها بالعنف والقسوة تارة، واللين والخداع تارة أخرى، مما بسطناه فى كتاب الثورة، أما السلطان فؤاد فقد احتجب فى قصره، تاركا الشعب وجهاً لوجه أمام عاصفة البغى والعدوان، وكان موقفه سلبيا محضاً، وأخذ يرقب ما تأتى به الحوادث، واستهدف من أجل ذلك لسخط الشعب، إذ بدا كأن مصير البلاد أمر لا يعنيه، ولما جنحت الحكومة البريطانية إلى مهادنة الثورة وقتاً ما، واعتزمت الإفراج عن سعد وصحبه فى المرة الأولى، أرادت أن ترفع من شأن السلطان فى نظر الشعب بعد أن رأت أن الحوادث قد باعدت بينهما وجعلت منزلته تتضاءل فى النفوس، ولم يكن هذا من صالحها فى شيء، فأفضت إليه بعزمها على الإفراج عن سعد وصحبه، وأصدر هو منشوراً إلى الأمة فى ٦ أبريل سنة ١٩١٩ أبدى فيه تضامنه مع الشعب فى شعوره الوطنى، ودعاه إلى الكف عن المظاهرات والاخلاد إلى السكينة، وأدرك الجمهور من أسلوب المنشور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد.

وفى اليوم التالى أصدر الجنرال اللنبى (الذى عين مندوبا ساميا لمواجهة الثورة) منشوراً بأنه بالاتفاق مع عظمة السلطان قد قرر الإفراج عن سعد وصحبه والتصريح للمصريين بحريتهم فى السفر إلى الخارج.

على أن السلطان فؤاد لم يبق على شعوره الذى أعلنه فى منشوره، فقد تجددت الحوادث الدموية بعد الإفراج عن سعد، ووقف حيالها صامتاً، وظل على هامش الحوادث، وبقيت البلاد فى حالة ثورة، وخلا مركز الوزارة نحو ثلاثة أشهر، اللهم إلاّ فى فترة وجيزة ألف فيها رشدى وزارته الرابعة، فلم تلبث إلاّ أياما ثم استقالت، ولو أن «السلطان فؤاد» كان متضامناً مع الشعب فى ثورته لبقى مركز الوزارة شاغراً ردحاً أطول من الزمن، فإن هذا ولا شك يشدّ أزر الشعب فى نضاله، ولكنه على العكس أخذ يسعى فى تعبيد الطريق لتأليف وزارة جديدة، ولو أنه رجع فى ذلك إلى ممثلى الشعب المعبرين عن شعوره الناطقين باسمه لعدّ له ذلك عملا محموداً؛ إذ أن اعتداده بإرادة الأمة من شأنه أن يرفع من شأنها ويزيد من قوتها فى نضالها ضد الاحتلال والحماية، ولكنه على العكس فاجأ البلاد

بتأليف وزارة محمد سعيد على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها، وجاء تأليفها محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة، مما اغتبط له الإنجليز اغتباطاً عظيمًا، فلا غرو أن قوبلت هذه الوزارة بالاستياء والسخط؛ لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، ولم يفاتح ممثلو الرأى العام فى أمرها، وكان تأليفها أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية[١١].

ولما استقالت وزارة سعيد فى نوفمبر سنة ١٩١٩، تحت ضغط الحوادث، لم يرجع السلطان أيضا إلى الأمة ولا إلى ممثليها، بل إلّف وزارة يوسف وهبه التى لا تمت إلى الأمة بصلة، وكان برنامجها مسايرة السياسة الإنجليزية، وكذلك كان شأن الوزارة التى أعقبتها، وهى وزارة نسيم الأولى (مايو سنة ١٩٢٠)، فكان موقف السلطان خلال هذه الأحداث خذلاناً للأمة فى نضالها القومى، وتبدو هذه الحقيقة فى تقرير لجنة ملنر الذى رفعته إلى الحكومة البريطانية فى ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن عملها فى مصر، إذ قالت عن موقف السلطان: «وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد اللنبى كلنا إلى عظمة السلطان، فكانت هذه هى الزيارة الرسمية، وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته، فكان عظمته يعاملنا فيها بتمام الصداقة ويعرب فى أثنائها بصراحة عن رأيه فى الحالة السياسية بمصر والحوادث التى حدثت فيها فى السنوات القليلة الماضية، وعن صعوبة مركزه، ولكنه امتنع عن أن يشير برأى، أو أن يعطى نصيحة فى الموضوع الذى انتدبنا له، أى دستور مصر فى المستقبل، ولم يحاول قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير، وإنما اقتصر على النصح لنا بالتأنى فى استنتاج النتائج، والاحتراس من الفضوليين، ودلّنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم، مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين، وكان موقفه بإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد»، فهذا الحياد الذى لزمه السلطان تجاه النضال القائم بين الأمة والاحتلال، لا يتفق مع واجبات الملك، ولا مع

(١١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «ثورة سنة ١٩١٩» ج ٢ ص ٣٠. (طبعة سابقة).

الواجبات الوطنية، على أن الأمة ثابرت وجاهدت، وظلت تكافح وحدها فى الميدان، وما لبثت السياسة البريطانية أن جنحت إلى ترضيتها بمختلف الوسائل، ومن مظاهر هذه الترضية التبليغ البريطانى إلى السلطان فؤاد فى فبراير سنة ١٩٢١ بأن الحكومة الإنجليزية رأت بعد دراسة مقترحات لجنة ملنر أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها ترغب فى المفاوضة مع وفد يعينه السلطان لإبدال الحماية بعلاقة تطابق أمانى الشعب المصرى وتضمن مصالح بريطانيا العظمى.

كان هذا التبليغ يقتضى من السلطان الرجوع إلى ممثلى البلاد فى تأليف وزارة موثوق بها من الأمة، لكى تتحدث عن مصير البلاد فى هذا الوقت العصيب، وتخلف وزارة نسيم البغيضة إلى الشعب، ولكنه سعى جهده فى إبقاء الوزارة النسيمية وأنف الشعب راغم، وإذ كان عدلى باشا هو السياسى الذى اتجهت إليه الأنظار ليعالج القضية المصرية بصفة رسمية، فقد سعى السلطان ليقنعه ببقاء وزارة نسيم باشا فى الحكم ويضطلع هو بمحادثة الحكومة البريطانية فى شأن مصير البلاد، ولكن عدلى رفض هذا الحل، ورفض بقاء نسيم فى الحكم، لعدم اطمئنانه إليه، فاضطر السلطان تحت ضغط الحوادث إلى تنحيته وتكليف عدلى تأليف الوزارة الجديدة (مارس سنة ١٩٢١)، ولولا هذا الضغط لبقيت وزارة نسيم مفروضة على البلاد رغم إرادتها، فتأليف وزارة عدلى باشا الأولى جاء إذن على غير إرادة السلطان.

ولما وقع الخلاف بين سعد وعدلى فى أبريل سنة ١٩٢١، لم يبذل أى مسعى فى رأب الصدع الذى أصاب الوحدة الوطنية، وكان فى استطاعته قطعاً أن يقوم بدور ما فى تقريب مسافة الخلف بينهما، ولكنه وقف جامداً بإزاء هذا الخلاف، وتركه يستفحل ويتفاقم، وزاد فى تأجيجه بإصداره مرسوماً فى مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا، بعد إقصاء الوفد عنه، وقد أفضى ذلك إلى اشتداد الانقسام، ووقوع الحوادث الدموية الخطيرة فى الإسكندرية مما ذكرناه فى الجزء الأوّل من هذا الكتاب[١٢].

---

(١٢) فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ص ١٦ وما بعدها. (طبعة سابقة).

ولما أخفقت مفاوضات سنة ١٩٢١ واستقال عدلى من الوزارة فى ديسمبر من تلك السنة، تجددت حوادث القمع والعدوان من الجانب البريطانى، ونفى سعد وصحبه للمرة الثانية إلى جزائر سيشل، فلزم السلطان الصمت والتغاضى بإزاء هذا العدوان، وظل مركز الوزارة شاغراً أكثر من شهرين، إذ لم يجد السلطان من المستوزرين من يقبل تأليف الوزارة فى هذا الجو المكفهر، حتى إذا عرضت الوزارة على ثروت باشا اشترط لقبولها شروطاً اتجه بها إلى الإنجليز، وبادلهم الرأى فيها، وعلق عليها قبوله تأليف الوزارة، وهذه الشروط هى التى صارت «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢»، وهنا تبدأ المرحلة الثالثة فى حياة الملك فؤاد.

المرحلة الثالثة من إعلان الاستقلال إلى وفاة الملك (١٩٢٢ - ١٩٣٦)

هى أطول المراحل الثلاث فى حياة الملك فؤاد.

استمرت الأمة تناضل عن حقوقها واستقلالها، وثابرت على مقاومة الاحتلال والحماية، وتعددت حوادث اغتيال البريطانيين، وسرت فى النفوس فكرة المقاومة السلبية، وتنظيم حركة واسعة النطاق لمقاطعة التجارة والشركات ورءوس الأموال الإنجليزية، وأدرك الإنجليز أن المقاومة الوطنية جدٌّ لا هزل، وأن وسائل القمع لم تفد فى إحباطها، فعمدوا إلى التسليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة، وقبلوا شروط ثروت باشا التى علق عليها تأليف الوزارة، وأعلنوا «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» الذى يتضمن.

أولاً: إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية.

ثانيًا: الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون التضمينات.

رابعًا: احتفظت إنجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية وبقاء

الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه إلى أن تتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى:

١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر والأقليات.

٤ - السودان.

وأبلغ هذا التصريح إلى السلطان فؤاد يوم صدوره فى خطاب جاء فيه ضمن ما احتواه: «أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى».

وتصريح ٢٨ فبراير مع ما فيه من عيوب أساسية وتحفظات تعصف بجوهر الاستقلال الصحيح، فإنه تضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهذا ولا ريب مكسب لمصر، مكسب سياسى ومعنوى، فإن اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإبلاغ هذا الاعتراف إلى الدول قد رفع من شأن مصر دوليًّا، وترتب على انتهاء الحماية إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى فى عهد الحماية، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلاً إعلان الدستور، فإن الاحتلال البريطانى هو الذى ألغاه سنة ١٨٨٣، وهو الذى حال دون عودته طوال السنين، ومن ثم أعلنت إنجلترا فى الخطاب الملحق بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أنها لا تعترض على حق مصر فى أن يكون الدستور نظام الحكم فيها، وتألفت وزارة ثروت باشا فى أول مارس سنة ١٩٢٢ على هذا الأساس، ولقد كان واجبًا على الملك فؤاد بعد صدور هذا التصريح أن يدع للأمة ما نالته من حقوق كان الاحتلال يغتصبها واستردتها بفضل نضالها وجهادها، ويقتصر هو على المزايا التى نالها ضمنًا بفضل هذا النضال، وهى أن يكون ملكًا على رأس دولة مستقلة ذات سيادة، ولكنه فى الواقع أراد أن يستأثر

بكل المزايا التى نالتها الأمة من جهادها، وتحركت فى نفسه نزعة الحكم المطلق التى عرف بها معظم ملوك الشرق وأمرائه، وكانت هذه النزعة مكبوتة بفعل الاحتلال الذى كان قابضًا على زمام الحكم والسلطان.

لقد نادى الملك فؤاد باستقلال مصر فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، وأعلن على الملأ أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، واتخذ لنفسه لقب «صاحب الجلالة ملك مصر»، وأبلغت الحكومة المصرية الدول هذا الإعلان، ولكن لما جاء دور تحضير الدستور فى عهد وزارة ثروت أخذ الملك يضع العقبات فى سبيله، وبدا أنه يريد أن تئول إليه السلطات والحقوق التى نالتها الأمة فى ميدان النضال، ولم يكن راضيًّا فى خاصة نفسه عن الدستور، بل تنكر له، وظل برماً به، متجهماً له طول حياته، وظهرت أعراض هذه النزعة فى سعيه لإسقاط وزارة ثروت حين رآه جادًّا فى إخراج الدستور، بعد أن تم وضعه على يد لجنة الثلاثين فما زال به حتى اضطره للاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ (ج ١ ص ٧٠ طبعة سابقة) واصطنع من بعده وزارة نسيم ذات الميول الرجعية التى أخذت تسوف وتماطل فى إصدار الدستور، وتمسخ وتشوه فى مبادئه ونصوصه، وترتب على هذا السعى وقوع كارثة وطنية، إذ انتهزت الحكومة الإنجليزية فرصة التلكؤ فى إصداره والمساعى التى بذلت لمسخه وتشويهه، فتدخلت هى أيضًا فى شأنه، وطلبت أن تحذف منه نصوص السودان وكان لها ما أرادت، واستجاب الملك فؤاد إلى طلبها، ولما عارض نسيم باشا فى ذلك وقدم استقالته حتى لا يكون التسليم فى هذه المطالب الجائرة على يده، طلب إليه الملك البقاء حتى يكتب صك التسليم، ثم يستقيل، وهذا ما حدث فعلاً، فقد استقال نسيم فى فبراير سنة ١٩٢٣ بعد أن قبل حذف نصوص السودان من الدستور (ج ١ ص ٩٠ طبعة سابقة)، وأخيرًا وبعد لأى وتلكؤ صدر الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ (ج ١ ص ١١٢ طبعة سابقة)، ومع ذلك ظل الملك فؤاد على تجهمه له، ولم يطق صبرًا على أية وزارة دستورية تولت الحكم عن طريق إرادة الأمة بكل كان يتربص بها ويلاحقها بالأزمات حتى تستقيل أو تقال.

لقد كان واجبًا على الملك فؤاد وقد نالت مصر الدستور فى عهده أن يخلص لهذا النظام الذى نالته البلاد بفضل كفاحها الشاق الطويل، ولكنه مع الأسف لم

يكن يبغى له استقرارًا، وكانت مناوأته له سياسة رسمها لنفسه وأصرّ عليها طوال السنين بحيث حال دون استقراره فعلاً، وكان يصدر فى هذه السياسة عن اتجاه تملك فؤاده وهو أن «السراى» يجب أن تكون مصدر السلطات، على خلاف القاعدة الأساسية للنظام الدستورى، وهى أن الأمة مصدر السلطات، وكان ينقم من الدستور ما أسماه انتقاص سلطة الملك، ولم يكن على حق فى هذا الاتجاه، إذ لم تكن له سلطة ما قبل إعلان الاستقلال وقبل صدور الدستور، بل كان سلطانًا تحت الحماية البريطانية لا يصدر عنه إلاّ ما يراه عمال الحماية، وكان راضيًا بهذا الوضع، مقرًا له، ثم جاء انتهاء الحماية وإعلان الاستقلال وإصدار الدستور نتيجة لجهاد الأمة وتضحياتها، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبًا فى يد الاحتلال، لا يتولى «السلطان» شيئًا منها قط، وبعبارة أخرى لولا جهاد الشعب وتضحياته لظل فؤاد الأوّل طوال حياته سلطانًا تحت الحماية، وقد ارتضى هو كما ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له، بل أقرّوه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢، على عهد الخديو توفيق، فالخديو عباس، ثم فى عهد السلطان حسين، فالسلطان فؤاد، ولولا جهاد الأمة، لظل هذا الغصب قائمًا، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم، فكان الإنصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال، لا أن تتلقفها السراى، ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم، بيد أن الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والإنصاف[١٣]، ومن هنا صارت المرحلة الثالثة من حياة الملك فؤاد - وهى معظم سنى حكمه - نضالاً مستمرًا بينه وبين الأمة، وقعت فيها ثلاثة انقلابات حطمت الحياة الدستورية، وهذا لعمرى مما لا يشرف صفحة الملك، وخاصة إذا لاحظنا أنه لم يبذل مثل هذا النضال ولا أقل منه فى ميدان آخر كان هو الجدير به، ونعنى به ميدان النضال ضد الجانب البريطانى، جانب الاحتلال والعدوان على الاستقلال، لم يبذل الملك فؤاد فى هذا الميدان جزءًا من النضال الذى بذله فى الميدان الداخلى، بل كان يعمل على مسايرة

---

(١٣) ج١ ص ٢٢٢. (طبعة سابقة).

السياسة البريطانية، وتفادى الاصطدام بها، اعتبر ذلك فى مواقفه قبل الثورة وفى خلالها، وفى أعقابها، ومن المحقق أيضًا أن هاتيك الانقلابات الثلاثة التى وقعت فى عهده كانت تتم باتفاق بينه وبين الجانب البريطانى، مع اختلاف فى المقاصد والأغراض، فالجانب البريطانى كان يرى فيها عقوبة لمصر على عدم إذعانها لسياسته، والملك والمستوزرون يرون فيها استردادًا للحكم المطلق على حساب سلطة الأمة.

ولا ينهض عذرًا للملك فؤاد فى مناوأته للدستور ما يدعيه بعض الرجعيين من أن الأمة لم تنضج لهذا النظام، فإن هذه الدعاية إنما ابتدعها الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ليسوغ بها عدوانه على استقلال البلاد وإلغاءه دستورها سنة ١٨٨٣، وهى لعمرى دعاية كاذبة، لفقها رواد الاستعمار، وأخذها عنهم دعاة الرجعية من طلاب المناصب الذين دأبوا على الوصول إلى الحكم من غير طريق الشعب.

وليس معقولاً ولا مقبولاً أن يقال عن الأمة التى نهضت للمطالبة بالنظام الدستورى الحديث قبل أية أمة من أمم الشرق أنها لم تنضج بعد للدستور فى عهد الملك فؤاد، فليس يخفى أن مصر كانت أسبق الأمم الشرقية إلى تقرير النظام الدستورى إذ أعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ فى أواخر عهد إسماعيل ،ثم فى سنة ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية، حقًّا إن الدستور العثمانى (القانون الأساسى) أعلن قبل ذلك فى تركيا سنة ١٨٧٦، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع فى الآستانة حتى ألغى اجتماعه فى أوائل سنة ١٨٧٨ بأمر من السلطان عبد الحميد، ونفى واضع الدستور مدحت باشا، وعاد الحكم المطلق فى تركيا، إلى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨، وكان إلغاء الدستور فى تركيا بأمر من الحكومة الأهلية المستقلة، أما إلغاء الدستور فى مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بإرادة الاحتلال الأجنبى، فهى أعرق أصولاً من تركيا فى النظام الدستورى[١٤]،وليس من الإنصاف مع هذه الحقائق أن توصم مصر بأنها لم تنضج للدستور فى سنة ١٩٢٣ وما تلاها، فى حين أن أغلب الأمم الشرقية قد اقتبست عنها النظم الدستورية،

(١٤) ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٤٦. (طبعة سابقة).

ولم يقل أحد أن هذه الأمم الشقيقة لم تنضج لهذه النظم، أضف إلى ذلك أن الحوادث والتجارب قد أثبتت مبلغ ما فى هذه الدعوى من تخاذل وإرجاف، ويكفيك للتحقق من بطلانها أن تقارن بين الوزارت التى اختارها الشعب أو استأنس إليها، والوزارات التى اختارها الملك فؤاد وفرضها على الشعب فرضًا، سواء فى عهد الحماية أو فى عهد الثورة[١٥]، أو فى أعقابها[١٦]، فإنك من غير تردد أو تحيز تقطع بأن اختيار الشعب فى مجموعه كان خيرًا من اختيار الملك، فهذا دليل ناطق على أن الشعب ناضج للحياة الدستورية كفء لأن يختار الحكومة التى يرضاها، وإذا كان للوزارات التى اختارها الشعب عيوب ونقائص فإن هذه العيوب تتضاءل بإزاء نقص وعيوب الوزارات التى فرضت عليه فرضًا، ولو أن السياسة التى اتبعها الملك فؤاد بإزاء الدستور لم تضر البلاد لما كان ثمة موجب للإلماع إليها، ولكنها مع الأسف كانت لها عواقب سيئة فى حالة البلاد السياسية والاجتماعية، وقد أشرت إلى طرف من هذه النتائج فى الجزء الأول إذ قلت (ص ٣٠٤ طبعة سابقة): «إن البلاد قد خسرت كثيرًا بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها، خسرت كثيرًا بإهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضًا، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل، وهذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه، وأقل ما يحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب، وإلزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه، وتعويد له على الخضوع والاستكانة، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية أو تقوى على صد الأطماع الخارجية؛ لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل هى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج، هذا إلى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضال لاسترداد هذه الحقوق، ومن حقها، بل من واجبها أن تناضل عنها، وبغير هذا النضال تفقد وجودها، ويعد إذعانها قبولاً منها للحكم المطلق، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد، وتعطيل لنهضتها، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بإزاء الأطماع الخارجية، ثم النهوض بمشروعات

(١٥) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٣٠ و٨١ و١١١. (طبعة سابقة).

(١٦) راجع الجزء الأول من هذا الكتاب.

الإصلاح التى تحتاج إليها، فالحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى، ثم إنها تعطل حركة التقدم والإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب».

فالسياسة التى اتبعها الملك فؤاد حيال الدستور قد أضرت بالبلاد ضررًا بليغًا، صحيح أن الملك فؤاد لا يحتمل وحده هذه التبعة بل يحملها معه أشياع الحكم المطلق من المستوزرين والوصوليين الذين كانوا أداه له فى تحطيم الدستور، ولو لم يجد من هؤلاء الوصوليين عونًا له فى الانقلابات الثلاثة التى تمت فى عهده لما وقعت، ولكن هذه المشاركة لا تصرفنا عن تعريف الحقيقة المؤلمة وهى أن الملك كان هو الملهم لهذه الانقلابات، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتهان حقوق الشعب، وعلى أى حال فهم يحملون مع الملك تبعة ذلك العدوان.

وإذا أردت مزيدًا من البيان فارجع إلى الفصل الرابع عشر من الجزء الأوّل (الدستور والحكم المطلق).

يخلص مما تقدم أن الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه، فلقد كان متخاذلاً أمام الاحتلال، متحيفًا حقوق الشعب، وليس هذا وذاك مما ينبغى أن يكون، وقد أدّت هذه السياسة إلى عدم استقرار الحكم فى مصر، وإلى ضعف البلاد أمام العدوان البريطانى، وتراجعها فى الأزمات أمام المطامع الاستعمارية، وتعطيل نهضة التقدم والإصلاح.

ولا يظنن أحد أنى فيما أقول قد تحاملت على الملك فؤاد، فإن كل الظروف والملابسات كانت تدعو إلى أن أتحيز له، لا أن أتحامل عليه، على أنى، علم الله، ما تحاملت ولا تحيزت، بل اتبعت المنهج الذى رسمته وسرت عليه فى حلقات هذه المجموعة، وبغير ذلك لا أكون صادقًا ولا عادلاً فى الحكم على الحوادث والرجال.

إصلاحات الملك فؤاد

اريق مداد كثير حول ما أسماه بعض الكتاب والخطباء «إصلاحات الملك فؤاد»

هناك ولا شك إصلاحات ترجع إليه شخصيًا، وهى التى كان المبتكر لها، ولكن ليس من الحق أن ينسب إليه كل إصلاح تم فى عهده.

لقد ذكرت فى تاريخ الخديو توفيق كثيرًا من الإصلاحات الهامة التى تمت فى عهده، ولكننى لم أسندها إليه، وإنما أرجعتها إلى أصحاب الفضل فيها، وحسبك أن منها إنشاء المحاكم الأهلية (الوطنية)، وهى من أعظم الإصلاحات التى تمت فى عهد الأسرة المحمدية العلوية، وقلت عن هذا العمل الجليل أنه يرجع إلى وزارة شريف باشا الثالثة، قبل الاحتلال، فقد أصدرت القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، وتقررت فيها القواعد التى قام عليها صرح النظام القضائى الحديث فإن لائحة ترتيب المحاكم الوطنية الحالية الصادرة فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١، ويرجع معظم الفضل فى وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قدرى باشا إذ كان يتولى وزارة الحقانية فى وزارة محمد شريف باشا، وقد صدرت فى عهدها اللائحة الأولى وتهيأت الحكومة لإنفاذها منذ صدورها، ولكن استقالة وزارة شريف باشا فى فبراير سنة ١٨٨٢، وتلاحق حوادث الثورة العرابية، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة، فلما كانت وزارته الرابعة استقر عزمها على تنفيذ لائحة نوفمبر سنة ١٨٨١ مع بعض تعديلات فيها أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والإبرام ومحكمة استئناف أسيوط، وعدم سريان النظام القضائى على السودان، وحذف النص الذى كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة، وكانت هذه القواعد واردة فى لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١[17]، وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣، وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر

(١٧) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا «مصر والسودان» فى أوائل عهد الاحتلال ص ٥٧ وما بعدها. (طبعة سابقة).

سنة ١٨٨٣، وقانون التجارة والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣، وافتتحت المحاكم الأهلية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣، وأخذت منذ إنشائها تؤدى مهمتها الجليلة فى بلاد القطر كافة، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس، وتغرس فى النفوس روح الطمأنينة، والشعور بالكرامة، والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة واستقرت المعاملات بين الناس، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم، وعلى أموالهم وحقوقهم، كما استقر الأمن والنظام، كل أولئك كان له الأثر الكبير فى ارتقاء أخلاق الشعب، وتقدم البلاد فى ميادين الحضارة، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[١٨].

فهذا الإصلاح الكبير الذى لا يعدله أى إصلاح آخر منذ نيف وستين سنة (فيما عدا إعلان الدستور) لم يسنده أحد من المؤرخين إلى الخديو توفيق، وهم على حق فى ذلك؛ لأن الخديو لم يكن مبتكره وملهمه أو منفذه، بل يرجع الفضل الحقيقى فيه إلى أمثال محمد شريف، ومحمد قدرى، وحسين فخرى، وإلى من ترجموا القوانين التى طبقتها المحاكم منذ افتتاحها، كرفاعة رافع الطهطاوى وتلاميذه، وثمة إصلاحات أخرى تمت فى عهد الخديو توفيق لم أسندها ولم يسندها إليه أحد من المؤرخين كإلغاء السخرة وكانت سائدة فى البلاد إلى ذلك الحين، وقوامها تسخير الأهلين فى العمل بغير أجر فى المشاريع العامة، كإقامة الجسور، وشقّ الترع، وتشييد دور الحكومة، ثم تسخيرهم أيضًا فى خدمة مصالح الخديو وحاشيته والأمراء والكبراء وكبار الموظفين والأعيان، فأمر الوزير رياض باشا بإلغاء هذه السخرة ووضع فيما يتعلق بأعمال المنافع العمومية نظام البدل النقدى، فخفت وطأة السخرة عن الأهلين[١٩]، وأبطل الضرب بالكرباج فى تحصيل الضرائب، وإلى رياض باشا أيضًا يرجع الفضل فى تقسيط الأموال الأميرية إلى أقساط تؤدّى فى مواعيد محددة بما يوافق مصلحة المزارعين والملاك ولا يلجئهم إلى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان، وتوزيع مياه الرى توزيعًا عادلاً بين الأهلين، وإلغاء نحو ثلاثين ضريبة مما فرضته الحكومة فى عهد إسماعيل[٢٠].

---

(١٨) المرجع ذاته ص ٦٨.

(١٩، ٢٠) كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى.

وعلى هذا الغرار يلزمنا أن ننظر إلى الإصلاحات التى تمت فى عهد الملك فؤاد، فإن منها ما كان قطعًا من مبتكرات الهيئات التى تولت شئون البلاد من برلمانية أو حكومية، ومن عمل واضعى الميزانية فى الوزارات والمصالح والدواوين، على تعاقب السنين، فهذه الإصلاحات لا يصح إسنادها إلى الملك فؤاد، كما لا يصح إسناد الإصلاحات التى تمت فى عهد الخديو توفيق أو الخديو عباس أو السلطان حسين كامل إلى كل منهم.

وهذا الرأى لا يسرى بداهة على الإصلاحات التى تمت فى عهد محمد على لأنه ولا ريب هو المبتكر لها، وباعثها إلى الوجود، والملهم بإنشائها، والمنفذ لها فهو بعبقريته وسعة أفقه، ومضاء عزيمته، قد أنشأ الجيش المصرى، والأسطول المصرى، والثقافة المصرية، وهو هو الذى أقام المصانع الحربية والمدنية، وفتح المدارس، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا، وأنشأ القناطر الخيرية، ذلك المشروع الضخم الذى هو أساس نظام الرى فى البلاد، واستخدث الزراعات الجديدة فى البلاد، وشق الترع، وأقام القناطر والجسور، وبنى العمائر والدواوين والقصور، وأنشأ الموانىء ودور الصناعة (الترسانات)، وشيّد القلاع والاستحكامات وفوق هذا هو المؤسس للدولة المصرية الحديثة وباعث استقلالها ومشيد بنيانها [٢١].

فهذه الأعمال الجليلة يجب عدلاً إسنادها إلى محمد على الكبير، وكذلك معظم الإصلاحات التى تمت فى عهد إسماعيل، فإنه على مافيه من عيوب [٢٢] قد حقق وحدة وادى النيل بإكمال ضم السودان إلى حظيرة الوطن، ومد حدود الدولة إلى منابع النيل وشواطئ المحيط الهندى، أى إلى تخومها الطبيعية، فكان عمله من هذه الناحية عظيمًا مجيدًا، وعنى بتنظيم الجيش وترقية التعليم الحربى، وإنهاض البحرية المصرية، وإقامة أعمال العمران فى مختلف النواحى، وبعث النهضة العلمية والفكرية من مرقدها فأنشأ المدارس والمعاهد وأعاد عهد البعثات إلى أوروبا، وأسس الجمعيات العلمية، وشجع العلوم والآداب والفنون.

---

(٢١) كتابنا عصر محمد على.

(٢٢) ذكرنا ما له وما عليه فى كتابنا «عصر إسماعيل».

أما الإصلاحات التى تمت فى عهد الملك فؤاد، فالشأن فى معظمها كشأن الإصلاحات التى تمت فى عهود الخديو توفيق والخديو عباس والسلطان حسين كامل، فهى تطور لنهضة البلاد وتطلعها إلى التقدم والرقى فى جميع النواحى، وكان الدافع الأكبر إليها صادرًا عن الأمة بمطالبها المنبعثة من مختلف طبقاتها، فكانت هذه المطالب والرغبات هى الملهمة للحكومة بتحقيق بعضها تحت ضغط الشعور العام، بل إن الحكومات قد قصرت عن أن تحقق هذه المطالب جميعها ولم تنفذ ما حققته منها على الوجه الأكمل.

على هذا الأساس نستعرض فيما يلى الإصلاحات التى يجب عدلاً إسنادها إلى الملك فؤاد.

الجامعة المصرية

فمن معظم المنشآت التى يرجع إليه معظم الفضل فى تأسيسها الجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول)، فقد شجعها وهو أمير؛ إذ تولى رآسة مجلس إداراتها سنة ١٩٠٨، فنشطت حركة الاكتتابات والهبات العقارية لها، وأخذ يعمل على تحقيق المشروع وافتتاح الجامعة.

جاء فى حديث له باللواء فى العدد الصادر يوم ٣ أبريل سنة ١٩٠٨ (أن الجامعة ستفتح فى الشتاء القادم، وستكون مؤلفة من ثلاثة أقسام: قسم للآداب وقسم لتاريخ العرب. وقسم للتاريخ العام) ثم قال رحمه الله: (إنى على يقين من أن الجامعة بحسب النظام الذى وضع لها ستكون مهدًا لآداب تغير الهيئة الاجتماعية المصرية وترقى أفكارها وأخلاقها)، ثم بين الأسباب التى حملت اللجنة على البدء بالتاريخ والآداب، فقال: (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتها ولذتها، فالتاريخ سيرقّى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكة التفكير والمقارنة، والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعة أحسن ما جادت به الأفكار الإنسانية).

وقد بعثت رياسة الأمير أحمد فؤاد روح الهمة فى تأسيسها، وزادت روح البذل

والتبرع لها، واجتمع لمجلس إدارتها من الإيراد ما جعله يكمل معداتها ويفتح أبوابها للطالبين.

وافتتحت الجامعة بحضور الخديو عباس فى حفلة رسمية، أقيمت فى قاعة مجلس شورى القوانين (قاعة مجلس الشيوخ الآن)[٢٣] يوم الاثنين ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٦)، وخطب فيها الأمير أحمد فؤاد رئيس مجلس إدارتها، وأجاب الخديو على خطبته بكلمة أعرب فيها عن اغتباطه بإنفاذ المشروع، وأعلن افتتاح الجامعة، وخطب أيضًا فى الحفلة عبد الخالق ثروت باشا وأحمد زكى باشا.

وافتتحت الدراسة بالجامعة ابتداءً من مساء ذلك اليوم، وكانت أول دار لها بسراى جاناكليس بأول شارع قصر العينى (الجامعة الأمريكية الآن) ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى باشا بشارع الفلكى.

وكانت الدراسة فيها فى بداية عهدها محدودة فى دائرة ضيقة، إذ كانت تقتصر على محاضرات فى الآداب والتاريخ والجغرافية وفروع أخرى فى حدود ميزانية ضئيلة.

وفى سنة ١٩١٤ أسدت الأميرة فاطمة إسماعيل كريمة الخديو إسماعيل وأخت الأمير أحمد فؤاد إلى الجامعة أكبر هبة نالتها، إذ وقفت عليها ستمائة فدان من أجود أطيانها، ومنحتها ستة أفدنة بالدقى ليقام عليها مبنى الجامعة، كما تبرعت لها بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، وقد قوبل هذا التبرع الكريم بالغبطة والابتهاج والاستحسان العظيم فى البلاد، وكان للأمير أحمد فؤاد فضل كبير فى توجيه الأميرة فاطمة إلى هذه المنحة الجليلة.

واحتفل بوضع الحجر الأساسى للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩١٤ (٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ هـ)، وكان احتفالاً فخمًا حضره الخديو ووضع الحجر الأساسى بيده، وقد نقشت عليه العبارة الآتية: (الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل – سنة ١٣٣٢

(٢٣) وقت ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

هجرية)، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف إتمام البناء، ثم استولت الحكومة على البناء مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة، ثم ضمت الجامعة إلى الحكومة بموجب المرسوم الملكى الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية.

وقد وضع المغفور له الملك أحمد فؤاد الحجر الأساسى لمبانى الجامعة الحالية بالأورمان يوم الثلاثاء ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٦) وظل معنيًّا بها وبتقدمها طيلة حياته، فهى حقًّا غرس يده، وهو صاحب الفضل الأكبر فى تأسيسها وتقدمها.

الجامعة الأزهرية

وعنى بالأزهر والمعاهد الدينية، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء المبانى الحديثة للجامعة الأزهرية وكلياتها، ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها بحيث تكون مصدرًا للبعث الإسلامى فى التفكير والعلوم والآداب والفلسفة، وكان من ناحية أخرى يحرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته، وهذا من المآخذ عليه، إذ أن إخضاع الأزهر لسيطرة الملك المطلقة فقد أفقده استقلاله الذى هو الأساس لمنزلته وجلاله، وجعل البون شاسعًا بينه وبين الجامعات العلمية الحديثة التى تؤدى رسالتها فى ظل (الاستقلال الجامعى).

إصلاحاته الأخرى

ووجه الملك فؤاد عنايته إلى الدراسات التاريخية الخاصة بمصر، وجمع ما فى القصر الملكى ودار المحفوظات بالقلعة ودور الحكومة من وثائق تتعلق بتاريخ مصر، وتخطت عنايته فى هذه الناحية حدود البلاد، فأمر أن تنقل صور الوثائق والمراسلات الخاصة بمصر من شتى دور المحفوظات والوزارات الأوروبية، فتألفت من ذلك كله مجموعة نفيسة ومجلدات ضخمة كشفت عن نواحى كانت حقًّا مجهولة من تاريخ مصر وله فى هذا المجال فضل كبير، وقد أفادتنى هذه المجموعة، ورجعت إليها فى كتاب (عصر محمد على) وكتاب (عصر إسماعيل).

وأنشأ الجمعية المصرية لأوراق البردى، وأهداها مجموعة قيمة من هذه الأوراق، وعنى بإنشاء المجمع الملكى للغة العربية الذى أسس فى أواخر سنة ١٩٣٢، وشجع الحكومة والسراة على إنشاء المستشفيات، وإليه يرجع الفضل فى إنشاء جمعية الحشرات، والمتحف الزراعى، ومتحف فؤاد الصحى، ومعهد الأحياء المائية والمصايد بالإسكندرية، والملعب الرياضى الكبير بها، ومحطة الإسكندرية الجديدة، هذا إلى أنه أمدّ الجمعيات التى كان يرعاها وهو أمير بمساعداته وتوجيهاته.

وكان فى إدارته لمزارعه الواسعة وأملاكه الخاصة قدوة حسنة فى العناية بشئونها واتباع خير الوسائل العلمية والفنية والعملية فى استثمارها وزيادة إنتاجها بحيث صارت حقولاً نموذجية للزراع والملاك، وضرب المثل لأصحاب الأطيان فى وجوب العناية بها وتعهدها والعمل المثمر فيها.

تلك هى الإصلاحات التى يجب أن تذكر له وتسند إليه، وفيما عدا ذلك لا يمكن القول بأنه عمل أعمالاً كبيرة فى ميادين الرقى الاقتصادى والاجتماعى، فلم تشهد البلاد فى عهده تنفيذ برامج واسعة المدى فى هذه النواحى، مع قلة حظها من نفقات الدفاع الحربى الباهظة التى تثقل الميزانيات، ولم يعمل عملاً يذكر فى إصلاح الجيش والنهوض به، ولا فى إحياء البحرية حتى التجارية منها، ولا فى بناء صرح الاستقلال الاقتصادى للبلاد، وإقامة دعائمه بتنشيط التجارة الوطنية وإنشاء البنوك والمؤسسات الاقتصادية والصناعية المصرية، وترك فراغاً كبيراً فى هذه الميادين.

مقارنة تاريخية

أود أن أعقد فى هذه النبذة مقارنة تاريخية بين الملك فؤاد والخديو عباس، وأقصد من هذه المقارنة أن يقف القارئ على المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن الحوادث والرجال، فلعلّ فى هذا البيان ما ينير لنا بعض جوانب التاريخ القومى، ثم إن فيه الدليل الكافى على أنى لم أتحامل فى كلامى على الملك فؤاد، بل

كتبت عنه بذات الروح التى استلهمتها وبنفس المنهج الذى اتبعته فى الكلام عن أسلافه فى العرش.

لقد قلت فى كتابى عن «مصطفى كامل» تحت عنوان (مصطفى كامل والخديو عباس): «وجد الخديو عباس فى مصطفى كامل الزعيم الوطنى الشاب الذى استطاع على حداثة سنّه أن يحمل علم الجهاد، فأعجب بهذه الشخصية الفذّة، إذ وافقت ميوله وآماله فى بداية حكمه، فأمدّها بالمال والتأييد وقتًا ما، ومن هنا توثقت روابط الودّ والتعاون بين مصطفى كامل والخديو عباس، فى السنوات الأولى من حكمه، ومن واجب المؤرخ المنصف أن يذكر هذه الحقيقة، ويعدّها مأثرة لعباس الثانى، فإنه قام من هذه الناحية بقسط محمود فى تأييد الحركة الوطنية، والملوك والأمراء فى كثير من المواطن هم فضل على النهضات القومية فى مختلف نواحيها الوطنية والسياسية والاقتصادية، أو العلمية والاجتماعية، أو الأدبية والفنية، ساهم إذن الخديو عباس فى الحركة الوطنية وقتًا ما بماله ونفوذه الأدبى، على أن العلاقة بينه وبين مصطفى كامل قد اعتراها الفتور بعد ذلك، ثم التقاطع، بسبب عدم ثبات الخديو على خطة واحدة، واستماعه إلى الوشايات والدسائس، وكانت ميزة الفقيد أنه احتفظ باستقلاله وعلوّ نفسه تجاه الخديو، ورأى فى استقلال الحركة الوطنية عنه ما يزيدها قوة وروعة[٢٤]» وذكرت بعد ذلك قطع علاقته بالخديو سنة ١٩٠٤ بعد عقد الاتفاق الودّى بين إنجلترا وفرنسا، وقلت فى هذا الصدد: «وفى الحق أنه لم يكن ممكنًا أن يستمر مصطفى كامل على اتصاله بالخديو، لأن عباس الثانى قد عرف عنه عدم الاستقرار فى الميول والخطط والآراء، وقد تغيرت نفسيته كثيرًا من يوم أن تراجعت فرنسا فى حادثة فاشودة، وبخاصة حين عقدت وإنجلترا ذلك العهد الذى سموّه الاتفاق الودى، والذى تعهدت فيه بألّا تضع العقبات أمام إنجلترا فى مصر، فهذه الصدمات السياسية التى لم تنل من مصطفى كامل قد كان لها تأثير عكسى فى نفس الخديو وألقت اليأس فى قلبه من نجاح سياسة مقاومة الاحتلال، فانصرف إلى حياة المال والمتاع، والمال كثيرًا ما يفسد النفوس ويغير الطباع، وقد ظهر

(٢٤) مصطفى كامل ص ٣٢٦ من الطبعة الأولى (يناير سنة ١٩٣٩) و٢٨١ من الطبعة الثانية وما يقابلها فى الطبعات التالية.

استقلال مصطفى كامل عن الخديو فى استهجانه إحالة حسن باشا عاصم رئيس الديوان الخديوى إلى المعاش، إذ أظهر أسفه على حرمان هذا المنصب السامى من رجل اشتهر بالنزاهة والكفاية، وقد كانت إحالته إلى المعاش بأمر الخديو بسبب موقفه المشرف فى الحادثة المعروفة بحادثة مشتهر، وخلاصتها أن أحد الماليين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو وهو المسيو زرفوداكى عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف والذى كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه، وعرضت صفقة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى وكان حسن باشا عاصم من أعضائه، فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم الخديو، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوى دليلاً على استقلاله ونزاهته، وكان انتقاد الفقيد إحالته إلى المعاش تحديًا للخديو ومعالنة له بالعداء، وانتقد أيضًا وقوفه تحت العلم البريطانى فى حفلة استعراض الجيش الإنجليزى بميدان عابدين فى نوفمبر سنة ١٩٠٤، ولم يكن يحضرها من قبل، حتى اضطرت «المعية» إلى إصدار بلاغ رسمى تنسب فيه حضور الخديو هذه الحفلة إلى المصادفة، وانتقد انصرافه إلى مصالحه الخاصة فى مقالة له بعدد ١٠ أبريل سنة ١٩٠٤ من (اللواء) لمناسبة اعتراضه على طلب المجلس النيابى من الإنجليز ووجوب طلبه من الخديو[٢٥].

وقلت أيضًا: «لما استقال اللورد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون جورست أشتدّ انحياز الخديو عباس إلى السياسة البريطانية، وظهر هذا التحول فى حديثه مع المستر ديسى الذى نشرته جريدة الديلى تلغراف فى مايو سنة ١٩٠٧، إذ نفى عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال، وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه، وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال، وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر، ومعنى هذا الحديث فى مجموعه أن الخديو يصرح بأنه يرغب مشاركة المعتمد البريطانى فى حكم البلاد حكمًا مطلقًا، فلم يحجم الفقيد عن انتقاد هذا الحديث انتقادًا حازمًا، برغم صدوره من

(٢٥) كتابنا مصطفى كامل.

الرئيس الأعلى للدولة، قال فى هذا الصدد: مما يجب علينا إعلانه والجهر به أمام الملأ كله أن تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الأحوال، لأن مركز سموه غير مركزنا، على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقًا أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديو بمفرده، أو بيد المعتمد البريطانى، أو بيد الاثنين معًا، بل نطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية، وقال فى موطن آخر: قد قلنا مرارًا إن سمو الأمير بعيد عن الحركة الوطنية، وإن المجاهدين ضد الاحتلال مستقلون عن سموه كل الاستقلال، فهو إن قال كلمة فى صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمّته إليه، وإن عمل ضدها أضرّ بنفسه وبعرشه، ونفرّ أمته منه، ولكنه فى الحالتين لا يستطيع الإضرار بهذه النهضة؛ لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود، ومثل هذه النهضة لا يضرّها إنسان مهما كان قويًّا عظيمًا، وقال: إن مصلحة الشعب المصرى تقضى بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالى، حتى يعلم العالم كله أن المصريين يطلبون بأنفسهم وطوعًا لعواطفهم وشعورهم إصلاح حالة بلادهم وترقية شؤونهم ومنحهم الدستور ، وأن هذه المطالب ليست صادرة بإيعاز من كبير أو أمير، وقال فى مقال آخر: «اتهموا الحزب الوطنى تارة أنه موحى إليه من الدولة العلية وطورا من ألمانيا، وتارة أخرى من سمو الخديو، وقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل، وهذه الثالثة قد سقطت الآن معهما فحان الأوان أن نهنئ أنفسنا»، وأوردت الكتاب الذى أرسله من نيوهوزن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٠٧ إلى المرحوم محمد بك فريد وأعرب فيه عن مبلغ استيائه من خطة الخديو، وتحبيذ الابتعاد عنه، والذى قال فيه: «أرجوك عدم تفخيم الخديو فى كتاباتك فقد علمت عنه ما لا يسر، ولا بدّ أن تضرّه السياسة ذات الوجهين ضررًا بليغًا، وكلما كان عمل الوطنيين بعيدًا عنه كان الفلاح محققًا»[٢٦].

وقلت فى كتابى عن (محمد فريد) إن سياسة الوفاق بين الخديو والإنجليز قد استقرت بعد وفاة مصطفى كامل، إذ قصد الخديو إلى لندن صيف سنة ١٩٠٨ بعد

(٢٦) كتابنا مصطفى كامل.

أن لبث مدة طويلة لا يقصدها بسبب الجفاء الذى كان بينه وبين الحكومة البريطانية وتم التفاهم بين الخديو والاحتلال فى هذه الزيارة وعاد متنكرًا للحركة الوطنية منضمًا إلى الاحتلال فى مقاومتها، وأبدى استياءه من اتساع دعاية الحزب الوطنى للدستور واستمراره فى التوقيع على العرائض العامة بطلب المجلس النيابى لما رأى فى هذه الحركة ما يعارض سياسة «الوفاق» وأخذ يتنكر للمرحوم محمد بك فريد بعد أن كان يتظاهر بارتياحه لانتخابه رئيسًا للحزب الوطنى[٢٧]

ونعيت على الخديو عباس استمراره فى تنفيذ سياسة الوفاق بينه وبين الاحتلال وتحببذها والدعاية لها، وما ترتب عليها من تفاقم إجراءات القمع ضد الحركة الوطنية[٢٨] وقلت تعقيبًا على محاكمة محمد بك فريد والحكم عليه بالحبس ستة أشهر فى يناير سنة ١٩١١: «لقد اشترك فى هذا الاضطهاد الحلفاء الثلاثة الذين جمعتهم (سياسة الوفاق) وهم: الاحتلال والخديو. والوزراء، ومما يؤسف له أن يشترك الخديو والوزارة فى هذا الظلم، وكان الأشراف لتاريخ مصر أن ينفرد به الاحتلال بأن يصدر هذا الحكم عن محكمة عسكرية بريطانية، أما أن تصدر المحاكمة عن النيابة العمومية ومحكمة الجنايات المصرية فهذا الذى يلقى على الهيئات المصرية والأشخاص المصريين الذين اشتركوا فى هذه المأساة تبعة هائلة، إذ كيف يقابلون جهاد الفقيد المجيد فى سبيل مصر وتحمله المشاق والتضحيات فى هذا الجهاد بهذا الظلم الصارخ، وهو لم يكن فى جهاده يحارب الخديو ولا الوزارة بالذات، بل كان يحارب الاحتلال فكيف استساغ الفريقان أن يكونا أداة الظلم والاضطهاد لحساب الاحتلال»[٢٩].

هذا بعض ما كتبته عن الخديو عباس الثانى، ومن الحق على أن أتبع هذا المنهج فيما كتبت عن الملك فؤاد، وليس من الإنصاف أن أغير فى منهج البحث والتدوين لمجرد أن الخديو عباس قد خلع عن العرش فى ديسمبر سنة ١٩١٤،

(٢٧) كتابنا محمد فريد ص ٦٦ طبعة أولى و٦٤ طبعة ثانية.

(٢٨) المرجع ذاته ص ١٨٣ و١٨٩ وما بعدها طبعة أولى و١٦٥ و١٦٨ طبعة ثانية.

(٢٩) المرجع ذاته ص ٢٦٠ طبعه أولى و٢٣٣ طبعه ثانية.

فإن خلعه لا يصحّ أن يؤثر فى هذا المنهج، ولا فى الروح التىٍ استلهمتها فى دراسة التاريخ القومى، هذا إلى أن خلعه كان ولا ريب عملاً من أعمال البغى والعدوان.

* * *

كلمة ختامية

الآن وقد أتممت القسم السياسى من هذا الجزء من الكتاب، أودّ أن أختمه بقولى: إن المرء حينما يحيط بأدوار الحركة القومية التى أرختها فى هذه المجموعة، ويتأمل فى تطوراتها خلال المائة والخمسين سنة الماضية، لا يسعه إلّا أن يعجب بحيوية هذا الشعب، الذى يدأب ويجاهد، ويكدّ ويثابر، ويناضل ويكافح، ويتطلع دائمًا إلى تحقيق أهدافه، ويسير فى الجملة إلى الأمام، رغم ما يكتنفه من مصاعب وعقبات وآلام، فليبارك الله له فى كفاحه، ويسدّد خطواته، ويمدّه على الدوام بروح من عنده، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

* * *

الفصل السابع

النهضة الاقتصادية

عناصر التاريخ القومى

إن التاريخ القومى لكل أمة لا يقتصر على الجانب السياسى منه، بل يجب أن يتناول تاريخها الاقتصادى، وتاريخها الاجتماعى، ويدخل فيه التاريخ الدينى والعلمى والأدبى والفنى، وهذه النواحى وثيقة الصلة بعضها ببعض، ولكل منها أثرها وصداها فى النواحى الأخرى، ومنها جميعًا يتألف التاريخ القومى، وهذا ما جعلنى أوجه جانبًا من البحث لدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب فى مختلف مراحل الحركة القومية الحديثة.

لذلك يلزمنى أن أفرد هذا الفصل، والفصل الذى يليه، لدراسة النهضة الاقتصادية والاجتماعية وتطوراتها قبل الثورة، وفى أعقابها، لكى تكمل مع التاريخ السياسى العناصر الرئيسية لتاريخنا القومى، وهنا أرى لزامًا علىّ لاستيفاء الحديث عن نهضتنا الاقتصادية والاجتماعية ألّا أقف عند سنة ١٩٣٦ حيث ينتهى الجزء الثانى من الكتاب، بل أتجاوزها إلى اليوم (١٩٤٨)، ليكون من هذا الفصل والفصل الذى يليه صورة واضحة شاملة لهذه النهضة.

السياسة والاقتصاد

إن الأمة الغنية هى ولا ريب أقوى فى ميدان الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة، وقد رأينا الحروب يؤثر فى مصايرها عنصر المقدرة المالية للشعوب المتحاربة، كما أن الحالة الاجتماعية لها دخل كبير فى النضال الحربى والسياسى.

ولقد اقترنت حركتنا الوطنية فى مختلف أدوارها بنهضة الأمة فى الميادين الاقتصادية؛ ذلك أن البعث الوطنى يحفز النفوس إلى تحرير البلاد من الاحتلال

الأجنبى والاستعباد السياسى معًا، ويهيب بها فى الوقت نفسه إلى التحرر من التبعية الاقتصادية الأجنبية، وتحقيق استقلالها الاقتصادى والمالى.

والنهضة الاقتصادية ركن هام وأساسى من أركان الحركة القومية، وهى من أسلحة الكفاح الوطنى، فمن حقها علينا أن نؤرخ لها، ونسجل معالمها وتطوراتها، ثم إن تأريخها يبرز الفكرة التى يجب علينا أن نؤمن بها جميعًا، وهى أن أمام كل مواطن ميادين فسيحة يؤدّى فيها واجبه نحو بلاده، وإنى أوجّه فى هذا الصدد إلى مواطنىّ جميعا، رجالا ونساء، شيبًا وشبانًا، على اختلاف طبقاتهم وأقدارهم ومنازلهم، فليس الجهاد الوطنى وقفًا على فئة دون أخرى، بل يجب أن يساهم فيه الجميع، وليس هو مقصورًا على الميدان السياسى فحسب، بل يشمل أيضا ميادين أخرى، اقتصادية واجتماعية، ومن الواجب أن يقوم المواطنون بواجبهم فى مختلف هذه النواحى، ولا عذر لأيّهم إذا هو قصر فى أداء هذا الواجب، ومن لم تساعده الظروف والملابسات على أداء واجبه فى الميدان السياسى، أو لم يشأ أن يساهم فيه، فأمامه الميادين الاقتصادية والاجتماعية تنتظر أن يؤدى واجبه فيها، والبلاد فى حاجة إلى كفاحه فى كل منها، أما أن ينصرف الإنسان عن الكفاح فى هذه الميادين جميعها، ويقتصر على أن يعيش لنفسه ولذويه فحسب، فهذا لا يتفق مع ما ينبغى أن يكون عليه المواطن الصالح، هذا المواطن الذى هو أساس نهضة الشعوب وتقدمها، وعنوان رقيها وعظمتها، وعدّتها الأولى فى حياتها القومية.

إنى أومن بأن العمل فى الميدان السياسى يجب أن يتقدم العمل فى الميادين الأخرى؛ لأن هدف الميدان السياسى فى كل أمة هو تحقيق استقلال البلاد كاملا وكفالته، والذود عنه فى حالة تحقيقه، فهو الهدف الأساسى والأعم فى حياة الأمم، وما من أمة بلغت الذروة من الاستقلال إلّا وهى أحوج ما تكون أولًا إلى الدفاع عن هذا الاستقلال؛ لأنها إذا هى تهاونت فى ذلك يومًا واحدًا لا يلبث بناء استقلالها أن يتصدع ثم ينهار، ولا ينفعها حينذاك اقتصاد ولا مال، فالميدان السياسى هو الأعظم أثرًا فى حفظ كيان الوطن، والواجب فيه واجب عام، ألست ترى أن الجندية واجب مفروض على كل مواطن ؟ وأن الانتخاب حق بل

واجب لكل المواطنين، فهذه الملابسات وأمثالها تجعل للنضال فى الميدان السياسى الأولية على الميادين الأخرى.

إن حركة التحرير إذا رسخت فى نفوس المواطنين يجب أن تشمل الناحية السياسية، والاقتصادية معًا، فلقد برهنت الحوادث على أن الاستقلال السياسى لا يكون استقلالا صحيحًا إلّا إذا دعمه الاستقلال الاقتصادى، وأن الاحتلال الاقتصادى يحمل فى طياته عناصر التبعية السياسية لا محالة.

عرفت مصر هذه الحقيقة، ولمست عواقبها الأليمة، منذ عهد الخديو إسماعيل، فإن القروض الباهظة التى عقدت فى عهده وكبّلت البلاد حكومة وشعبًا، وما اقترن بها من تغلغل الأجانب فى مرافق البلاد عامة، كل أولئك قد أفقدها استقلالها الاقتصادى والمالى، وتصدع لها صرح استقلالها السياسى.

الحالة الاقتصادية فى عهد الاحتلال

لما وقع الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ كانت نتائجه الوخيمة فى حياة البلاد الاقتصادية والمالية، وقد ألمعت إلى هذه النتائج فى كتاب «مصروالسودان فى أوائل عهد الاحتلال»، مما أودّ أن أعيد نشره هنا، لأن المقام يقتضيه تمهيدًا للكلام عن البعث الاقتصادى الحديث، فقد ألمعت تحت عنوان (أثر الاحتلال فى الحالة الاقتصادية) إلى أن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية كان تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلدًا زراعيا فحسب، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن وإهمال الزراعات الأخرى، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رءوس أموالهم ونشاطهم فى التسليف وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية.

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية فى البلاد، وجعلها عالة على إنجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة فى حياتها الاقتصادية، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلّا إذا استوردته البلاد الصناعية، ما دامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه، فهذه السياسة جعلت مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية، تجرّ فى ذيولها تبعية سياسية للبلاد التى تستورد قطنها، وبخاصة إنجلترا، التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن، ولو أن الحكومة عنيت بتنويع

الزراعات، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه، لتوفر لها استقلالها الاقتصادى، وهنالك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التى تفرعت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج، وكان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة؛ إذ نشر أعوانه وصنائعه دعاية كاذبة فى البلاد وفى المدارس، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلدًا صناعيا، وأنها بلد زراعى فحسب، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها؛ لأن مصر تحوى كل المؤهلات التى تجعلها بلدًا صناعيا وزراعيا معًا، وقد أفضت هذه الدعاية وهاتيك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج محلها، ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج، وأقفلت المصانع التى كانت موجودة قبل الاحتلال، وبيعت الورش والمعامل والبواخر التى كانت ملكا للحكومة، وأغلقت الترسانات التى أسسها محمد على وإسماعيل لصبّ المدافع وصنع البنادق والسلاح والذخائر، وبيعت آلاتها ومهماتها، وصارت كل مهمات الجيش تشترى من إنجلترا، وبارت الصناعات الحربية، وألغى مصنع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥، وكان ما يخرج منه يكفى حاجة البلاد، وألغيت دار سك النقود، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان، وبيعت أيضا مغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية من عهد محمد على.

وقد اعترف اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية، فى عهد الاحتلال إذ قال: «إن المنسوجات الأوروبية حلّت محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا»، وقال فى هذا التقرير: «من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، يجد بونًا شاسعًا، وفرقًا مدهشًا، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزالين، ونساجين، وحاكة، وعقادين، وصباغين، وخيامين، وصانعى أحذية، وصاغة، ونحاسين، وعطارين، وصانعى قرب وغرابيل وسروج وأقفال ومفاتيح، ومن شاكلهم، كلها قلّت عددًا أو درست وقام على أطلالها مقاهى ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية».

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد، فأنشأ الأجانب المصانع برءوس أموالهم، وكان فى إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية.

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩، أحدهما بالقاهرة، والآخر بالإسكندرية ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية، قدرها ثمانية فى المائة، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل، وصارت البلاد عميلاً لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها، وزادت تبعيتها الاقتصادية لانجلترا والخارج، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعى تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠، إذ قال: «إن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد، ومن أهمها القطن، فإن كل الأمم التى تزرعه تنشىء بجواره معامل لغزله ونسجه والانتفاع به، عدا مصر، فإنها لا تزال فقيرة فى معاملها، خلوًا على الأخص من هذا الصنف.

«ونتج عن اضمحلال الصناعة فى عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة، وحرمان المصريين مصدرًا سائغًا للرزق والرخاء، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفى لسدّ حاجات الشعب مع ازدياد عدد السكان، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر وكثرة عدد العاطلين، وانحطاط مستوى المعيشة فى البلاد»[1].

فى الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين، وفى مقدمتهم اللورد ملنر، فى كتابه (إنجلترا فى مصر) بالإصلاح المالى الذى تم على يد الاحتلال، ويلزمنا أن نقول إن الاحتلال قد نظم حقا مالية الحكومة، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات،

(١) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى (سنة ١٩٤٢) ص ١٨٢ من الطبعة الثانية. (وبالطبعات التالية).

والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج، كما أنه عنى بمنشآت الرى، التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على، واستمرت فى عهد خلفائه واطردت فى عهد الاحتلال، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض، وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب، على أداء أقساط ديونهم السنوية، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب، لكى تسكت دولهم عن مناقشة إنجلترا الحساب، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر؛ لأنه لا يهم هذه الدول إلّا أن تطمئن على مصالح رعاياها، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين إنجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسا واقتصاديا، من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية، على حساب حاجات الشعب ومرافقه، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، أما مالية الشعب، وحالته المالية، فقد ساءت فى عهد الاحتلال؛ إذ انتهت إلى استعباد مالى، صار مع الزمن أشدّ وطأة من الاستعباد السياسى، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر[٢].

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة بتعيين مستشار مالى بريطانى صار إليه الأمر والنهى فى الشئون المالية للحكومة والبلاد.

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية إذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال، واجتمعت هذه الرعاية إلى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هاتين الرعايتين، وصارت البلاد مرتعًا خصبًا للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل، ولا فى غيرها من البلدان، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال فانهالت عليها رءوس أموالهم، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة

---

(٢) سنة ١٩٤٨ تاريخ وضع هذا الكتاب (الطبعة الأولى).

والتجارة، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه، فأسست البنوك الأجنبية، وشركات الرهون العقارية، والشركات المالية، والشركات الزراعية، وشركات البناء، وشركات النقل. والشركات الصناعية والتجارية، وشركات الفنادق وغيرها، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم، وضنّوا بثمارها على سواهم، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها، وانحصرت فى أيدى الأجانب وأشباه الأجانب، ولا شك أن رءوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعد ديناً على مصر، وفى ذلك يقول الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم): «تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ٢١٦٧٥٠٠٠ جنيه، وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٤٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٦٢٧٣٢٤٠٠ تغل ريعًا سنويا مقداره ٣٣٤٨٤٠٠، وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنيها يكون المجموع ١٥٧٩٧٨١٤٠ جنيها وهو مجموع دين مصر ومعظمه للأوروبيين[٣]» وقال فى موضع آخر: «إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد؛ لأنه ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه فى شراء سندات الشركات، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية».

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مضطردة على مدى السنين، وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملأ الأوروبى عزم إنجلترا على البقاء فى وادى النيل، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال فى مصر، كمشاركة إنجلترا لمصر فى استرجاع السودان سنة ١٨٩٦ - ١٨٩٩، وإبرام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، فإن الرأى العام الأوروبى اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم إنجلترا على تثبيت سلطانها فى مصر، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها، فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ -

(٣) مصر اليوم للكونت كريساتى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢.

إلى ما قبل الاتفاق الإنجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب، ويؤخذ أيضًا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة، هذا فضلا عن أن كثيرًا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ١١١,٢٣٢,٢٥٧ جنيها، كما قدرته إدارة الإحصاء فى بيانها المذكور.

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برءوس أموال أجنبية، ولو أحصيت رءوس الأموال التى للأجانب أفرادًا وآحادًا أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء، لما قلّت (وقتئذ) عن الخمسين مليون جنيه، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رءوس أموال الشركات المساهمة، وأضفنا إليهما ديون الحكومة لزاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه، وقد قدر المسيو سانت كليردفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا فى مصر بما يؤيد هذا الإحصاء، إذ ذكر فى مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا فى ستة مليارات من الفرنكات أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا.

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيا يستمد وجوده من الخارج، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا، أسيرة لها فى حياتها الاقتصادية، وصارت مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا إلّا بمساعدة دائنية وأمرهم واستشارتهم ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد، عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ المالية، وكيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة، فإن الأمم الغنية تضع فى بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من

الجنيهات، تستثمرها من جهة، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة، ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلّا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عالجت بها ما أصابها من الضيق، ولعمرى أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثًا، أو لتزيد من ثروته، بل نالت فى البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة، فقد قدر الكونت كريساتى سنة ١٩١٢ فى كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦,٤٦٤,٠٠٦ جنيهات، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريبيا أو محلًّا للمناقشة أو الزيادة والنقصان، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة، فإذا كانت أموال الأجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا، وثروة أشباه الأجانب تزيد على الخمسين مليون جنيه، كما يقدرها بعضهم، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونًا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها، والثروة العقارية فى مصر هى الكل فى الكل، لأن بلادنا بكل أسف، كانت إلى عهد غير بعيد محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية، وقد قدر المسيو سانت كلير ديفيل فى رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضى مصر ملكا أو رهنا (إحصاء سنة ١٩١٠).

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية، وصار الماليون الأجانب أفرادًا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلين الاقتصادية، وزادت ديون الأهلين وتضاعفت تقريبا من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية ١٨٩٤: «إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال، وهذا يزيد على توالى الأيام، وتداول الأعوام، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه، وبلغ قدر الأطيان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة، وهذا

خلاف الديون غير المسجلة، أعنى أنها تضاعفت تقريبا فى عشرة أعوام، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض إلّا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصبح الأراضى المصرية ومعظمها مرهون، ويصبح الأهالى أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون».

وهكذا اجتمع إلى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد الاقتصادى والمالى، وهو أشد وطأة وأخطر آثارًا من الأول، وبينما كانت البلاد فى حاجة إلى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادى الأجنبى لكى تحفظ مواردها المالية من الضياع، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية بحيث لم توجد دولة فى الشرق تغلغل النفوذ الأجنبى فى حياتها المالية والاقتصادية، مثلما تغلغل فى مصر، ويرجع السبب الأول فى ذلك إلى الاحتلال وسياسته الاقتصادية(٤).

الجهاد الاقتصادى

ولما حدث البعث الوطنى منذ عهد «مصطفى كامل»، اقترن الجهاد السياسى بالجهاد الاقتصادى، رغم العقبات التى وضعها الاحتلال فى سبيل كليهما، وبدا أثر النهضة الاقتصادية فى الدعوة لإحياء الصناعة الوطنية، وفى تأسيس بنوك التعاون عامة والمؤسسات والنقابات العمالية، مما تراه مفصلا فى موضعه من كتاب «مصطفى كامل»، ثم كتاب «محمد فريد».

مرحلة جديدة للنهضة الاقتصادية فى الحرب العالمية الأولى

خطت البلاد خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) خطوات جديدة فى النهضة الاقتصادية، فقد أخذت الأمة تدرك بتأثير الحركة الوطنية وتقدم الوعى القومى أن تبعيتها الاقتصادية للأجانب تعطل استقلالها، وأن البلاد التى تعتمد فى حياتها على الزراعة فحسب هى بلاد متأخرة وتدرج فى عداد الأمم الفقيرة، إذ تعيش عالة على الدول الأجنبية فى حاجاتها الصناعية والمالية، وبالتالى تقبل طوعا أو كرها سيطرة هذه الدول السافرة أو المستترة عليها.

(٤) مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال – ص٢٠٦ وما بعدها من الطبعة الأولى و ١٨٢ من الطبعة الثانية. (وبالطبعات التالية).

لم يكن فى البلاد قبل نشوب تلك الحرب سوى صناعات معدودة تقوم فى دائرة ضيقة، كصناعة السكر، والكحول، وحلج القطن، والغزل والنسيج على الأنوال الصغيرة، وضرب الأرز، وطحن الدقيق، وصناعة السجاير، وصناعة الخزف، وعصر الزيت، والدباغة، والأسمنت، والملح والصودا، والصابون، عدا الحرف الصناعية الصغيرة.

فلما قامت الحرب وقل الوارد من منتجات الصناعة الأجنبية لصعوبة المواصلات وانصراف الدول إلى الإنتاج الحربى، ظهرت حركة بعث صناعى فى مصر لسد حاجة البلاد من هذه المصنوعات، فنشطت الصناعات التى كانت قائمة، ونشأت صناعات جديدة.

فمن الصنَاعات التى بدأت تزدهر من ذلك الحين صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه، والمصنوعات الخشبية على العموم، والمصنوعات الجلدية، وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت، والصابون، والزيوت، والكحول، ومطاحن الغلال التى تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والجوارب والمناديل والشيلان والملابس، ومنسوجات الحرير، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية، وما إلى ذلك.

ثورة سنة ١٩١٩ وأثرها فى البعث الاقتصادى

طاف طائف الثورة بالنفوس فى سنة ١٩١٩، فبعث فيها روحًا جديدة من التطلع إلى الاستقلال الاقتصادى، إلى جانب الجهاد فى سبيل الاستقلال السياسى وكان من نتائج هذه الروح أن لقيت دعوة زعيم مصر الاقتصادى المرحوم محمد طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر فى أغسطس ١٩١٩ .تأييدًا وتعضيدًا من طبقات الشعب فى العواصم والأقاليم، وكللت دعوته بالنجاح.

طلعت حرب وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠

تأسس هذا البنك العظيم فى سنة ١٩٢٠، فهو الثمرة الاقتصادية للثورة[٥]،

(٥) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٤. (طبعة سابقة).

وهو أوّل بنك وطنى أسس فى تاريخ مصر الحديث، وقد شاد طلعت حرب بنيانه على أساس قوى متين، إذ جعله بنكا وطنيا بكل معانى الكلمة، واشترط فى عقد تأسيسه أن يكون حمله أسهمه من المصريين، فكفل له الصبغة القومية.

اجتمعت الجمعية العمومية التأسيسية لبنك مصر يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٠، وهو اليوم الذى أنشىء فيه، وبدأ برأس مال متواضع قدره ٨٠٠٠٠ جنيه حين إنشائه.

وافتتح معاملاته يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠، ويعدّ هذا اليوم كما يعدّ يوم ٧ مايو ١٩٢٠، من الأيام المجيدة فى تاريخ مصر القومى عامة، وفى نهضتها الاقتصادية خاصة، ويجب اعتبارهما من أعيادها القومية، ففيهما أنشىء أول بنك مصرى بأموال مصرية، وإدارة مصرية، وأيد مصرية.

وفى سنة ١٩٢٧، انتقل البنك من مبناه القديم (بشارع أبو السباع) إلى مبناه الجديد الحالى بشارع عماد الدين (محمد بك فريد الآن)، فكان هذا اليوم يومًا مشهودًا فى تاريخ بنك مصر.

وأخذ البنك يؤدى رسالته ويتدرج فى سبيل التقدم والنمو، فأنشأ فروعًا له فى معظم مدن القطر الهامة، وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملاته على مدى السنين، وبلغ رأس ماله واحتياطيه آخر سنة ١٩٤٤ مليونين و ١٤٨,٤١٠ من الجنيهات، بعد أن كان ١٧٥,١٠٨ جنيه فى آخر سنة ١٩٢٠، وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة المختلفة فيه نيفًا و ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٤٤، بعد أن كانت ٢٠٩,٩٤٠ جنيه فى نهاية سنة ١٩٢٠.

فضل بنك مصر على النهضة الصناعية

صار بنك مصر إلى جانب أعماله المصرفية، النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ عدة شركات مصرية، كان لها أداة تمويل وتوجيه وإرساخ قواعدها الأساسية فى مختلف نواحى النشاط الصناعى والتجارى، نذكر منها: شركة مطبعة مصر وقد أنشئت سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لحليج الأقطان

سنة ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية سنة ١٩٢٥، وشركة مصر للتمثيل والسينما سنة ١٩٢٥، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى سنة ١٩٢٧، وشركة مصر لمصايد الأسماك سنة ١٩٢٧، وشركة مصر للكتان سنة ١٩٢٧، وشركة بيع المصنوعات المصرية سنة ١٩٣٢، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار سنة ١٩٣٨، وشركة مصر لتصدير الأقطان سنة ١٩٣٠، وشركة مصر للتأمين سنة ١٩٣٤، وشركة مصر للطيران سنة ١٩٣٢، وشركة مصر للسياحة سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمناجم والمحاجر سنة ١٩٣٧، وشركة مصر للمستحضرات الطبية سنة ١٩٣٩، والشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود سنة ١٩٣٤، وشركة مصر لصناعة الأسمنت سنة ١٩٣٨، وشركة مصر للملاحة البحرية سنة ١٩٣٤، والشركة المصرية العقارية، وقد تعهدها بنك مصر منذ سنة ١٩٢٦، وبنك مصر سوريا - لبنان، وبنك مصر - فرنسا، وأخير سنة ١٩٤٧ - شركة مصر للحرير الصناعى.

ولا شك أن أكبر عمل صناعى لبنك مصر هو إحياؤه صناعة الغزل والنسيج بإنشائه المصانع الكبرى لغزل القطن ونسجه فى المحلة الكبرى ثم فى كفر الدوار.

وفضلًا عن أن هذه الشركات قد أحيت صناعات مصرية وحررت جانبًا من الاقتصاد القومى من التبعية الأجنبية، فإنها صارت إلى جانب بنك مصر وفروعه مدارس ومعاهد لتعليم المصريين ممارسة الشئون المالية والاقتصادية وإدارة المصانع، والتدريب الصناعى فى مختلف نواحيه، وأفاد البنك الاقتصاد القومى من جهة أخرى بإيفاده البعثات الفنية إلى أوروبا لتخصيص طائفة من الشبان الممتازين بلغوا عدة مئين فى مختلف الشئون الفنية والمالية والصناعية، وتدريبهم على العمل فى أكبر المصانع، وإعدادهم لتولى هذه الأعمال الفنية فى مؤسساته.

هذا إلى أن نجاح تلك المنشآت قد شجع المصريين على استثمار أموالهم فى الصناعة والتجارة، فأنشئوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية وملاحية نجح معظمها نجاحًا كبيرًا وزادت من ثروة البلاد الاقتصادية.

عوامل النهضة الاقتصادية

ذكرنا بنك مصر ومؤسساته كعامل هام من عوامل النهضة الاقتصادية، ومن الحق والإنصاف أن نذكر العوامل الأخرى التى ساهمت فى بعثها.

التعليم الصناعى والتجارى والزراعى

كان للمدارس والبعثات الصناعية ولم يزل لها فضل كبير فى إحياء الصناعات والنهضة الاقتصادية عامة، بما علّمت الشباب من فنون الصناعة وحذقها، والتخصص لها وإتقانها، فتخرج منها أفواج من الأساتذة والأخصائيين والمهندسين ومديرى المنشآت الصناعية والمدربين فى هذه الفنون، ومهرة الصناع ورؤساء العمل والفنيين فى المصانع.

وللمدارس والمعاهد التجارية أيضا فضل كبير فى تثقيف الشباب تثقيفًا ماليا وتجاريا وإعدادهم لممارسة العمل فى البنوك والشركات، والاضطلاع بالأعمال الحرة.

وللمعاهد والمدارس الزراعية الأثر المشكور فى إحياء الصناعات الزراعية وتدريب الشباب على ممارستها بالأساليب العلمية الحديثة.

مصلحة ثم وزارة التجارة والصناعة

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٢٠، فكان لها الأثر الطيب فى استحداث الصناعات الجديدة وتوجيه القائمين بها، وتشجيع منتجاتها، وتحولت هذه المصلحة إلى وزارة فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما تقدم بيانه، فتابعت عملها فى هذا المجال، ولها فضل مشكور فى التوجيه والإرشاد ورعاية النهضة الصناعية.

وزارة الزراعة

ولوزارة الزراعة أيضًا عمل محمود منذ سنة ١٩٢٤ فى إدخال بعض الصناعات الزراعية فى البلاد، وإيفاد البعثات إلى الخارج للتخصص فى هذا

المضمار، وإنشاء معاملها النموذجية لصناعة منتجات الفواكه والخضروات وما إلى ذلك بالوسائل والأساليب العلمية والفنيـة، بحيث صارت نمـوذجًا لـلأفراد فى استخراج هذه المنتجات.

المعارض العامة

وللمعارض العامة التى أقامتها الجمعية الزراعية كل خمس سنوات فضل مشكور فى البعث الصناعى والزراعى، فإنها كانت ولا تزال ميدانًا لمشاهدة منتجات الصناعة المصرية، وخير إعلان ودعاية لمدى تقدمها، ووسيلة فعالة لتشجيعها والإقبال عليها، وقد تجلى تقدم مصر الصناعى على الأخص فى المعرض الزراعى الصناعى العام الذى أقامته الجمعية سنة ١٩٢٦، وفى معرض سنة ١٩٣١، فمعرض سنة ١٩٣٦، ثم فى المعرض الفخم الحديث الذى أقامته سنة ١٩٤٩ وكان عنوانًا حيًّا لنهضة البلاد الصناعية وما ينتظر لها من مستقبل عظيم.

وللمعارض النموذجية والنوعية التى نظمتها وزارة التجارة والصناعة ووزارة المعارف والغرف التجارية فضل يذكر فى هذه الناحية.

تعديل النظام الجمركى سنة ١٩٣٠

إن لتعديل التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ الأثر الكبير فى تقدم الصناعة المصرية وحمايتها من غزو الصناعات الأجنبية.

كانت التعريفة الجمركية القديمة تفرض رسومًا واحدة قدرها ٨ فى المائة من قيمة الواردات جميعها، لا فرق بين المواد الأولية اللازمة للصناعات المصرية وبين المصنوعات الأجنبية التى تنافس المصنوعات الوطنية، ولا فرق بين الضروريات والكماليات، وقد فرضت هذه القيود على مصر فى اتفاقات مع الدول الأجنبية، فلما انتهت آجال العمل بهذه الاتفاقات سنة ١٩٣٠ استردت مصر حريتها فى وضع النظام الجمركى الذى يكفل حماية صناعاتها ويجنبها المنافسة الخارجية الجارفة.

شجع هذا النظام ظهور الصناعات المصرية وبالتالى ازدياد ثروة مصر الصناعية، وارتفاع مستوى المعيشة فى مئات الآلاف من الصناع ومثلهم من الزراع الذين أخذوا يمارسون الصناعات الزراعية.

ويعدّ هذا التعديل حادثًا هامًا فى تطور الحياة الصناعية، يعدل فى حسن أثره تأسيس بنك مصر.

معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧

هى المعاهدة التى ألغيت بمقتضاها الامتيازات الأجنبية فى مصر، فكان لها فضل كبير فى نهضتها الاقتصادية، إذ تحررت الحكومة من قيود الامتيازات، وصار لها الحق فى تطبيق التشريعات الصناعية والمالية على الأجانب، وبخاصة فى فرض الضرائب على رءوس الأموال الأجنبية دون حاجة إلى موافقة الدول الأجنبية.

بنكان وطنيان آخران

شهدت مصر فى أعقاب الثورة إنشاء بنكين وطنيين آخرين، إلى جانب بنك مصر، صار لهما فضل كبير فى البعث الاقتصادى، أولهما بنك التسليف الزراعى الذى أسس سنة ١٩٣١، ومهمته إقراض المزراعين قروضًا قصيرة الأجل لنفقات الزراعة والحصاد وإقراضهم سلفيات برهن الحاصلات الزراعية، وبيع الأسمدة والتقاوى لهم نقدًا أو لأجل، وكذلك إقراضهم سلفيات متوسطة الأجل لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضى.

وقد أنقذت هذه المؤسسة المزارعين من المرابين بنوكًا وأفرادًا ممن كانوا يقرضونهم بفاحش الربا وفادح الشروط، وصارت مع الزمن ركنًا من أركان الحركة التعاونية وخاصة بعد تحويل البنك إلى بنك للتسليف الزراعى والتعاونى سنة ١٩٤٨.

وتفرع عن بنك التسليف الزراعى بنك التسليف العقارى الذى أنشىء كقسم فيه سنة ١٩٣٢، ومنح الشخصية المعنوية سنة ١٩٣٥، واستقل عنه سنة

١٩٤١، ومهمته إقراض الملاك الزراعيين سلفًا عقارية أغنتهم عن اقتراض هذه السلف من البنوك الأجنبية.

منشآت مصرية أخرى

وإلى جانب المنشآت سالفة الذكر تأسست منشآت مصرية أخرى نهضت بالاقتصاد القومى فى التجارة والصناعة والملاحة، نذكر منها على سبيل المثال مصانع الزجاج بشبرا، والورق بالإسكندرية، والمنشآت المصرية للملاحة البحرية فى الإسكندرية والسويس، والبيوت المصرية التى أنشئت بالإسكندرية لتصدير القطن بعد أن كان التصدير وقفًا على البيوت الأجنبية، ومصانع كثيرة فى نواح عدة من النشاط الصناعى.

الحرب العالمية الثانية

كان لهذه الحرب الأثر العظيم فى التقدم الصناعى، مثلما كان للحرب العالمية الأولى بل تزيد، فقد نشطت الصناعات المصرية نشاطًا عظيمًا فى خلالها وبعد انتهائها، فاتسعت المصانع التى كانت قائمة، وأنشئت مصانع وصناعات جديدة، وقارب إنتاج الصناعة المصرية ضعفى إنتاجها قبل الحرب، وزاد على الأخص إنتاج الغزل والنسيج والصناعات الغذائية ومنتجات الألبان، والحلوى والشكولاته، والأشربة السكرية، والمياه الغازية، والسماد، والصناعات الكيمائية والبترولية والصابون، والمستحضرات الطبية، والكحول، والروائح العطرية وأدوات الزينة، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والمعدنية، وصناعة الصوف والطرابيش والتريكو، وصناعة الجلود ومشتقاتها، وصناعة السينما، وصناعة الورق والزجاج والمداد والبويات والورنيش والكبريت، ومواقد الغاز والولاعات والجلسرين والنشا والجلوكوز والأكياس وما إلى ذلك، وبعض هذه الصناعات الأخيرة استحدثت خلال الحرب أو فى أعقابها.

مدى التقدم الصناعى

لقد خطت مصر منذ الحرب العالمية الأولى خطوات موفقة فى النهضة

الصناعية، وظهر هذا التقدم أكثر ما ظهر فى صناعة الغزل والنسيج، إذ أنتجت وتنتج مصانع الغزل والنسيج من الأقمشة الشعبية والرفيعة ما يكفى الجانب الأكبر من حاجات البلاد.

وبلغت كمية ما تستهلكه مصانع الغزل والنسيج من القطن المصرى فى العام قرابة مليون ونصف مليون قنطار(إحصاء سنة ١٩٤٨)، وهذا يدلّك على ضخامة إنتاجها السنوى، فإذا اطردت هذه النهضة وزاد عدد هذه المصانع فإنها ولا ريب تستطيع استهلاك معظم إنتاج القطن المصرى، وتصبح مصر من البلاد الصناعية المصدرة للغزل والمنسوجات إلى الخارج، وهذا هو الهدف الذى يجب أن تتجه إليه الهمم والعزائم.

لقد أحصى إنتاج ثلاث من شركات بنك مصر للغزل والنسيج، وهى شركة المحلة الكبرى، وشركة كفر الدوار، وشركة الحرير، فبلغت قيمة إنتاجها نحو ثلاثين مليون جنيه، وهذا دليل حىّ على مبلغ ما زادت من ثروة البلاد؛ لأن المنتجات التى بلغت هذه القيمة كانت ترد من الخارج قبل تأسيس هذه الشركات، وكان ثمنها يتسرب إلى الخارج، فهذه المؤسسات قد زادت من ثروة البلاد القومية وزادت من دخلها، وساعدت على تحسين الميزان التجارى لمصر، هذا إلى أنها وسعت آفاق العمل لمئات من الشباب المثقفين الموظفين فيها من فنيين وحسابيين، وعشرات الآلاف من العمال الذين يعملون فى مصانعها، ورفعت من مستوى المعيشة لهؤلاء العمال، فقد بلغت الأجور السنوية التى تدفعها لهم هذه الشركات الثلاث سنويًّا ١٢٧٠٠٠٠ جنيه، ومرتبات موظفيها ٢٧٢٠٠٠ جنيه.

مصانع المحلة الكبرى

إن نظرة واحدة إلى تطور مصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى تدل على الاستعداد الكامن فى مصر لكى تكون دولة صناعية، ولا ينقصها لتحقيق هذا الهدف إلّا الإرادة والعزيمة، لقد تجلى فضل بنك مصر وشركة الغزل والنسيج خلال الحرب العالمية الأخيرة وبعد انتهائها، إذ سدّت هذه المصانع معظم حاجة

البلاد من الأقمشة والكساء، ولولاها لما وجد الشعب ما يسدّ حاجته من هذه الناحية خلال الحرب وبعد انتهائها.

أسست شركة مصر لغزل القطن ونسجه سنة ١٩٢٧، وبدأت مشروعها القومى العظيم بشراء ٣٢ فدانًا بالمحلة الكبرى لبناء مصانعها فى أكتوبر سنة ١٩٢٨، وأوفدت بعض الفنيين والطلبة فى بعثة إلى الخارج للتمرين على صناعة الغزل والنسج، وعادوا فى العام التالى وعملوا على تركيب الآلات الأولى، وكانت تبلغ ١٢٢٠٠ مغزل و٤٨٤ نولاً، وبدأت إنتاجها فى نهاية سنة ١٩٣٠ وافتتحها الملك فؤاد رسميًّا فى أبريل سنة ١٩٣١، وتم لها لغاية سنة ١٩٣٣ إنشاء مصنع لغزل القطن، وآخر لنسجه، وثالث لنسج الكتان ورابع لتبييض الأقمشة القطنية، وخامس لصباغة هذه الأقمشة، وسادس للقطن الطبى، وقد بدأت الشركة برأس مال قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه وبلغ فى سنة ١٩٣٦ مليون جنيه.

وبلغ عدد مغازل القطن بها سنة ١٩٤٨ - ١٤٠ ألف مغزل، وعدد أنوال نسيج القطن أربعة آلاف نول، وأنشأت مصنعًا لغزل ونسج الصوف يحتوى على ٨٧٠٠ مغزل و١٤٠ نولاً، ومصنعًا آخر للجواب والفانلات.

ويتبع هذه المصانع مجموعة مصانع أخرى تمدّها بالقوة المحركة والخدمات، منها محطة كبرى لتوليد القوّة الكهربائية، ومحطة لترشيح المياه، وأخرى للمياه الارتوازية، وأخرى للمجارى، ومعامل للتصليحات الميكانيكية، ومصنع للثلج.

وقد أصبحت هذه المجموعة الضخمة من المصانع والمعامل من أكبر الوحدات الصناعية لغزل ونسج القطن والصوف، لا فى مصر فحسب، بل فى معظم بلاد العالم، وهى تقوم بعملية تحويل القطن والصوف الخام إلى أقمشة قطنية وصوفية من مختلف الأصناف.

وتبلغ مساحة الأراضى التى تشغلها الشركة الآن (١٩٤٨) ٤٣٠ فدانًا، أقيمت المصانع على ١٣٠ فدانًا منها، والباقى قدره ٣٠٠ فدان خصصت للمرافق العامة ومساكن الموظفين والعمال، ويبلغ عدد عمالها ٢٥ ألف عامل، وكان عددهم حين افتتاح المصانع ٦٥٠٠.

ويقدر ما تستهلكه هذه المصانع من القطن نحو نصف مليون قنطار سنويًّا، بعد أن كان ٢٢ ألف قنطار سنة ١٩٣١، وتستهلك من الصوف الخام نحو ٢٠ ألف قنطار سنويًّا.

وبلغ إنتاجها فى سنة ١٩٤٨ من غزل القطن نحو عشرين مليون كيلوجرام، ومن المنسوجات القطنية نحو مائة مليون ياردة، ومن غزل الصوف مليون و١٣٠ ألف رطل، ومن المنسوجات الصوفية مليون ونصف مليون متر.

وعنيت الشركة بشئون موظفيها وعمالها، فبنت المساكن الصحية للموظفين وأنشأت مدينة كاملة للعمال تتسع لسكنى أكثر من أربعة آلاف شخص وعائلاتهم مزدوة بجميع المرافق اللازمة لصحتهم وراحتهم وتقدمهم الاجتماعى، وبلغت تكاليف إنشاء هذه المدينة نحو مليون و٢٠٠ ألف جنيه، وأخذت فى توسيع هذه المدينة وزيادة منشآتها بما يتكلف أكثر من مليون جنيه آخر.

مصانع كفر الدوار

وخطا بنك مصر خطوته الثانية فى إحياء صناعة الغزل والنسج، فأسس فى سنة ١٩٣٨ شركة مصر للغزل والنسج الرفيع من القطن المصرى.

أنشأت هذه الشركة بكفر الدوار مصانع جديدة للغزل ونسج الأقمشة الرفيعة الممتازة واستحضرت لها أحدث الأجهزة والآلات من أوروبا وأمريكا، وأوفدت إلى المصانع الأوروبية المختصة نيفًا وسبعين شابًا من نوابغ خريجى المدارس الهندسية والصناعية وسبق لمعظمهم العمل فى مصانع المحلة الكبرى، فأتموا مرانهم وتدريبهم فى مصانع أوروبا وتخصصوا لعمليات هذه الصناعة، وعادوا إلى مصر، واشتركوا فى تركيب ما وصل من الآلات والماكينات، وتم تركيب معداتها فى سنة ١٩٤٠، ونجحت هذه المصانع نجاحًا عظيمًا، فبلغ إنتاجها منذ إنشائها حتى آخر عام ١٩٤٨ نحو ٣٠٠ مليون ياردة من الأقمشة، ويبلغ إنتاجها السنوى نحو خمسين مليون ياردة، وتستهلك من القطن نحو ١٦٠ ألف قنطار سنويًّا، وأنشأت مدينة لعمالها تضم حوالى ١٢ ألف نسمة، هم عمالها وعائلاتهم.

وقد اختصت هذه المصانع بإنتاج خيوط الغزل الرفيع والمنسوجات الرفيعة، وبذلك سدّت بعض النقص فى نواحى الصناعات القطنية.

المصانع الأخرى

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار على إنشاء مصانع أخرى تدار بالآلات للغزل والنسج حتى بلغ عدد مصانع الغزل سنة ١٩٤٨ تسعة عشر مصنعًا، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع.

وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن فى مصر سنة ١٩٤٦ نحو ٤٠٤٣٢ طنا من الخيوط القطنية بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠٠٠٠ طن.

وبلغ إنتاج مصانع نسج القطن سنة ١٩٤٦ نحو ٢٠٣,٦٧٣,٦٥٦ مترًا من الأقمشة بعد أن كان سنة ١٩٣٨ نحو ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ متر.

وتقوم هذه الصناعة الآن بسدّ ٨٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلى، وإذا زيد نشاطها وإنتاجها كفت حاجة البلاد وفاض منه ما يكفى للتصدير للخارج وبخاصة فى الأقطار العربية.

وتعددت مصانع غزل الصوف ونسجه ويكفى إنتاج هذه المصانع الآن لسدّ نحو ٢٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلى.

وبلغ إنتاج مصانع غزل الصوف سنة ١٩٤٦ ٢٤٠٠٠ طن بعد أن كان ١٠٠٠ طن سنة ١٩٣٨، وإنتاج مصانع نسج الصوف ٢,٠٠٠,٠٠٠ متر من أقمشة الملابس بعد أن كان مليون متر سنة ١٩٣٨.

ونمت صناعة غزل الحرير ونسجه وصناعة التريكو والكتان والجوت والسزال والصناعات الكيماوية والأسمنت والملح والصودا والخزف والكبريت والخشب المضغوط وأدوات اللعب والأدوات المدرسية وما إلى ذلك.

وتنتج مصانع الجلود الآن ما يلزم البلاد من الأحذية والحقائب والمصنوعات الجلدية.

وارتقت صناعة الزيوت والصابون والزجاج والأسمنت وأدوات البناء، وتقدمت صناعة الآثاث تقدمًا عظيما.

ونشأت صناعة الورق، والأوانى، والأدوات المنزلية، وأدوات النور، والكهرباء، والأدوية، والأجهزة الطبية، والبلاستيك، والألومنيوم، والمعادن الثمينة، والحديد، والنحاس.

وتقدمت صناعة المواد الغذائية من أنواع الجبن ومنتجات الألبان عامة، والمربات، والشكولاتة، ومحفوظات الخضر والفاكهة، والطعام والشراب وما إلى ذلك.

ويبدو أن المجال فسيح لنمو هذه الصناعات واستحداث صناعات أخرى، وبخاصة كلما ازداد تقدم التعليم الصناعى والفنى، واتجهت عزائم الأثرياء والفنيين والشباب إلى استثمار أموالهم ومواهبهم فى الصناعات والأعمال الحرة.

ويدلّ الإحصاء الآتى على مدى التقدم الصناعى والزيادة المطردة فى عدد المصانع بالمملكة المصرية من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٤٨.

السنة	عدد المصانع	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠
١٩٣٧	٩٢,٠٠٠	٢٧٣,٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩,٠٠٠	٣٦٥,٦٨٢
١٩٤٨	١٢٩,٤٢١	٤٥٨,٠٠٠

ويبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء فى المصانع أو فى غيرها ٦٣٠,٠٠٠ (إحصاء سنة ١٩٤٥) وهم وأفراد عائلاتهم يمثلون ١٠ فى المائة من عدد السكان.

ويدل الجدول الآتى على مدى تقدم الإنتاج فى أهم المصانع من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٨.

المنتجات	سنة ١٩٣٨		سنة ١٩٤٨	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
منسوجات قطنية	٢١,٧٠٠	٣,٩٦٤,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٤٨,٥٠٠,٠٠٠
مستخرجات بترولية				
بنزين	٩٥,٠٠٠	٤٦٦,٠٠٠	١٩٤,٢٣٤	١,٧٠٩,٠٠٠
كيروسين	١٨,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٩٣,٨١٤	٥٩٧,٠٠٠
زيوت ثقيلة	١٦٨,٠٠٠	٤٧٠,٠٠٠	١,٣٢٢,٨٣٨	٣,٨٢٥,٠٠٠
أسمنت	٣٧٥,٠٠٠	١,٠٣٦,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٣,٣٣٨,٤٠٠
سكر مكرر	٢٠٩,٠٠٠	٥,٦٤١,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	١١,٧٦٠,٠٠٠
زيت بذرة القطن	٦٥,٠٠٠	١,٥٦٥,٠٠٠	٨٤,٨٠٠	٤,٦٦١,٥٠٦
كسب	٢٦١,٠٠٠	٨٩٥,٠٠٠	٣٦٦,٩٥٥	٢,٢٠١,٧٣٠
بيرة	٦,٠٠٠	١٨٢,٠٠٠	١٦,١١٧	١,١٠٤,٩٢٤
كحول	٤,٩٠٠	٩٠,٠٠٠	٩,٣٥١	١,٢٠٥,٩٦٦
المجموع	١,٢٢٣,٦٠٠	١٤,٣٧٤,٠٠٠	٣,١٣٩,١٠٩	٧٨,٨١٣,٥٢٦

الحاضر والمستقبل

تلك نظرة إجمالية فى خطوات البعث الاقتصادى، وهى خطوات تدل على تقدم فى الحياة القومية، ولكن يلزمنا أن نعترف بأن هذه خطوات بدائية، وأن هذا البعث فى حاجة إلى جهود جبارة متواصلة، تشترك فيها الأمة بمختلف طبقاتها، والحكومة بعديد فروعها ومصالحها، للنهوض بالبلاد وتحريرها من عوامل النقص والضعف الاقتصادى التى أصابتها على مدى السنين.

وجوب زيادة الثروة القومية

جملة القول عن الضعف والنقص فى حياتنا الاقتصادية أن ثروة البلاد تقصر عن حاجات سكانها، وأنها برغم ما عرف عن رخائها تعد حتى اليوم (١٩٤٨)

من البلاد الفقيرة، هذا إلى أن اقتصادياتها تخضع فى كثير من مقوماتها للتبعية الأجنبية مما له دخل كبير فى فقر الأهلين.

وأبرز مظهر لهذا الفقر انخفاض مستوى المعيشة بين أهلها إذا قيس هذا المستوى بالبلاد الأخرى.

فالزراعة وحدها لم تعد غلّتها تكفى حاجات السكان؛ وذلك لزيادة عددهم زيادة تفوق نسبة الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة، ومع استصلاح الأراضى البور تبقى موارد الثروة غير كافية لمطالب السكان.

وعلاج هذا النقص هو فى زيادة الثروة الزراعية، ثم إيجاد موارد أخرى غير الزراعة، وهى الصناعة والتجارة والملاحة، واستثمار موارد الثروة المعدنية فى البلاد.

البرامج العملية والبرامج الهدامة

يجب إذن أن تتضافر الجهود لوضع وتنفيذ برامج إنشائية عملية لزيادة ثروة البلاد وتنمية موارد الدخل فيها.

وهنا أرى واجبًا علىّ أن أوجّه النصح إلى الشباب المثقف أن لا يتورطوا فى اعتناق الأفكار والنظريات الشيوعية الهدامة تحت تأثير الوهم بأنها السبيل إلى النهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، فإن هذه النظريات إنما ينشرها دعاة مغرضون يرمون إلى هدم النظم الاقتصادية والاجتماعية كافة، وإثارة الحرب بين طبقات المجتمع، وليس هذا الهدم هو السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الاقتصادية، ولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن ثروة البلاد الحالية إذا هى وزعت بالتساوى على جميع السكان، كما ترمى إلى ذلك النظريات الهدامة، لما خصّ كل مواطن شىء يذكر، ولبقيت مشكلة الفقر مضروبة على البلاد.

والعلاج الناجع لهذه المشكلة هو أولاً فى زيادة موارد الثروة العامة للبلاد، لأن هذه الزيادة تعود حتمًا بالنفع على جميع المواطنين مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ويجب إلى جانب ذلك تنظيم هذه الموارد وتطبيق النظم التى تقلل الفوارق بقدر

المستطاع بين الطبقات، وتفرض على الأغنياء الالتزامات التى تقتضيها العدالة الاجتماعية، مما سنتكلم عنه فى الفصل الآتى:

فزيادة موارد الثروة القومية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ذلك هو أساس العمل للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، أما النظريات الهدامة فهى تضرّ البلاد فى تقدمها الاقتصادى والاجتماعى؛ لأنها تشيع فيها الانقسام والقلق والاضطرابات، مما يؤدّى بداهة إلى نقص إنتاجها القومى، ثم إنها تحرمها تأثير الحافز الفردى فى العمل والاستثمار، وهذا العامل له الأثر الذى لا ينكر فى ابتكار المشروعات وزيادة الإنتاج.

فالنظريات الشيوعية تسىء إلى حياة البلاد القومية، وخاصة لأن لها طابعا خطرًا؛ إذ تقوم عليها هيئات تتسم بالدولية. وتعمل على إضعاف روح الوطنية فى نفوس الشعوب، وإحلال النزعات الدولية محلها، بحجة أن التعصب للوطنية Chavinisme هو من أسباب انتشار الحروب، وبالتالى من عوائق استتباب السلام فى العالم، وهى دعوى باطلة، يدخلها الشىء الكثير من التضليل والمغالطة، ويراد منها تفكيك الروابط الوطنية بين أبناء الأمة الواحدة، وبالتالى إضعاف روح المناعة فيها تمهيدًا للسيطرة الأجنبية عليها.

إن التعصب للوطنية الذى كان فى بعض المواطن من أسباب الحروب، هو المرادف لسياسة الطغيان والفتح والتوسع، تلك السياسة التى انفردت بها الدول الاستعمارية، أما نحن الضعفاء، الفقراء فى الوطنية - لأننا لا نزال مع الأسف نشكو وانخفاض مستوى الوطنية فى نفوسنا - فمن الخطر على كياننا وعلى نهضتنا أن نغلب عليها النزعات الدولية، وإذا نحن قوّضنا عوامل الوطنية فى نفوسنا، فماذا يبقى لنا من عدة نناضل بها عن كياننا فى هذا الخضم من المعترك العالمى الذى لا تسود فيه إلّا القوّة، ولا يحترم فيه للضعيف حق ولا كيان.

ومن عجب أن تصدر الدعوة إلى طرح العقائد الوطنية عن بلاد (روسيا) عرفت فى تاريخها القديم والحديث بنزعة التوسع فى الفتح والسلطان، والدأب على السيطرة على الدول المجاورة وغير المجاورة، وهى لا تقل فى الطغيان

والعدوان عن أعرق الدول فى التوسع والاستعمار، ولا تختلف روسيا الشيوعية عن روسيا القيصرية فى هذه الناحية، ولكن دعاتها يروجون مبادئهم الهدامة تحت ستار براق، يستهوون به البسطاء، لكى تتحلل عقائدهم الوطنية، فيجد أولئك الدعاة منفذًا إلى التسلط على بلادهم.

فهذه الدعاية إذا تسربت إلى صفوفنا، كان فيها القضاء على الروح الوطنية التى نحن أحوج ما نكون إليها، هذا إلى أنها ترمى إلى القضاء على الملكيات الزراعية المتوسطة والصغيرة، فضلًا عن الكبيرة؛ لأن الشيوعية ترى فى صغار الملاك الزراعيين طبقة من الرأسماليين تجب محاربتهم وتجريدهم من أملاكهم، وهو أساس يناقض على خط مستقيم الأساس السليم الذى يجب أن نسعى إليه وهو الإكثار من الملكيات الصغيرة والمتوسطة لكى يرتفع المستوى الاجتماعى فى بلادنا.

فليحذر الشباب المتقف هذه الدعايات الضارة بنا وطنيا واجتماعيا، الهادمة لأقدس شعور فى الإنسان، وليحرصوا على روح الوطنية، وليعملوا على إذكائها وإرساخها فى نفوسهم ونفوس مواطنيهم، ولا يكونوا عمال هدم لهذه الروح العظيمة التى هى الأساس الوطيد لنهضة البلاد، وهى الحصن الأوّل والأخير لكيانها وحياتها، ولا يعملوا بقصد أو بغير قصد على تحويل الجهاد القومى، من جهاد فى سبيل الوطن والمجموع، إلى نضال بين الطبقات، فإ هذا النضال يضعف ولا ريب جبهة مصر فى جهادها القومى العام.

فلنتحدث الآن عن البرامج العملية التى تكفل زيادة ثروة البلاد القومية، وفيها العلاج لما نشكو منه من ضعف فى كياننا الاقتصادى.

واجبات الحكومة وواجبات المواطنين

لا أريد أن أطيل الكلام عن نواحى الضعف والنقص فى كياننا الاقتصادى، وأوثر أن يكون الحديث منصرفًا إلى علاج هذه الحالة. فالبحث فى العلاج هو فى ذاته تصوير لمواضع الداء، وهذا أجدى علينا من أن نحصر أفكارنا فى البرم والتململ، والأسف والتذمر، مما لا ينتج سوى إشاعة اليأس فى النفوس،

ويستتبع الجمود والركود، واليأس والجمود آفة الأمم، وسبيلها إلى التراجع والنكسة.

وأود أن أجعل الحديث عن العلاج تحت عنوان (واجبات الحكومة وواجبات المواطنين)؛ لأن العلاج لا يصلح ولا يؤتى ثمره إلّا إذا أدّت الحكومة وأدّى المواطنون واجباتهم، فإن نقصًا كبيرًا بل تقصيرًا جسيمًا قد وقع ولا يزال يقع من كلا الجانبين، وهذا القعود عن الواجب فى مقدمة الأسباب التى أفضت بنا إلى ما نحن فيه من نقص وضعف، وتراجع وتأخر.

واجبات الحكومة

إن الحكومة هى الأداة الفعالة الأولى والرئيسية فى تنمية ثروة البلاد واستثمار الموارد التى لم تستغل بعد.

ومن الحق أن نعترف بأن الحكومة مقصرة فى هذا الصدد، وهذا التقصير يرجع إلى سنين عديدة، ولو أنها أدّت واجبها لزادت ثروة البلاد فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية والعمرانية عامة، ولزاد بالتالى دخل الأهلين وارتقى مستوى معيشتهم.

وإذا قلنا بأن الاحتلال مسئول عن هذا القصور فيما مضى لأنه كان هو الملهم لسياسة الحكومة والواضع والمنفذ لخططها وبرامجها كما تقدم بيانه، فيلزمنا أن نعترف بأن قبضته فى شئون البلاد الداخلية قد تراخت فى أعقاب الثورة المصرية وأن القسط الأكبر من السلطة قد آل إلى الحكومة الأهلية، ومع ذلك استمر القصور واستمر الإهمال فى أداء واجباتها، فعليها تقع تبعته، ومن الحق أن لا نتنصل من التبعات والمسئوليات التى تقع على عاتقنا ولا نتمحل الأعذار فى تقصيرنا فى أداء واجباتنا، بل علينا أن نعترف بما قصرنا فيه، فلعلنا بهذا الشعور نواجه الحقائق ونعالج ما نحن فيه من علل وأدواء.

قد يكون عدم استقرار الحكم الدستورى فى البلاد سببًا من أسباب قصور الحكومة عن أداء واجباتها فى الإصلاح، وقد أشرت إلى هذا الرأى وأيقنت به

وأوضحته فى الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٣٠٤ طبعة سابقة) إذ قلت ان حرمـان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها إلى النضـال عن هذه الحقـوق، وهذا النضـال هو اقتطاع من جهود البلاد وتعطيل لنهضتها لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية تنصرف إلى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية، ثم النهوض بمشروعات الإصلاح التى تحتاج إليها. وإن الحكومات التى تقوم على أساس إهدار إرادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بإزاء العدوان الخارجى، وتعطل حركة الإصلاح؛ لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير إرادة الشعب[٦].

وهذا حق لا مرية فيه، ولكن إلى جانبه توجد أسباب أخرى للقصور فى مشروعات الإصلاح، أخصّ بالذكر منها ضعف الشعور الوطنى فى فئات كثيرة ممن تولوا المناصب الكبيرة والصغيرة فى الوزارات والمصالح والدواوين، وهذه ناحية يلزمنا أن نعترف بها وأن نجهد أنفسنا فى علاجها؛ لأنها أساس كل إصلاح، ولا شك أن أول ما يرجوه كل مواطن أن ينمو الشعور بالواجب ويرسخ فى نفوسنا، فهو الكفالة الكبرى لإصلاح المعوج من شئوننا.

والآن فلنتكلم عن واجبات الحكومة فى تنمية موارد الثروة العامة.

تنمية الثروة الزراعية

من أول واجبات الحكومة العمل على زيادة الإنتاج الزراعى بزيادة منشآت الرى والصرف، وتحسين وسائلها، والقيام على تنظيمها بالعدل والقسطاس، وإرشاد المزارعين ورعايتهم، وإمدادهم بخير أنواع البذور والأسمدة، واستحداث زراعات جديدة يهدى إليها العلم والتجربة، ومعاونتهم فى الأخذ بخير الوسائل للاستثمار الزراعى الذى يزيد من غلة الأرض ويحفظ معدنها وجودتها، ومعاونتهم فى مقاومة الآفات الزراعية التى قد تهلك الحرث والنسل إذا أهملت مقاومتها.

إن الوسائل والاكتشافات العلمية والتجارب الزراعية فى مختلف البلدان التى

---

(٦) ج ١ ص ٣٠٥. طبعة سابقة.

سبقتنا إلى النهوض الاقتصادى قد زادت من غلّة الأراضى فى تلك البلدان، بما يجب أن يكون مثالاً نحتذيه، فيلزمنا أن نتابع التقدم الذى وصلت إليه، ونقتبس الوسائل التى كفلت لها هذا التقدم.

ويدخل فى هذا السباق التوسع فى زراعة الخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية، والإكثار منْ النخيل وغرس الغابات فى المناطق التى تصلح لها، والتوسع فى غرس الأشجار الخشبية، واستغلال الواحات والمناطق الصحراوية، وإعدادها لأنواع الزراعة التى تصلح لها، كالزيتون والفاكهة، واستغلال الآبار التى بها لتوفير مياه الرى والشرب فيها، ثم تعبيد الطرق إليها والعناية بتصريف منتجاتها.

زيادة مساحة الأراضى المزروعة

من المشاهدات التى تستوقف النظر وتدعو إلى إطالة التفكير والتأمل أن التوسع الزراعى فى مصر لا يسير سيراً مضطرداً مع ازدياد عدد السكان، بل إنه يقصر عن متابعة هذه الزيادة، فالإحصاءات تدلنا على أن عدد سكان مصر يزيد كل عام بمعدل يربو على ربع مليون نسمة، أى يبلغ الضعف كل خمسين سنة تقريباً، وكان واجباً أن تزيد مساحة الأراضى الزراعية بمقدار الضعف أيضا فى هذه الحقبة من الزمن، ولكن الواقع أن هذه المساحة لم تزد إلّا بنسبة ضئيلة ٧٪ سبعة فى المائة تقريبا وهى نسبة لا تكاد تذكر إلى جانب زيادة عدد السكان.

ويبلغ عدد المشتغلين بالزراعة وسكان الريف نحو خمسة عشر مليون نسمة، يعيشون على ما يقرب من ستة ملايين فدان، أى يخص الفرد فى المتوسط نحو خمسى فدان، وهى نسبة ضئيلة إذا قيست بمتوسط ما يملكه الفلاح فى كثير من البلدان، فهو فى الولايات المتحدة يملك فى المتوسط تسعة أفدنة.

ويدل الإحصاء أيضاً على أنه فى سنة ١٨٨٦ كان كل مائة من السكان يخصّهم فى مجموع الأطيان المزروعة ٦٥ فداناً، وفى سنة ١٩١٧ هبطت هذه النسبة إذ صار لكل مائة من السكان ٤٢ فداناً، وفى سنة ١٩٤٤ أمعنت هذه النسبة هبوطاً إذ خص كل مائة من السكان حوالى ثلاثين فداناً، وهى نسبة تافهة لا يمكن أن

تسدّ حاجة الفرد فى المعيشة، ويزيد هذه النسبة ضآلة انحصار عدد كبير من الأملاك الزراعية فى عدد قليل من الملاك، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى، يضاف إلى ذلك كثرة ما يملكه الأجانب وأشباه الأجانب من الأراضى الزراعية، فقد بلغ ما يملكه الأجانب وحدهم بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ ما مقداره ٣٥٧,١٩٢ فداناً من مجموع مساحة الأراضى المزروعة وهى ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً، وهى نسبة مرتفعة جدا لا نظير لها فى البلاد المستقلة استقلالاً اقتصاديا، فضلاً على ما لهؤلاء الأجانب من حقوق الرهن والديون على الأطيان المملوكة للمصريين، وتغلغلهم فى مرافق البلاد عامة، وهيمنتهم على تجارتها وصناعتها وملاحتها.

فيجب العمل على زيادة مساحة الأراضى المزروعة لكى تسدّ جانباً من حاجات السكان المتصاعد عددهم كل عام.

تبلغ مساحة الأراضى المزروعة (بحسب إحصاء سنة ١٩٤٦) ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً، وفى القطر المصرى من الأراضى القابلة للإصلاح نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة. وقد يزيد هذا القدر إذا مسحت جميع الجهات الصحراوية القابلة للإصلاح مسحاً فنيا دقيقا، أو اكتشف العلم جهات أخرى يظن حتى الآن أنها لا تقبل الاستصلاح فى حين أنها قابلة له.

فمن الواجب العمل المتواصل على استصلاح الأراضى البور، وهى ولا شك مهمة شاقة، كثيرة التكاليف، تستدعى زيادة منشآت الرى والصرف، ثم جريان يد الإصلاح فى هذه المساحات الشاسعة تدريجاً، ويقتضى ذلك وضع برنامج منظم ينفذ على عدة سنوات، بحيث لا يبقى فدان واحد من الأراضى المزروعة أو القابلة للإصلاح لا يجد كفايته من مياه الرى أو وسائل الصرف. ويجب الاسترشاد بتجارب الأمم الأخرى، فقد استطاعت بلدان فى العالم استصلاح مناطق صحراوية شاسعة، وأراض كانت تغمرها مياه البحر الملح، أو مناطق جبلية وعرة، فلا يعزّ علينا إذا اهتدينا بالعلم والتجارب، وتذرعنا بالعزيمة الصادقة، أن تستخدم مياه النيل التى تضيع كميات هائلة منها فى البحر كل عام فى حين أنها تكفى لرى الملايين من الأفدنة التى تستلزمها الزيادة المطردة فى عدد

السكان، ويجب الشروع فى بناء الخزانات التى تخزن مياه النيل اللازمة لرى هذه الأراضى البور، وعلى الحكومة توزيع ما تستصلحه من الأراضى على صغار المزارعين بأثمان معتدلة وشروط سهلة لإيجاد طبقة من ذوى الملكيات الصغيرة تنهض بهم وترفع من مستواهم وتكون أداة استقرار وتقدم فى المجتمع، وقد اتبعت هذه السنّة الحسنة فى نطاق ضيق، فعليها أن تتوسع فيها التوسع الواجب.

تنمية الثروة الحيوانية

ومن الواجب تنمية الثروة الحيوانية من طريق تحسين وزيادة نسل المواشى وتنمية إنتاجها، ووقايتها من الأمراض، والإكثار من الأغنام، والعناية بتربية الدواجن وتنمية إنتاجها، وبتربية النحل ودودة القز (الحرير)، والاسترشاد فى كل ذلك بما تتبعه البلاد النموذجية من الوسائل العلمية والعملية فى استثمار هذه الناحية من الثروة القومية، فإذا نظرنا مثلا إلى بلاد كالدانمارك وقارنّا بين منتجاتها الحيوانية ومنتجات مصر، نجد أن البلدين يكادان يكونان متماثلين فى عدد الحيوانات الحلوب فى كل منهما ولكن الإنتاج الدانماركى يعادل ستة أضعاف الإنتاج المصرى، وقد استطاعت الدانمارك أن تمدّ العالم بثلث استهلاكه من الزبد وعشره من البيض، وبنصيب كبير من اللحوم، ومن فصائل المواشى والخيول، وهذا كله نتيجة العناية باستثمار الثروة الحيوانية فى تلك البلاد، فلو عنيت مصر مثل هذه العناية أو أقل منها باستثمار ثروتها الحيوانية لزاد الدخل القومى ودخل الأفراد من هذه الثروة.

جعل ملكية الأراضى الزراعية مقصورة على المواطنين

وإلى جانب العمل على زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضى والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم، لأنه إذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضى الزراعية إلى الأجانب، فإن الاستقلال الاقتصادى يتصدع وبخاصة فى بلاد لا يزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة.

وليس هذا التشريع بدعاً فى القوانين، ولا فيه إجحاف بحقوق الأجانب، بل هو متبع فى معظم البلدان، إما عن طريق سنّ القوانين الكفيلة بذلك، وإما عن طريق الأمر الواقع الذى لا يعترضه منازع.

وقد قدمت مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس الشيوخ فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ يتضمن المواد الآتية:

المادة الأولى: ابتداءً من العمل بهذه القوانين يحظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وأراضى البناء والعقارات المخصصة للسكن بالمملكة المصرية.

المادة الثانية: استثناء من هذا الحظر يجوز للأجانب تملك الأراضى والعقارات الواردة فى المادة الأولى إذا آلت لهم قبل العمل بهذا القانون أو انتقلت إليهم ملكيتها بعد صدوره بطريق الإرث.

المادة الثالثة: كل عقد يصدر لأجنبى بنقل ملكية أرض أو عقار من المنصوص عليها فى المادة الأولى يكون باطلاً قانوناً ولا تترتب عليه آثار العقود الناقلة للملكية.

المادة الرابعة: تعتبر الشركات فى حكم الأفراد إذا كانت جنسيتها أجنبية بحكم القانون.

المادة الخامسة: على مكاتب الشهر العقارى فى المديريات والمحافظات الامتناع عن تسجيل أى عقد من العقود المحظورة فى المادة الأولى، وعليها أن تتحقق من جنسية المشترى فلا تسجل عقداً من شأنه نقل ملكية الأراضى والعقارات المذكورة إلّا بعد التحقق من أن المشترى مصرى الجنسية وفقاً للشهادات الرسمية التى تصدر بذلك من الجهات المختصة.

المادة السادسة: على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩.

مذكرة إيضاحية

وأرفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية قلت فيها:

تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين؛ لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن. بل هى جزء منه. ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة إلى منتصف القرن التاسع عشر. إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب فى الأراضى والعقارات. وكانت هذه حجة الخديو إسماعيل فى معارضته شروط الامتياز التى نالتها شركة قناة السويس فى عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضى المصرية، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عامًا للمواطنين والأجانب على السواء. فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضى إلى الأجانب أفرادًا وشركات. فبحسب إحصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية تبلغ ٥,٩٠٣,١٤٣ فدانا منها ٣٥٧,١٩٢ فداناً يملكها الأجانب، عدا ما لهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضى المملوكة للمواطنين. ومما يستوقف النظر فى هذا الإحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على ألف فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٥٤,٨٨٢ فداناً. وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ١١٤,٦٠٧ أفدنة. أى أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى.

وفضلاً عن أن فى انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدى الأجانب خطراً على الكيان القومى. فليس معروفاً إلى أى مدى يستفحل هذا الخطر فى المستقبل إذ ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقاً من كل قيد.

فالتطورات الاقتصادية والمالية، والوسائل الاستغلالية، قد تتنوع وتغرى

الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف فى أملاكهم للأجانب إذا لمحوا بريقاً من الكسب الوقتى. ولو كان بريقا خداعاً. لا يلبث أن يكون سراباً. فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدى الأجانب أفراداً أو شركات. وليست هذه القوانين بدعاً فى التشريع. فإن معظم الدول حتى العظمى التى لا يخشى على كيانها الاقتصادى تسير على هذا الوضع. إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك أملاك ثابتة فى بلادها. ويكفى لمن يريد أن يتثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية فى أى بلد من هذه البلدان. فإنه يصطدم حتماً بقوانين تحظر تملك الأجنبى لشىء منها أو يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به فى هذه البلاد.

فهذه الحماية للملكية العقارية فى الدول المتحضرة هى التى يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس أحكامه ونصوصه.

وليس فى هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب، فإنه لا يسرى على ما يملكونه قبل أن يصير قانوناً، بل يبقى ملكا لهم، ولا يسرى كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه.

هذا إلى أنه قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر، وقد روعى فى هذا التمييز ألّا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والتجارى والمالى فى البلاد إذا ساهمت فيه رءوس أموال أجنبية، ففى هذه الحالة لا يسرى الحظر الوارد فى المشروع؛ لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة، ولما كانت المنتجات الصناعية والتجارية لاتعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية فى مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية لأن هدف المشروع إنما هو حماية الملكية الملتصقة أصلا وحكماً بأرض الوطن والتى تعدّ جزءاً لا يجوز أن ينفصل عنه.

ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن فى دائرة ضيقة إذ حظر فى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص طبيعى أو معنوى أجنبى الجنسية أن يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقارًا كائنا بإحدى المناطق التى تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى هذا المرسوم على كل وقف على أجنبى وتقرير حقوق عينية له.

فإذا كانت هذه الحماية قد رآها المشرع واجبة فى حدود الوطن وأطرافه. فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها.

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

عبد الرحمن الرافعى
عضو مجلس الشيوخ

ولا يزال هذا المشروع منظورًا أمام مجلس الشيوخ[٧].

تحسين غذاء الشعب

يجب على الحكومة النهوض بالشعب من حيث التغذية والصحة والمسكن والمشرب، وعليها أن تعمل على زيادة غذاء الفلاح والعامل، وأهم وسيلة لذلك هى زيادة دخلهما، لا أن يكون الغذاء عن طريق الصدقة والإحسان، فإن الغذاء الذى يأتى من هذه لناحية يقتل فى المواطن روح الكرامة والإنسانية، وقد ثبت أن كثيرًا من الأمراض تنتشر فى الأوساط الفقيرة بسبب قلة الغذاء وسوء التغذية، وتبينت هذه الحقيقة المؤلمة فى مديريتى قنا وأسوان اللتين أصيبتا بوباء الملاريا منذ بضع سنين، فقد لوحظ أن كثرة الوفيات بهما كان منشؤها سوء التغذية بسبب حالة الفقر بين الزراع، قالت اللجنة المالية بمجلس النواب فى هذا الصدد ما يأتى:

«لا يخفى أن زراعة القصب فى قنا قد شغلت معظم الأراضى بها وأن قلة

(٧) ظل هذا المشروع معروضا على مجلس الشيوخ وقد مسخ بعض نصوصه وبعد محاولات منى صدر به قانون أقر المبادئ العامة فيه، وذلك بعد ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب بحوالى سنتين.

ما زرع من الحبوب فى أسوان أدى إلى قلة المادة الغذائية، يضاف إلى هذا انعدام الخضر والفاكهة وإرهاق العامل الزراعى وعدم اكتراث كبار الملاك بأمر صحته»، ونقلت قول المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة وقتئذ: «إن الإصلاح الحق لهذه الحالة التعسة إنما يكون بتعديل النظام الاجتماعى والزراعى والاقتصادى فى هذه المناطق وفى غيرها من جهات القطر تعديلا يسمح برفع مستوى المعيشة بين الفلاحين وتمكينهم من أن يعيشوا عيشة إنسانية يحصلون فيها على الغذاء الكافى والمسكن المناسب. والكساء والغطاء اللائقين. وهى أبسط مطالب الحياة الآدمية». وقالت اللجنة أيضًا: «أن من الضرورى صدور تشريع يقضى بالتوسع فى زراعة الخضر والفاكهة بمقدار يكفى الاستهلاك المحلى وأن الفلاح يكاد يكون محرومًا من الصنف الأخير منها وترى اللجنة أن الضرورة تقضى بجعل نسبة معينة لزراعة الخضر على الأقل فى كل مزرعة كبيرة أو صغيرة تتفق مع عدد سكانها والقائمين بالعمل فيها».

حماية أسعار الحاصلات الزراعية

لا يكفى أن تؤدّى الحكومة واجباتها فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية وتنمية إنتاجها، بل عليها أن تحفظ لأصحابها ثمرتها، بأن توفر لهم الحصول على أسعارها وبخاصة القطن الذى هو عماد الاقتصاد الزراعى فى مصر.

فالواقع أن منتجى القطن يستهدفون فى معظم السنين للغبن الفاحش فى بيعه، وتضيع عليهم ملايين الجنيهات من أسعاره، وهذه الملايين تتسرب إلى الوسطاء والرأسماليين الأجانب وغير الأجانب، وذلك راجع إلى فساد نظام تجارة القطن وعدم حماية الحكومة لسوقه، وعدم إشرافها على بورصتى العقود (الكونتراتات) والبضاعة الحاضرة (مينا البصل).

فمن الواجب وضع حدّ لهذا التلاعب الذى يحرم الأهلين ثمرة كدّهم وتعبهم ويجعل الدخلاء والوسطاء يثرون على حسابهم، وعلى الحكومة مراقبة عمليات بيع القطن ووزنه وتسليمه ووضع النظم واللوائح الكفيلة بمنع الغش والغبن اللذين يستهدف لهما الفلاح فى بيع محصوله.

ويجب أن لا يقتصر عمل المصريين على زراعة القطن وترك تصديره وتجارته فى يد الغير؛ لأن هذا معناه أن يستأثر هذا الغير بنصيب الأسد فى تجارته، ولا ينال المصريون منه إلاّ النزر اليسير، ويحرمون بابًا واسعًا من أبواب الرزق الحلال، وأول علاج لهذه الحال هو تغيير وإصلاح نظام التعامل فى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة؛ لأن النظام الحالى يجعل السيطرة فى البورصة لجماعة من الأجانب أو أشباه الأجانب، يحتكرون التعامل فيها ويضعون العقبات والعراقيل أمام المصريين الصميمين الذين يريدون العمل فى هذا المجال، وهذا ما لا نظير له فى أى بلد من بلدان العالم، وما يحدث بالنسبة للقطن يحدث مثله فى معظم الحاصلات الزراعية التى تصدر للخارج.

زيادة طرق المواصلات

إن طرق النقل والمواصلات هى وسيلة فعالة لازديادة العمران وتنمية الثروة الزراعية والصناعية معًا، وبفضلها تجد الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية المجال لبيعها وفتح أسواق لها وتقريبها إلى المستهلكين فى المسافات البعيدة، وبذلك تنمو ثمرتها ويزداد الربح منها، ومن المشاهد أن كثيرًا من المحاصيل تبور أو يقل الدخل منها بسبب قلة المواصلات، وقل مثل ذلك عن المنتجات الصناعية، فمن واجب الحكومة الإكثار من مدّ طرق المواصلات للقطارات والسيارات، وعليها تنمية وسائل النقل البرى والمائى والجوى وتخفيض أجورها، وتنظيم شئونها، لكى تذلل صعوبات نقل المحاصيل وتقل نفقاته.

فى التجارة الخارجية

ويجب إلى جانب ذلك إيجاد أسواق فى الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية، والدعاية لها فى مختلف البلدان، فإن التجارة الخارجية هى من أكبر مصادر الثروة القومية، وهى كما تحتاج إلى جهود المواطنين فإنها أحوج ما تكون إلى رعاية الحكومة، فإنها أقدر من الأفراد على إيجاد أسواق خارجية لها فى مختلف الأقطار بأحسن الأسعار، ولعل هذا من خير ما يمكن لممثلى مصر وموظفى السفارات والمفوضيات والقنصليات أن يعنوا به فى مناصبهم؛ لأن مصر لم تنشىء

مناصب التمثيل السياسى فى الخارج للعلاقات السياسية فحسب، بل لخدمة الاقتصاد القومى أيضا، وإن لهم باتصالهم بالهيئات والبيئات الخارجية ما يجعلهم أقرب من غيرهم إلى خدمة بلادهم إذا اتجهت نياتهم إلى هذه الغاية.

ويجب على الحكومة تعميم التمثيل التجارى فى البلدان التى لها علاقات تجارية بمصر، أو التى يمكن أن تكون لها هذه العلاقات.

وعليها أيضا فى صدد تنمية التجارة الخارجية إعانة بعض الصادرات إعانة مالية، وذلك فيما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى، فإن فى هذه الإعانة تشجيعًا للإنتاج القومى، وهذه السياسة متبعة فى كثير من البلدان كالولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا واليابان وغيرها.

تنمية الثروة الصناعية

تملك الحكومة بوسائلها أن تهيىء للصناعات سبيل التقدم والنمو، وإن مصر تتوافر فيها عوامل التقدم الصناعى، فكثير من المواد الأولية للصناعة وأهمها القطن تنتجه أراضيها، وتصدر منه للخارج، والوقود ولاسيما البترول متوافر فيها، وتوليد الكهرباء من مساقط المياه ميسور لها، وموقعها الجغرافى يساعد على تصريف منتجاتها وعلى التبادل التجارى بينها وبين مختلف البلدان القريبة والبعيدة، والمواطن المصرى يملك من الذكاء والجلد على العمل والاستعداد الفطرى للصناعة ما لا يقل عن مؤهلات الصناع فى أرقى البلدان، ولقد كانت مصر مهد الفنون والصناعات الرفيعة فى مختلف العصور، فليس مستساغًا أن يقال إن مصر ليست مستعدة للنهوض الصناعى، بل هى دعاية مغرضة روجها الاحتلال ردحًا من الزمان لتنفيذ سياسته الاستعمارية، وإن إمكان توليد القوة الكهربائية فى البلاد لكاف وحده لإحياء شتى الصناعات، ونظرة واحدة إلى سويسرا أو إيطاليا تدلنا على هذه الحقيقة، فقد كانت كلتاهما بلادًا فقيرة محرومة من الصناعات، فلما توافرت فى كلتيهما القوة الكهربائية وانتشرت فى نواحيهما، ازدهرت فيهما الصناعات وتقدمت تقدمًا عظيما، وإن إنشاء محطة كهربائية واحدة فى (شبرا) لتوريد التيار الكهربائى لترام مصر وشركة مصر الجديدة قد جعل من

المنطقة التى حواليها منطقة صناعية بحيث أمكن إنشاء عدة مصانع تستورد القوة الكهربائية من تلك المحطة، فما بالك إذا أنشئت عدة محطات كهربائية فى البلاد والمناطق التى بها الاستعداد لإنشاء الصناعات فيها.

فمن واجب الحكومة والمواطنين معًا رعاية النهضة الصناعية وحمايتها، والسير بها قدمًا إلى الأمام، لأنها من السبل الرئيسية لزيادة ثروة البلاد القومية وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين، فإن هذا المستوى منخفض إلى درجة عميقة، إذ تدلّ الإحصاءات التقريبية على أنه يوجد فى بلادنا نحو أربعة ملايين شخص كان إيراد الفرد منهم قبل الحرب العالمية الأخيرة لا يزيد عن جنيه واحد فى الشهر، وخمسة ملايين ونصف مليون لا يزيد إيراد الفرد منهم عن ثلاثة جنيهات فى الشهر، ولئن زاد هذا المستوى فى سنى الحرب وبعد انتهائها فإنه لا يزال فى انخفاض جسيم.

وقد قدر متوسط دخل الفرد الواحد فى مصر بتسعة جنيهات فى السنة، وهو مستورى دون مستوى دخل الفرد فى معظم البلاد المتمدينة، ولا سبيل إلى رفعه إلّا بزيادة موارد الثروة فى البلاد وخاصة الثروة الصناعية، وعلى الحكومة أن تمدّ الصناعات، الحديثة والأعمال الاقتصادية بالتعضيد والإرشادات ولا تضنّ عليها أحيانًا بالإعانات المالية كما يحدث فى البلاد الأخرى التى تمد الصناعة والملاحة والطيران وما إلى ذلك بالمساعدات الجمة.

ومن أولى الوسائل التى تساعد على التوسع الصناعى استيراد الآلات الصناعية واختيار أحدثها وأصلحها وأقدرها على قوّة الإنتاج وجودته مع قلة النفقات، وتجديد ما يبلى أو يتقادم منها، لكى تساير الصناعة المصرية مثيلاتها فى الخارج، وإنشاء البنوك الصناعية لتمويل الصناعات، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان ومساقط المياه، ثم استخدام الحماية الجمركية للصناعات الوطنية فى الحدود المعتدلة التى لا ترهق الشعب ولا تؤدى إلى غلاء فى أسعار الحاجيات أو إلى حماية غير مشروعة للصناعات الرديئة.

ترقية التعليم الاقتصادى وتشجيع البحوث العلمية

من أوجب واجبات الحكومة ترقية التعليم الاقتصادى والفنى فى معاهد التعليم الزراعية والصناعية والتجارية، وترقية مستواها، والإكثار منها، ثم تيسير هذا التعليم وتعميم مبادئه فى معاهد العلم عامة، لترغيب النشء فى الحياة العملية الحرة، كالنظام المتبع فى المدارس الأجنبية فى مصر، فإنها أقدر من مدارس الحكومة على تخريج الشبان الأكفاء لمزاولة الأعمال الحرة.

وعلى الحكومة إيفاد البعثات للخارج للتخصص فى فنون الصناعات والهندسة الصناعية والكهرباء والعلوم العالية فى الصناعة والزراعة والتجارة والمال، وتدريب فئات من الشبان الممتازين فى المصانع الحديثة، فى أوروبا وأمريكا، للوقوف على أسرار الصناعات ودراسة مدى ما أنتجه التقدم الصناعى فى تلك البلدان، وتشجيع وتنظيم البحوث العلمية فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة، والاستعانة عند الحاجة بالخبراء الأجانب للانتفاع بخبرتهم فيما أتقنوه وتخصصوا فيه من الفنون والصناعات، وعليها منح مكافآت مالية لمن يخرجون أقصى ما يصل إليه العلم والابتكار فى النهوض بالصناعات والاقتصاديات عامة، فإن الحكومات الغربية تخصص لهذه البحوث المؤلفات والأكاديميات والهيئات العلمية، وتنفق عليها بسخاء، لأنها أداة التقدم والتجديد والابتكار.

ومن الواجب أن تقترن ترقية التعليم الفنى بتخصيص خريجى معاهده للعمل فيما درسوه وتخصصوا له، واستخدام مواهبهم وكفايتهم فى هذه الميادين، لا أن تدفن فى وظائف كتابية أو غير فنية، وهنا يبرز واجب الحكومة والشركات وأصحاب المؤسسات الصناعية فى فسح المجال لأولئك الشبان للعمل فيما حذقوه وتخصصوا له، وبذلك تفيد منهم البلاد، ولا تتعطل مواهبهم وكفايتهم، وعلى الحكومة أن تلزم الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية بقبولهم ضمن موظفيها، وتجعل قبولهم شرطًا من شروط المناقصات الحكومية، والتزامًا من التزامات الشركات والمؤسسات عامة.

التوسع الصناعى فى مختلف النواحى - فى الغزل والنسج

إن أولى الصناعات التى يجب التوسع فيها هى صناعة غزل القطن ونسجه، فقد أثبتت تجارب العشرين سنة الماضية أن مصر من أكفأ البلاد لتصنيع القطن، ولقد استطاعت أن تستهلك فى مصانع الغزل والنسيج إلى الآن أكثر من خمس محصولها من القطن سنويا، وعادت هذه الصناعة على البلاد والأهلين بالأرباح الوفيرة، كما أنها زادت من الثروة القومية ومن دخل الشعب جماعات وأفرادًا، فمن الواجب أن تضاعف البلاد جهدها للتوسع فى هذه الصناعة، حتى تصل إلى غزل محصول القطن ونسجه بأكمله، فتكون مصر من البلاد التى تزرع القطن وتخرجه مصنوعًا، فتستهلك ما يكفى حاجة سكانها من المصنوعات القطنية، وتصدر إلى الخارج ما يزيد على حاجتهم، وبعبارة أخرى لا تكون من البلاد التى تصدر قطنها محلوجًا فحسب، بل تصدره مصنوعًا ومنسوجًا، فيتضاعف بذلك دخلها القومى، ويتحقق رخاء أهلها ويسارهم، ويكفيك أن تقدر الفرق بين ثمن قنطار القطن خامًا، وثمنه بعد تحويله إلى منسوجات قطنية لتعرف مبلغ الكسب الذى يعود على البلاد إذ هى أنشأت من مصانع القطن ما يكفى لتصنيع محصولها القطنى جميعه، أو معظمه.

فى الصناعات الأخرى

وثمة صناعات أخرى يجب إنشاؤها أو التوسع فى القائم منها، نذكر منها على سبيل المثال:

استنباط القوّة الكهربائية من خزان أسوان، ومن مساقط المياه كافة، وإيجاد شبكة كهربائية تصل بين مراكز القطر الصناعية، وتمدّ الصناعات فى المدن والقرى بالقوة المحركة بأسعار معتدلة.

وصناعة الحديد، وهو العمود الفقرى لجميع الصناعات الكبيرة والصغيرة، الثقيلة والخفيفة، ومن الثابت أن خام الحديد موجود بكميات وافرة فى منطقة أسوان وشبه جزيرة سيناء والواحات الغربية، وبعض مناطق البحر الأحمر،

ويمكن استخراج الحديد الزهر والصلب فى مسابك الحديد ومصانعه، وقد نجحت بعض المسابك القائمة فعلاً فى مصر فى استخراج الحديد الزهر، وتنتج منه المواسير وأجزاء المحركات وبعض الأدوات الصحية، وليس من العسير إقامة مصانع لاستخراج الصلب، فهذه الصناعة بشقيها ضرورية لنهضة البلاد الصناعية، ولازمة لاستكمال البلاد معداتها الحربية التى يقتضيها الدفاع الوطنى، وقد دلت التجارب الأخيرة على أنها صناعة ممكنة وخاماتها متوافرة والنجاح مكفول لها إذا اتجهت إليها العزائم والإرادة الصادقة.

وصناعة الأجهزة الكهربائية والبخارية من محركات (دينامو) ومحولات وموصلات.

وصنع القاطرات والقضبان الحديدية، والبواخر والسيارات والطائرات والآلات الزراعية وأجهزة الراديو والسينما وأجهزة التليفون.

واستغلال الحديد الخردة وتحويله إلى أسياخ لتسليح المبانى.

وصناعة اللدائن (البلاستيك).

وصناعة الأسمدة الكيميائية.

وصناعة الكحول والمستحضرات الطبية.

والحرير الصناعى.

والزجاج بأنواعه، والصينى والبللور، وصناعة الماس والحلى.

وصناعة المطاط، وهذه الصناعة ترد موادها الأولية من الملايو والهند الصينية، ومن الممكن تصنيعها فى مصر واستخراج إطارات السيارات منها.

وصناعة الورق بأنواعه وبخاصة ورق الطباعة للكتب والصحف والمجلات.

وصناعة التبريد.

وصناعة الجوت ومشتقاته، والأمراس (الحبال).

وصناعة حفظ المأكولات من مختلف أنواع الخضر والفاكهة بأحدث الأساليب الفنية والعلمية.

وصناعة الأعجنة الغذائية، والحلوى ومشتقاتها.

وصناعة الفنادق والمقاهى، وإعداد أفواج من الشباب المثقف للتدريب على إدارتها، واستكمال لوازمها، فإن هذه الصناعة مصدر إيراد رابح، وليس أجدر من مصر فى استثمار هذه الناحية لكثرة ما حبتها الطبيعة من مصايف تمتدّ على بحر من أعظم بحار الدنيا جمالا ومناخًا، ومشات يقصد إليها السياح من جميع أقطار العالم.

إن مصر تنفق كل عام فى السنوات العادية نحو عشرة ملايين جنيه يصرفها المصطافون من سكانها فى المصايف الأجنبية، وهو مبلغ تفقده البلاد، ولو بقى فيها أو بقى معظمه لكان له أثره فى تدعيم نهضتها الاقتصادية، فتحسين المصايف المصرية، وتوجيه الحكومة والمواطنين عنايتهم إلى تجميلها، وتسهيل سبل المواصلات إليها وتوفير أسباب الراحة والصحة فيها وتشجيعها، وتقليد الأجانب فى تفضيل مصايف بلادهم، كل ذلك يحيى صناعة الفنادق والمقاهى ويزيد من ثروة الأهلين.

تمصير الصناعات

ومن الواجب أيضا تمصير الصناعات بحيث تكون صناعات مصرية بمعناها الصحيح، رءوس أموالها أو معظمها مصرية، وفوائدها تعود على المصريين، أما أن تكون مجالاً للاستغلال الأجنبى فضررها فى هذه الحالة يكون أكثر من نفعها، والحكومة تستطيع أن تفعل الكثير فى سبيل تمصير الصناعات؛ لأنها تملك سلطة التشريع وسلطة الإدارة التى تستطيع أن تحمى بها الصناعات الوطنية.

مقترحات لجنة الصناعات

ألفت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٤٥ قبيل انتهاء الحرب العالمية الأخيرة لجنة سميت «لجنة الصناعات» للبحث فى حالة الصناعات القائمة

ووسائل دعمها وتشجيعها والمحافظة عليها والنظر فى إمكان إنشاء صناعات جديدة تتوافر لها عوامل النجاح، وقد أدّت هذه اللجنة مهمتها مشكورة، ونشرت فى أوائل سنة١٩٤٨ تقريرًا ضخمًا من ٥٧٠ صفحة بنتائج بحوثها، ويعتبر هذا التقرير مرآة صادقة لحالة البلاد الصناعية ووسائل تقدمها، وقد ضمنته توصيات هامة للنهوض بكل صناعة بالذات، وانتهت فى ختام التقرير إلى توصيات عامة تقدمت بها إلى الحكومة، نوردها هنا كنموذج لبعض ما يجب على الحكومة أن تقوم به، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلى:

١ - تكوين مجلس أعلى للصناعة والتجارة تتضافر فيه جهود الأخصائيين من موظفى الحكومة مع رجال الأعمال على غرار المجالس الاستشارية الأخرى.

٢ - تركيز جميع الشئون المتصلة بالصناعة فى وزارة التجارة والصناعة تفاديًا من تشعب هذه الاختصاصات فى مختلف الوزارات، ومن ذلك إدارة منح رخص المصانع وشئون التصدير والاستيراد، والمباحث الخاصة بتكييف الرسوم الجمركية.

٣ - تنشيط البحوث العلمية والفنية الخاصة بالصناعة، وذلك بتدعيم معهد فؤاد الأول للبحوث العلمية، واستخدام الخبراء العالميين لوضع نظام صناعاتنا على أساس يضمن لها التقدم والارتقاء.

٤ - النهوض بالتعليم الفنى الصناعى والتجارى والتوسع فى إرسال البعوث العلمية للتخصص فى الشئون الصناعية والتجارية، واستخدام خبراء عالميين للنهوض ببعض الصناعات، وأيجاد نوع وثيق من التعاون بين الغرف الصناعية القائمة والحكومة مع التوسع فى إنشاء غيرها لتمثيل ما بقى من الصناعات.

٥ - البنك الصناعى، وقد صدر قانون تأسيسه، واكتتب فى رأس ماله، والأمل معقود أن تقوم سياسته على أسس قومية سليمة، وأن تسند أعماله إلى طائفة من الخبراء، ليصبح سندًا متينًا للصناعات القائمة وتوجيهًا سليما للصناعات التى يجب أن تقوم، ويفرض رقابة مستمرة على كيفية استخدام القروض الصناعية، كى لا تتكرر النتائج السيئة التى أسفر عنها التسليف الصناعى بنظامه السابق.

٦ – التيسير على المصانع لتجديد مصانعها واستيراد آلات حديثة بدل تلك التى أنهكها العمل طيلة مدة الحرب الأخيرة، وخفض الرسوم الجمركية عنها وخفض أجور نقلها من الموانئ إلى المصانع.

٧ – تحسين وسائل النقل الداخلية وتيسير أسبابها وإيجاد أسطول تجارى مصرى.

٨ – تيسير تصدير المنتجات الصناعية المصرية إلى الخارج وعدم فرض رسوم تصدير عليها ووضع سياسة مقيدة للاستيراد فى الحدود اللازمة لحاجات البلاد الضرورية دون الكماليات أو المنتجات التى لها نظير فى مصر وذلك إما بفرض رسوم جمركية مناسبة على الواردات غير المرغوب فيها أو بمنع استيرادها كلية إذا دعت الحال.

٩ – وضع سياسة ثابتة لزيادة التبادل التجارى بين مصر والسودان دون وساطة ولا قيود باعتبارها سوقًا داخليا لها كيانها وأهميتها حتى تزداد القوة الشرائية والرفاهية لدى أبناء الجنوب بتصريف أكبر كمية مستطاعة من حاصلاتهم الزراعية والحيوانية والخامات الصناعية فى أسواق مصر بأسعار مجزية تعود بالخير على المنتجين هناك مباشرة وبذلك يستطيعون أن يحصلوا على حاجاتهم من المنتجات المصرية بالأولوية على الأسواق الخارجية وفضلا عن هذا وذاك فإنه من الخير المشترك بين شطرى الوادى أن تقام صناعات فى السودان تكون عناصر نجاحها مكفولة وأن تؤسس تلك الصناعات هناك إما بصفة أصلية أو متفرعة عن بعض الصناعات الكبرى القائمة فى مصر، ويكون حينذاك من واجب المصريين حكومة وشعبًا المساعدة فى إقامة تلك الصناعات وازدهارها بالمال والخبرة والتخصص والمساندة، وبذلك يمكن الوصول بطريقة عملية إلى رفع مستوى المعيشة لأبناء الوادى بشطريه على السواء.

١٠ – التوسع فى التمثيل التجارى لدراسة الأسواق الخارجية دراسة وافية وتعرف حاجاتها وأذواقها، وليكون ممثلو مصر التجاريون عيونها المبصرة فى الخارج يوافونها بكافة المعلومات الخاصة بالصناعة والتجارة ويعملون على الدعاية للمصنوعات والحاصلات وفتح أسواق جديدة لها.

١١ - إحاطة الصناعة المصرية بما يلزمها من تشريعات تحفظ مستواها وتخفف بعض أعبائها.

١٢ - العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها فى الريف.

وقد أيدت لجنة المالية بمجلس الشيوخ هذه المقترحات فى تقريرها عن ميزانية سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩، وطلبت إلى الحكومة أن تضعها موضع التنفيذ العاجل، وأضافت إليها أن نبهت الحكومة إلى واجبها فى منع تصدير المواد الخام معدنية كانت أو زراعية، متى أمكن تحويلها فى الداخل إلى مواد مصنوعة؛ لأن فى تصديرها ما يحرم البلاد من العمليات الصناعية وما فيها من رواج يعمّ طبقات المجتمع.

توسيع عمران المدن وتفريج أزمة المساكن

إن توسيع عمران المدن وضم الأراضى الشاسعة التى تمتلكها الحكومة إلى رقعتها، وتخطيطها وتوفير أسباب العمران فيها، وبيعها إلى الأفراد بشروط معتدلة مع تسهيلات فى الدفع، كل أولئك مما ينشط حركة العمران فى المدن ويزيد من ثروة الأهلين ورخائهم، وينمى موارد الثروة المالية؛ لأن وجود هذه الأراضى بدون استغلال أو بيع يعطل الانتفاع بهذه الثروة، ويشل حركة العمران فى العواصم والمدن عامة.

ومن واجب الحكومة أن تضع برنامجًا مدروسًا تساهم فى تنفيذه يهدف إلى زيادة عدد المبانى المخصصة للسكن لتفريج أزمة المساكن فى المدن والقرى، وأن تتحمل بقسط كبير من نفقات هذه المبانى وتساعد على إقامتها وبخاصة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة التى لا تستطيع أن تنشىء المساكن اللازمة لها، وإذ كان الموسرون فى الجملة ليس من مصلحتهم إقامة المساكن التى تغلّ بطبيعتها ريعًا ضئيلا، فعلى الحكومة أن تعنى بتخصيص جزء من جهودها وأموالها لإقامة هذه المساكن، ويجب أن تكون هذه المساهمة مطردة ومستمرة بحيث تساير الزيادة فى عدد العائلات، هذه الزيادة التى هى نتيجة حتمية للزيادة المطردة فى عدد السكان.

الصناعات الريفية والمنزلية

أقصد بالصناعات الريفية تلك الصناعات اليدوية التى يستطيع الزراع بشىء من التوجيه والمساعدة والإرشاد صنعها فى مساكنهم وقراهم، والقيام عليها منفردين أو متعاونين، وأساسها تحويل جزء من الحاصلات الزراعية إلى منتجات مصنوعة، وهى أقرب الصناعات إلى الاقتصاد الزراعى، وأقرب منالاً لجمهور المزارعين، ملّاكا كانوا أو مستأجرين أو أجراء، وهى أولى بالرعاية والتشجيع؛ لأنها وسيلة ميسورة وناجعة لزيادة دخل الزراع ورفع مستوى معيشتهم، هذا إلى أنها تزيد من مستواهم الثقافى، لأن الصناعة ترفع ولا ريب مستوى الذكاء والتفكير فيمن يمارسها، اعتبر ذلك فيما دلّت عليه المشاهدات من أن الأمم الصناعية أرقى فى مجموعها من الأمم التى تقتصر على الحياة الزراعية، ثم إن تعميم الصناعات الريفية يوجد عملاً للفلاح وقت فراغه من عمله الزراعى، وهو وقت يضيع سدى على الفلاح وعلى البلاد.

إن بعض الصناعات الريفية قائم فى البلاد، كغزل القطن والصوف بالمغازل اليدوية، ونسج بعض الأقمشة بالأنوال اليدوية أيضا، ونسج السجاد والأكلمة (جمع كليم) فى البيوت، وقد نجحت هذه الصناعة فى بعض القرى والبنادر، وصناعة الجوارب على الماكينات اليدوية، وصناعة العجوة، وصناعة الخل، وصناعة المسلى والجبن إلخ.

والمهم هو تحسين وسائل هذه الصناعات وتشجيعها وتعميمها، وعلى الحكومة أن تساهم فى ذلك، إذ هى فى حاجة إلى التوجيه والإرشاد والتشجيع، ففى إنجلترا مثلا تؤلف الحكومة وحدات دراسية متنقلة تجوب المناطق الزراعية وتزور كل سنة عدة مراكز، وتلقى الدروس والمحاضرات فى صناعة الزبد والجبن واستخراج اللبن الصحى النظيف وحفظ البيض وما إلى ذلك، وترشد المزارعين إلى إتقان هذه الصناعات، فعلى الحكومة أن تتبع مثل هذه الطريقة وأن تنشىء مراكز للتدريب الصناعى فى القرى الكبرى، وتعمل على تعميم الصناعات

الريفية فى القرى كبيرها وصغيرها، واختيار ما يلائم كل منطقة من هذه الصناعات.

إن البلاد تستورد من الخارج سنويا من المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية ما تزيد قيمته على عدة ملايين من الجنيهات، فإذا تقدمت الصناعات الزراعية عامة، والريفية بنوع خاص، فإن منتجاتها تكفى حاجة السكان وتغنيهم عن استيراد هذه الكميات من الخارج، وتزيد من دخل الزراع.

ومن الصناعات الريفية والمنزلية الواجب ترقيتها وتنظيمها وتعميمها، تجفيف البلح، واستخراج المنتجات المصنوعة منه بالأساليب الحديثة التى ترفع من قيمتها وتزيد من الإقبال عليها وتصلح للتصدير.

وصنع المربات، واستخراج شراب الفاكهة المختلفة أنواعه، واشتيار العسل من خلايا النحل، وصناعة العسل الأسود، وتقطير الأزهار، وحفظ البيض، وصناعة الفطير والحلوى.

وتجفيف الخضروات والبقول والفواكه، وتجفيف الأسماك وبخاصة أنواع السردين، وتجفيف اللحوم.

وصناعة منتجات الألبان كالجبن بأنواعه البسيطة والممتازة والرفيعة، والزبد والمسلى، وإنتاج اللبن الصحى النقى وبيعه فى المدن القريبة من القرى.

والغزل والنسج على الأنوال اليدوية فى البيوت، والتقدم من هذا إلى صناعة التريكو، فإنها تمارس فى البيوت ولا تحتاج إلى آلات وأجهزة كبيرة.

وصناعة السجاد والأكلمة.

وصناعة الحصر والمكاتل (القفف والغلقان)، والسلال (جمع سلة)، والمقاعد (الكراسى)، والأرائك (الكنبات)، والأسرة (السراير)، والأثاث الريفى البسيط، والأقفاص، وأدوات النظافة، والدواسات، والمكانس، والحبال، والدوبارة.

وخوص الطرابيش، وقد نجحت هذه الصناعة فى السنوات الأخيرة، وصار

جدل خوص الطرابيش من الصناعات المنزلية الناجحة، وبخاصة فى رشيد، ويجدل هذا الخوص من سعف النخل كما تجدل منه القبعات وحقائب اليد الجميلة، وبعض أنواع الأحذية الصيفية.

والتطريز بأنواعه.

والفخار ومشتقاته إلخ إلخ.

والمصنوعات الجلدية البسيطة.

كل هذا على سبيل المثال، وإن حسن التوجيه كفيل باستحداث صناعات ريفية ومنزلية أخرى.

الثروة المعدنية والبترول

ليست مصر خصبة فى أراضيها الزراعية فحسب، بل هى غنية بمعادنها المطمورة فى جوف الأرض، فى صحاريها ووهادها، وعلى شواطئها، وبين صخورها ورمالها، ولكن هذه الثروة المعدنية لا تزال البلاد محرومة من استثمارها والإفادة منها، ولو وجهت جهودها لاستثمارها لدرّت عليها من الخير والحياة والثروة أكثر مما تدرّه القشرة الظاهرة من أراضيها، ولفتحت لها موارد جديدة لزيادة دخل البلاد وأهلها، ولقد عرف حتى الآن أن فى جوف الأرض المصرية معادن كثيرة، منها الحديد والذهب والرصاص والنحاس والنيكل والكروم والولفرام والنطرون والاسبستوس والمنجنيز والفوسفات والكاولين والقصدير والزنك والكبريت والملح والشبّة وغيرها، وكثير من الأملاح التى تستعمل فى صناعة التلوين ومواد الدباغة، هذا إلى ما فيها من أحجار الجرانيت والرخام والمرمر والبورفير وغير ذلك، وبعض هذه الأحجار والمعادن قد استخرج وظهرت مزاياه ومنافعه، ولكن الجانب الأكبر من هذه الثروة لا يزال مطمورًا فى جوف الأرض، ومن الواجب أن توجه الحكومة والأثرياء جهودهم للتنقيب والكشف عن هذه الثروة واستثمارها.

وقد ثبت أن مصر غنية بمنابع البترول، وما اكتشف منها حتى الآن ينبىء

بذلك، وواجب على الحكومة أن ترسم سياسة بترولية ترمى إلى استثمار هذه المنابع، وتبعد عنها قدر استطاعتها النفوذ الأجنبى والاستغلال الاستعمارى، وأن توجه جهودها لمسح المناطق الذى يدلّ تكوينها الجيولوجى على وجود المعادن فيها للوصول إلى استخراج كنوزها واستثمارها.

استثمار الثروة المائية وتنمية مصايد الأسماك

مصر من أغنى البلاد فى الأسماك، فسواحلها البحرية ممتدة وتقع على بحرين عامرين بشتى أنواع السمك، عدا ما بها من البحيرات والنيل الذى يجرى فيها وما يتفرع عنه من المجارى المائية الغنية بهذه الثروة، وهى تنتج فى الوقت الحاضر سنويًّا ٥٣ ألف طن من الأسماك يقدر ثمنها بنحو مليونين من الجنيهات، وهذه الصناعة مصدر رزق لنحو سبعين ألفًا من الصيادين ومثل هذا العدد من العمال والوسطاء والتجار.

وهذه الثروة تتضاعف إذا وجدت من الحكومة عناية وجهدًا فى سبيل تنميتها واستغلال مواردها وإمدادها بأدوات الصيد الحديثة والمعدات الصالحة، وإنشاء مزارع مائية لتجارب توالد الأسماك وتربيتها فى الجهات الصالحة لها. واستيراد الأنواع التى يمكن توطينها فى المياه المصرية، وإنشاء معاهد لتعليم فن الصيد على الأساليب المنتجة، وتشجيع البحوث العلمية عنها، واتباع الوسائل الفنية لحفظ الأسماك، وبخاصة السردين فى العلب، وتجفيف ما يصلح للتجفيف منها وتمليحه واستخراج الزيوت والجلود والأسمدة وبعض المصنوعات الصدفية منها، وحسن تصريف الأسماك ومنتجاتها فى الأسواق القريبة والبعيدة، والعناية باستخراج الإسفنج من المياه المصرية، فإنه من خير أنواع الإسفنج فى العالم، ولكن ليس للمصريين حتى الآن نصيب فى استثماره.

والواقع أن الحكومة مهملة هذه الناحية، ومن نتائج هذا الإهمال أن إنتاج الصيد لم يحرم من النمو فحسب، بل تراجع وتناقص إلى حدّ أن إنتاج بحيرة المنزلة وهى أكبر مورد للصيد قد نقص نقصًا هائلًا عما كان عليه سنة ١٩٢٥، إذ نزل إلى الثلث، ومن الواجب على الحكومة أن تنهض بهذه الناحية الهامة، فإنها،

إلى جانب ما تدرّه على المحترفين للصيد من الأرباح والمكاسب، توفر للشعب غذاء من خير أنواع الأغذية الشعبية وأحسنها أثرًا فى تحسين صحة الطبقات المحرومة منه.

البنوك الصناعية

إذا كان لبنك مصر الأثر الكبير فى تمويل الصناعات بما أسّسه من الشركات الصناعية، فكم يكون لبنك مخصص للصناعة من الأثر فى نهوض الصناعات وإمدادها بالمال والمساعدات وتوجيهها التوجيه المؤسس على العلم والخبرة والتجارب.

هذا إلى أن عمل البنك الصناعى للصناع لا يقل ضرورة عن عمل بنك التسليف الزراعى للزراع، فهو يؤدى للصناع ما يؤديه بنك التسليف الزراعى للزراع؛ لأن البنوك الصناعية تمدّ الصناعات وبخاصة الزراعية منها بالقروض الموسمية التى تقرضها للصناع والزراع الصناعيين بضمان منتجاتهم المصنوعة، فهى وسيلة حيوية للنهضة الصناعية، وبغيرها يعجز الصناع فى الغالب عن متابعة إنتاجهم الصناعى، أو يصبحون تحت رحمة المرابين الذين يستغلونهم ويتسببون فى فقرهم وبوار صناعتهم.

ولقد أحسنت الحكومة صنعًا بإنشاء البنك الصناعى فى العام الماضى (١٩٤٨) فعسى أن يؤدى ما ينتظر منه من تمويل الصناعات الكبيرة والصغيرة وإمدادها بمختلف أنواع المساعدات.

وإن كثيرًا من المشروعات الصناعية العامة لجديرة بمساهمته فيها، مثل توليد الكهرباء والغاز، والأسمدة الكيماوية، ومشروعات المياه، والنقل البرى والبحرى والجوى، واستغلال المعادن والصناعات الثقيلة، وما إلى ذلك.

الصناعات الحربية

على الحكومة إحياء الصناعات الحربية، واستكمال حاجات الدفاع من ذخيرة ومدافع وبنادق وسلاح ومهمات وعتاد من مصانع البلاد، فمن المحقق أنه

لا يمكن لأمة تريد أن تحافظ على كيانها أن تعتمد على الخارج فى استيفاء حاجاتها من السلاح، إذ لا يتوافر لها ذلك أثناء الحروب، وقد تمتنع الدول المصدرة للسلاح عن إمدادها بما تطلب، لأسباب سياسية أو حربية، فالدولة التى تعتمد على الغير فى إمدادها بالسلاح تحكم على نفسها مقدمًا بالهزيمة، وهيهات أن تطمئن على كيانها إلّا إذا توافرت لديها الصناعات والمنتجات الحربية.

هذا إلى أن إنشاء المصانع الحربية ينهض بحركة العمران، ويفتح آفاقًا واسعة للنشاط الاقتصادى فى البلاد وتشغيل العمال والفنيين والموظفين.

فالصناعات الحربية تقتضى إنشاء مصانع للسلاح والذخيرة، ومصانع للحديد والصلب والمدافع والبنادق والسيارات والدبابات والطائرات، ومصانع للنسج، وأعمال الخشب والبناء، والصناعات الكيماوية، وما إلى ذلك.

والحكومة قد قصرت السنين الطويلة فى إنشاء المصانع الحربية، وهذا التقصير من أهم أسباب ضعف البلاد الحربى والسياسى، وليس لها عذر فى تقصيرها؛ لأن تاريخ مصر الحربى يشهد باستعدادها لهذه الصناعات إذا توافرت الهمة والإرادة القوية.

لقد أنشأت مصر فى عهد محمد على دار صناعة (ترسانة) كبرى فى «القلعة» لصنع البنادق وصب المدافع، كان بها مصنع للبنادق يخرج كل شهر من ٦٠٠ إلى ٦٥٠ بندقية، وكان بها معمل لصبّ المدافع، يخرج كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع، وكانت تصنع فيه مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات، ومدافع قطرها ٢٤ بوصة.

وكان بهذه الترسانة قسم خاص لمصنع زناد البنادق، والسيوف والرماح للفرسان، وحقائب الجنود، وحمائل السيوف، وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان، وحلية الخيل من اللجم والسروج وما إليها، وفيها مصنع واسع لعمل صناديق البارود، ومواسير البنادق، ومصنع آخر لصنع ألواح النحاس التى تستخدم لوقاية السفن الحربية[٨].

---

(٨) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد على» ص ٣٠٢ وما بعدها. (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

وإلى جانب مصنع البنادق بالقلعة، أنشأ محمد على معملاً آخر لصنعها بالحوض المرصود، كان يخرج فى الشهر نحو ٩٠٠ بندقية، ومعملاً ثالثًا فى ضواحى القاهرة[٩]، وستة معامل للبارود أقيمت فى القاهرة، والبدرشين، والأشمونيين، والفيوم، وأهناس، والطرانة، أنتجت فى سنة واحدة وهى سنة ١٨٢٣ ما مقداره ١٥٧٨٤ قنطارًا من البارود.

وقد زار المارشال مارمون ترسانة القلعة سنة ١٨٣٤، فأعجب بنظامها وأعمالها، وكتب عنها ما يلى: «زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها فحصًا وتقصيًّا، فألفيت البنادق التى تصنع فيها بالغة من الجودة مبلغ ما يصنع فى مصانعنا، وهى تصنع على الطراز الفرنسى، وتتخذ فيها الاحتياطات والوسائل التى نستعملها نحن لضمان جودة الأسلحة، وتتبع النظام نفسه الذى نتبعه نحن فى تصريف العمل وتوزيعه، والرقابة عليه، وكل ما يصنع فيها يعمل قطعة قطعة، ومعمل القلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة فى فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير[١٠]».

وزار المصانع الثلاثة للبنادق، وذكر أنها تصنع فى السنة ٣٦ ألف بندقية عدا الطبنجات والسيوف[١١]

فهذه الحقائق والمشاهدات تدلّ على أن مصر تستطيع إذا أرادت أن تنشىء المصانع الكفيلة بسدّ حاجتها من البنادق والذخائر والمدافع والعتاد، وإذا كانت الحكومة قد أنشأت هذه المصانع منذ ١٥٠ سنة، فهى ولا ريب أقدر على إنشائها بعد أن خطت الخطوات الواسعة فى التقدم الصناعى، ولا ينقصها لتحقيق هذا الغرض إلا العزيمة والإخلاص فى العمل.

صناعة النقل البحرى وإنشاء البحرية المصرية

ليس لنا إلى الآن (١٩٤٨) أسطول تجارى يذكر ولا خطوط للملاحة، مع أن

(٩) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر محمد على» ص ٣٠٢ وما بعدها (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(١٠) رحله الدوق دى راجوز (المارشال مارمون) ج ٣ ص ٢٨٣.

(١١) رحلة الدوق دى راجوز ج ٣ ص ٢٨٤ وكتابنا عصر محمد على ص ٣٠٦ (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

هذه الوسائل ضرورية لنشر تجارتنا وتمصيرها وزيادة موارد البلاد من التجارة والملاحة، وصادراتنا ووارداتنا تنقل فى الغالب على سفن أجنبية. فتضيع على البلاد كل عام ملايين الجنيهات فى أجور النقل ورسوم التأمين، وقد يتعطل نقل المتاجر التى نحتاج إلى تصديرها أو استيرادها، ولو توافر لمصر أسطول تجارى لما تسربت هذه الملايين إلى شركات النقل الأجنبية، ولصارت إلى الأهلين، وتفتحت آفاق العمل المثمر للمهندسين والضباط والبحارة والعمال ومن إليهم، فمن أوجب واجبات الحكومة إنشاء أسطول تجارى، وعليها أن تبادر ولو بابتياع بعض البواخر تكون ملكًا لها وتنقل عليها مبيعاتها إلى الخارج ومطلوباتها من الخارج أيضًا.

وعليها تقديم المساعدات المالية للبواخر والمنشآت البحرية المصرية كما تفعل الحكومات الأوروبية.

ومن واجباتها توسيع الموانئ المصرية الحالية واستكمالها وإنشاء موانئ جديدة كميناء دمياط، لكى تساعد على نمو التجارة والعمران.

ويجب عليها تأسيس دور الصناعة (الترسانات) لإنشاء البواخر التجارية والحربية، وإصلاحها، وتعليم طوائف الشباب فنون البحرية والعمل بالسفن.

ولا يستساغ القول بأن مصر ليست مستعدة لإنشاء السفن التجارية، والبوارج الحربية، فلقد أنشأت بالإسكندرية سنة ١٨٢٩ - ١٨٣١ الترسانة الكبرى التى كانت تبنى فيها البوارج الحربية وسفن النقل، وإليها يرجع الفضل فى تشييد الأسطول المصرى الذى كان له الشأن الكبير فى عهد محمد على[١٢].

ولقد زار المارشال مارمون هذه الترسانة سنة ١٨٣٤، فأثنى على نظامها وضخامتها، وبهرته دقة أعمالها وكفاءة عمالها المصريين، وكتب عنها ما يلى:

«زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التى لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففى سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية

(١٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا عصر محمد على الفصل الحادى عشر.

إلّا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح فى سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت على مساحة واسعة، وأحواض للسفن، ومخازن ومعامل لكل نوع، ومما استوقف نظرى ورشة الحبال التى يبلغ طولها ١٠٤٠ أقدام، أى فى طول ورشة الحبال بثغر طولون، وقد شاهدت فى الترسانة عمالاً يعملون فى مختلف معاملها، ولهم مهارة فى كل ما يعهد إليهم من الأعمال البحرية، وهم جميعًا من المصريين، ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة التى لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات قد صنع فيها عشر بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، وقد تم تسليح سبع منها تمخر العباب الآن، أما الثلاث الأخرى فلا تزال بالحوض على وشك نزولها إلى الماء، هذا عدا السفن التى من نوع الفرقاطة والكورفت والأبريق، مما جعل عدد الأسطول يزيد على ثلاثين سفينة حربية، وقد تمت هذه المنشآت ووصلت البحرية المصرية إلى هذه النتائج المدهشة فى ذلك الزمن القصير فى بلاد ليس فيها أخشاب ولا حديد ولا نحاس، ولم يكن فيها عمال ولا بحارة ولا ضباط مجربون، أى أنها كانت مفتقرة إلى كل العناصر اللازمة لإنشاء أسطول، وهذه همّة لا نظير لها فى التاريخ، والفضل فى هذا العمل الجليل راجع إلى كفاية المسيو سريزى، وإلى عزيمة محمد على الحديدية التى تغلبت على كل الصعاب، وقد كان العمل يتولّاه الرجال الفنيون، ولكن محمد على كان يقضى أيامًا بأكملها وسط العمال فكان حضوره يبعث فى نفوسهم روح النشاط والهمة، ويذلل العقبات التى تعترض العمل ويحمل كل واحد من العمل على بذل كل ما فى طاقته من الجهود».

وقال عن كفاءة المصريين فى الشئون البحرية:

«إن العربى – يريد المصرى – له حظ عظيم من المقدرة على التقليد تبلغ درجة النبوغ، وهو متصف بالاستقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة، وبهذه الصفات يمكنه الوصول إلى تحقيق كل ما يريده الإنسان، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين فى الفروع والفنون التى توفروا عليها، كل فيما خصص له.

«ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على أعمال الخشابين والنجارين والحدادين، بل

تخصص منهم كثيرون لأعمال بلغت غاية الدقة، فنجحوا فى صنع آلات البحرية، كالبوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسى المعامل التى تصنع فيها هذه الآلات، والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان فى صنعها، والعمال الفنيون الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان فى التمرن على تلك الأعمال، ومن الحق أن يقال إنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صفوف الفلاحين مهما كانت الأمة التى يختارون منها».

وقال عن زيارته لبعض قطع الأسطول المصرى الذى أنشئ فى هذه الترسانة:

«نزلت إلى الميناء لزيارة البوارج المصرية الراسية بها، وكان عددها سبعًا، عادت حديثًا من جولة فوق ظهر البحار على سواحل آسيا (سوريا والأناضول) قضت فيها ستة أشهر، وكل بارجة منها مسلحة بمائة مدفع ومدافعها كلها من عيار واحد، ولا شك أن وحدة العيار لها فائدة كبرى عندما تشتبك البوارج فى القتال ومن المدهش أن هذه الميزة السهلة فى ذاتها لم تلتفت لها الدول البحرية الكبرى وأن ابتكارها يجىء على يد دولة أجنبية تبدأ عهدها بالحضارة».

وقال عن زيارته لبارجة الأميرال مصطفى مطوس باشا قائد الدوننمة: «استقبلنى مطوس باشا بالتعليم المعتاد وعلى قصف المدافع فوق ظهر بارجته (عكا) التى كان يركبها، وكان يصحبنى الأميرال بيسون، وقد تفقدت البارجة، وأمعنت النظر فيها بعناية خاصة، فلم أر إلّا مايستوجب الإعجاب بنظامها وترتيبها، وهذه البارجة كغيرها من البوارج الكبرى هى المنشآت البديعة التى أخرجتها ترسانة الإسكندرية، وقد اشتركت فى الحرب مرتين على ظهر البحر[١٣]».

وكتب كلوت بك يصف ما بلغته البحرية المصرية من القوة والتقدّم وقتئذ:

«مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من السرعة لما يقضى بالعجب، ويدل على قوة العبقرية، فقد كان شاطىء البحر

(١٣) رحلة الماريشال مارمون ج ٣ ص ١٧١ وكتابنا عصر محمد على ص ٤٢١. طبعة سابقة وبالطبعات كلها.

بالإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات، مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات، فمن قواعد منحدرة لإنشاء السفن عليها وتنزيلها إلى البحر، وورش ومخازن، ومصنع للحبال تمتد بنايته طولاً ألفًا وأربعين قدمًا، أى كطول مصنع الحبال فى ثغر طولون، وأنشئت من خلال تلك المدة دوننمة مؤلفة من ثلاثين سفينة، وسلّحت وجهّزت بالعدد والرجال، وجربت للمرة الأولى من إنشائها فى مطاردة أحد الأساطيل العثمانية.

«وما هى إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقافته، سواء بدقة حركات السفن وضبطها، أو بدربة البحارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون، وهم شعب مفطور على الامتثال ومحامد الخصال، كأنهم خلقوا لممارسة البحر، ولقد سبق لنا ذكر فضائلهم الحربية ومناقبهم العسكرية، ونقول الآن إنه بالنظر إلى سكناهم شواطئ النيل وهو النهر الذى بلغ من السعة فى نظرهم إلى تسميتهم إياه بالبحر، كانوا من أقدر الناس على السباحة وأميلهم إلى معاناة فنون الملاحة، ومن المناقب التى توافرت فيهم غير ما تقدم تأثرهم الشديد بعوامل المناظرة، وحبهم ألا يحرز قصب السبق سواهم، ومعلوم أن ثغر الإسكندرية تتردد عليه باسم الزيارة سفن كثيرة تخفق عليها أعلام دول مختلفة، فكان منظر هذه السفن يبعث فى نفوس الشبان المنتظمين منهم فى سلك البحرية روح الغيرة والحماسة، ويستفزهم إلى الرغبة فى إطلاع الخبيرين فى السفن كل يوم على ما حذقوه من الحركات فى المناورات، ونما بذلك فى نفوسهم إحساس الشمم، وتنّبه الشعور بالكرامة، فكانت هذه المظاهر من أقوى العوامل على تنافسهم فى إحراز أوفر قسط من العلوم والفنون، ويؤخذ من آراء الأخصائيين فى حالة البحرية المصرية أن الفرق بينها وبين بحرية الآستانة كالفرق بين جيوش محمد على البرية وجيوش الباب العالى.

«وامتازت بحرية محمد على أول وهلة بالتفوق فى شبه جزيرة (موره)، وكان من دلائل تفوقها العظيم أن الحراقات اليونانية التى طالما هلعت لمرآها قلوب

أهل الآستانة وقبعت بسببها أساطيلهم، لم تخش بأسها السفن المصرية التى كان يقوم على أمرها فى ذلك العهد ربان السفينة الفرنسى المسيو لوتللييه، ولقد شرف الأسطول المصرى الجديد مصر، ورفع ذكرها أثناء حملة سورية، إذ قامت سفنه بمراقبة سواحل الشام، ومنعت الأتراك من النزول إليها، وقبضت فى أنحائها على بعض السفن العثمانية، وساعدت المصريين على حصار عكا، واقتفت أثر الدوننمة العثمانية التى كانت أكثر منها عددًا وأوفر مددًا، حتى حضرتها فى مرسى (مرمريس)، ثم دفعتها أمامها حتى مضيق الدردنيل التى أشرفت أن تجتازه لولا مداخلة الدول الأوروبية التى حالت دون تحقيق هذه البغية، مدفوعة بما هو معروف من عوامل السياسة».

وكتب ما يلى عن كفاية العمال المصريين ومهارتهم وحسن استعدادهم:

«إن العمال المصريين هم الذين كانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وكان يشتغل منهم بالترسانة من ستة آلاف عامل إلى ثمانية آلاف، أما العمال الأتراك فلم يبد منهم ما يستوجب ارتياح المسيو سريزى ورضاه عنهم؛ لأنهم كانوا من الأزدهاء بنفوسهم والنزوع إلى العصيان والتمرد بما يحول دون صلاحهم لإجادة ما يناط بهم من الأعمال، فكانوا من هذا الوجه على نقيض المصريين الذين كانوا يدركون بسهولة سر الصنعة مما كان ينجز أمامهم من الأعمال ويتفهمون دقائقها بما عهد فيهم من الذكاء ودماثة الأخلاق والامتثال للرؤساء، هذا فضلاً على أنهم فطروا فى فهم ما يعجم عليهم فهمه على تحكيم النظر أكثر منه على الذكاء والعقل، حتى أن الرسم البسيط يرشدهم إلى فهم حقائق الأشياء بمجرد النظر إليه قبل إمعان الفكر والرؤية فيه، إلّا أن المصرى مع هذا سريع النسيان لما يتعلمه، فضلاً عن أنه إذا بلغ من التعلّم درجة ما لا يرغب فى تجاوزها إلى ما بعدها، وهذا النقص يحول بلا ريب دون سعيه إلى الكمال.

«وهم أميل إلى مزاولة هذه الصناعات التى أساسها تقليد الأشكال والنماذج الثابتة، ومن ثم تراهم يجيدون صناعة البكر وقماش الأشرعة والحبال، والبراميل والنجارة الدقيقة، ويحسنون ثقب الثقوب وقلفطة المراكب، وإنما لا يمكن

الاعتماد عليهم فيها إذا مست الحاجة إلى تغيير الأحجام واستنباط أشكال تخالف ما عهدوه عليه من المثل، كما يتفق أحياناً فى مصانع الآلات والحدادة والسبك، ما لم يراقبهم أثناء أدائهم إياها الرؤساء الأوروبيون، فإنهم فى هذه الحالة يقومون بما هو مطلوب منهم على خير ما يرام، وترسانة الإسكندرية، التى يصنع فيها كل شيء بأيدى المصريين، وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا، دليل على مبلغ ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين، ويقينى أن عامة الشعب فى أوروبا لا يستطيعون أن يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون فى مثل الوقت القصير الذى يقومون بها فيه»[١٤].

فإذا كانت مصر قد استطاعت إنشاء تلك الترسانة العظيمة وهذا الأسطول الضخم منذ نيف ومائة عام فكيف يشك فى إمكانها تجديد هذه المنشآت بعد أن بلغت ما بلغت من الوعى القومى ومن النهضة العلمية والصناعية؟ إن الأمر إنما يحتاج إلى شحذ العزائم لإدراك هذه الغاية.

هذا، وإن إحياء البحرية المصرية لا يقتصر الواجب فيه على الحكومة، بل إن السراة من المواطنين يستطيعون أن يساهموا فى هذا المجال بقسط كبير، باقتناء البواخر والسفن التجارية، وإعدادها للملاحة والشحن، ونقل المسافرين، وإنشاء دور الصناعة لبناء هذه البواخر وإصلاحها واستكمال معداتها وتجهيزها بكل ما يلزمها، لقد كانت لمصر بواخر تجارية عديدة على الطراز الحديث فى عهد الخديو إسماعيل، بلغت ستا وعشرين باخرة[١٥]، كان لها فضل كبير فى نشاط حركة التجارة الخارجية لمصر وتسهيل مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى، وزاحمت شركات الملاحة الأجنبية فى هذا الصدد، ونجحت فى عملها، إذ كانت تجوب البحار رافعة العلم المصرى وتنقل الناس والمتاجر والبريد بين ثغور مصر وشواطئ البحر الأبيض المتوسط فى سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور، وثغور البحر الأحمر كسواكن ومصوع وينبع وجدة

(١٤) كلوت بك. لمحة عامة إلى مصر ج ٢ ص ٣٧٨ (٢٤٦ من الأصل الفرنسى) وكتابنا «عصر محمد على» (طبعة أولى) و٣٤٥ (طبعة ثانية) وبالطبعات التالية.

(١٥) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا «عصر إسماعيل» ج ١ ص ١٩٩. وبالطبعات التالية.

والحديدة، وتجتاز بوغاز باب المندب إلى زيلغ وبربره، وبقيت هذه البواخر وملحقاتها من المنشآت البحرية إلى أن باعتها الحكومة فى أوائل عهد الاحتلال إلى شركة إنجليزية بأبخس الأثمان[١٦]. فمن واجب السراة فى مصر أن يساهموا فى تأسيس البحرية المصرية ويبعثوا النشاط والحياة فى منشآتها، ولديهم كل الوسائل لتحقيق هذا الهدف القومى العظيم.

الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان

على الحكومة أن ترسم سياسة ثابتة تجعل من مصر والسودان وحدة اقتصادية واحدة.

إن وحدة وادى النيل ليست حقيقة جغرافية وسياسية فحسب، بل هى أيضًا قاعدة أساسية ضرورية لاقتصاديات مصر والسودان معًا، وهذه الناحية لا تقل شأنًا وأثرًا من الناحية السياسية؛ لأن كيان الوادى مرتبط بها، وكل من أجزائه مكمّل بعضه لبعض، ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

ومن أول دعائم الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تعهد التبادل التجارى بينهما، وهذا التبادل لا يزال ضعيفًا ضئيلاً، ويرجع إلى صعوبة المواصلات وقلّة العناية التى يجب أن تصدر عن الحكومة وعن الأفراد والهيئات والجماعات بهذه الناحية الهامة، ثم إلى العقبات التى تضعها الإدارة الاستعمارية فى السودان فى سبيل إنماء هذا التبادل، على أن هذه العقبات يمكن تذليلها بقوة العزيمة والعمل الجدّى المتواصل.

إن السياسة الاستعمارية قد عملت على فصم عرى الوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان، فأقامت العقبات والعراقيل فى طريق المواصلات بينهما، وحالت دون ربطهما بالسكك الحديدية التى تسهل نقل المتاجر بين البلدين، وأنشأت مدينة بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر والحيلولة بينهما اقتصاديًّا، واحجمت الحكومة المصرية بتأثير الاحتلال حتى سنة ١٩٤٨ عن مدّ

---

(١٦) كتابنا – مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٧ من الطبعة الأولى وبالطبعات التالية.

الخط الحديدى إلى السودان، مع أن المسافة بين نهاية الخطوط الحديدية فى أسوان وبدايتها فى السودان لا تتجاوز ثلثمائة كيلو متر، ومنعت مده فيما يلى أسوان جنوبًا أى فى مديرية أسوان ذاتها، كما ظلت البواخر النيلية بين أسوان ووادى حلفا إلى الآن (١٩٤٨) تابعة للإدارة الاستعمارية فى السودان، مع أن هذه البواخر تجرى فى أرض مصرية بحت.

وأدت التفرقة فى النظام الجمركى إلى ضعف التبادل التجارى بين البلدين، ومزاحمة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصرية مزاحمة غير مشروعة، ذلك أن المادة السابعة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الباطلة تنصّ على أنت «لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج، ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت لآخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن».

فلما عدلت مصر نظامها الجمركى سنة ١٩٣٠ كما تقدم بيانه وأخذت بنظام الرسم النوعى بما يتفق مع مصلحة الإنتاج الأهلى بدلاً من نظام الرسم القيمى الذى كان معمولاً به من قبل، لم يسر هذا التعديل على السودان، وبقى النظام الجمركى فيه على حاله، وبقيت الرسوم على الواردات الأجنبية إليه وبخاصة المنسوجات والأحذية مخفضة لدرجة جعلت البضائع الأجنبية الرخيصة والرديئة تغمر الأسواق ولا تدع مجالاً لتصريف المنتجات المصرية فيه.

ولما شبّت الحرب العالمية الأخيرة عمدت حكومة السودان إلى تقييد تصدير الحاصلات السودانية إلى مصر تقييدًا أضرّ بمصلحة البلدين وجعلت التصدير محتكرًا فى يد هيئة بريطانية، فأخذت هذه الهيئة تشترى حاصلات السودان بأسعار مخفضة، وتبيعها فى مصر بأضعاف قيمتها، وعادت أرباح هذا الاحتكار على

الهيئة البريطانية، وحرم منها المصريون والسودانيون على السواء.

فالوحدة الاقتصادية بين مصر والسودان تقتضى امتداد الخطوط الحديدية بينهما، واتباعهما نظامًا جمركيًا واحدًا، وتيسير حرية التبادل التجارى بينهما، ومنع القيود التى تعرقل هذا التبادل.

وغنى عن البيان أن هذه الوحدة لا تقوم مع وجود الاستعمار البريطانى فى السودان، وإن جلاء هذا الاستعمار هو السبيل الفعال إلى تحقيق هذه الوحدة.

وقد وجه «المؤتمر الاقتصادى الأول» الذى انعقد بمصر فى أبريل سنة ١٩٤٦ جانبًا من عنايته إلى هذه المسألة الهامة، فخصص جلسة ١٩ أبريل لبحث روابط مصر الاقتصادية بالسودان، وانتهى من بحثه إلى وضع قرارات سديدة ننشرها هنا؛ لأن فيها معظم القواعد الجوهرية لتحقيق هذه الوحدة:

١ – نظرا للعلاقة الوثيقة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية يرى المؤتمر التمسك بوحدة وادى النيل والجلاء حتى يمكن توجيه الاقتصاد القومى فى شطرى الوادى وفق المصلحة الوطنية المشتركة.

٢ – استعادة حرية التعامل التجارى بين مصر والسودان وإزالة كل القيود والموانع والحواجز الجمركية القائمة.

٣ – توحيد النظام الجمركى فى مصر والسودان على الأساس النوعى والقيمى مع مراعاة القوة الشرائية لسكان السودان فى أسعار المنتجات المصرية بأسواق السودان.

٤ – النهوض بالزراعة فى السودان عن طريق الاستفادة من الخبرة والدراية والعمال والمال على أساس أن مصر والسودان مكملان لبعضهما البعض لا غنى لأحدهما عن الآخر.

٥ – تنسيق وتنفيذ سياسة اقتصادية موحدة من مقتضاها أن ينتج كل من شطرى الوادى ما يلائم استعداده من المنتجات اللازمة للوفاء بحاجة الوادى بشطريه.

٦ – تنظيم وتيسير سبل المواصلات بين شمال الوادى وجنوبه مع البدء بتعبيد الطريق البرى الموصل بين حلفا والشلال (شلال أسوان) وإنشاء خط للسكك الحديدية بينهما وتخفيض أجور النقل المتبادل على أن يعمل فى المستقبل على توحيد سعة الخطوط الحديدية فى كل من مصر والسودان.

٧ – إنشاء خطوط جوية مصرية تربط بين المدن المصرية والسودانية وتنظم رحلاتها بحيث يتيسر انتقال الركاب وبخاصة رجال الأعمال من مدينة فى الشمال إلى أخرى فى الجنوب أو بالعكس فى ساعات محدودة.

٨ – النهوض بالصناعات الزراعية فى السودان وفى مقدمتها حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة ومنتجات الألبان وتبريد اللحوم وحفظها.

٩ – إنشاء صناعات جديدة بالسودان لرفع مستوى معيشة سكانه بواسطة شركات سودانية أو مصرية سودانية.

١٠ – تعاون شطرى الوادى على استغلال الثروة المعدنية التى تحتويها أراضيه بإنشاء شركات مشتركة لهذا الغرض.

١١ – إنشاء شركات زراعية مصرية سودانية تتولى إصلاح الأراضى وإعدادها للزراعة وبيعها لصغار الملاك بشروطةسهلة – مع استغلال جزء منها كمزارع نموذجية.

١٢ – إنشاء فروع للبنوك والهيئات العاملة المصرية فى السودان كبنك مصر وبعض شركاته وبنك التسليف والجمعية الزراعية والجمعيات التعاونية وغيرها من الهيئات وذلك لتيسير تمويل المشروعات السودانية وتمكين إخواننا السودانيين من الاستفادة بجهود هذه الهيئات فى شتى نواحيها شأنهم فى ذلك شأن إخوانهم المصريين على قدم المساواة.

١٣ – تشجيع التعليم الزراعى والتجارى والصناعى فى ربوع السودان بمساعدة الحكومة المصرية والإكثار من البعثات العلمية والعلمية المتبادلة بين شطرى الوادى.

نظرة فى الميزانيات

إن الميزانية هى مرآة الحياة الاقتصادية والمالية للدولة وللأمة، وهى ليست مجرد أرقام للدخل والخرج، بل هى صورة لسياسة الحكومة الإنشائية وما تنفقه فى شتى ضروب الإصلاح والتعمير.

فمن الواجب أن تكون الميزانية ميزانية إنتاج وإصلاح لا ميزانية أرقام وموظفين فحسب.

ما الذى ينفق من الميزانية على تنمية إنتاج البلاد واستثمار مواردها وزيادة ثروتها وتنمية دخلها ودخل الأهلين؟ ما الذى ينفق منها على إصلاح شئونها الصحية والثقافية والاجتماعية؟ هذا هو الأساس الذى يجب أن يوضع للميزانية، أما أن يكون أساسها أن تكون ميزانية أرقام وموظفين فهذا ليس سبيل النهوض والتقدم.

من الممكن أن توضع الميزانية بحيث تتسع لمرتبات الموظفين، وفى الوقت نفسه تجعل منهم أداة إنتاج وعمران، وبهذه الطريقة تزيد من دخل البلاد وفى الوقت نفسه تزيد من عدد الموظفين المنتجين وترفع من مستواهم.

فالمشروعات العامة التى تتصل بإنتاج البلاد تزيد من عمرانها ودخلها، وتوجد مجالاً حيويًا لعدد أكبر من السكان وتوفر لهم أسباب اليسر والرخاء، وتستلزم عددًا أكبر من الموظفين، فهذه المشاريع هى العامل الحيوى الأكبر فى حل مشكلة الموظفين والعمال المتعطلين حلاً يوفق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة.

إن البلاد فى حاجة إلى مشاريع عديدة للإنتاج والعمران، فلتنفق عليها الحكومة ولتخصص لها فى الميزانية الجانب الأكبر من نفقاتها، فإنها بذلك تزيد من أبواب الدخل فى الميزانية وتزيد أيضًا من أبواب الدخل للبلاد عامة وللأفراد خاصة.

ويجب أن تتسم الميزانية بالطابع الشعبى، بحيث يخصص الجانب الأكبر فيها

لإصلاح حالة طبقات الشعب ورفع مستواهم المادى والثقافى والاجتماعى والتخفيف عنهم، وتخصيص المبالغ الكافية للأعمال العمرانية، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون الميزانية شعبية لا بيروقراطية (وظائفية)، يجب أن تكون منتجة فى ازدياد ثروة البلاد ورخائها، لا مقتصرة على إقرار الأمر الواقع و« تسديد الخانات ».

يوجد فى الحكومة موظفون زائدون عن حاجة العمل؛ لأن الحكومة لا توجد لهم عملاً منتجًا مثمرًا تستخدمهم فيه، ويتخرج كل عام أفواج من المتعلمين من مختلف الكليات والمعاهد يجدون أشقّ الصعوبات فى العمل والاستخدام، ويوجد أيضًا أفواج من العمال المتعطلين، وهذه المشكلة لا تحل إلّا بالإقبال على المشروعات الإنتاجية العامة التى تضع الحكومة برامجها وتنفذها فتوجد مجالاً فسيحًا لاستخدام أولئك الأفواج من المتعلمين والعمال وتوفر لهم أسباب اليسر والرزق فى الوقت نفسه تزيد من عمران البلاد وتقدمها.

وفى ذلك تقول اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية سنة ١٩٤٣ – ١٩٤٤:

« قد لجأت بعض الحكومات إثر الحرب الماضية إلى تشغيل العمال العاطلين وذلك بإنشاء الطرق التى كانت لازمة لها والتوسع فى ذلك، وكذا فى إصلاح الأراضى البور، وقد أسفرت هذه الوسيلة عن خير النتائج وحلّ جانب من مشكلة البطالة، ولا شك أن الحكومة وهى مدركة لكل هذه الحقائق ستعمل ما فى وسعها للقضاء على هذه المشكلة الاجتماعية، وفى مصر مشروعات إصلاحية واسعة المدى تنتظر الأيدى العاملة لإنجازها ».

إصلاح النظام المالى

لا سبيل إلى اطراد النهضة الاقتصادية ما لم يكن لها أساس وطيد سليم من النظام المالى.

ومما يؤسف له أن النظام المالى لا تزال تسير عليه البلاد يعطل نهضة البلاد الاقتصادية.

وأوّل عامل فى فساد هذا النظام طريقة إصدار العملة الورق (البنكنوت)، فإنه متروك للبنك الأهلى اسمًا، الأجنبى فعلاً، وهذا البنك هو الذى منح امتياز إصدار أوراق النقد، مما كان السبب فى تراكم الأرصدة الاسترلينية وجعل منتجات البلاد ومبيعاتها تخرج من أيدى الأهلين بمقابل سندات على البنك، وقد كانت هذه الطريقة ولا تزال من أسباب غلاء المعيشة.

فإصلاح النظام المالى يقتضى استرداد الأرصدة الاسترلينية، وتغيير نظام إصدار العملة الورق، وجعل الإصدار بتوجيه الحكومة ورقابتها الفعلية، وأن يتولى إصدارها بنك مركزى مصرى اسمًا وفعلاً، وإلى أن يتم إنشاء هذا البنك يجب أن تستعمل الحكومة حقّها فى إلزام البنك الأهلى الحالى بجعل نصف غطاء أوراق النقد التى يصدرها ذهبًا والنصف الآخر من الأسهم والسندات التى تختارها الحكومة وتحددها وتعينها كما يقضى بذلك قانون تأسيسه، لا أن يترك الأمر لهواه وإرادته، ويجب لذلك إلغاء القرار الصادر من وزارة المالية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ (أثناء الحرب العالمية الأولى) بالترخيص مؤقتًا للبنك أن يستعيض بسندات الخزانة البريطانية عن الغطاء الذهبى[١٧] لأن هذا القرار هو مصدر الأرصدة الاسترلينية التى ناءت بها البلاد، ولا يمكن أن يتحقق استقلالنا النقدى قبل إلغاء هذا القرار[١٨].

والبنك المركزى هو الأداة الفعالة لدعم استقلالنا النقدى وتنظيم سوقنا المالية.

واجبات المواطنين

إن واجبات المواطنين تدخل مبدئيًا ضمن واجبات الحكومة، لأن الوزراء

(١٧) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٥٧ وبالطبعات التالية.

(١٨) فى سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١١٩ لتلك السنة، وهو يقضى بأن تضمن أية زيادة فى إصدار البنكنوت من تاريخ العمل به بسندات مصرية أو أذونات على الخزانة المصرية ولعل فى تنفيذ هذا القانون بعض العلاج للنظام الذى تولد عن قرار ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ وما يجعل للحكومة بعض الرقابة على النظام ويسدّ الباب فى المستقبل على الأرصدة الإسترلينية.

ورؤساء المصالح والموظفين هم من المواطنين الذين عليهم أن يؤدّوا واجباتهم بالذمة والصدق، تلك الواجبات التى تتطلبها منهم صفة المواطن قبل أن تقتضيها صفة موظف الدولة.

وعلى المواطنين عامة واجبات أخرى، وهى أن يوجهوا أفكارهم وعزائمهم ونياتهم إلى المساهمة فى نهضة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، لأن حركة التحرير السياسى لا تكتمل كما أسلفنا القول إلاّ إذا اقترنت بها حركة التحرير الاقتصادى والتقدم الاجتماعى.

ومن أوّل واجبات المواطن أن يشجع كل ما هو مصرى من المنتجات الزراعية والصناعية والتجارية، لأن هذا التشجيع هو عنوان الوطنية، فلا يشترى إلاّ من صانع مصرى، أو تاجر مصرى، ولا يأكل إلاّ طعامًا مصريًّا، ولا يلبس إلاّ ملابس مصرية، ولا ينزل إلاّ فى فندق مصرى، ولا يجلس إلاّ فى مقهى مصرى، هذه دعوة قد يتأولها بعضنا بأنها دعوة الى التعصب الوطنى، وأنا أقول: فلتكن تعصبًا وطنيًّا، فإن الوطن أحوج ما يكون إلى التعصب له من أبنائه، ومهما قيل عن هذه الدعوة فإنها هى الحقيقة الواقعة لدى الشعوب التى تحتذيها فى الوطنية والتقدم، وهذه الشعوب ليست فى حاجة إلى مثل هذه الدعوة؛ لأنها تتبعها فعلاً فهى لا تحتاج إلى من ينبهها إليها، إذ هى تدرك أنها من بدهيات الوطنية ومن أول مظاهرها العملية؛ لأن الوطنية عند الشعوب الحية ليست كلامًا أجوف، ولا عبارات طنانة رخيصة، بل هى إيمان وإخلاص، وعمل وجهاد.

فتشجيع كل ما هو مصرى واجب على المواطنين، وإلى جانبه يجب على الصناع وأصحاب المصانع والمتاجر من ناحيتهم أن يبذلوا أقصى جهودهم لإتقان عملهم وتحسين إنتاجهم ومسايرة التقدم الصناعى ومراعاة مصلحة الجمهور إلى جانب مصلحتهم، بحيث لا يقفون منه موقف الاستغلال، ولا يقتضون منه أكثر من الربح المشروع، فإن رعاية مصلحة الجمهور وسيلة ضرورية للتقدم الاقتصادى ومن شأنها تحبيب المواطنين فى الإنتاج المصرى دون الإنتاج الأجنبى.

واجبات الأثرياء

يجب عليهم استثمار أموالهم فى المشروعات الاقتصادية القومية من صناعية وزراعية وتجارية وملاحية، كل بحسب مقدوره.

لقد هيأت لهم الظروف مجال العمل فى هذه النواحى، فعليهم أن يساهموا فى ازدياد ثروة البلاد بالإقبال على إنشاء المؤسسات الاقتصادية التى تفيدهم، وفى الوقت نفسه تعود فائدتها على مواطنيهم وعلى البلاد عامة.

ولقد برهنت المنشآت التى أسسها الأثرياء المصريون أفرادًا أو جماعات على نجاح عظيم، إذا أديرت بكفاية وحسن تدبير، وصدق عزيمة، ونال أصاحبها منها الأرباح الوفيرة، فليكن هذا النجاح حافزًا لهم ولغيرهم على استثمار أموالهم وكفاياتهم فى هذا المجال الفسيح.

واجبات المواطنات

وعلى المواطنات المصريات أن يساهمن فى التقدم الاقتصادى، فيلتزمن أولاً حدود الاقتصاد فى بيوتهن، ثم يتعاهدن على تنشيط المنتجات والمصنوعات المصرية بدلاً من الأجنبية.

إنهن إن فعلن ذلك ساعدن على تحويل التجارة والصناعة إلى أيد مصرية، أما أن يؤثرن المصنوعات والمتاجر والأزياءَ الأجنبية، ولا يلقين بالاً إلى وجوب تنشيط كل ما هو مصرى، فهذا يتنافى مع واجبات المواطنات المثليات.

إننا نشاهد الهنديات المثقفات المتخرجات من أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية يحرصن على أن يرتدين ملابسهن من مصنوعات بلادهن ويظهرن بها وبأزيائهن الوطنية فى المحافل والمجتمعات فى أرجاء العالم، فيكسبن بذلك احترام الناس، من مختلف الطبقات والأجناس، وإن ارتدائهن مصنوعات بلادهن ولو كانت أقلّ جودة أو أقل رونقًا وأناقة من المصنوعات الأجنبية ليزينهن أكثر من

أرقى الأزياء الأجنبية. فحبذا لو نهجت المصرية هذا النهج فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وللنساء دور هام يقمن به فى أوربا وأمريكا فى الحركة التعاونية، وبخاصة فى التعاون المنزلى، فإنهن باشتراكهن فى جمعيات التعاون للاستهلاك وبتنشيطهن لها وقصر مشترياتهن عليها، وتعضيدهن للفكرة التعاونية عامة، ومساهمتهن الفعلية فى القيام على شئونها، قد أصبحن من أقوى وأعظم دعائم الحركة التعاونية، فعلى المواطنات المثقفات أن يقمن بمثل هذا الدور فى إحياء الحركة التعاونية فى مصر.

وعليهن أن يساهمن فى الإنتاج المنزلى ويمارسن صنع بعض أنواعه من مأكل وشراب وملبس، ففى المأكل والمشرب يستطعن أن يمارسن استخراج بعض أنواع الجبن، وحذق الطهى، وصنع الفطائر والحلوى وشراب الفاكهة، واستخراج ماء الزهر والورد وما إلى ذلك.

وفى الملبس وما إليه يستطعن أن يمارسن التطريز والحياكة وأشغال الصوف والزخرفة فيما ينتجن لأنفسهن ولأهلهن، ويحذقن النسج الرفيع الذى يزين بيوتهن فى الملابس والأثاث والمفارش، ويكون ذلك عنواناً لرقيهن وتقدمهن وكفايتهن.

لقد شهدنا نساء أوروبا أثناء الحرب العالمية الأخيرة يساهمن فى بيوتهن فى نسج الملابس وحياكتها للجنود المقاتلين، ويقدمنها تبرعًا ومساهمة منهن فى الدفاع الوطنى، فحبذا لو سرت هذه الروح فى البيئة المصرية.

وحبذا لو تعاهد النساء المصريات على إمداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية بما تحتاج إليه من نسيج وملبس للفقراء والمحتاجين من صنع أيديهن.

واجبات الشباب

وعلى الشباب من المصريين والمصريات واجبات تنتظر البلاد أن يؤدوها فى الميادين الاقتصادية.

عليهم أن يكونوا رسل دعاية للاستقلال الاقتصادى فى مختلف مظاهره

ونواحيه، ولا يصرفهم عن العمل فى هذا المجال أن يكونوا منهم غير الأثرياء، أو غير الفنيين، فإن جهود الشباب الاقتصادية لا تستلزم أن يكونوا أغنياء أو رأسماليين أو فنيين، بل تقتضى توافر العزيمة الصادقة فى نفوسهم والإخلاص فى العمل.

فعليهم أن يؤلفوا المنظمات التى تدعو إلى تشجيع المنتجات والمصنوعات والمنشآت الوطنية وترقيتها والترويج لها وتعميمها.

لقد ساهم الشباب فيما مضى فى حركات التحرير الاقتصادى، فكان لهم فضل كبير فى بعث الحركة التعاونية سنة ١٩١٠ وما تلاها، وكان لهم عمل مشكور سنة ١٩٣٠ وما بعدها فى الترويج للصناعات الوطنية على أثر الأزمة المالية والاقتصادية التى انتابت البلاد فى ذلك العهد، فقد نبهت هذه الأزمة أذهان المواطنين إلى وجوب مضاعفة الجهود لإحياء الصناعات الوطنية، لكى تنمو موارد الثروة القومية، وتجد البلاد فى المشروعات الصناعية ما يدعم استقلالها الاقتصادى، فلا تعيش عالة على الأمم الأخرى فى حاجاتها الحيوية، ولا تجعل كل اعتمادها على الزراعة، وبخاصة زراعة القطن وحده، لأن هذا الوضع يجعلها عرضة للأزمات التى تتسبب عن هبوط أسعاره فى بعض السنين هبوطًا طارئًا لا إرادة لها فيه، ومن ثم اتجهت الأفكار فى أثناء هذه الأزمة إلى تنويع مصادر الثروة؛ باستحداث أنواع جديدة من الزراعة، وإحياء الصناعات الوطنية، كانت هذه الفكرة موجودة من قبل، وإنما زاد الشعور بتنفيذها بعد أزمة سنة ١٩٣٠، واعتنقها كثير من أصحاب الأموال والأعمال، وأيدّها الشباب تأييدًا رائعًا منتجًا.

وجاء افتتاح المعرض الزراعى الصناعى العام فى فبراير سنة ١٩٣١ حافزًا للنفوس إلى العمل فى هذه الناحية، إذ تبين من معروضاته أن فى البلاد استعدادًا كبيرًا للنهضة الصناعية، وجاء خير إعلان عن تقدم الصناعات المصرية وكفاءة الصناع المصريين، وبطلت الخرافة التى كان يروجها الاحتلال من أن مصر لا يمكن أن تكون قطرًا صناعيًا، وآمن المصريون أن البعث الصناعى ممكن إذا اتجهت العزائم إلى إحيائه وتنظيمه، وأخذ الشباب يتواصون بوجوب تشجيع

الإنتاج المصرى والإقبال عليه، وتفضيله على الإنتاج الأجنبى، فبهذه الروح تتجلى الوطنية فى مظهرها العملى، وتقوى النهضة الصناعية، وتسترد البلاد استقلالها الاقتصادى.

كان الشباب فى طليعة الدعوة إلى هذه النهضة والعمل فيها، فألّفوا اللجان فى مختلف النواحى لتشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة البضائع الإنجليزية على غرار ما حدث فى الهند حيث نجحت فكرة المقاطعة ووفقت هذه البلاد إلى الاستغناء عن البضائع الإنجليزية والاستعاضة عنها بالصناعات الهندية وبخاصة فى المنسوجات.

وأخذت هذه اللجان تستحث الناس على تنشيط المصنوعات الوطنية، وتعلن عنها فى الصحف وفى نشرات مطبوعة وزعتها فى أرجاء البلاد وشرع الكثيرون من مختلف الطبقات يعرضون عن المصنوعات الأجنبية ويستبدلون بها مصنوعات البلاد، وبخاصة فى الملبس ولوازم المسكن، فأقبلوا على منسوجات البلاد يقتنونها ويشجعونها ويستكملون بها حاجاتهم ويستغنون بها عن المنسوجات الأجنبية، وصار الشعار الوطنى الاقتصادى أن تشجيع الصناعة الوطنية فرض واجب على كل مصرى ومصرية، وصنع الشباب شارة لتشجيع الصناعة الوطنية توضع فى عروة (الجاكتة)، وهى رقعة صغيرة من النحاس (أو من الصفيح) حليت باللون الأحمر ورسم فى وسطها مغزل مصرى باللون الأبيض، والمراد من هذه الشارة أن متقلدها يلبس ملابس غزلت ونسجت فى مصر، وقد اشترك كثير من المواطنات المثقفات فى هذه الحركة المباركة، وتعاهدن على اقتناء ملابسهن ولوازمهن من المصنوعات المصرية.

وكان من أبرز جهود الشباب فى هذا المجال ظهور الدعوة فى أواخر سنة ١٩٣١ لمشروع اقتصادى سمى «مشروع القرش»، وقوامه جمع اكتتابات عامة أقلها قرش واحد لإقامة مؤسسة صناعية كلما اجتمع من أموال الاكتتابات ما يكفى لتأسيسها، وقام على هذا المشروع جماعة من الشباب، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد حسين والأستاذ فتحى رضوان، ونشطت حركة الاكتتابات منذ تولى المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا رئاسة لجنة المشروع، فكانت رئاسته خيرًا وبركة وفألًا حسنًا لنجاحه.

وأقيم مهرجان كبير له فى حديقة الأزبكية يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٢، فكان مظهرًا لنجاحه وإقبال الناس عليه، وبلغت قيمة الاكتتابات له فى عامه الأول نحو سبعة عشر ألف جنيه، فدلّ هذا الإقبال على حسن استعداد الأمة لتعضيد المشروعات الاقتصادية النافعة، وأسست اللجنة بهذا المال مصنعًا للطرابيش فى العباسية، تم إنشاؤه فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ وجهز بأحدث الآلات، وأخذ ينتج الطرابيش، فكان تأسيسه ونجاحه دليلًا ملموسًا على استعداد البلاد للنهضة الصناعية إذا توافرت العزيمة الصادقة؛ فإن هؤلاء الشباب لم يكونوا فنيين ولا رأسماليين ولكنهم بقوّة العزيمة وروح الوطنية نهضوا بهذا المصنع واستعانوا بخبرة الفنيين.

وقد نجح هذا المصنع فيما أنشىء له، فإن البلاد كانت قبل تأسيسه تستورد من الطرابيش الأجنبية ما قيمته ٧٩٠٠٠ جنيه سنويًا، فأخذت تهبط تدريجيًا حتى وصلت إلى ٦٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٩.

وضمّ المصنع إلى صناعة الطرابيش صناعة غزل الصوف، واشترك فى مدة الحرب العالمية الأخيرة فى توريد غزل الصوف إلى إدارة الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية وتوريد القلنسوات (البريهات) لسلاح الفرسان والطرابيش لجنود حرس الحدود.

لقد تحدثت بشىء من التوسع عن هذا المشروع بالذات، لأنه رمز لجهود الشباب المنظمة فى سبيل نهضة البلاد الاقتصادية، ومثال يمكن أن يحتذيه شباب الجيل الحاضر والمستقبل؛ لأن النهضة لا تكون ارتجالًا، ولا تكون منتجة إذا هى اقتصرت على الكلام والقرارات، بل يجب أن تقوم على العمل المدروس المنظم، والمثابرة عليه.

ولم تتجدد فيما أعلم بعد هذا المشروع جهود منظمة للشباب فى هذه الناحية، وهذا ولا ريب نقص يؤخذ على الشباب، وعليه أن يتلافاه ويتابع سيرته الأولى فى الدأب والعمل، كما عليه أن يساهم فى نهضة البلاد السياسية، ولا عذر للشباب إذا هو تراخى أو قصّر، فى أية ناحية من هذه الميادين.

* * *

الفصل الثامن

النهضة الاجتماعية

نظرة عامة

إن المجتمع الراقى السليم هو ولا ريب أقدر من المجتمع المتأخر السقيم على تحقيق أهداف البلاد ، وأقدر منه أيضا على احتمال أعباء الدفاع الوطنى، ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية، تلك الأزمات التى لا تخلو منها الحياة الدولية والقومية، فالصلة وثيقة بين الدفاع والجهاد الوطنى عامة، وبين حالة البلاد الاجتماعية، ولا يمكن للحركة الوطنية أن تؤدى رسالتها، إلّا إذا وجهت جانباً من جهودها لرفع المستوى الاجتماعى للشعب على اختلاف طبقاته.

وقد لقيت الحركة الوطنية العقبات والمتاعب فى مختلف مراحلها من جراء تأخر حالة البلاد الاجتماعية، وكان هذا التأخر من أسباب ركودها حيناً، وضعفها وتخاذلها أحيانا.

الحالة الاجتماعية فى عهد الاحتلال

وإذا أردنا أن نرد هذا التأخر إلى أسبابه الرئيسية، وجب علينا أن نرجع إلى السنوات الأولى للاحتلال، نجد فيها القواعد التى رسمها وأدت إلى هذه الحال، فقد أهمل الإصلاح الاجتماعى إطلاقاً، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئا على هذا الإصلاح، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهوراً بالغا، ولا نزاع فى أن الاحتلال هو المسئول الأول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف؛ لأنها كانت خاضعة لسلطانه المطلق، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية، عن سوء حالة طبقات الشعب طيلة عهد الاحتلال.

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين قد اتجهت فى مجموعها فى السنوات الأولى للاحتلال وجهة الولاء لسياسته، والانصراف إلى الحياة النفعية، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم، لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صغار فى النفوس يتنافر مع كل ما هو عظيم ونبيل، واجتمع إلى ذلك.. الإسراف فى الترف والبذخ، والرغبة فى الظهور الكاذب، واقتباس مفاسد المدنية الغربية، دون محاسنها، فصارت هذه الطبقة (فى مجموعها) عنوان الانحلال فى الوطنية والأخلاق، وأداة الاستغلال الأجنبى فى البلاد، وتقطعت الروابط بين الطبقات، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية، دون الحياة القومية.

أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم، فهذه اتجهت أيضا إلى الحياة النفعية، تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ، فلم يعد على البلاد من جهودها أية فائدة.

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال، وهم أغلبية الشعب، قد ساءت حالتهم فى عهد الاحتلال، فهو المسئول الأول عن انتشار الجهل والأمية بينهم طوال أربعين سنة ونيف، وهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وتثقيفهم، فحرموا نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية، وساءت حالتهم المادية والمعنوية، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية والمعنوية، وانتشرت فيهم الأمراض.

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التى جاءت من أوروبا، ورعاها الاحتلال وحماها، فعمت طبقات الشعب على السواء، كبيرها ومتوسطها وصغيرها، وأولى هذه الآفات الربا، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً، وساعد على ذيوعه ما فطر عليه معظم الطبقات ففى بلادنا من قصر النظر، وعدم تقدير العواقب، وحب الظهور والإسراف، ووجد المرابون من هذا الضعف، ومن النظم والقوانين، ورعاية المحاكم المختلطة، ماجعلهم يتغلغلون فى مختلف الأوساط، فى العواصم والبنادر، والقرى القريبة والبعيدة، فكبّلوا الأهلين بالديون، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم، وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة، ثم المتوسطة والصغيرة.

وانتشرت الخمور االفتاكة بين سكان المدن، ثم سكان الريف، وصارت محلات المسكرات تفتح علنا فى القرى بين الفلاحين، وفى الأحياء الآهلة بالعمال فى المدن، برعاية الحكومة وحمايتها، وفى كنف الامتيازات الأجنبية، ففتكت بهم فتكًا ذريعًا، وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج، وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام.

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التى لا تحرم الخمور تحاربها، وتمنع انتشارها، وبخاصة بين الفلاحين والعمال، وتعقد المؤتمرات الدولية، وتنشئ اللجان والنظم لمكافحتها والحدّ من أضرارها، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية والتنشيط، وصار تجار الخمور فى المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش واستلاب أموال الأهلين وإفساد أخلاقهم.

وانتشرت أيضا آفة الميسر، إلى جانب آفة الخمر، فساءت حالة الشعب الاجتماعية تبعاً لذلك.

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية فى عهد الاحتلال، بل ساءت وصارت وبالاً، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالا، وفى ذلك يقول الأمير (السلطان) حسين كامل فى حديث له نشرته جريدة ذى إجبشيان استاندرد – اللواء المصرى – (عدد ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٨) يصف بؤس الفلاح: «إن الفلاح يقضى حياته مثقلاً بالدين، لا يزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه، وهو لكى يسدّ حاجات زراعته فى مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش، فلهذا العسر من جهة، ولخلوه من المال من جهة أخرى، ولكثرة من يعوزهم من جهة ثالثة، قد بقى الفلاح غريقاً فى بحار الضنك، لا يعرف لنفسه مخلصا منها»[١].

وصفوة القول أن سياسة الاحتلال كانت من أهم أسباب تأخر البلاد الاجتماعى، وتشاركه فى حمل هذه المسئولية الحكومات الأهلية والبيئات المصرية، كما سيجىء بيانه.

---

(١) عن كتابنا «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال» ص ٢١٤. طبعة سابقة والطبعات التالية.

البعث الاجتماعى

استتبعت الحركة الوطنية ظهور نهضة اجتماعية تدرجت مع الزمن، وساعد على ظهورها نمو الروح الوطنية، وانتشار التعليم، وتطور الأفكار واتساع المدارك، وارتقاء أساليب الحياة، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية، والنهضة النسوية.

ومن مظاهر هذه النهضة اتجاه الأفكار إلى ترقية التعليم فى مختلف درجاته، وتوسيع نطاقه، وإنشاء الجامعة المصرية، وتأسيس الجمعيات والنوادى، والتفكير فى إصلاح حالة الفلاح والعامل، والعناية بالحالة الصحية للبلاد، وظهور الحركة التعاونية، والحركة العمالية والنقابية، والحركة الرياضية.

ولما شبت ثورة سنة ١٩١٩ كان لها أثرها فى تطور هذه النهضة وازدياد عناصر النشاط فيها.

فالنهضة النسائية قد اتسع مداها خلال الثورة وفى أعقابها، ذلك أن اعتياد السيدات والآنسات تأليف المظاهرات، وإلقاءهن الخطب فى المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات، ومساهمتهن فى تطور الحوادث عامة، واضطلاعهن بأعمال البر والإحسان، وبخاصة التى يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية، كل هذه العوامل قد أفادت من الثورة، كما أن انتشار التعليم بين فتيات الجيل قد كون طبقة من المواطنات المهذبات، ساهمن بقسط موفور فى ارتقاء الحياة العائلية، وفى النهضة الوطنية والاجتماعية.

الحركة التعاونية

إن الحركة التعاونية هى أثر من آثار التقدم الاجتماعى فى كل أمة.

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧، وبدأت الدعوة إليه فى نادى المدارس العليا، على يد المرحوم عمر بك لطفى، رئيس النادى، وأبى التعاون فى مصر، فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج

دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوروبا، وسافر صيف سنة ١٩٠٨ إلى إيطاليا، باعتبارها من البلاد التى اشتهرت بارتقاء نظمها فى التسليف التعاونى، وهناك درس التعاون الزراعى فى إيطاليا والتعاون فى التسليف، واجتمع بالسنيور (لوزاتى) الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا فتوافقت آراؤهما ومبادئهما، وعاد إلى مصر ممتلئا يقيناً بحاجة مصر إلى النظام التعاونى، وألقى بنادى المدارس يوم أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ أولى محاضراته عن التعاون، شرح فيها مزاياه، وتكلم عن نظام التعاون فى التسليف بألمانيا وإيطاليا، والقواعد التى تسير عليها جمعياته وشركوته فى تلك البلاد، وختم محاضرته بالحثّ على إنشاء هذه الجمعيات والشركات، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف؛ لأنه الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة.

واستمر بعد هذه المحاضرة يدعو إلى التعاون فى محاضرات ألقاها فى النادى وفى نوادى الإسكندرية والمنصورة وطنطا ودمياط وغيرها، وأسس أول شركة تعاونية، وهى شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة (القائمة إلى الآن بعمارة بنك مصر)[2] وكان تأسيسها بمقتضى عقد ابتدائى فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠، وأسس أول جمعية تعاون زراعية (وكانت تسمى نقابة زراعية) فى أبريل سنة ١٩١٠ بشبرا النملة مركز طنطا وألقى بالنادى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٠ محاضرة عن إنشاء هذه النقابة، باعتبارها أول نقابة زراعية أنشئت فى مصر، وكانت هذه المحاضرة بمثابة تجديد للدعوة إلى التعاون، قال:

«يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يُكون إلاّ بجلب رءوس المال من البلاد الأجنبية، وإقراضها للأهالى حتى تدور حركة الأعمال كما كانت عليه قبل سنة ١٩٠٧، وفاتهم أن الديون التى على المصريين قد أثقلت عاتقهم، وأنه كلما كثر الدين زادت الفوائد التى تدفع سنويا لأرباب رءوس الأموال؛ فالتفريج من هذه الوجهة تفريج وقتى لا أساس له، ونتيجته فى المستقبل ضارّة وخيمة، وفى اعتقادى أن أهم أسباب المضاربات قبل سنة ١٩٠٧ إنما كانت من تهاطل

(٢) تطورت هذه الشركة إلى أن صارت بنك التضامن المالى فيما بعد.

الأموال الأجنبية على مصر، وإقراض بعض البنوك.. النقود.. دون التفات إلى أوجه استعمالها، وبعبارة أخرى لو استعملت تلك الأموال لتنمية مصادر الثروة الحقيقية، أى التجارة والصناعة والزراعة، لما وقعت مصر فى الأزمة المالية الحاضرة، بل كانت حال مصر تبدل من حسن إلى أحسن، وكان المصرى اليوم يرتع فى بحبوحة السعادة والهناء، وعندى أن أساس الاستقلال والحرية فى كل أمة هو الاستقلال الاقتصادى، فالواجب إذن لترقية شئوننا الاقتصادية أن يكون الماضى درساً مفيدا للمستقبل، وأن نوجه اليوم مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية، وعلى الأخص الزراعة، مع تحسين حالة المزارعين حتى تجود أراضينا السخية بالمحصولات الجيدة، فسُيساعدنا ذلك على تسديد ما عليها وما علينا من الديون، وأن نسير فى هذا الطريق رويداً رويداً، حتى نحرر البلاد من عبودية الدائنين، وفى اعتقادى أن هذا لا يتم إلّا بإنشاء نقابات زراعية، وشركات التعاون، والمصارف الأهلية، إن الفلاحة المصرية مصابة بآفات، منها نقص المحصول، ودودة القطن، وعدم جودة تيلة القطن، وعدم وجود المصارف الكافية فى بعض الجهات؛ وغير ذلك، والفلاح مصاب بكثرة الديون والاقتراض بالفوائد الفاحشة والاضطرار دواماً إلى بيع المحصولات قبل أوانها بأثمان بخسة، ولا يوجد علاج لهذه الأمراض المتعددة إلا بإيجاد النقابات الزراعية».

وبثّ عمر بك لطفى الدعوة إلى التعاون فى أعضاء النادى، فتشبعوا بها، وناصروه وأيدوه فيها، وكانوا النواة الأولى للحركة التعاونية، وأخذ تأسيس شركات التعاون على اختلاف أنواعها ينمو ويطرد على توالى السنين.

فالتعاون إذن قد ظهر فى مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨، وكان نادى المدارس العليا أوّل بيئة نشأت فيها هذه الدعوة الصالحة، من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى، وهو قبس من نورها، وثمرة من ثمراتها، ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية والاجتماعية، القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد، وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية كما أنه قوام الحركة الوطنية.

أثمرت دعوة المرحوم عمر بك لطفى، فتم على يده تأسيس عدة جمعيات تعاونية زراعية (نقابات زراعية)، ثم عاجلته المنية فى نوفمبر سنة ١٩١١ وهو يجاهد فى سبيل نشر التعاون فى كافة نواحى البلاد، ولكن دعوته لم تمت، فقد استمر أنصاره وفى مقدمتهم شقيقه أحمد بك لطفى يدعون الأمة إلى تأسيس النقابات وشركات التعاون وجمعياته، فانتشرت الأفكار والمبادئ التعاونية فى البلاد، وتعددت النقابات وجمعيات التعاون المنزلى ونقابات العمال والصناع.

قانون الخمسة الأفدنة

فى أول مارس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانوناً له علاقة كبيرة بالتسليف الزراعى والحركة التعاونية، ونعنى به قانون الخمسة الأفدنة (القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣) وخلاصته عدم جواز نزع ملكية الأملاك الزراعية، التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطيان إلّا خمسة أفدنة، أو أقل، ويدخل فيما لا يجوز نزع ملكيته مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها، والآلات الزراعية التى يملكونها ويستخدمونها لاستثمار أرضهم، وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجرّ، والغرض من هذا القانون حماية الملكية الزراعية الصغيرة، وجعل صغار المزراعين بمنجاة من نزع ملكيتهم، على أنه قد وضع على عجل، فاشتمل على أوجه نقص عدة، منها أنه قصر حمايته على المالكين لخمسة أفدنة أو أقل، ومعنى ذلك أن من يملك أكثر من خمسة أفدنة، ولو بقيراط واحد لا يحميه القانون، ولو نقصت أملاكه فى المستقبل عن خمسة أفدنة، ولا يعتبر جديراً بأن يستبقى خمسة أفدنة يتعيش منها، وبذلك يصير أسوأ حالاً من الزارع الصغير، وهذا لا يتفق مع حكمة التشريع؛ لأنه مادام الغرض منه حماية الملكية الزراعية الصغيرة، فسيان أن يكون الزارع فى الأصل مالكاً لما لا يزيد على نصاب هذه الملكية، أو لأكثر منه، وكان الواجب أن يضمن القانون لكل مالك حدًّا أدنى من الملكية، يخرج من التنفيذات العقارية، ليقوم بأوده، ويقيه غائلة السقوط فى وهدة الفقر والفاقة، ولا شك أن المالك لأكثر من خمسة أفدنة جدير بالاستفادة من هذه الحماية إذا هبط ملكه إلى خمسة أفدنة أو أقل، وصار بذلك من طبقة صغار الملاك المزارعين الذين تجب حمايتهم.

ومن أوجه النقص فى هذا القانون أنه لم ينص على عدم جواز التصرف فى الخمسة الأفدنة، ولم يقيد التصرف فيها بقيود تحول دون خروجها من يد مالكها بطريق البيع، ومنها أن المشرع حين أصدر هذا القانون لم يوجد للزراع مصدرًا صالحا للتسليف الزراعى يجد فيه صغار الملاك المزارعين المال الذى يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة، فلا يضطرون إلى بيع ملكهم.

فقانون الخمسة الأفدنة فى ذاته ليس هو العلاج الناجع لحماية الملكية الصغيرة؛ لذلك ارتفعت الأصوات من كل جانب بعد صدوره، طالبة من الحكومة أن تعضد الحركة التعاونية بإصدار تشريع يساعدها على النهوض، ويجعلها أداة صالحة للتسليف الزراعى.

مشروع قانون التعاون سنة ١٩١٤

تحركت الحكومة سنة ١٩١٤، فوضعت مشروع قانون للتعاون، ولكنه جاء مشروعًا رجعيا، كثير العيوب، خاليًا من المزايا، يضع العقبات والعراقيل فى سبيل الحركة التعاونية، وكان موضع جدل طويل فى الجمعية التشريعية، ولكنه لم يصدر، وطويت صفحته، لقيام الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤.

وبالرغم من عدم صدور قانون صالح للتعاون، فإن الحركة التعاونية استمرت فى النمو والاتساع، بفضل جهود أنصار التعاون والمؤمنين به.

التعاون خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقاب الثورة

ركدت الحركة التعاونية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)، ولكنها بعثت بعثًا جديدًا فى أعقاب الثورة، فازدادت جمعياتها، واتجهت أفكار المتعاونين وعزائمهم إلى استئناف نشاطهم، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية إلى مكافحته بالتعاون، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا إنسانيا بتأسيس منظمات سمّيت «جمعيات التموين الخيرية» التى قامت على المبادئ التعاونية، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ فى العواصم والمدن والقرى، وكان لها فضل كبير فى مكافحة الغلاء،

وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة، واستأنف التعاون نشاطه.

تشريع التعاون

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونًا للتعاون، وأنشئ فى تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة[٣]، ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتًا، وهو ما لا يتفق والروح التعاونية؛ إذ هى فى أصلها روح شعبية، ويجب أن تبقى كذلك، هذا إلى أنه كان مقصورًا على التعاون الزراعى، وقد ظهرت عيوبه مع الزمن، وارتفعت الأصوات بإصدار تشريع جديد يحقق مبادئ التعاون الحقيقية.

فصدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧، وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه وصالح فى مجموعه؛ إذ جعل التعاون شعبيا حكوميا، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لإقامة صرح التعاون فى الريف والحضر.

وقد ألّفت وزارة الشئون الاجتماعية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية[٤] لبحث كافة الوسائل التى تؤدى إلى النهوض بها. فبحثت اللجنة مليًّا على ضوء التجارب الماضية فى خير الوسائل العملية لتحقيق هذا الغرض، ورأت أنه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث:

١ - تمويل الجمعيات.

٢ - الإشراف عليها.

٣ - تعديل قانون التعاون، واقترحت لتمويل الجمعيات إما إنشاء بنك تعاونى مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى، ومن ناحية الإشراف على الجمعيات اقترحت تدعيم مصلحة التعاون بزيادة ميزانيتها وزيادة

---

(٣) مصلحة التعاون الآن، وتتبع وزارة الشئون الاجتماعية.

(٤) أعضاؤها الدكتور إبراهيم رشاد بك - عبد الرحمن الرافعى بك - محمد ذو الفقار بك - الدكتور أحمد حسين بك - الدكتور يحيى أحمد الدرديرى.

عدد موظفيها الفنيين، ورأت ضرورة إنشاء تفتيش للتعاون فى كل مديرية، وزيادة عدد المراجعين والمنظمين للجمعيات؛ لأن القاعدة السليمة أن يكون لكل عشرين جمعة على الأكثر منظم واحد، وهو الموظف المختص بإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها وتوجيهها الوجهة الصالحة، ولكل سبعين جمعية على الأكثر مراجع واحد لحساباتها، وذلك لكى يتسنى للمنظم أن يزور كل جمعية تدخل فى منطقته مرة فى الشهر ويزور المراجع كل جمعية مرة كل ثلاثة أشهر لمراجعة حساباتها، وبذلك يكون إشراف مصلحة التعاون على الجمعيات إشرافًا عمليا منتجًا، وقد دلت التجارب على أنه إذا تراخى الإشراف أدى ذلك لا محالة إلى تقهقر الجمعيات وسريان الارتباك والفوضى إلى أعمالها وحساباتها.

قانون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون أقره البرلمان فى سنة ١٩٤٤ وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ المعدل لأحكام قانون سنة ١٩٢٧، وقد دعا إلى وضعه ما ظهر من التجربة من وجوب إدخال تعديلات جوهرية على القانون الأول، تمشيًا مع التطور الحديث وتيسيرًا للجمعيات التعاونية، وتنظيمًا لأعمالها، وتعضيدًا لها فى القيام بمهمتها، وأدمجت هذه التعديلات فى نصوص القانون القديم بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون، وفيما يلى أهم التعديلات التى تضمنها وتميز بها على القانون القديم.

١ - أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للتعاون (مادة ٢٠) فأضيف إلى تشكيله تمثيل الحياة الدستورية فيه والانتفاع بخبرة بعض أعضاء مجلسى البرلمان وبعض العناصر التى لها صلة بشئون التعاون.

٢ - نص على تأليف مجالس استشارية للتعاون فى المديريات (مادة ٢٣) لكى تستعين بها مصلحة التعاون فى كل ما له علاقة بالنهوض بالحركة التعاونية فى كل مديرية، وبذلك يسود التعاون مع الزمن نظام اللامركزية.

٣ – أجاز تقسيط الأسهم فى الجمعيات التعاونية (مادة ٢٤) لكى يتمكن ذوو الموارد الضئيلة من الاشتراك فيها والانتفاع بخدماتها ومزاياها.

٤ – أعفى الجمعبات التعاونية من رسوم الدمغة على جميع العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات، وأعفاها من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية، ونص على منحها إعانات مالية من الحكومة أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية مقابل ما تقوم به هذه الجمعيات من الخدمات الاجتماعية (مادة ٤٣)، وهذه الميزات الجديدة تساعد على نمو الجمعيات التعاونية وانتشارها والاستعانة بها فى مواجهة كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية.

٥ – أجاز للأجانب أن يكونوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية غير الزراعية (مادة ٤٤ و ٤٥) تعميمًا للفائدة التى تعود من الجمعيات على جميع أعضائها دون تفرقة بين جنسياتهم وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى التى توفر لأعضائها أصناف البقالة والمأكل والملبس، وقد اقتبس هذه القاعدة من نظام التعاون فى مختلف البلدان، واستثنيت الجمعيات التعاونية الزراعية بأن اشترط فى عضويتها الجنسية المصرية (مادة ٤٥) وذلك لما تتناوله هذه الجمعيات من أعمال تيسر لأعضائها الحصول على القروض الإنتاجية وتوسيع قدرتهم على استغلال أموالهم فى زراعة الأراضى وامتلاكها، وهو ما يجب أن يترك فيه المجال للمصريين دون غيرهم.

٦ – خول للجمعيات التعاونية حق الامتياز على المحاصيل ضمانًا للقروض التى تعطى لأعضائها وتحصيل المبالغ المطلوبة لها بطريق الحجز الإدارى (مادة ٥٥ و ٥٦) وكان هذا التعديل واجبًا لتشجيع الجمعيات على الإقراض وتسهيل إجراءات التحصيل مما يزيد فى الضمان العام للجمعيات التعاونية ويوفر لها كثيرًا من نفقات التقاضى.

٧ – نص على توسيع سلطة مصلحة التعاون فى الإشراف على الجمعيات (مادة ٦٩، ٨٧) وقد أظهرت التجربة ضرورة ذلك لأن الإشراف على الجمعيات التعاونية من أهم عوامل نجاحها وانتظامها.

٨ – لأجل أن تقوم الجمعيات التعاونية بالخدمات الاجتماعية نص فى

(المادة ٧٧)على استقطاع كافة الأرباح الناتجة من التعامل مع غير الأعضاء وإضافة هذه المبالغ إلى مخصصات الخدمات الاجتماعية، وإن الأمل لكبير فى أن يكون للجمعيات التعاونية أثر كبير فى الإصلاح الاجتماعى بعد العمل بهذه التعديلات.

٩ – أجاز للجمعيات التعاونية تأليف اتحادات (مادة ١٠٠ وما بعدها) تنشأ فى كل مركز أو مديرية أو محافظة، ومهمة هذه الاتحادات هى الإشراف على أعمال الجمعيات المنتمية لها ومراجعة حساباتها وإرشادها إلى حسن أدارة أعمالها.

١٠ – نص على إنشاء بنك تعاونى تقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية (مادة ٩٧) والغرض من هذا البنك تسهيل الوسائل التى تكفل للجمعيات التعاونية القيام بأعمالها، وقد نفذت الحكومة هذه المادة بتحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى.

النهضة التعاونية خلال الحرب العالمية الثانية

ساعد هذا القانون على نشاط الحركة التعاونية، وجاءت الحرب العالمية الثانية حافزًا جديدًا على اطراد هذا النشاط، وخطا خلال سنى الحرب خطوات واسعة موفقة، وتضاعف عدد منشآته ومنظماته، وبخاصة جمعيات التعاون المنزلى؛ إذ تبين من التجارب أنها وسيلة فعالة للحد من الغلاء الفاحش وحماية الجمهور من تلاعب التجار واستغلالهم حالة الحرب لرفع أسعار الحاجيات، وساعد على انتشار هذه الجمعيات تقدم الوعى القومى والشعور بالواجبات الاجتماعية، وإدراك الطبقة المثقفة فى المدن والقرى روح التعاون ومراميه، واضطلاع المثقفين بإدارة الجمعيات، فنجحت منشآت عديدة صار بعضها مضرب المثل فى الانتظام وحسن الإدارة، نعم إن هناك جمعيات تألفت على عجل أو قام عليها أشخاص لا يؤمنون بمبادئ التعاون والاستقامة والنزاهة، فلم تلبث أن سرى إليها الخلل والبوار، ولكن الروح التعاونية سائرة فى الجملة فى سبيل التقدم والنمو، يدل على ذلك أن عدد الجمعيات التعاونية القائمة فى القطر على اختلاف أنواعها بلغ نيفا

و ٢٠٠٠ جمعية، وعدد أعضائها نيفًا و ٨٠٠,٠٠٠ عضو، وبلغت قيمة معاملاتها في السنة نحو ثمانية ملايين جنيه، ومن مقارنة هذا الإحصاء بالإحصاءات القديمة يتضح أن الحركة التعاونية قد زادت إلى ما يقرب من عشرة أمثال ما كانت عليه قبل خمسة أعوام كما يتبين ذلك من الاحصاء الآتى:

إحصاءات عن الجمعيات التعاونية فى نهاية سنة ١٩٤٥

النــــــوع	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم	المال الاحتياطى	قيمة المعاملات
			جنيه	جنيه	جنيه
جمعيات تعاونية للتوريد والاقراض الزراعى	١٦٣٢	٥٣٠,٠٠٠	٧٥٦,٧٠٠	٢١٥,٤٠٠	٣,١٠٠,٠٠٠
جمعيات تعاونية لتوريد البترول والأدوية والخامات الصناعية	٤	٢,٣٥٠	٩٥,٨٢٠	١٥٠,٠٠٠	٤٨٢,٠٠٠
جمعيات تعاونية لتصريف الخضر والفاكهة والبصل	٥	٢,٥٥٠	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢٤٦,٠٠٠
جمعيات تعاونية منزلية	٣٥٨	٢٦٩,٦٠٠	٤٤٦,٧٠٠	٢١,٣٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠
الجمــــلة	١٩٩٩	٨٠٤,٥٠٠	١,٣٠٦,٢٢٠	٣٩٣,٧٠٠	٥,٥٢٨,٠٠٠
جمعيات تعاونية عامة للتوريد فى عواصم المديريات	١٤	١,٨٤٦	١١٧,٨٥٠	٣٧,٥٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
جمعيات تعاونية عامة منزلية بالقاهرة والإسكندرية	٢	١٥٣	٢١,٢٥٠	٦,٦٠٠	٨٠٠,٠٠٠
المجمــوع	٢٠١٥		١,٤٤٥,٣٢٠	٤٣٧,٨٠٠	٨,٤٢٨,٠٠٠

النهضة العمالية

بدأ ظهور نقابات العمال فى مصر سنة ١٩٠٩، وتكاد فى ظهورها تكون معاصرة للحركة التعاونية[٥].

أنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أوّل نقابة للعمال المصريين باسم (نقابة عمال المصانع اليدوية) ووضع لها قانون من خير القوانين التى وضعت لنقابات الصناع واتخذت لها ناديًا بالسبتية تجاه مدرسة عباس، ومن ثم سرت فكرة تأسيس نقابات العمال فى العواصم، فأنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية فى الإسكندرية والمنصورة وطنطا وغيرها، على غرار نقابة القاهرة.

ونشطت الحركة العمالية خلال ثورة سنة ١٩١٩ وفى أعقابها، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم، والمطالبة بحقوقهم، فألفت الحكومة فى أغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر فى هذه المطالب وحلّ ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه.

وتعددت نقابات العمال، وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطباء والتجار وبعض الموظفين، فشرعوا فى أعقاب الثورة فى تأسيس نقابات لهم.

قوانين العمل

هى مجموعة القوانين المتصلة بالعمل والعمال والمنظمة لعلاقة هؤلاء بأصحاب الأعمال، وتسمى هذه المجموعة فى أوروبا Code du travail وليس لدينا حتى الآن سوى النزر اليسير منها، ولا نزال فى المرحلة الأولى من هذا التشريع.

وإنّا ذاكرون فيما يلى أهم القوانين الخاصة بالعمل والعمال التى صدرت حتى اليوم (١٩٤٨)[٦].

---

(٥) فى سنة ١٨٩٩ أنشئت نقابة «عمال السجاير المختلطة» وفى سنة ١٩٠٨ أنشئت نقابة «عمال الترام المختلطة» وكان لها صبغة مختلطة أما النقابات الوطنية فلم يبدأ ظهورها إلا سنة ١٩٠٩.

(٦) وقت ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

ظل التشريع المصرى ردحًا طويلا من الزمن خلوًا من القوانين الخاصة بالعمل والعمال، فمنذ صدر القانون المدنى سنة ١٨٨٣ لم يعن الشارع بهذه الناحية الهامة، والقانون المدنى (القديم) ذاته لم يتضمن من الأحكام الخاصة بالعمل والعمال سوى مواد يسيرة (من ٤٠١ إلى ٤٠٥) فى غاية الإيجاز والإبهام، حتى اضطرت المحاكم إلى وضع قواعد استلهمتها من روح العدل والإنصاف فى تحديد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وفى سنة ١٨٩١ صدر مرسوم فى ٨ مارس من تلك السنة أباح حرية العمل بالنسبة للعمال ونص على أن لكل مصرى أن يحترف الحرفة التى يختارها سواء فى الصناعة أو التجارة وألغى نظام الطوائف القديم.

وفى سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ١٤ لتلك السنة، وهو أول قانون من قوانين العمل صدر فى العصر الحديث فى مصر، ويتضمن تنظيم تشغيل الأحداث فى بعض الأعمال الصناعية، وقد صدر تلافيًا للحالة السيئة التى كانت سائدة فى محالج القطن من تشغيل الأطفال مما أدى إلى كثرة وفياتهم وإنهاك قواهم فى أعمال لا تتفق مع سنهم.

وعدلت أحكام هذا القانون وحل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام تشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة ووضع بعض الأحكام لمصلحتهم.

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنشئ (مكتب العمل) الذى صار فيما بعد (مصلحة العمل) للاهتمام بمسائل العمال.

وصدر فى سنة ١٩٣٣ القانون رقم ٨٠ لتلك السنة بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة لحمايتهن فيما يتعلق بأعمالهن فى المصانع.

ثم تطور التشريع فيما بعد وشمل العمال من الجنسين إذ صدر فى سنة ١٩٣٥ القانون رقم ١٤٧ لتلك السنة بتحديد ساعات العمل فى بعض المحال الصناعية.

وفى سنة ١٩٣٦ صدر القانون رقم ٦٤ لتلك السنة بشأن التعويض عن إصابات العمل.

وفى سنة ١٩٤٢ صدر القانون رقم ٨٥ لتلك السنة بشأن نقابات العمال وقد اعترف بوجودها الذاتى والقانونى.

وفى ذات السنة (١٩٤٢) صدر القانون رقم ٨٦ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل، وقد فرض على أصحاب الأعمال أن يؤمّنوا العمال ضد إصابات العمل فى إحديى شركات التأمين ضمانًا لمصالحهم.

وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون عقد العمل الفردى (رقم ٤١ لتلك السنة)، ويعتبر هذا القانون أساس التشريع العمالى، وليس بين القوانين العمالية ماله أهميته لأنه يتصل بحياة العامل فى علاقته بصاحب العمل وينظم علاقتهما ويرتب الالتزامات المفروضة على أصحاب الأعمال وعلى العمال معًا، وقد كفل حقوق العمال بقدر المستطاع، وإذا كان فيه نقص أو فراغ فإن الزمن كفيل بإصلاحه.

هذه هى قوانين العمل التى صدرت حتى اليوم (١٩٤٨) وهى كما ترى جدّ ضئيلة، ويحتاج تشريع العمل إلى توجيه وإصلاح وتجديد، لكى يساير نهضة العمال، ويكفل رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى.

النهضة الرياضية

عاصرت النهضة االرياضية الحركة الوطنية الأولى.

فلما أنشئ نادى المدارس العليا سنة ١٩٠٦[٧] ظهرت فكرة إنشاء ناد خاص بالألعاب الرياضية، وتم إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٧، على قطعة أرض بالجزيرة تبلغ مساحتها نحو أربعة أفدنة أجرتها الحكومة إلى النادى بإيجار اسمى قدره قرش صاغ سنويا، وألفت وقتئذ لجنة لإدارته من بين أعضائها: عمر لطفى بك، وحسين رشدي باشا، وعبد العزيز عزت باشا، وأمين سامى باشا، ومحمد شريف بك، ولا يزال هذا النادى قائمًا إلى اليوم، وهو أقدم النوادى الرياضية فى مصر، وكان لثورة سنة ١٩١٩ أثرها فى ذيوع الروح الرياضية فى الشباب وغير الشباب، وكانت من قبل محصورة فى أضيق دائرة، فبدأ الشباب ومن إليهم

(٧) انظر الكلام عنه - كتابنا «مصطفى كامل»، وكتابنا «محمد فريد» ص ٣٢٤. طبعة سابقة.

يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية، وتألفت فرق الكشافة المصرية فى المدن والأقاليم، وتأسست فى أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها.

إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية

أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية بالمرسوم الصادر فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٩، ويعد إنشاؤها بداية مرحلة من مراحل النهضة الاجتماعية فى مصر.

جاء فى المرسوم الصادر بإنشائها ما يأتى بيانًا لأغراضها: «بما أن تطور الحياة فى البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخص الشؤون الاجتماعية بأقصى ما يستطاع من العناية اتقاءً لخطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة، وعملاً على توجيه تلك الشؤون توجيهًا صحيحًا قويا. وسعيًا لتحقيق أعلى مستوى لحياة الفرد والأسرة. وبما أن ذلك كان يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشؤون تجمع شتاتها وتنسق وحداتها وتبلغ بها ما ترجوه البلاد من خير ورقى».

وقد أدت هذه الوزارة بعض الخدمات للبلاد فى النواحى الاجتماعية. ويمكن أن تؤدى خدمات أجلّ وأعظم إذا وجهت توجيهًا صالحًا نحو العمل الاجتماعى المنتج.

المنظمات والخدمات الاجتماعية

خطت البلاد فى السنوات الأخيرة خطوات موفقة فى تأليف المنظمات الاجتماعية، وفى ميدان الخدمات الاجتماعية.

ويراد بالخدمات الاجتماعية مجموع الجهود التى يقصد بها إصلاح حالة المجتمع ورفع مستوى المعيشة لأفراده، وتحسين حالة الأسر (العائلات)، وتخفيف الآلام التى تنشأ عن البؤس والمرض فى الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار.

وقد أنشئت مدرسة للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية سنة ١٩٣٦ ومدرسة

للخدمة الاجتماعية بالقاهرة سنة ١٩٣٧، ثم تعددت مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية، واعترفت الحكومة بها وبخريجيها.

وأنشئت عدة منظمات للخدمة الاجتماعية ولرعاية الطبقات الفقيرة والتخفيف من آلامها ورفع مستواها، ولا يزال العمل فى هذا المجال فى مرحلته البدائية.

واجبات الحكومة وواجبات المواطنين

برغم الخطوات التى خطتها البلاد من الناحية الاجتماعية، فإن حالة البلاد لا تزال من هذه الناحية فى تأخر محزن بحيث تحتاج إلى جهود كبرى لإصلاحها.

ويلزمنا أن نعترف بأنه إذا كان الاحتلال البريطانى هو المسئول قبل ثورة سنة ١٩١٩ عن تأخر البلاد من الوجهة الاجتماعية، فإنه فى أعقاب هذه الثورة لا ينفرد بهذه المسئولية إذ أن قبضته قد تراخت كما أسلفنا فى الفصل السابق، وآل قسط كبير من السلطة إلى الحكومة االأهلية، ومع ذلك استمر الإهمال والقصور فى الناحية الاجتماعية كما كان ولم يزل فى الناحية الاقتصادية، وهنا يقع جانب كبير من المسئولية على عاتق الحكومات المتعاقبة، وعلى المواطنين فى الجملة.

وأود أن أنبه إلى بعض ما يجب علينا عمله فى هذه الناحية، وسأجعل الكلام فى هذا الفصل جامعًا بين واجبات الحكومة وواجبات المواطنين معًا، للارتباط الوثيق بينهما، ولأن التعاون بين الحكومة والمواطنين فى الإصلاح الاجتماعى ألزم منه فى الميدان الاقتصادى، بل لا يمكن أن يتم إصلاح اجتماعى صحيح بغير هذا التعاون.

أهداف النهضة الاجتماعية

من واجب الحكومة والمواطنين أن يساهموا فى النهوض بالمجتمع المصرى من ناحية التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة، ليكون المصرى فى مختلف طبقاته مواطنًا سليم الجسم، سليم الخلق والفكر، يتوافر له المسكن الصالح، والغذاء

الصالح، والكساء الصالح، والماء الصالح، وله من التعليم ومن الرزق واليسار ما يجعله فى مستوى المواطنين العاديين من الأمم الراقية.

ويجب على وجه التخصيص النهوض بالقرية ليكون الفلاح أسعد حالاً وأسلم صحة وأرقى فكرًا وأحسن غذاءً وكساءً وأوفر رزقًا مما هو الآن (١٩٤٨).

وإلى جانب النهوض بالفلاح والعامل يجب إرساخ قواعد العدالة الاجتماعية، بحيث تعمّ مزايا الحضارة طبقات الشعب كافة بالعدل والقسطاس المستقيم.

تلك هى أهداف النهضة الاجتماعية، والآن فلنتكلم عن بعض نواحيها.

فى التعليم

يجب تعميم التعليم الابتدائى وجعله إجباريا ومجانيا لكل مصرى ومصرية، والسير حثيثًا فى نشر هذا التعليم حتى تمحى وصمة الأمية عن مصر، وتجب العناية بالتعليم بدرجاته: الجامعى والثانوى والابتدائى والإلزامى، وأن يكون الغرض منه تكون جيل قوى محصن بالعلم والأخلاق لكى ينهض بالأعباء الوطنية والاجتماعية والفردية، فالشعب المسلح بالأخلاق والعلم أقدر على الإنتاج وعلى الذود عن الاستقلال من الشعب الجاهل المتحللة أخلاقه.

وتجب العناية بالتربية الوطنية والخلقية والدينية والرياضية فى مختلف مراحل التعليم.

ومن الواجب أن نعترف بأن نصيبنا من الأخلاق والوطنية ضئيل مع الأسف، وأن البلاد أحوج ما تكون إلى أن نرفع من مستواهما فى نفوسنا.

ومن الواجب أن تعنى الحكومة بالتعليم العملى الهندسى والزراعى والصناعى والتجارى والفنى الذى يخرج الشباب الكفء القادر على الاضطلاع بمشروعات الإصلاح والعمران والقيام بالأعمال الحرة فى الميادين الاقتصادية، يجب أن تتضافر الجهود لتخريج شبان مجندين وقادة مجربين فى هذه الميادين، وإعداد الجيل للحياة الحرة لينشأ معتمدًا على نفسه، وأن نربى فيه ملكة الاستقلال

والاعتماد على النفس فى حياته الخاصة، لأن الاستقلال الفردى ينمى فى المجتمع روح الاستقلال السياسى والتعلق به والحرص عليه.

إن التعليم الجامعى فى حاجة قصوى إلى إصلاحه والنهوض به، ولا يمكن أن تؤدى الجامعات فى مصر رسالتها إلاّ إذا وطدنا استقلالها، فإن الاستقلال الجامعى هو عماد الرسالة التى تؤديها الجامعة، وهو الذى ينشئ شباب الجيل نشأة استقلالية صحيحة تجمع بين العلم والأخلاق والفضيلة والمثل العليا فى الحياة العامة والخاصة.

ومن أوجب واجبات الحكومة بالنسبة للتعليم الجامعى توفير الأساتذة الأكفاء له، وهذا يقتضى ألا تقتنصهم الوزارات ولا تغريهم بالمزايا والمنافع فتنتزعهم من بيئة العلم والتعليم وتطوح بهم فى تيه الوظائف ولتوظيف، إن على الحكومة تقع تبعة حرمان الجامعة من طائفة من الأساتذة الأكفاء الذين أسندت إليهم وظائف غير جامعية، بعد أن تخصصوا للعلم والتعليم، فهذه الوسيلة فى الإغراء هى من أسباب تأخر التعليم الجامعى عندنا، فلتقلع الحكومة عن هذه الوسيلة التى تعد سلاحًا مصوبًا إلى كيان الجامعة والتعليم العالى.

فى الصحة

تجب وقاية الشعب من الأمراض المختلفة بتعميم الوسائل الصحية الواقية منها، ومن أولى هذه الوسائل إقامة المساكن الصحية وتوصيل المياه الصالحة للشرب للقرى القريبة والبعيدة، فإن المساكن والمياه غير الصحية هى من أقوى الأسباب فى انتشار الأمراض.

ومن الواجب إلى جانب ذلك الإكثار من المستشفيات وزيادة عدد الأطباء لتيسير علاج الأمراض فى كل نوحى المملكة، ويجب توزيع المستشفيات توزيعًا عادلا على السكان بحيث لا يقل عددها عن مستشفى كبير لكل مركز من مراكز القطر، وكل بندر من بنادره، وكل قسم من أقسام العواصم، ومستشفى قروى لكل خمس قرى على الأكثر، عدا المستشفيات المخصصة لعلاج أمراض معينة والمستوصفات، وأن يوزع الأطباء أيضا على البلاد والقرى توزيعًا إلزاميا

يراعى فيه تقريب الأطباء إلى جمهور السكان فى مختلف أرجاء البلاد، وأن تنشأ عدة كليات للطب، وإلى أن يتم إنشاؤها يزاد عدد أعضاء البعثات فى الخارج لتخريج العدد الكافى من الأطباء، وإنشاء معاهد للأبحاث الطبية ومدارس للممرضين والممرضات، وأن تزود البلاد بالمعامل الطبية الكافية للتحليل والكشف والفحص والأجهزة المخصصة لمعالجة جميع الأمراض فى جميع المديريات والمحافظات.

وإذا كان تنفيذ هذا البرنامج يقتضى نفقات جسيمة لا تفى بها موارد الميزانية فعلى الحكومة أن تسنّ تشريعًا يلزم أصحاب الأملاك فى المدن والأرياف أن يساهموا فى نفقات إقامة هذه المنشآت وأن يخصصوا جزءًا من أملاكهم ومبانيهم لهذه الغاية النبيلة.

رعاية الأمومة والطفولة

ويجب أن تتعاون الحكومة والأفراد والجمعيات على رعاية الأمومة والطفولة فى الطبقات المتوسطة والفقيرة، فإن هذه الرعاية من الوسائل الناجعة لتكوين جيل سليم كفء للإنتاج وللدفاع الوطنى.

فى الرياضة البدنية

إن الجهود التى بذلتها الحكومة وبذلها المواطنون حتى الآن لنمو الروح الرياضية لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة لما يجب أن يعمل فى هذا الصدد.

لقد ثبت من الإحصاء أن أجسام الشباب سواء من المثقفين أو من الأميين هى فى الجملة أجسام ضعيفة هزيلة تكتنفها العلل والأمراض.

فالمستوى الصحى للجيل الجديد أقل مما تحتاج إليه البلاد، وأقل مما يحتاج إليه الأفراد، وهذا المستوى لا يتناسب مع أعباء الحياة العامة، ولا مع أعباء الكفاح للحياة.

وهذه الناحية الخطيرة تقتضى المبادرة إلى علاجها، ومن أنجع الوسائل لهذا

العلاج توجيه الجهود المنظمة الواسعة المدى للنهوض بالتربية البدنية فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها، وألّا تقتصر على فئة من الطلبة دون مجموعهم وألّا يكون الغرض منها إعداد فريق ضئيل العدد للمباريات فحسب، بل يجب أن يكون هدفها النهوض بالمستوى الرياضى للطلبة جميعًا.

ويجب تعميم الروح الرياضية بين مختلف طبقات الشعب بإنشاء النوادى الرياضية التى تمارس فيها أنواع الرياضة، لا أن تكون مجرد مجتمعات للسمر، والترفيه والمرح، وأن تعمم هذه النوادى ومشتقاتها من ساحات شعبية وحمامات للسباحة ومعسكرات للتدريب وملاعب عامة للتنس وكرة القدم وما إلى ذلك ، ويجب الاكثار من جمعيات الكشافة، وتنظيم رحلات رياضية فى داخل البلاد وخارجها. وفى الجملة محاكاة الأمم الراقية فى العناية بالرياضة البدنية لطبقات الشعب كافة، فعامة الشعب أحوج من خاصته إلى الرياضة البدنية، وهذه التربية إلى جانب التربية الأخلاقية والوطنية والدينية كفيلة بأن تجعل منه شعبًا صحيحًا قويًّا، سليمًا من الأمراض والعلل، مبرءاً من الضعف والتراخى والكسل، عامرًا قلبه بالإيمان بالوطن.

العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هى إقرار الإنصاف والتوازن بين طبقات المجتمع، وهى مهمة من أعظم مهام الحكومات، لا تقل أهمية عن إقرار العدل بين الأفراد فكما أن من أوجب واجبات الحكومة تخصيص المحاكم لإقامة ميزان العدل بين الناس، فمن أعظم، وأهم واجباتها وضع النظم الكفيلة بإقامة العدل بين الطبقات.

وأساس هذه المهمة ألّا تتحيف طبقة على حقوق طبقة أخرى، وأن تقل الفروق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حالة الطبقات الفقيرة ورفع مستواها من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلًا ومناعة.

فمن واجب المشرع أن يتدخل بين الطبقات لكى يقرّ العدل الاجتماعى

بينها، وهو واجب تقتضيه العدالة والإنصاف، إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والملكيات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب، بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة، وأفراده العديدين المجهولين، فمن العدل أن ينال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء؛ لأنهم لو استثمروا أموالهم فى أرضٍ بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات لما ربحوا شيئًا من هذا الثراء، وقديمًا قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر   بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

فعلى الأغنياء أن يؤدّوا للمجتمع بعض ما هم مدينون به له، وما يغمرهم من خدمات، وعلى المشرِّع أن ينظم علاقات الطبقات بعضها ببعض على هذا الأساس، ويمنع ظلم طبقة لأخرى، وعدوانها عليهم، ويقيم بينها جميعًا ميزان العدل والقسطاس.

هذا هو هدف العدالة الاجتماعية.

وسنذكر فيما يلى بعض الوسائل لتحقيق هذه العدالة، نذكرها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر والتحديد؛ لأن قواعد العدالة الاجتماعية ومبادئها قابلة للتعديل والتطور، تبعًا لتقدم البشرية وارتقاء الفكر الإنسانى شأنها فى ذلك شأن القوانين والشرائع عامة، فإنها قابلة للإصلاح والتعديل.

تحديد الأرباح

على المشرع أن يتدخل لتحديد الأرباح التى يجنيها التجار والشركات وأصحاب المؤسسات التجارية والصناعية، إذ ليس من حق هذه الطوائف أن تستغل جمهور المستهلكين برفع أسعار مبيعاتها ومنتجاتها إلى حدٍّ غير معتدل؛ لأن هذا الاستغلال فضلاً على ما يؤدى إليه من غلاء الأسعار وإرهاق الشعب، فإنه يتعارض مع العدالة الاجتماعية، فليس من العدل أن يستغل المنتج والتاجر طبقة المستهلكين إلى الحدّ المرهق بهم، وعلى المشرع أن يضع حدًّا لأرباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتجار عامة، وأن يكون هذا الحد معتدلًا

ومعقولاً، بحيث لا يرهق المستهلك، ولا يغبن المنتج، وإذا كان من حق المشرع بل من واجبه التدخل بين الملاك والمستأجرين، فمن حقه ومن واجبه أيضًا أن يتدخل بين المنتجين والتجار والمستهلكين.

تحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين

ومن واجب المشرع أيضًا أن يتدخل لتحديد العلاقات بين الملاك والمستأجرين.

فعليه أن يحدد نسبة إيجارية للمنازل والمساكن عامة تنفذ فى الأوقات العادية لا فى الأحوال الاستثنائية فحسب، وأن تتبع هذه النسبة قيمة الضريبة بقدر الإمكان.

وعليه أيضًا أن يتدخل بين ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها، ويحدد نسبة إيجارية ملزمة للمالك والمستأجر على حد سواء.

إن ضيق المساحة المزروعة فى مصر، وكثرة الأيدى العاملة، والعناد بين المتنافسين، كل أولئك قد أدى إلى ازدياد التزاحم على استئجار الأراضى الزراعية، وبالتالى إلى رفع قيمها الإيجارية إلى أسعار مرتفعة ترهق المستأجرين ويعود ضررها عليهم وعلى المستهلكين عامة؛ لأن المستأجر الذى التزم بإيجار مرتفع مضطر إلى أن يزيد فى السعر الذى يبيع به حاصلاته وخاصة التى يستهلكها الجمهور ويحتاج إليها كالحبوب والخضر والفواكه، وما إلى ذلك، وهذا ولا ريب سبب جوهرى من أسباب اشتداد الغلاء، فمن العدل أن يتدخل المشرع للحد من ارتفاع أسعار الإيجارات وتحديد قيمتها على أساس غلة الأطيان أو على أساس المزارعة (الأنصبة) تحديدًا عادلاً لا غبن فيه على أى الفريقين، وعليه وضع فئات لأجور العمال الزراعيين على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون أن يؤدى ذلك إلى الإضرار بالإنتاج.

ويجب أيضًا منع التأجير من الباطن، فإن هذا النوع من التأجير يوجد طبقة من الفضوليين تثرى على حساب الملاك والمستأجرين، وهم آفة من آفات الحياة

الزراعية فى مصر، وقد منع هذا التأجير فى كثير من البلدان، فمن الواجب سن القوانين لمنعه فى مصر، وفرض عقوبات على من يخالفونها.

وضع حد لزيادة الملكية الزراعية

إن وضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة هو تشريع اجتماعى واقتصادى واجب لعلاج الفروق الهائلة بين أبناء الأمة وسوء توزيع ملكية الأراضى، وما يقترن به من ظلم وإجحاف بالفقراء، وهذا التحديد هو أيضًا علاج ناجع للانخفاض الجسيم فى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الأهلين.

حقًا إن وجود الفروق فى الثروة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعى ومشروع، ولكن الاتجاه الاجتماعى السليم هو تقليل الفوارق بين طبقات الشعب بقدر الإمكان، بشرط ألّا يضر ذلك بكيان المجتمع؛ لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها فى الحقوق والمزايا والواجبات، ولا مراء فى أن المساواة - إلى جانب الحرية - من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة.

إن سوء توزيع الأراضى الزراعية فى مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملّاك، ومقدار ما يملكون، ونسبة صغار الملّاك لى كبارهم فى مجموع هذه الأراضى، وهذا الإحصاء واضح فى البيان الآتى:(٨).

---

(٨) تلقينا هذا البيان من مصلحة الإحصاء ضمن خطاب بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨. ووارد فيه أن هذا آخر إحصاء لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦.

بيان ملكية الأراضى بالمملكة المصرية موزعة على الملاك
لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦

فئـــات المـلاك	مجموع ملكية كل فئة بالفدان	عـدد المـلاك
لغاية نصف فدان	٣٩٧,١٨٥	١,٣٨٢,٦٣١
أكثر من نصف فدان لغاية فدان	٣٥٥,٧٦٧	٤٩٢,٠٨٤
أكثر من فدان لغاية فدانين	٤٩١,٠٢٨	٢٣٦,٣٥٦
أكثر من فدانين لغاية ٣ أفدنة	٣٨٩,٤٥٨	١٧٣,٥٢٨
أكثر من ٣ أفدنة لغاية ٤ أفدنة	١٦٣,٤٦٧	٤٩,٣٠٧
أكثر من ٤ أفدنة لغاية ٥ أفدنة	١٨٢,١٣٣	٣٩,٩٧٠
أكثر من ٥ أفدنة لغاية ١٠ أفدنة	٥٦٤,١٤٣	٨٣,٤٠٣
أكثر من ١٠ أفدنة لغاية ١٥ فدانا	٣٣٠,٢٥٣	٢٧,٣١٩
أكثر من ١٥ فدانا لغاية ٢٠ فدانا	٢٤٠,٨٤١	١٤,١٥٧
أكثر من ٢٠ فدانا لغاية ٣٠ فدانا	٢٩٠,٩٦٥	١١,٩١٩
أكثر من ٣٠ فدانا لغاية ٥٠ فدانا	٣٥٧,٠٦٣	٩,٢٠٠
أكثر من ٥٠ فدانا لغاية ١٠٠ فدان	٤٦٦,٤٥٦	٦,٨٥٨
أكثر من ١٠٠ فدان لغاية ٢٠٠ فدان	٤٤٣,٩٨٨	٣,١٧١
أكثر من ٢٠٠ فدان لغاية ٤٠٠ فدان	٣١٧,٥٧٥	١,١٠٢
أكثر من ٤٠٠ فدان لغاية ٦٠٠ فدان	٢٣٧,٣٨٧	٤٦٢
أكثر من ٦٠٠ فدان لغاية ٨٠٠ فدان	١١٧,٤٦٧	١٧٧
أكثر من ٨٠٠ فدان لغاية ١٠٠٠ فدان	٩١,٣٣١	١٠١
أكثر من ١٠٠٠ فدان لغاية ١٥٠٠ فدان	١٩٤,٧٦٨	١٦٦
أكثر من ١٥٠٠ فدان لغاية ٢٠٠٠ فدان	٦٨,٧٠٧	٣٩
أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٢٠٢,٨٨١	٤٢
مجموع التوزيع	٥,٩٠٣,١٤٣	٢,٦٣٦,٠٩٦

واضح من هذا البيان أن الذين يملكون فدانًا فأقل يبلغون ١,٨٧٤,٧١٥ مالكًا أى نحو ثلاثة أرباع الملاك، ومع ذلك فهم لا يملكون إلا ٧٥٢,٩٥٢ فدانًا أى نحو ١٢٪ من مجموع الأراضى المزروعة، مع أن عددهم يوازى ثلاثة أرباع الملاك، وأن الذين يملكون مائة فدان فأكثر لا يزيدون على ٥٢٦٠ مالكًا ومع ذلك فإنهم يملكون ١,٦٧٤,١٠٤ أفدنة.

ونبت من إحصاء آخر أن أكبر مجموعة من الدخل وتبلغ ٣,٦٥٦,٨٨٠ جنيهًا تنحصر فى فئة قليلة من السكان لا تزيد على ٧٣٣ فردًا، فى حين أن أقل مجموعة من الدخل وتبلغ ٦٠٩٤٨٠ جنيهًا موزعة على ٢٧٣,٢٩٢ فردًا من صغار المّلاك.

فهذا التوزيع السيىء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم ربع فدان، وهو مقدار لا يكفى لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد فى السنة على مبلغ تافه لا يفى بالقوت الضرورى للمالك وعائلته، أما غير الملاك وهم الغالبية العظمى من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفى لقوتهم الضرورى لأنهم لا يملكون شيئًا، وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر فى البلاد، خصوصًا إذا لوحظ أن الملكية تتفتت بالتوريث فتهبط نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجاً على توالى السنين.

يذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة يكون باستصلاح الحكومة الأراضى البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدى إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر؛ لأنها محصورة فى دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئين، ومع الزمن بضع آلاف، من الأفراد، فى حين أن المشكلة تعم الملايين، ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة فى أوسع دائرة؛ لأن المجتمع يرقى بها ماديًا وأدبيًا، وما لم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقرة تبقى مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسى لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة ووقف هذه الزيادة، فهل السبيل لنشر الملكيات الصغيرة، ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع فى أسعار الأطيان، فإن تهافت كبار الملاك على

زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأطيان ارتفاعًا لا يتناسب مع غلتها الحقيقية، وارتفاع أسعارها يؤدى إلى ارتفاع الإيجارات، وإلى غلاء المعيشة، وبالتالى إلى ازدياد الضيق فى البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجبارى لرءوس الأموال من استثمارها فى شراء الأطيان إلى استثمارها فى الصناعة، ولا يتم ذلك إلّا بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية، فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعًا لذلك مستوى المعيشة بين الأهلين.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعى؛ لأن التعاون لا ينجح إلّا فى وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقلما يلقى نجاحًا بين أصحاب الملكيات الكبيرة لأنهم ليسوا فى حاجة إليه، ولا جدال فى أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكية الصناعية والتجارية مثلًا، ويتساءلون: إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلًا فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والردّ على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها تجود فى الملكيات المتوسطة التى يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود فى الملكيات الكبيرة، فالإنتاج القومى يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة، على أن هذه لا تتفتت إلى الدرجة التى ترادف الفقر، بخلاف الإنتاج الصناعى، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رءوس أمواله، وتوحدت إدارته، أمعن النظر فى المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية، فإنك ولاشك تجد أن الإنتاج يتضاعف فى ظل الإنتاج الصناعى الكبير؛ لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومى ولا من العدل الاجتماعى تفتيت الملكية فى الصناعة، وكذلك الشأن فى التجارة وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة.

هذا إلى أن الأساس الاقتصادى السليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد، لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا ازدادت رقعة الأرض

على حد معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال تؤدى إلى استعباد الزراع، وهذا ما لا ينبغى أن يكون.

كل هذه التقديرات حدت بالأستاذ محمد خطاب بك العضو بمجلس الشيوخ إلى أن يتقدم فى سنة ١٩٤٥ إلى المجلس بمشروع قانون بتحديد نصاب الملكية الزراعية، وقد أحيل إلى لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس، ففحصته فحصًا دقيقا، ودرسته من جميع النواحى، وانتهت إلى إقراره فى وضع يوفق بين حقوق الملاك وموجبات المصلحة العامة، فنصت المادة الأولى من المشروع كما عدلته اللجنة على أنه «ابتداءً من العمل بهذا القانون لايجوز لأحد أن يمتلك أكثر من مائة فدان مما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضًا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب ويستثنى من هذا الحكم الملاك الحاليون وورثتهم».

فالمشروع إذن لايسرى على الماضى، ولايمس الحقوق المكتسبة للملاك الحاليين، أى لا يمس ملكيتهم الحالية، بل لا يسرى أيضا على ورثتهم، وفى هذا كل الضمان لملكية الملاك الحاليين، وورثتهم أيضا، والغرض منه هو منع زيادة ملكيتهم عن النصاب الذى حدده المشروع، أى لا يكون لهم أن يشتروا أكثر مما يملكون زيادة على هذا النصاب، فملكيتهم مع ما فيها من زيادة تبقى لهم كما هى ولا تتأثر من القانون، وإنما يحظر عليهم أن يزيدوها فى المستقبل، فليس لهم أن يشكوا من مثل هذا التحديد.

على أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، فقد قدمت لجنة الشئون الاجتماعية تقريرها بقبوله بعد تعديل الحد الأعلى للملكية من خمسين فدانًا إلى مائة، ونظر بجلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٥ بمجلس الشيوخ، ولكن الحكومة عارضته فى هذه الجلسة، وقالت إنها معنية بتوزيع الأراضى الأميرية الصالحة للزراعة على صغار المزارعين، وأن هذا يغنى عن المشروع، ووجد المشروع معارضة من أغلبية الشيوخ، مما دعا اللجنة إلى استرداده تفاديًا من مواجهته برفض المجلس إياه، فتقررت إعادته إلى اللجنة بجلسة ٢ يوليو سنة ١٩٤٥ وضم إليها المجلس ممثلين عن لجان المالية والزراعة والأشغال والعدل لإعادة درسه، فقدمت اللجنة مجتمعة تقريرًا برفضه، مع الإهابة بالحكومة أن تعمل على إصلاح الأراضى البور

وتوزيعها على صغار الملاك، وفرض الضرائب التصاعدية، وتحديد أجور العمال الزراعيين وغيرهم، وتحديد ساعات العمل، وسنّ القوانين لحماية صحتهم العامة وتقدير إيجار الأطيان على أساس يترك ربحًا محققا للمستأجر، وحمايته من عنت المؤجر، وقد أقر المجلس هذا التقرير وقرر رفض المشروع بجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧، ومن يومها كتب عليه أن لا يرى حتى الآن وجه النهار، ولعل الزمن كفيل ببعثة من جديد، فى يوم غير بعيد.؟؟

تشجيع ومراقبة الجمعيات التعاونية

إن الحركة التعاونية تحتاج إلى تعاون الحكومة والمواطنين فى نشرها، وإصلاحها وتثبيتها وتعميمها، لأنها أداة فعالة فى النهضة الاقتصادية والاجتماعية، وهى فى حاجة إلى تشجيع من الحكومة وإلى تضامن وإخلاص من المتعاونين، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى رقابة دقيقة ومراجعة لأعمالها وحساباتها، فقد ثبت من التجارب أن هذه الرقابة ضرورية لكفالة حسن إدارة الجمعيات التعاونية، وتجنيبها استغلال بعض أعضائها الذين يتخذونها وسيلة للإثراء والكسب من طريق غير مشروع، فالتشجيع والرقابة أمران متلازمان وضروريان لسلامة الحركة التعاونية وتقدمها، ويطيب لى هنا أن أختم هذه النبذة بقرارات المؤتمر الاقتصادى الأوّل الذى انعقد سنة ١٩٤٦ ومقترحاته فى شئون التعاون، فهى جديرة بأن تكون أساسًا لسياستنا التعاونية، وهى : -

١ - يجب أن يأخذ نظام التعاون مكانه فى الاقتصاد القومى وأن يحمل نصيبه كاملا فى تنظيم وتنمية مرافقنا الاقتصادية وأن يكون أساساً لكل إصلاح اجتماعى وتنظيم قوى الشعب فى محاربة الفقر والجهل والمرض وأداة صالحة تستعين بها جميع الهيئات والمصالح التى تعمل لهذا الإصلاح.

٢ - من واجب الحكومة رعاية الجمعيات التعاونية والعمل على انتشارها والإشراف الكامل عليها بحيث تصبح هيئات صالحة للقيام بالتنظيم الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وذلك بتهيئة العدد الكافى من الموظفين الفنيين الذين يقومون بهذه المهام بعد إعدادهم لها.

٣ – أن تهتم جميع الهيئات المختصة بالتعليم والثقافة كالجامعات ووزارة المعارف بتوجيه عناية خاصة إلى نشر الثقافة التعاونية بمختلف درجاتها لتزويد الحركة التعاونية بالرجال الأخصائيين وإعداد الجمهور لفهم النظم التعاونية.

٤ – من واجب الحكومة رعاية الاتحادات التعاونية وتقديم المعونة لها لتقوم بواجبها فى الدفاع عن مصالح الجمعيات والإشراف عليها وتمكينها مع الوقت من حمل الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة التعاون.

٥ – يجب أن يكون للتعاون برنامج شامل يعمل على تحقيقه بما يتفق مع حاجة الأهلين ورغبتهم فى الانتفاع بالجمعيات التعاونية وقدرتهم على تأسيس هذه الجمعيات وإدارتها.

٦ – العمل على تعميم الجمعيات التعاونية للتوريد والإقراض الزراعى فى جميع القرى وبذل الجهود لاشتراك جميع المزارعين فيها وتوسيع هذه الجمعيات فى خدماتها والعمل على تدعيم الجمعيات التعاونية العامة للتوريد فى المديريات وتأسيس جمعية تعاونية رئيسية من هذه الجمعيات التعاونية العامة للإنتاج واستيراد كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى.

٧ – العمل على تأسيس جمعيات تعاونية خاصة لتصريف المحصولات الزراعية وأن تكون هذه الجمعيات متسعة المناطق ويتخصص كل نوع منها فى تصريف المحصولات المتماثلة على نطاق واسع مع تكوين الجمعيات التعاونية العامة من هذه الجمعيات لتصدير المحصولات الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى واستيراد أدوات التعبئة والنقل والآلات اللازمة للصناعات الزراعية.

٨ – العمل على تعميم الجمعيات التعاونية المنزلية فى المدن وتوسع هذه الجمعيات فى الخدمات التى تؤديها لأعضائها وتأسيس جمعية تعاونية عامة من الجمعيات التعاونية المنزلية لإنتاج واستيراد السلع الاستهلاكية ومد الجمعيات التعاونية للتوريد المنزلى والزراعى بهذه السلع.

٩ – الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التى تؤسس بعضها للموظفين وبعضها للعمال وتكوين مجلس دائم لوضع السياسة الخاصة بإقامة –

المساكن للموظفين والعمال عن طريق التعاون والإشراف على التنفيذ.

١٠ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من العمال والموظفين الذين تربطهم صلة العمل لتشجيع هذه الطبقات على الادخار وإنقاذها من مخالب المرابين وتطبيق القانون على الهيئات القائمة منها.

١١ - الأخذ بنظام الجمعيات التعاونية الصناعية فى الصناعات التى تحتم بطبيعتها العمل فى حدود ضيقة والجمعيات التعاونية التى تؤلف من العمال لاستغلال خطوط نقل الأشخاص والبضائع.

١٢ - العمل على نشر الصناعات الريفية الصغرى فى مناطق الجمعيات التعاونية الزراعية وتحت إشراف هذه الجمعيات.

١٣ - الأخذ بنظام المزارع التعاونية والجمعيات التعاونية لصيادى الأسماك والجمعيات التعاونية للتأمين حالما يكون ذلك ميسوراً ودراسة الجمعيات التعاونية لتشغيل العاطلين.

١٤ - قيام الحكومة بتقديم القروض اللازمة لبنك التعاون العام بشروط مناسبة وبالقدر الذى يسد حاجة الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها من قروض أو اعتمادات.

إصلاح القرية

على الحكومة أن تعمل على إصلاح القرية وتنهض بها لتكون فى مستوى القرى فى البلدان الراقية، عليها إلى جانب نشر التعليم وإلى جانب واجباتها الاقتصادية أن تنشىء المساكن الصحية للفلاحين، وتساهم هى والسراة فى هذا الإصلاح، وأن تمدّها بمياه الشرب الصالحة، وتردم ما يتخللها من البرك والمستنقعات التى هى مصدر الأمراض الفتاكة بالأهلين، وتغمم المجموعات الصحية فى القرى، وتنشىء فيها الحمامات الصحية للرجال والنساء، والمغاسل الشعبية للثياب، وتنشىء أو توسع دورات المياه للمساجد، وتتبع فى بنائها الأساليب الصحية، وتعمم أسباب النظافة وتنشر الدعاية إليها وتيسر على

الأهلين سبيلها، وتحارب الآفات والأمراض الاجتماعية كالخمر والميسر والمخدرات وما يلحق بها لكى يرتفع المستوى الصحى والاجتماعى فى القرى، فإن إصلاح القرى هو أساس الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى العام.

الفلاح والعامل

يجب على الحكومة رعاية العامل الزراعى والصناعى وتنظيم علاقته بأصحاب الأعمال والأراضى على أساس من العدل والعطف والإنسانية، والتدخل فى تحديد الأجور تحديدًا يراعى فيه رفع مستوى معيشته وضمان حد أدنى لهذا المستوى، وليس وضع حد أدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين تدخلا غير مشروع، ولا افتئاتًا على حرية التعاقد، فإن علاقة العامل بصاحب العمل لا تختلف كثيرًا عن علاقة المستأجر بالمالك، فكما سوغنا تدخل المشرع بين هاتين الطائفتين وجب أيضا تسويغ تدخله بين العمال وأصحاب الأعمال تدخلا أساسه إقرار العدل والإنصاف.

ويجب أن لا يقتصر تدخل الحكومة على وضع حد أدنى لأجر العامل، بل يجب أن نكتمل سلسلة التشريعات العمالية بتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل بحيث تكفل للعامل شروط العمل الملائمة للإنسانية داخل المصنع، وألّا تدّخر الحكومة والمنظمات الاجتماعَية وسعًا فى تثقيف العامل وتدريبه ورفع مستواه الفكرى والمهنى، وعلى الحكومة أن تعنى العناية الكافية بالحالة الصحية فى المصانع فتراقبها مراقبة جدية وتفرض على أصحابها من الالتزامات ما يكفل حماية صحة العمال.

ويجب على الحكومة بوجه عام أن توفر العمل للعمال وتقيهم شر التعطل؛ لأنها مسئولة عن إيجاد أعمال لهم.

وأن توفر للعامل والفلاح المسكن والغذاء الصحيين، وتساهم هى وأصحاب الأعمال فى أداء هذا الواجب؛ وعليها أن تسنّ التشريعات الكفيلة بأدائه، وهو واجب لا يفيد العامل الزراعى أو الصناعى أو التجارى وحسب، بل يفيد المجتمع والدولة؛ لأن العامل أو الفلاح الذى يتغذى غذاءً صحيا كافيًا، ويسكن

مسكنًا صحيا، يكون ولاريب أكثر قدرة على الإنتاج من العامل أو الفلاح الذى ينتابه الجوع والمرض.

التأمين الاجتماعى

من حق العامل والفلاح على الحكومة أن تعنى بوضع نظام لتأمينهما فى حالة المرض، والعوز، والعطل، والعجز، والشيخوخة.

إن المجتمع قد أوجد لموظفى الحكومة نظاما للتأمين ضد العجز والشيخوخة، وهو نظام المعاشات، والمعاش حق للموظف، لأنه إذا بلغ من السنّ مرحلة يعجز فيها عن العمل، فمن الواجب على المجتمع وقد أفاد منه ومن عمله فى شبابه وكهولته، أن يعوضه عن جزء من مرتّبه فى شيخوخته، فهذه الفكرة الإنسانية العادلة التى هى أساس نظم المعاشات لا يصح قصرها على موظفى الحكومة، بل يجب أن تشمل طبقة العمال والفلاحين؛ لأن هؤلاء يؤدون أيضا بعملهم وكدهم خدمات كبرى للمجتمع، وهم دعامة من دعائم الثروة القومية والحياة الاجتماعية، فمن حقهم على المجتمع أن يؤمنهم من العوز، والمرض، والعطل، والشيخوخة والعدالة الإنسانية والاجتماعية تقضى بذلك.

فعلى الحكومة أن تقتبس من البلدان المتقدمة بعض النظم المعمول بها فى التأمين الاجتماعى، وهو تأمين يساهم فيه العامل والفلاح وصاحب العمل والحكومة أيضا. فالعامل أو الفلاح يدفع اشتراكا يسيرًا يقدّر بحسب طبقات العمال والفلاحين، ومبلغ كسبهم، وفى مقابل هذا الاشتراك يكون للمشتركين أن يعالجوا بواسطة الأطباء والمستشفيات التى تعدهم منظمات التأمين وتمدهم بالعلاج والإعانة إلى أن يشفوا ويعودوا إلى العمل، وتؤمنهم هذه المنظمات من العطل وتؤدى لهم معاشات إذا بلغوا من العمر سن الشيخوخة وصاروا عاجزين عن العمل، وتؤدى إعانات، للورثة فى حالة وفاة عائلهم، ويفرض على أصحاب الأعمال أن يساهموا فى موارد التأمين بقسط ميسور، وعلى الحكومة أن تساهم فيها بقسط موفور؛ لأنه من الواجبات الاجتماعية التى يجب أن تخصص لها جزءًا من ميزانيتها، ويجب أن يكون التأمين الاجتماعى إجباريا، ويصبح نظامًا أساسيا من نظم الدولة.

وهذا النوع من التأمين لا يصدر عن فكرة الإنسانية والعدالة، بل يقتضيه صالح المجتمع ذاته؛ لأن العامل والفلاح إذا تحررا من المرض والعوز كانا أكثر عملًا وإنتاجًا، وساهما بقسط أكبر في خدمة المجتمع. وإذا اطمأنا على مصيرهما في سنّ الشيخوخة زاد إقبالهما على العمل والإنتاج.

ولم يدخل نظام التأمين الاجتماعى الإجبارى مصر بعد، وهناك مشروع قانون به لا يزال موضع البحث والنظر، وفيه نقص كبير.

وقد سبق للمشروع أن اقتبس بعض الوسائل للتأمين فى حالة واحدة وفى حدود ضيقة، وهى الإصابات التى تقع للعامل وتكون نتيجة العمل، فقد صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الذى يقرر كما أسلفنا حق العامل فى التعويض إذا وقعت له إصابة أثناء العمل وبسببه دون حاجة إلى إثبات خطأ من جانب صاحب العمل، على أن هذا القانون حدد تعويضًا ضئيلًا لا يجعله معادلًا للتأمين، ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الإجبارى عن إصابات العمل، وهو يفرض على كل صاحب عمل يزاول صناعة ما أن يؤمن عماله من هذه الإصابات وبذلك يضمن كل عامل الحصول على التعويض الذى يستحقه.

وتلك وسائل بدائية محصورة فى دائرة تافهة ضيقة، والتأمين الاجتماعى الصحيح هو الذى يؤمن العامل والفلاح لا ضد إصابات العمل فحسب، بل ضد المرض والعطل والعوز والعجز والشيخوخة والوفاة.

الملاجئ

من أوجب الواجبات إنشاء الملاجئ للعجزة والمقعدين والعاجزين عن العمل، وملاجىء أخرى للأرامل والعاجزات، ومثلها للأحداث والأيتام والأطفال الذين حرموا من أن ينفق عليهم أو عجز آباؤهم عن الإنفاق عليهم، وأن تعمم هذه الملاجئ فى العواصم والمديريات والثغور، وأن يجعل من ملاجئ الأطفال شبه مدارس لتعليمهم وتثقيفهم وتدريبهم على المهن التى تساعدهم على أن يكسبوا قوتهم بكرامة وشرف.

وهذه الملاجئ هى نوع من أنواع التأمين الاجتماعى، وهى وسيلة فعالة لمنع التسول تلك الآفة التى تلحق بالمجتمع أضرارًا كبيرة إذ تساعد على العطل والبطالة وانتشار الكسل والتواكل والنفاق فى فئة عديدة من المجتمع.

- المطاعم الشعبية

ويجب الإكثار من المطاعم الشعبية، وجعل أقسام منها يدفع فيها مقابل يسير لوجبات الطعام يقل عن تكاليفه فى الجملة، وتساهم الحكومة والهيئات البلدية والقروية والمنظمات الخيرية فى باقى التكاليف، فإن أداء هذا المقابل يصون لرواد هذه المطاعم كرامتهم، ويجعل منها أداة لتحسين غذاء الشعب من مختلف الطبقات الفقيرة والمتوسطة،، وواجب على المجتمع أن يساهم فى النفقات اللازمة لتحسين غذاء الشعب، لأن الشعب هو الذى يتوافر له الغذاء الصالح يكون أوفر صحة وأقدر على الإنتاج من الشعب المحروم من التغذية.

الضريبة التصاعدية كعلاج اجتماعى

إن العدالة الاجتماعية تقتضى نسبة تصاعدية للضرائب بنسبة تصاعد الدخل، فترفع فئة الضريبة كلما ازداد الدخل ورأس المال، ومن هنا جاءت فكرة الضريبة التصاعدية على الإيراد العام للفرد إلى جانب الضرائب النوعية.

إن أصحاب رءوس الأموال الكبيرة الثابتة أو المنقولة لم يصلوا إلى ثرواتهم الضخمة بمجرد جهودهم وعملهم، بل بمساهمة الهيئة الاجتماعية، فمن العدل أن يعود على الهيئة الاجتماعية جانب من ثمرة هذه الثروات، يزداد كلما اتسعت هذه الثروة، فالضريبة التصاعدية هى وسيلة عادلة لتحقيق هذه الفكرة، هذا إلى أنها مصدر عادل لزيادة الدخل فى ميزانية الدولة، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة نفقات الدفاع الوطنى ومشروعات الإصلاح والعمران التى تعود على البلاد وأهلها بالتقدم واليسر والرخاء.

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضًا إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب، وأن يكون حد الإعفاء مرتفعًا فى الضرائب العقارية والمنقولة، والمشرع يحدده

مستوحيًّا العدل والإنسانية، ويجب أن يعفى الدخل الذى لا يتجاوز هذا الحد من أية ضريبة سواء أكان مصدر الدخل عقارًا أم منقولاً أم كسب عمل؛ لأن الهيئة الاجتماعية لا ينبغى أن ترهق الطبقات الفقيرة بالضرائب؛ ولأن الأساس العادل للضرائب هو المقدرة على الدفع.

والعدالة الاجتماعية تقتضى أيضًا التفرقة بين الدخل الناتج من جهد الفرد، والدخل الناتج من رأس المال من غير عناء أو من طريق الميراث، ومن حق المشرع بل من واجبه أن يرفع فئات الضريبة مفرقة بين هؤلاء وأولئك، وأن يزيد فئات الضريبة تصاعدًا كلما ازداد نصاب الثروة والدخل، وليس يخفى أن ضريبة المواريث فى كثير من الدول قد تستغرق ثلاثة أرباع التركات الضخمة، فيلزمنا أن لا نتردد فى اتباع هذا السياسة فى تشريعنا الضرائبى.

وقد أقر البرلمان فى سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩ قانون الضريبة التصاعدية المعروف بقانون الضريبة العامة على الإيراد، وهو يضع نسبًا تصاعدية للضريبة على إيراد كل شخص، تبدأ بخمسة فى المائة من الإيراد السنوى الذى يتراوح بين ١٠٠١ ج إلى ١٥٠٠ ج، وتزداد هذه النسبة كلما ازداد الإيراد، فتبلغ مثلاً ١٥٪ من الإيراد الذى يتراوح بين ٩٠٠١ ج إلى ١٠٠٠٠ ج و٢٠٪ من الإيراد الذى يزيد على ١٤٠٠٠ ج، و٢٢٪ من الإيراد الذى يزيد على ١٥٠٠٠ ج، وهلم جرا، ويصل إلى ٢٦٪ من الإيراد الذى يزيد على ٣٥٠٠٠ ج، و٣٨٪ من الإيراد الذى يزيد على ٤٠٠٠٠ ج، و٤٠٪ من الإيراد الذى يزيد على ٥٠٠٠٠ ج و٥٠٪ من الإيراد الذى يزيد على مائة ألف جنيه.

ويقضى القانون بإعفاء من لا يزيد على إيراده السنوى على ألف جنيه من الضريبة، ولوحظ فى هذا الإعفاء وفى تحديد نصابه بألف جنيه أن الطبقة التى لا يزيد إيراد الفرد منها على هذا القدر تستحق الإعفاء من هذه الضريبة لأن اقتطاعها من دخلهم يحملهم عبئًا كبيرًا ينوء به كاهل الممول.

ومعنى إعفاء الألف جنيه من الضريبة أن من يزيد إيراده على الألف لا يدفع شيئًا على الألف جنيه الأولى، وإنما يدفع فقط ٥٪ عن الخمسمائة جنيه إذا كان إيراده يزيد على ألف ويصل إلى ١٥٠٠ جنيه، وهلم جرا.

ونصّ القانون على أن يخصم للممول للأعباء العائلية خمسون جنيهًا عن كل ولد من أولاده الذين يعولهم، على ألاّ يتجاوز مجموع الإعفاءات مائتى جنيه.

وجعل مبدأ سريان الضريبة من أول يناير سنة ١٩٥٠ على إيرادات سنة ١٩٤٩ حتى لا يكون للضريبة أثر رجعى.

وسعر الضريبة كما أقرها هذا القانون أقل بكثير من سعر الضريبة التصاعدية فى الدول الأخرى، ونصاب الإعفاء مرتفع عن الحد المقرر فى معظم الدول.

ففى إنجلترا مثلاً يفرض على الدخل ضريبة عادية، وضريبة إضافية فالضريبة العادية سعرها ٩ شلنات عن كل جنيه (الجنيه عشرون شلنًا) وإذا زاد الدخل عن ألفى جنيه فرض عليه سعر إضافى طبقًا لنسبة تصاعدية كما يأتى:

الدخـــــل	السعر عن الجنيه الواحد	
	بنــس	شلــن
٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ ج	—	٢
٢٥٠٠ – ٣٠٠٠ ج	٦	٢
٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ ج	٦	٣
٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ ج	٦	٤
٥٠٠٠ – ٦٠٠٠ ج	٦	٥
٦٠٠٠ – ٨٠٠٠ ج	٦	٦
٨٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ج	٦	٧
١٠٠٠٠ – ١٢٠٠٠ ج	٦	٨
١٢٠٠٠ – ١٥٠٠٠ ج	٦	٩
١٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ ج	—	١٠
أكثر من ٢٠٠٠٠ ج	٦	١٠

وعلى ذلك يكون سعر الضريبة العادى والإضافى بعد ٢٠٠٠٠ جنيه مبلغ ١٩ شلنا وستة بنسات عن كل جنيه (أى لا يبقى لصاحب الإيراد من إيراده سوى نصف شلن تقريبا من كل جنيه) ومن كان دخله مائة ألف جنيه مثلاً يدفع ضريبة تصل إلى خمسة وتسعين ألف جنيه تقريبا.

فالممول البريطانى يدفع فى الضريبة التصاعدية أضعاف أضعاف ما يفرضه قانون الضريبة العامة على الإيراد عندنا، ولابدّ أن نلاحظ أن للضرائب أساساً نفسيا إلى جانب الأساس التشريعى، وهو نمو الشعور بالواجبات الوطنية والاجتماعية فى نفوس الممولين، ففى إنجلترا حيث بلغ هذا الشعور ذروته، لا يجد الممولون غضاضة ولا يتململون ولا يتذمرون من فداحة الضريبة التصاعدية؛ لأن عندهم من الشعور القومى ما يجعلهم يعتقدون أن كل مواطن مكلف بأن يبذل لبلاده من التضحيات المالية ما يكفل لها العظمة والمجد، والرخاء والتقدم، ويحقق العدالة الاجتماعية بين طبقاتها أجمعين، وأظن أننا فى حاجة إلى زمن أرجو ألّا يكون طويلاً لكى تنمو الروح الوطنية عندنا فيتقبل الممولون وخاصة الأغنياء منهم أعباء الضرائب بنفوس راضية، ويرون فيها جزءاً من واجبات الفرد نحو المجموع، ويشعرون بنفس الشعور الذى يشعر به المواطن الصالح فى البلدان الراقية، عسى أن يكون ذلك اليوم قريباً!

واجب الاثرياء

يجب على الأثرياء ومتوسطى الحال أن يساهموا فى التخفيف عن الفقراء والمحتاجين، (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم).

يجب إنشاء منظمات للبر والإحسان فى كل مدينة وكل قسم من أقسام المدن، وفى كل قرية.

وعلى الأثرياء أن يساهموا فى النهوض الاجتماعى للفلاحين والعمال ويبذلوا جزءاً مما أفاء الله به عليهم من بسطة فى الرزق، فى سبيل رفع مستوى الفلاح والعامل، بإقامة المستشفيات والعيادات المتنقلة لهم، وإقامة المساكن الصحية

لسكناهم، والمساعدة فى تعليمهم وتثقيفهم، وإعانة المرضى والعجزة والمحتاجين منهم.

فإذا لم يقم الأثرياء بهذه الواجبات فعلى الحكومة أن تسنّ التشريعات التى تلزمهم بأدائها.

واجبات المواطنات

إن المرأة بطبيعتها مفطورة على الشفقة والرحمة، وحب الخير، والإنسانية، والعطف على البؤساء والمرضى والفقراء، ففى ميدان الخدمة الاجتماعية متسع لجهودها وأعمالها، ولقد ساهمت المرأة المصرية بقسط محدود فى المنظمات والجمعيات الخيرية التى تعمل على رعاية الأمومة والطفولة وتربية أولاد الفقراء وتخفيف آلام المرضى وعلاجهم، ومساعدة المعوزين والعجزة والمحتاجين، وإن المجتمع لينتظر من المواطنات المصريات جهوداً أكبر فى هذه الناحية، فإن آلام المجتمع وما ينطوى عليه من بؤس وشقاء ومرض وجهل ليحتاج إلى مضاعفة الجهود للتخفيف من هذه الآلام، فعلى كل مواطنة فى بيئتها أن تساهم مجتمعة أو منفردة بالقسط الذى تستطيعه فى غذاء الفقراء والمحرومين وكسائهم وتمريضهم وتحسين أحوالهم المعيشية وترقية مستواهم ورعاية الأمومة والطفولة.

إن هذه الناحية تحتاج إلى المنظمات والجمعيات الخيرية فى كل عاصمة وفى كل قسم، وفى كل بلدة، وكل قرية، فى الريف قبل الحضر، ومن أجدر من النساء بالشعور بالآلام الإنسانية والعمل على التخفيف منها؟

واجبات الشباب

يجب على الشباب أن ينتظموا جماعات تعمل على الرقى الاجتماعى ويؤسسوا هذه المنظمات إن لم تكن موجودة.

وعلى الشيوخ أن يرعوا هذه المنظمات ويمدوها بالعون والمساعدة، لقد رعى المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا جهود الشباب فى مشروع القرش كما أسلفنا، فكان لرآسته للجنة هذا المشروع فضل كبير فى حسن توجيهها

وما نالته من مكانة فى المجتمع، كذلك يجب أن يفعل الشيوخ بالنسبة لمنظمات الشباب.

على هذه المنظمات واجب كبير وهو أن يساهموا قدر ما يستطيعون فى إصلاح حالة المجتمع من الوجهة الاجتماعية والأخلاقية والصحية والرياضية.

ولعل فى وجود هذه المنظمات ما يصون أخلاق الجيل الجديد من التبذل ويجنبه الخروج على أوضاع الفضيلة والآداب، إنى أرى ظواهر وبوادر يؤسف لها تدل على هذا الخروج، وتبدو هذه الظواهر فى تفكير بعض الشباب ومسلكهم وآدابهم فى المجتمعات، وفى حياتهم الخاصة والعامة. فلو وجدت هذه المنظمات فقد تكون وسيلة لرد هؤلاء الشباب إلى الأخلاق القويمة، وهى أيضا وسيلة تصرفهم عن النظريات الهدامة للشيوعية التى تهدف إلى تقويض دعائم القومية والأخلاق فى نفوس المواطنين.

إن جهود الشباب فى المنظمات الاجتماعية والاقتصادية هى بلا مراء أجدى على البلاد من المنظمات والأعمال الإرهابية التى اجتذبت فى فترات متقطعة بعض الشباب وغرست فيهم نزعة الإجرام والاغتيال، تلك النزعة التى تتملك النفوس الضعيفة الخالية من العلم والأخلاق والإيمان والوطنية.

ولا مراء فى أن ميدان العمل الاجتماعى فسيح أمام الشباب، ولست فى حاجة إلى أن أدلهم إلى نواحى هذا العمل، فكل ناحية من النهوض الاجتماعى تحتاج إلى جهود الشباب متعاونين فيه أو منفردين، وكل شاب مطالب بأن يساهم فى هذا النهوض فى البيئة التى يعيش فيها، فى العاصمة أو المدينة أو الثغر أو البندر أو القرية أو العزبة أو الكفر الذى نشأ أو يعيش فيه.

على كل شاب أن يساهم فى بيئته أو قريته فى الحركة التعاونية، وفى مكافحة الأمراض والوقاية منها وفى محاربة الأمية، ونشر التعليم والثقافة، وأن يعمل على بث الدعوة إلى التخفيف عن البؤساء والأرامل والعجزة والمرضى وإمدادهم بالمساعدات المختلفة، ويساهم فى المنظمات التى تعمل لهذا الغرض النبيل، وإن لم توجد فى بيئته فعليه أن ينشئها ويدعو إليها ويكون عماداً لها، فإذا اتجه الشباب

إلى هذه الغاية أدوا لبلادهم أجلّ الخدمات ورسخت فى نفوسهم الروح الاجتماعية وجعلت منهم مواطنين مؤمنين بالواجب يعيشون لأمتهم لا لأنفسهم فحسب، وفى هذا معنى التسامى فى الوطنية.

وعلى الشباب أن يتعمقوا فى الدرس والبحث والاستقصاء، وعليهم أن يدرسوا مشاكلنا وأحوالنا الاجتماعية، وما فيها من نقص وانحلال، وأن يعالجوا هذه المشاكل بالدراسة والبحوث العميقة، لا بالنظرات السطحية المبتورة، عليهم أن يقرءوا وأن يعودوا أنفسهم القراءة والدراسة وأن يتعرفوا أحوال مواطنيهم ليفهموا حالة المجتمع وأوجه الضعف والنقص فيه ووسائل علاجها.

إذا تكونت فئة من الشباب المزودين بالعلم والأخلاق وتوافروا على المساهمة فى النهضة الاجتماعية وجدت منهم البلاد مواطنين صادقين مخلصين وجنوداً مجاهدين فى سبيل تقدم المجتمع وتحريره مما ينتابه من العلل والآفات.

وجوب العناية بالناحية الأخلاقية

إن هذه الناحية هى فى حاجة كبرى إلى مزيد من الجهاد والعناية، لأن فيها مع الأسف عوامل ضعف وفساد عديدة، والأخلاق هى أساس كل تقدم اجتماعى سليم.

إننا حقا فى حاجة إلى أن نرفع مستوى الوطنية والأخلاق فى نفوسنا، وبخاصة فى نفوس الجيل الجديد؛ لأن هذا المستوى هو علة العلل والسبب الجوهرى لما نحن فيه من ضعف ونقص.

فكل إصلاح ونهوض يجب أن يقترن به تقويم الأخلاق فى النفوس، لأن الأخلاق إذا فسدت وتحللت فلا إمل فى أن يتم إصلاح أو تقدم، وسبيلنا إلى تقويم الأخلاق أن نعنى بهذه الناحية فى التربية المنزلية، ثم فى معاهد العلم على اختلاف مراحلها، لينشأ الشاب نشأة أخلاقية قويمة تجعل منه مواطنا صالحا يعتمد عليه فى الكفاح الوطنى العام وفى الكفاح الخاص للحياة الشريفة. وعلينا أيضا أن نعمل على تقويم الأخلاق بالقدوة الصالحة والأسوة الحسنة، فالقدوة الصالحة تفعل فى النفوس أكثر مما تفعله الدروس والخطب والمقالات.

على أننا أيضا فى حاجة إلى الدروس والخطب والمقالات والكتب لتساهم فى النهضة الأخلاقية، فالأدب الأخلاقى له بلا مراء الأثر الذى لا ينكر فى تهذيب النفوس والسمو بها إلى المثل العليا، والكتاب والأدباء يستطيعون أن يؤدوا للبلاد أجلّ الخدمات فى هذه الناحية، بتوجيه الأدب إلى تمجيد الأخلاق واجتناب الكتابات التى تنشر الضعف فى النفوس وتشيع فيها الأثرة والأنانية، وتحبب إليها التماس اللذة والنفعية، وليس يخفى أن مثل هذه الكتابات منها بدا عليها من طابع الأدب كان لها أثرها السيىء فى الانحدار الأخلاقى الذى ظهر فى بعض الأمم الأوروبية، وهى أشدّ خطراً على الأمم الضعيفة.

وصفوة القول أن علينا أن نتعهد أنفسنا، ونرقى بوطنيتنا وأخلاقنا، فالوطنية والأخلاق هما الأساس الأول الذى تستقيم به نهضتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فهرس الكتاب

صفحة

الفصل الأول
استمرار الائتلاف بعد وفاة سعد زغلول

صفحة

الفصل الثانى

نقض الائتلاف وتعطيل الدستور – الانقلاب الثانى

صفحة

الفصل الثالث

مفاوضات محمد محمود – هندرسون

صفحة

الفصل الرابع
وزارة إسماعيل صدقي وإلغاء الدستور

صفحة

صفحة

الفصل الخامس

الجبهة الوطنيّة وعودة الحياة الدستورية

الفصل السادس
شخصية الملك فؤاد

الفصل السابع
النهضة الاقتصادية

صفحة

صفحة

الفصل الثامن
النهضة الاجتماعية

صفحة

للمؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى أوروبا ، ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر . وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى عهد ولاية محمد على(الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١).

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :
تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦.
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة. وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والأقاليم.
الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر. والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر. والتبليغ البريطانى بأن الحماية علاقة غير مرضية. ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية.

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة أجزاء :
الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩).
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١).

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :
(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ – حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.
وزارات الموظفين · أسباب الثورة – فاروق يمهد للثورة.

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :
تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :
من فجر التاريخ إلى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومى .
من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتى (١٨٨٩ – ١٩٥١) :
خواطرى ومشاهداتى فى الحياة (طبع سنة ١٩٥٢).

شعراء الوطنية فى مصر :
تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى وأعمالى فى البرلمان : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا فى البرلمان :
فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥
وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :
باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :
(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :
استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :
(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :
فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه فى العهود التالية إلى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

(تحت الطبع)
مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام .

رقم الإيداع	١٩٨٧ / ٩٠٣٨
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٠٢-٢٣٦٤-٦

١ / ٨٦ / ٣٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

هذه الأعمال الكاملة

ينظر إلى عبد الرحمن الرافعى على أنه جبرتى مصر الحديث . فقد عكف طوال عمره على كتابة التاريخ المصرى فبدأه بتأريخ الحركة القومية فى عصر المماليك والحملة الفرنسية . . حتى ثورة ٢٣ يوليو فى سبع سنوات . وإلى جانب هذه الحقبة التاريخية نجده يكتب أيضاً مؤلفات أخرى هامة . .

وكتابات الرافعى تتسم بالصدق والدقة والحيدة . . فهو يبدأ بذكر أسباب الحادث ثم سرده ثم رأيه فيه . . ومن ثم فإن فكر الرافعى يسود هذه المؤلفات ويعبّر عن كفاح الشعب المصرى فى مواجهة القوى المختلفة والملابسات التى أحاطته . .

ودار المعارف تقدم هذه الأعمال الكاملة للقارئ العربى . . حتى يقف على تاريخ وطنه العظيم . . وكفاحه المشرف . . ومطالبته الدائبة بالحرية والحق والديمقراطية .